مجلة المؤسسة

مجلة دورية محكمة تصدر عن مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية

جامعة الجزائر 3 - الجزائر

العدد 5-2016

مكتب التوزيع والاشتراكات

مجلة المؤسسة
مخبر إدارة التغيير في المؤسسة الجزائرية
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
جامعة الجزائر 03
02 شارع أحمد واكد - دالي ابراهيم 16320 الجزائر

الموقع الإلكتروني

www.univ-alger3.dz/labo/labo_change_managment/index.html

البريد الإلكتروني

revueentreprise@gmail.com

حقوق النشر محفوظة للمجلة

رقم الإيداع القانوني : 2012-4130
رقم التسلسل المعياري الدولي : 1439 – 2335 : ISSN

مجلة المؤسسة

دورية علمية محكمة

الرئيس الشرفي : أ. د شريط رابح مدير جامعة الجزائر 3

مدير النشر : أ. د الداوي الشيخ مدير المخبر

رئيس التحرير : د. بوسعدة سعيدة

هيئة التحرير :
- د. رياض عبد القادر
- أ. بوقلاشي عماد
- أ. موساوي هاجر
- حيواني ماجدة
- تواري سهام

اللجنة العلمية و الاستشارية

أ.د أقاسم قادة	جامعة الجزائر 3
أ.د عمر صخري	جامعة الجزائر 3
أ.د أحمد باشي	جامعة الجزائر 3
أ.د عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3
أ.د أحمد حمادوش	جامعة الجزائر 3
أ.د الداوي الشيخ	جامعة الجزائر 3
أ.د غول فرحات	جامعة الجزائر 3
أ.د لخلف عثمان	جامعة الجزائر 3
أ.د علي عبد الله	جامعة الجزائر 3
أ.د كساب علي	جامعة الجزائر 3
أ.د حديد نوفيل	جامعة الجزائر 3
أ.د زايد مراد	جامعة الجزائر 3
أ.د كواش خالد	جامعة الجزائر 3
أ.د كيسرى مسعود	جامعة الجزائر 3
أ.د سويسي عبد الوهاب	جامعة الجزائر 3
أ.د تومي صالح	جامعة الجزائر 3
أ.د حمدي باشا رابح	جامعة الجزائر 3
أ.د خالفي علي	جامعة الجزائر 3
أ.د بلالطة مبارك	جامعة الجزائر 3
أ.د اوكيل محمد سعيد	جامعة الملك سعود الرياض
ا.د زايري بلقاسم	جامعة وهران
أ.د بلعربي عبد الحفيظ	جامعة العين الامارات العربية المتحدة
أ.د الطنبور رمزي	جامعة الجنان لبنان
أ.د زغدار أحمد	جامعة المدية
أ.د يرقي حسين	جامعة المدية
أ.د بن بلغيث مداني	جامعة ورقلة
أ.د عبيرات مقدم	جامعة الاغواط
أ.د طارق الحاج	جامعة نابلس فلسطين
أ.د بوخاري محمد	جامعة سعد دحلب البليدة
أ.د بلوكيل رمضان	جامعة الجزائر 3
أ.د بومدين يوسف	جامعة الجزائر 3
د, شمام عبد الوهاب	جامعة قسنطينة
أ.د حشماوي محمد	المدرسة التحضرية للاقتصاد والتجارة والمناجمنت الجزائر
أ.د أكتم عبد المجيد صرايرة	جامعة عمان العربية الأردن
ا.د غالب الرفاعي	جامعة العين الامارات العربية المتحدة
ا.د بن موسى كمال	جامعة الجزائر 3
ا.د محفوظ أحمد	جامعة العلوم التطبيقية الاردن
د.بوسعدة سعيدة	جامعة الجزائر 3
د. بكطاش فتيحة	جامعة الجزائر 3
د. بن عيشة باديس	جامعة الجزائر 3
د. مقدم يمينة	جامعة الجزائر 3
د. شقبقب عيسى	جامعة الجزائر 3
د. كاريش صاليحة	جامعة الجزائر 3
د. ضحاك نجية	جامعة الجزائر 3
د. زرواط فاطمة الزهراء	جامعة مستغانم
د. بورقبلة شوقي	جامعة الإمام سعود المملكة العربية السعودية
د. علي مفلح الزعبي	جامعة عمان العربية الأردن

شـــروط الـنشـــر بالمجلـــة

1. الشروط العامة

• تحرر الورقة البحثية بأحد اللغات التالية: العربية ، الفرنسية و الإنجليزية مع تقديم مستخلصين أحدهما بلغة التأليف، والآخر بلغة أخرى من اللغات السالفة الذكر في حدود 10 أسطر لكل مستخلص، مرفقة بكلمات مفتاحية لا يتجاوز عددها 5 كلمات ؛

• أن لا تكون الورقة البحثية قد قدمت في نشاط علمي آخر، أو نشرت في مجلة أخرى؛

• أن لا يتجاوز عدد صفحات الورقة البحثية 20 صفحة بالمقاس A4 شاملة المصادر والهوامش والجداول والرسوم التوضيحية ؛

• لا ترد الأوراق البحثية المرسلة إلى المجلة سواء قبلت للنشر أم لم تقبل ؛

• أن تعد الورقة البحثية بعناية وأن تكون موثقة جيدا بالمصادر العلمية مع الالتزام بالقواعد المنهجية وبالتحليل العلمي ؛

• كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في نهاية الورقة البحثية ؛

• تعطى الأولوية في النشر للدراسات التطبيقية، كما ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول الكتب الجديدة و التعريف بها ؛

• يعبر مضمون الورقة العلمية عن أراء أصحابها ولا يلزم المجلة أو المخبر ؛

• لا ترسل الأوراق البحثية إلا عن طريق البريد الالكتروني التالي :
revueentreprise@gmail.com

2. الشروط التقنية للتحرير : (MS WORD)

• **تحديد الصفحات** :

- حجم الورق 17 x 24 سم
- الهوامش : أعلى : 2.0 سم / أسفل : 1.6 سم / يمين : 1.6 سم / يسار : 1.6 سم

• **نوعية الخط** : Simplified arabic 14 باللغة العربية
Time New Roman 12 باللغات الأجنبية

• **الهوامش :** تكتب بطريقة آلية في نهاية المقال Simplified arabic 12 باللغة العربية
Time New Roman 10 باللغات الأجنبية

• **العناوين** : خشنة

• مسافة 1.15 سم بين الأسطر أوتوماتيكيا ؛

المحتويات

1. **العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية : دراسة تحليلية قياسية**.....11
د. محمد شريف بشير الشريف

2. **مقاربات حماية أنظمة معلومات المؤسسة من الاعتداءات الالكترونية**.....26
أ. مسوس كمال ، أ.د. حديد نوفيل

3. **المقاولة النسائية و التنمية الاقتصادية في الجزائر: الواقع و التحديات (دراسة ميدانية لولاية تلمسان)**.....44
أ. بوزيدي سعاد

4. **واقع و آليات استدامة الصيد البحري في الجزائر**.....57
أ.مختار رحماني حكيمة ؛ د. بوسعدة سعيدة

5. **أهمية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية ومدى احترام قواعدها وأطرها في الجزائر دراسة ميدانية لبعض الأعمال لخبراء التقييم**.....75
د. بكاري بلخير ، جامعة ورقلة

6. **دور حاضنات الأعمال في التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر**.....91
أ.لحمر خديجة ، أ.د خالفي علي

7. **تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري (حالة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)**.....110
د. قندوز طارق ، د. قاسمي السعيد

8. **محاسبة التلوث الضوضائي وأثره على إنتاجية العامل وربحية المؤسسة**.....125
أ. طاهري الصديق، أ.د كسرى مسعود

9. **البرمجة الخطية بالأهداف في اتخاذ قرارات الإنتاج بالمؤسسة الإنتاجية دراسة حالة لمؤسسة إنتاج البلاط بمغنية**.....138
أ. مراس محمد

10. **بعض الخصائص الأساسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**.....156
د. حسان مراني

11. **برمجية التسيير التكاملي بالمؤسسة (PGI) - حالة شركة المياه والتطهير للجزائر (SEAAL)-**.....171
أ.مفتاحي محمد أ.د سعداوي موسى

12. **دراسة تصميمية لبطاقة الأداء المتوازن خاصة بالمؤسسات الصحية العمومية حالة المركز الاستشفائي الجامعي الدكتورة نفيسة حمود "بارني سابقا" -حسين داي-**.....185
أ.تواري سهام

13. **إدارة الإبداع وانعكاسها لتحقيق التعلم في المنظمات**.....202
أ. روابحية مريم

العوامل الاقتصادية المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية – دراسة تحليلية قياسية–

د. محمد شريف بشير الشريف
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية– الرياض

المستخلص

حقق قطاع التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة نمواً مطرداً، ونال قدراً من الاهتمام الحكومي من ناحية التنظيم والرقابة ؛ إلاّ أنَّ الاستفادة المثلى منه لم تصل إلى ما يُطمح إليه، وما تزال إمكانياته الكبيرة كامنة، تنتظر التحفيز من أجل زيادة مساهمته في الاقتصاد القومي.تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية في الفترة 1999–2013م.

وتناقش الدراسة تأثير كل من سعر الفائدة والتضخم ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار والبطالة على إجمالي الطلب على التأمين، وتستخدم الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لمعرفة تأثير تلك المتغيرات الاقتصادية على طلب التأمين. أكدت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لكل من التضخم والاستثمار على طلب التأمين، بينما لم تبرهن النتائج على وجود علاقة ذات دلالة لكل من سعر الفائدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والبطالة على طلب التأمين. وقدمت الدراسة توصيات واقتراحات لتعزيز نمو الطلب على التأمين وزيادة مساهمته الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : التأمين التعاوني، التأمين التكافلي، الطلب على التأمين، كثافة التأمين، الاقتصاد السعودي.

Abstract

The insurance industry has experienced rapid growth over the past few years in Saudi Arabia. This growth was mainly due to the growing awareness of the importance of insurance service as a financial intermediary and favorable economic conditions as well as the effects of compulsory car insurance and cooperative health insurance. The objective of this paper is to analyze some macroeconomic variables determining the demand of cooperative insurance in the Saudi economyduring 1999-2013. Specifically, it examinesthe impact of inflation, interest rate, unemployment, investment and per capita GDP on the total demand for cooperative insurance.

The present paper relies on a multiple regression analysis to investigatethe determinants of the demand of cooperative insurance in Saudi Arabia. The results of the study confirmed the existence of positive impacts for both inflation and investment insurance on demand for cooperative insurance, while the results did not demonstrate the existence of any significant relationship for interest rate, per capita GDP and unemployment. The findings of the present paper are expected to help policy makers identify the institutional and economic factors that drive the demand of cooperative insurance.

Keywords : Cooperative insurance ; Takafulinsurance ; insurance density ; insurance demand; Saudi Arabia economy.

المقدمة

أصبحت صناعة التأمين من الخدمات الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها في الاقتصادات المعاصرة، وهناك كثير من البلدان جعلت تطبيق بعض أنواع التأمين إجبارياً، وتعدها مصدراً مهماً لتعبئة المدخرات واستثمارها لأغراض التنمية الاقتصادية. كما تُسهم صناعة التأمين بدور كبير في نمو الاقتصاد الوطني، ودعم عملية تكوين رأس المال اللازم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتُعزز من الوساطة المالية المؤدية إلى الاستفادة من الموارد المالية المتاحة، ودعم المشروعات الاستثمارية.وتُسهم هذه الصناعة أيضاً في استقرار السوق المالية، وإدارة المخاطر في الأنشطة الاقتصادية والتجارية المتنوعة. وتؤدي خدمات التأمين إنْ أُحسن توظيفها إلى التخصيص الأمثل للموارد الرأسمالية، وزيادة كفاءتها الإنتاجية[1]. ومن منافع صناعة التأمين[2] : مساهمتها في نمو الأعمال الصناعية التجارية، وزيادة التبادل بين القطاعات المنتجة داخلياً وخارجياً، وتقليل الخسائر المحتملة بالنسبة للأفراد والشركات من خلال التدابير الوقائية العديدة في سياق إدارة المخاطر الكفوءة.كما تُعد صناعة التأمين أداة لمساندة برامج الضمان الاجتماعية الحكومية، وتُسهم في درء آثار المخاطر التي يمكن أن تصيب قطاعات الأعمال والتجارة جراء الهزات الاقتصادية والأزمات المالية التي تلحق دائماً ضرراً بالأسواق المالية وكافة القطاعات الإنتاجية.

بدأ نشاط التأمين في المملكة العربية السعودية بصورة اختيارية، حيث كان المستهلك مُخيراً في طلب منتجات التأمين التقليدي أو التأمين التعاوني[3]، ثم صدر قانون الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية بتاريخ 1420/4/27هـ (9 أغسطس1999م)، ونظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في 1424/6/2هـ (30 يوليو 2003م) ؛ ولائحته التنفيذية في 1425/3/1هـ (20 أبريل 2004م)، الأمر الذي وضع إلزامية نظام التأمين التعاوني في حيز التطبيق، وعليه فإنَّ صدور نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني ولائحته التنفيذية مثّل نقطة تحول كبيرة في مسار صناعة التأمين في المملكة، وذلك بإتاحته الفرصة لتأسيس شركات تأمين تعاوني وفق ضوابط محددة سواء كانت برأسمال محلي أو شراكات أجنبية عوضاً عن احتكار الشركة التعاونية للتأمين التي كانت هي الشركة الوحيدة المرخص لها بالعمل في السوق السعودي ؛ بينما مارست بقية الشركات العاملة أعمال التأمين من خلال نظام شركات الأوفشور (Offshore). كما صدر قرار من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي)، بإلزام كافة الشركات بالتحول إلى نموذج التأمين التعاوني المحلي، وتوفيق أوضاعها بمطلع يناير 2012م[4]. يلتزم التأمين التعاوني في المملكة بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته ويشمل ذلك :

1- ممارسة كل العمليات التأمينية على أساس عدم مخالفة أحكام الشريعة ؛ خصوصاً في تحريم الربا والغرر الفاحش والقمار.
2- أن تكون جميع استثمارات أموال التأمين منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية ؛
3- عدم اشتمال وثائق التأمين على شروط باطلة شرعاً، ومخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية ؛
4- الالتزام بالمعايير الشرعية والفنية التي تقرها مؤسسة النقد العربي السعودي.

أولاً : أداء سوق التأمين السعودي

شهد سوق التأمين في المملكة العربية السعودية نمواً مطرداً خلال السنوات الأخيرة، ووفقاً لأحدث تقرير صدر عن مؤسسة النقد العربي السعودي في عام 2015م[5]؛ فإنَّ صافي أرباح قطاع التأمين في المملكة بلغ للعام 2014م نحو 735 مليون ريال، واستمر النمو القوي للقطاع بشكل عام نتيجة الإجراءات التصحيحية التي بدأت في عام 2013م، وشملت تعزيز الاحتياطيات الفنية المطلوبة لتتوافق مع الأنظمة والتعليمات الرقابية، وتعزيز الضوابط الفنية للاكتتاب، بحيث ساهم ذلك في النتائج الإيجابية في الأرباح التشغيلية حيث بلغت 651 مليون ريال في العام 2014م مقابل خسائر بلغت 1725 خلال العام 2013م[6]. ترجع الزيادة في الطلب على التأمين في المملكة العربية السعودية إلى عوامل عديدة منها[7]: إلزامية التأمين الصحي التعاوني، وإلزامية تأمين السيارات، وزيادة الوعي بأهمية التأمين، والأوضاع الاقتصادية الجيدة على الصعيدين الكلي والجزئي.

تشير الإحصاءات المنشورة في التقرير السنوي لسوق التأمين بالمملكة لسنة 2014م[8] ؛ إلى ارتفاع قيمة أقساط التأمين المكتتب بها (Gross Written Premiums) في سوق التأمين السعودي 30.48 مليار ريال في عام 2014م مقابل 25.24مليار ريال في عام 2013م، وبلغت نسبة الزيادة 20.8٪ في عام 2014م مقابل 19.2٪ في عام 2013م، حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها بنسبة 21.9٪ ليصل إلى 5.7 مليار ريال في عام 2014م مقابل 12.9 مليار ريال في عام 2013م، وارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها بنسبة 20.5٪ ليصل إلى 13.9 مليار ريال في عام 2014مقابل 11.5 مليار ريال في عام 2013م،وارتفع إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها إلى 904 مليون ريال في عام2014م مقابل 844 مليون ريال في عام 2013م[9].

واجهت بعض شركات التأمين التعاوني خلال السنوات القليلة الماضية مشكلات التعثر، وتطبيق سياسات اكتتاب غير واضحة، هذا ما دفع مؤسسة النقد العربي السعودي لتنفيذ إجراءات صارمة بشأن تصحيح الأوضاع في شركات التأمين المتعثرة، حيث ألزمت جميع الشركات في نهاية عام 2013م بتكوين احتياطي لمواجهة العجز في الأقساط (Premium Deficiency Reserves)، وذلك للحيلولة دون وقوع المزيد من الشركات في مشكلة العجز عن الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة الوثائق، وأن تكون الأقساط المكتتبة كافية. كما ألزمت الشركات بضرورة تطبيق السعر الإكتواري العادل الذي يُحدد وفقاً للخبرة الإكتوارية؛ ويكون مكافئاً للخطر، كما منعت شركات التأمين من تخفيض الأسعار بدافع المنافسة[10].

يوضح الجدول رقم (1) أهم مؤشرات سوق التأمين السعودي خلال الفترة 2013–2014م، ويلاحظ وجود زيادة في نسبة الاحتفاظ (Retention Ratio) لكل من التأمين العام والتأمين الصحي،بينما لا تظهر معدلات الاحتفاظ لتأمين الحماية والادخار في هذا الجدول، حيث يجب الاحتفاظ بالجزء الخاص بالادخار في الشركات السعودية، وبالتالي لا يمكن مقارنة معدلات احتفاظ تأمين الحماية والادخار مع عقود التأمين الأخرى. وعموماً تتأثر نسب الاحتفاظ عند شركات التأمين بالمعدلات العالية للاحتفاظ في قطاعي التأمين على المركبات والتأمين الصحي،

وهما يشكلان النصيب الأكبر من إجمالي أقساط التأمين بالمملكة. ويذكر في هذا السياق أنَّ مؤسسة النقد السعودي تلزم شركات التأمين المرخص لها بحد أدنى من نسبة الاحتفاظ تبلغ 30٪ من مجموع مبالغ الاشتراكات[11]. أما كثافة التأمين (Insurance Density) التي تمثل معدل الإنفاق السنوي الفردي على التأمين، فحققت ارتفاعاً من 865 ريال لكل فرد في عام 2013م إلى 991 ريال لكل فرد في عام 2014م ؛ أي بزيادة نسبتها 14.6٪. وعلى الرغم من تلك الزيادة فإنَّ كثافة التأمين في المملكة تُعد هي الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي[12]. بينما شهد عمق التأمين (Insurance Penetration) خلال السنوات الخمس الأخيرة ارتفاعاً في معدل النمو السنوي المركب بنسبة 3٪، وفي عام 2014م، بلغ 1.08٪ مقابل 0.9٪ في عام 2013م[13].

الجدول (1) : مؤشرات التأمين للفترة 2013–2014م

المؤشر	نسبة الاحتفاظ (٪)		كثافة التأمين (بالريال)		عمق التأمين (٪)	
نوع التأمين	2013م	2014م	2013م	2014م	2013م	2014م
التأمين العام	61.5	64.6	393.9	450.4	0.41	0.49
التأمين الصحي	88.8	93.2	441.7	510.9	0.46	0.56
تأمين الحماية والادخار	*.....	*.....	28.9	29.4	0.03	0.03
إجمالي التأمين	76.2	79.8	864.5	990.6	0.90	1.08
نسبة النمو (٪) 2013–2014م	5.1		14.6		19.6	

ملحوظة : *البيانات غير متوفرة.

المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي (2015م).

الملاحظ أنه رغم الأداء الجيد لقطاع التأمين التعاوني بالمملكة إلاّ أنّ القطاع يواجه تحديات ومشكلات عديدة في نمو الطلب على وثائق التأمين بالسوق السعودي نلخصها في الآتي :

1– وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة التي تزاول خدمات التأمين، وضعف قدرتها على قبول الأخطار العالية للمستهلكين، ومحدودية إمكانياتها في التوسع، وعدم تنويع المنتجات، وضعف جهود جذب العملاء الجدد.

2– ضعف القدرات الفنية في إدارة المخاطر والاستثمارات، والنقص في الخبراء والفنيين، وضعف التواصل مع الأسواق الخارجية في مجالات إدارة المخاطر واستثمار الأقساط المكتتبة، وتسويق المنتجات، وابتكار الجديد منها ؛

3– اعتماد معظم الشركات على تخفيض أسعار منتجاتها بهدف جذب العملاء، على الرغم من عدم تناسب ذلك مع جميع المنتجات التأمينية. إنَّ تنافس شركات التأمين في أنواع

التأمين غير القابلة للمنافسة نتيجة اختلاف التغطيات في وثائقها مثل : التأمين الهندسي وتأمين الممتلكات ؛ من شأنه أنْ يدفع بعض الشركات إلى التلاعب في التغطيات مقابل تخفيض أسعارها، ويجد المستهلك في حال حدوث الخسائر أنَّ شركة التأمين غير ملزمة بالتعويض بموجب الوثيقة، مما يؤثر سلباً على ثقة المستهلكين بصناعة التأمين ؛

4– جمود نظرة المجتمع للتأمين دون التفرقة بين نوعين من التأمين ؛ التأمين التعاوني المنضبط بأحكام الشريعة الإسلامية، والتأمين التجاري الذي يخالف ضوابطها وأحكامها. وقد خطت الجهات الرقابية والإشرافية لصناعة التأمين التعاوني في المملكة خطوات جيدة في تنظيمه بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أهمية الدراسة

ترتبط أهمية الدراسة بالأهمية الكبيرة لقطاع التأمين في الاقتصاد، ودوره في النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمارات، وتمثل هذه الدراسة محاولة لتحليل العوامل المحددة والمؤثرة في الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية خلال فترة خمسة عشر عاماً. ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة في تقديم سياسات واقتراحات لتعزيز نمو قطاع التأمين وزيادة مساهمته الاقتصادية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بصورة عامة إلى تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1999–2013م، وعلى وجه التفصيل فإنَّ الأهداف الفرعية للدراسة هي:

1– تحديد العلاقة بين الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية وكل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة والتضخم والاستثمار والبطالة.

2– بيان المحددات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على نمو طلب التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

3– تقديم اقتراحات تساعد على تعزيز الطلب على خدمات التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة

هناك العديد من العوامل التي لها تأثير في الطلب على التأمين سواء على المستوى العالمي أو المستوى المحلي، ومن بينها ما هو اقتصادي مثل : الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، النمو الاقتصادي والاستثمار. وآخر غير اقتصادي وله تأثير على طلب التأمين مثل : التأمين الإجباري في مجالات الضمان الصحي وتأمين السيارات، والتطور في البنية التنظيمية والتشريعية لصناعة التأمين،وزيادة الوعي بأهمية التأمين، والتفضيل الكبير لمنتجات تأمينية معينة كالمنتجات التأمينية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والسمات السكانية/الديموغرافية لشرائح المستهلكين[14]. يُساهم تحليل العوامل المؤثرة في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى تأثيرها على تعزيز النمو في هذا القطاع، وزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي، والاستفادة من المنافع التي يوفرها لتحقيق

التنمية الاقتصادية في سياق السياسة العامة الرامية إلى تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتوظيف الموارد التي يمكن أنْ يوفرها هذا القطاع في زيادة النمو الاقتصادي واستدامته. وتأسيساً على ذلك فإنَّ إشكالية الدراسة يمكن صياغتها في السؤالين التاليين :

1. ما العلاقة بين التضخم وسعر الفائدة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية ؟

2. ما مدى تأثير تلك العوامل الاقتصادية على نمو الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية ؟

فرضيات الدراسة

تتضمن الدراسة خمس فرضيات أساسية هي :

– **الفرضية (1)** : هناك علاقة تأثير معنوية بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية (2)** هناك علاقة تأثير معنوية بين سعر الفائدة والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية (3)** هناك علاقة تأثير معنوية بين التضخم والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية (4)** هناك علاقة تأثير معنوية بين الاستثمار والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

– **الفرضية(5)** هناك علاقة تأثير معنوية بين البطالة والطلب على التأمين التعاوني بالمملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة

تغطى الدراسة التطبيقية مدة خمسة عشر عاماً (1999–2013م)، وذلك لتوفر البيانات الإحصائية. ويمثل عام 1999 بداية تنظيم سوق التأمين التعاوني بالمملكة، حيث دخلت كثير من اللوائح والإجراءات النظامية حيز التنفيذ، وتنحصر الدراسة في الشركات المسجلة لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بنهاية السنة المالية في ديسمبر من كل عام. تنقسم محددات الطلب على التأمين إلى نوعين من العوامل؛ العوامل الاقتصادية وتشمل : مستوى الدخل ؛ والتضخم، وسعر الفائدة الحقيقي، ومستوى التطور المالي ؛ ثم العوامل السكانية/الديموغرافية مثل : معدل الإعالة، العمر المتوقع، ومستوى التعليم. وستكون هذه الدراسة محصورةً في دراسة خمسة من العوامل الاقتصادية هي : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة والتضخم والاستثمار والبطالة.

هيكل الدراسة

بدأنا هذه الدراسة بمقدمة وخلفية عن أداء سوق التأمين في المملكة، ثم بيان المنافع من صناعة التأمين، كما تم عرض مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وحدودها. وشملت الأجزاء المتبقية من

هذه الدراسة : الدراسات السابقة، والإطار المنهجي، ومصادر البيانات، ثم عرض نتائج التحليل ومناقشتها، وفي الختام قدمنا الخلاصة والتوصيات.

ثانياً : فوائد التأمين التعاوني ووظائفه

هناك فوائد عديدة للتأمين التعاوني لكونه بديلاً عن التأمين التجاري، ويؤدي الوظائف التأمينية المراد تحقيقها منه ؛ حيث يتم استثمار الأقساط التأمينية في مشروعات استثمارية من جهة، وتسهم في تحقيق أرباح لأصحابها من جهة؛ وتحقق نمواً في الاقتصاد القومي من جهة أخرى. ويمكن إيجاز فوائد التأمين التعاوني للأفراد والمنشآت التجارية والصناعية والاقتصاد القومي ووظائفه في النقاط التالية :

1.تحقيق الأمان للمستأمنين : يجعل التأمين الأفراد الذين يدخلون فيه مطمئنين في ممارسة أعمالهم التجارية والصناعية، غير قلقين لما يمكن أن يتعرضوا له من المخاطر المحتملة. وتكون أحياناً وثيقة التأمين من الضمانات التي يستخدمها الدائنون في مواجهة خطر عدم السداد من عملائهم، وبموجب عقد التأمين فإنّ الشركة المؤمنة تقوم بدفع التعويض المتفق عليه للتعويض عن الخسارة الواقعة.

2.الاستثمار في المجالات المباحة شرعاً : يحقق الاستثمار المباح شرعاً بالنسبة للمستأمنين والمساهمين على السواء، فبالنسبة للمساهمين المالكين للشركة يتحقق لهم الربح من خلال أرباح أموالهم المستثمرة بالطرق المشروعة، أو حصولهم على أجر الوكالة الذي يديرون به الشركة نظير ما يقومون به من إدارة العمليات التأمينية، أو حصة الشركة من أرباح العمليات الاستثمارية بأقساط التأمين بوصفهم مضاربين في أموالهم في شركة التأمين التعاوني، ويتحقق للمساهمين الربح حيث يقومون باستثمار جزءٍ من أقساط التأمين بوصفهم مضاربين.

3.توظيف رؤوس الأموال اللازمة للتنمية : يرتبط نظام التأمين عموماً بالتنمية الاقتصادية، فهناك علاقة تبادلية بينهما، حيث يساهم التأمين في تجميع رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية، وفي نفس الوقت تؤدي هذه المشروعات التنموية إلى تطور البنية الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية الأمر الذي يقود إلى ازدهار التأمين، واتساع نطاقه وزيادة مساهمته الاقتصادية على مستويات الأفراد والمنشآت الصناعية والتجارية والاقتصاد القومي. وعليه فإنّ أي نمو اقتصادي سينعكس في زيادة الملاءة المالية لشركات التأمين، وزيادة مساهمتها في حجم الأموال الموجهة لخدمة التنمية الاقتصادية.

4.تكميل دور المؤسسات المصرفية الإسلامية : تلعب شركات التأمين التعاوني دوراً مهماً في تغطية المخاطر في القطاعات الإنتاجية والمشروعات المختلفة مما يُعين المؤسسات المصرفية الإسلامية على أداء دورها في تمويل الاستثمارات المتعددة، ويزيد من قدرتها في كافة العمليات التمويلية خصوصاً العمليات عالية المخاطر، كما يساعد على منح الائتمان للمستثمرين والمنشآت التجارية والصناعية في المشروعات ذات المزايا النسبية الأعلى؛ وتلك التي تحقق ربحية عالية رغم ارتفاع مخاطرها، وهذا من شأنه التأثير بصورة إيجابية على النمو الاقتصادي والتحفيز على زيادة الإنتاجية.

5. المساهمة في تقليل النفقات الحكومية : يُسهم قطاع التأمين الصحي في تقليل النفقات الحكومية الكبيرة في المجالات الصحية، حيث يوفر الموارد المالية المنفقة في الخدمات الصحية التي ترهق الموازنات العامة بالتكاليف العالية للكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ولا يمكن لأي دولة مهما بلغت من الثراء أن تستغني عن خدمات التأمين في تقديم الضمان الصحي، وتقليل النفقات الحكومية في القطاع الصحي.

6. دعم ميزان المدفوعات : يؤثر التأمين بشكل مباشر على حركة رؤوس الأموال بميزان المدفوعات حيث يعكس أقساط إعادة التأمين التعاوني التي تحولها الشركات الوطنية إلى شركات التأمين في الخارج بموجب الاتفاقيات المبرمة معها، ويؤثر ذلك أيضاً على الميزان التجاري للدولة. إنّ نصيب مُعيدي التأمين في المطالبات إلى جانب العمولات والرسوم المفروضة على عقود إعادة التأمين المُبرمة بالخارج يشكل موارد مهمة بالنسبة للدول المستوردة للتأمين، بينما تشكل أقساط الإعادة وعمولات سماسرة الإعادة أهم موارد للدول المصدرة لخدمات التأمين.

ثانياً : العوامل المؤثرة في الطلب على خدمات التأمين

يرتبط الطلب على خدمات التأمين بكثير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، ونلخص أهمها في الآتي[20] :

1. حجم النشاط الصناعي في الاقتصاد القومي: ترتبط المخاطر التي تستهدف الخدمات التأمينية التقليل منها بطبيعة النشاطات الصناعية، فنجد أنّ الأخطار المتعلقة بالصناعات البتروكيماوية ترتفع التأمينية، وعليه فإنّ الطلب على المنتجات التأمينية يزداد كلما كانت طبيعة هذه الصناعات عالية الخطورة، وكانت منشآتها الصناعية ذات قيمة رأسمالية عالية.

2. التوزيع الجغرافي للأعمال التجارية والصناعية : يزيد الامتداد للأعمال التجارية والصناعية من الطلب على منتجات التأمين المتعددة، التي تلبي احتياجات المنشآت الصناعية والتجارية في المناطق المختلفة، وبالتالي يزداد الطلب على التأمين ضد الأخطار الطبيعية في المناطق التي تتعرض للعواصف والزلازل والفيضانات، كما يرتفع الطلب على التأمين الهندسي في المناطق العمرانية والحضرية التي تنمو فيها الإنشاءات العمرانية بكثافة.

3. مستويات دخول الأفراد : يؤدي التحسن في نصيب الأفراد من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة دخولهم نتيجة النمو الاقتصادي، إلى زيادة الطلب على منتجات التأمين. وعليه فإنّ الدولة التي يرتفع فيها نصيب الأفراد من الدخل يصبح قطاع التأمين فيها أكثر نمواً، بينما يعيق الانخفاض في مستويات الدخول من انتشار التأمين، ويقلل من الطلب على الخدمات التأمينية.

4. البنية التنظيمية والتشريعية : تُلزم كثير من البلدان بأنواع معينة من التأمين على الأفراد أو المنشآت، خصوصاً تأمين المسؤوليات تجاه الغير كتأمين السيارات، وتأمين المسؤوليات الناتجة عن ممارسة المهن مثل تأمين الأخطاء الطبية. وبعض البلدان تُلزم أنظمتها بالتأمين الصحي، وبالتالي يرتفع الطلب على منتجات التأمين الصحي في القطاع الخاص، بينما يقل الطلب لهذا النوع من التأمين في البلدان التي لا تفرض نظام الضمان الصحي. وعموماً يمكن القول بأنّ السياسات والقرارات الحكومية من شأنها تحفيز الطلب على منتجات التأمين.

5.تطور قطاع الخدمات والأسواق المالية : يساعد تطور القطاع المالي بما فيه من المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في نمو صناعة التأمين[21]. وهناك علاقات تبادلية بين قطاع التأمين والقطاع المالي المصرفي، حيث تلجأ شركات التأمين إلى المصارف والأسواق المالية لاستثمار أموالها، كما تلجأ المصارف إلى شركات التأمين في توفير الحماية للأنشطة التجارية والصناعية التي تمولها المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

6.الخصائص السكانية : يتأثر الطلب على منتجات التأمين على الخصائص السكانية من خلال ما يلي [22] : عدد السكان، معدل العمر المتوقع عند الولادة، الثقافة العامة لأفراد المجتمع حول خدمات التأمين، الموقف الديني من مفهوم التأمين، التوزيع الهيكلي لشرائح السكان، مستويات التعليم، مستويات الحياة في المدن والمناطق الحضرية، ونسبة الأيدي العاملة[23].

ثالثاً : الدراسات السابقة

تناولت معظم الدراسات المتعلقةبالطلب على التأمين موضوع الطلب على تأمينات الحياة ؛ مثل دراستي : سن-Sen (2008م) وانج وروسنمان-Wang &Rosenman (2007م)[24]. بينما دراسة عبد الرحمن وآخرين .Abdul Rahman et al (2008م)، تناولت العلاقة بين العوامل الاقتصادية والطلب على التأمين التكافلي، حيث أكدت أنَّ العوامل الاقتصادية مثل معدلات البطالة والتضخم والنمو الاقتصادي لها تأثيرات على أداء صناعة التكافل[25]. أما دراسة كل من حامد-Hamid (2010م) وحامد وآخرين.Hamidet al (2009م) [26] فقد وجدت أن نصيب الفرد من الدخل كان مؤثراً بدرجة كبيرة على طلب التكافل العائلي في ماليزيا، وفي المدى الطويل وجدت الدراسة أنَّ كلاً من سعر الصرف ومؤشر البورصة لهما علاقة قوية ومفسرة لاستهلاك التأمين/التكافل العائلي. وهناك عوامل أخرى مثل : معدلات التضخم والادخار لم تبرهن على وجود أي تأثير على استهلاك التكافل العائلي. أما دراسة : رحيم وأمين-Rahim&Amin (2007م)[27] ، ودراسة جستينا وعبد الله Gustina & Abdullah (2012م) فقد أوضحت أنَّ العامل المؤثر بشكل إيجابي في الطلب على التكافل العائلي هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما هناك عوامل أخرى لها تأثير سلبي مثل التضخم والادخار، هذا إلى جانب العوامل السكانية (الديموغرافية) كالعمر والديانة والادخار بالنسبة للتأمين التقليدي[28].

وقدمت دراسة يزيد وآخرين .Yazidet al (2012م) إطاراً تحليلياً شمل عوامل اقتصادية وديمغرافية مؤثرة على طلب التأمين التكافلي العائلي. واقترحت الدراسة وجود علاقة موجبة بين الدخل وسعر الفائدة والتطور المالي والمعاشات والاستثمار وأسعار التأمين وتوقعات الحياة، والتعليم والإعالة والتحضر، وحجم الأسرة والمهنة، وبين الطلب على التكافل الأسري. كما اقترحت وجود علاقة سالبة بين التضخم والادخار والبطالة في تحديد الطلب على التكافل العائلي[29] .ولكن لم تقم بأي تطبيقات قياسية لاختبار تلك الفروض. ولا توجد على حد علمنا دراسة عن تحليل محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية، سوى الدراسة التي قدمها الرزين (2015م) [30] عن العلاقة بين أقساط التأمين واستثماراته والناتج المحلي الإجمالي للفترة 2005–2013م، وأكدت نتائج دراسته وجود تأثير إيجابي لأقساط التأمين على كل من حجم

استثمارات القطاع والناتج المحلي الإجمالي. ودراسة بشير وصابر (2014)[31]، التي ركزت على تحليل العلاقة بين ثلاثة عوامل اقتصادية وكثافة التأمين، وأوضحت نتائج دراستهما وجود تأثير إيجابي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتأثير سلبي لسعر الفائدة على كثافة التأمين، بينما لم تثبت وجود أي علاقة ذات دلالة بين التضخم وكثافة التأمين. ومن هذا المنطلق فإنَّ هذه الدراسة سوف تركز على تأثير عدد أكبر من العوامل الاقتصادية وهي خمس عوامل وتأثيرها على طلب التأمين التعاوني، ولفترة زمنية أطول من الدراستين السابقتين تمتد إلى خمسة عشر عاماً (1999–2013م).

رابعاً : منهجية الدراسة ومصادر البيانات

استخدمت هذه الدراسة أسلوب الانحدار الخطي المتعدد في تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (العوامل الاقتصادية) والمتغير التابع (الطلب على التأمين التعاوني). ويتم عبر نموذج الانحدار المتعدد اختيار أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة والمرتبطة معنوياً مع المتغير التابع. ويُقدر النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وهي الطريقة الأكثر استخداماً وشيوعاً لتحليل نموذج الانحدار المتعدد، وذلك لما تمتاز به من فعالية وسهولة في حساب تقدير معلمات النموذج. ويمكن كتابة المعادلة التقديرية حسب نموذج الانحدار المتعدد على النحو التالي :

$$D=b0+b1Per+b2Inf+b3Inter+ b4Inves + b5Unem+ei \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تشير الرموز المستخدمة إلى المتغيرات التالية :

كثافة التأمين (D)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per)، معدل التضخم (Inf)، معدل سعر الفائدة (Inter)، الاستثمار (Inves)، معدل البطالة (Unem)، معاملات دالة معادلة الانحدار المتعدد (bn)، والخطأ العشوائي (ei).

ويقاس المتغير التابع ؛ وهو الطلب على التأمين التعاوني عن طريق نسبة كثافة التأمين. وتعرف كثافة التأمين بأنَّها إنفاق الفرد على قسط التأمين. أما المتغيرات المستقلة فهي: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة، والتضخم، والاستثمار والبطالة. وجمعت البيانات الثانوية للفترة 1999–2013م من مصادر متعددة هي : التقاريرالسنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي، وتقارير سوق التأمين السعودي الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي، والتقارير المسحية حول سوق التأمين السعودي الصادرة من المعهد المصرفي السعودي. ونشرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات– وزارة الاقتصاد والتخطيط. ولاستبعاد أثر التضخم ؛ فقد حُولت جميع قيم المتغيرات إلى قيم حقيقية باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك (1999=100). واستخدم برنامج (Eviews7) لتقدير النموذج القياسي.

خامساً : النتائج والمناقشة

هدفت الدراسة إلى التعرف على إثر المتغيرات الاقتصادية ؛ وتشمل : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل التضخم وحجم الاستثمار ومعدل البطالة ؛ على الطلب على التأمين التعاوني ؛ الذي تم قياسه بكثافة التأمين. ومن خلال تحليل النموذج القياسي، وما تم من اختبارات إحصائية لازمة ؛ كانت النتائج التالية :

1.قيمة معامل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تساوي (0.001–) وإشارته سالبة، وليست له دلالة إحصائية في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية.

2.قيمة معامل سعر الفائدة تساوي (5.528) وإشارته موجبة، ولكن ليست له دلالة إحصائية في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية.

3.قيمة معامل التضخم تساوي (2305.497) وإشارته موجبة،وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.0025) في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية. وهي نتيجة لا تتفق مع التأثير العكسي الذي يحدثه التضخم عادة في الواقع على القوة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي الطلب على وثائق التأمين. ويمكن تبرير ذلك بالمعدلات المنخفضة نسبياً للتضخم في المتوسط خلال فترة الدراسة، وكذلك الإلزامية في الجزء الأكبر من أنواع التأمين بالمملكة ؛ وتشمل التأمين الصحي وتأمين المركبات، إذ لا يؤثر التضخم في اتجاه معاكس على إقبال المستهلك عليها، إضافة إلى انخفاض نسبة تأمين الحماية والادخار من إجمالي التأمين، وانخفاض التأمين على الأنشطة التجارية وقلة تأمين البضائع حيث أنَّ معظم الصادرات السعودية نفطية إذ تبلغ نحو 85٪ من جملة الصادرات، وهو ما يجعل في الجملة تأثر التضخم طردياً.

4.قيمة معامل الاستثمار تساوي (0.106) وإشارته موجبة، وله دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.000) في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية. وتأتي هذه النتيجة متفقة مع النظرية الاقتصادية، حيث أنَّ الزيادة في الاستثمارات تؤدي إلى تحفيز وزيادة الطلب على التأمين.

5.قيمة معامل البطالة تساوي (2009.338) وإشارته موجبة، وليست له دلالة إحصائية في التأثير على طلب التأمين بالمملكة العربية السعودية.

كما تبين الاختبارات الإحصائية أن هناك علاقة تفسيرية قوية للنموذج،حيث نجد معامل التحديد المصحح (Adjusted R2) يساوي 0.986، كما أنّ المتغيرات الاقتصادية تفسر النموذج بمقدار 99٪ ، بينما النسبة الباقية ترجع لمتغيرات خارج النموذج، وأنَّ العلاقة طردية موجبة بين كل من معدل التضخم والاستثمار وكثافة التأمين، بمعنى أنّ التغير في كليهما يفسر التغير في كثافة التأمين، وأظهرت النتائج عدم وجود علاقة تفسيرية بين معدلات سعر الفائدة والبطالة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبين كثافة التأمين التعاوني بالمملكة. ومستوى معنوية النموذج عالية جداً. ودلت قيمة اختبار Durbin-Watson (D-W=3.5) على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين قراءات كل متغير من المتغيرات المستقلة، وبالتالي خلو النموذج من ظاهرة الارتباط الذاتي. كما يؤكد معامل التحديد المصحح وقيم (t) عدم وجود مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)

جدول (2) : تحليل نموذج الانحدار

المتغيرات المفسرة	b	St. error	t	Sig.
الحد الثابت	-98.476	91.351	-1.078	0.3091
سعر الفائدة	5.528	4.830	1.145	0.2819
التضخم	2305.497	577.503	4.135	0.0025**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-0.001	-0.006	-0.097	0.9252
الاستثمار	0.106	0.014	7.793	0.0000*
البطالة	2009.338	2023.798	0.993	0.3467
AdjustedR2 =0.986, D-W=3.5, F=203.294, Sig=0.0000*				

ملحوظات :* مستوى معنوية عند 0.01، **مستوى معنوية عند 0.05

وأظهرت قيمة (F) معنوية النموذج حيث أنّ تلك القيمة المحسوبة (203.294) أكبر من الجدولية عند نفس المستوى، ويدل ذلك على القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار المتعدد من ناحية إحصائية. أما معامل التحديد فيشير إلى أنَّ المتغيرات المستقلة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة، التضخم، والاستثمار، ومعدل البطالة) تفسر 98٪ من التغيرات الحاصلة في الطلب على التأمين، و1٪ الباقية ترجع إلى عوامل أخرى غير داخلة في النموذج. وخلاصة نتائج اختبار الفرضيات يوضحها الجدول (3)، حيث دعمت نتائج الاختبارات الفرضيتين الرابعة والخامسة، ولم تدعم الفرضيات الأولى والثانية والثالثة. وهذه النتائج متفقة مع الدراستين السابقتين للزرين (2015) وبشير وصابر (2014) في تأكيد الفرضيتين الرابعة والخامسة، ولكنها تخالف دراسة بشير وصابر (2014) التي أثبتت وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين سعر الفائدة وكثافة التأمين.

جدول (3) ملخص نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية	النتيجة
الفرضية (1)	النتائج لا تدعم صحة الفرضية
الفرضية (2)	النتائج لا تدعم صحة الفرضية
الفرضية (3)	النتائج لا تدعم صحة الفرضية
الفرضية (4)	النتائج تدعم صحة الفرضية
الفرضية (5)	النتائج تدعم صحة الفرضية

التوصيات والمقترحات :

وصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات يمكن تلخيصها في ما يلي :

1. وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين التضخم والطلب على التأمين، وكذلك وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين حجم الاستثمارات والطلب على التأمين ؛

2. عدم وجود أي علاقة ذات تأثير بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل البطالة على الطلب على التأمين ؛

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، نوجز توصيات هذه الدراسة في النقاط التالية :

1. تشجيع الزيادة في أقساط التأمين وبذل مزيد من الجهود لزيادة الطلب على وثائق التأمين التعاوني عبر طريق التوعية بأهمية التأمين التعاوني، والدور الذي يمكن أن يلعبه في زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛

2. تفعيل التأمين على الأنشطة التأمينية الأخرى، وما ينجم عنها من استثمارات، وهي أنشطة لا تقل أهمية عن التأمين على الصحة والتأمين على السيارات، وخصوصاً ضرورة زيادة الطلب على التأمين على الحماية والادخار، والتأمين على الممتلكات، والتأمين البحري، والتأمين على الأداء الهندسي، وإلى غير ذلك من مجالات وأنشطة التأمين التي لها مردود إيجابي على نمو صناعة التأمين التعاوني وزيادة حجم استثماراتها ؛

3. الحاجة إلى تطوير المنتجات التي تلبي احتياجات المستهلكين، وتستجيب لنمو الطلب على التأمين التعاوني المتوافق مع الشريعة الإسلامية. وما يستلزم من الجهود التسويقية والترويجية الجاذبة ؛

4. مواجهة انخفاض كثافة التأمين بالمملكة مقارنة بمثيلاتها من دول مجلس التعاون الخليجي، فما يزال معدل ما ينفقه الفرد في المملكة على التأمين دون المستوى المرغوب فيه،على الرغم من الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

أما مقترحات الدراسة فنوجزها في الآتي :

1. أهمية دراسة العوامل غير الاقتصادية وهي ذات تأثيرات مهمة على طلب التأمين، ويقترح أن تكون الدراسات المستقبلية شاملة للعوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تؤثر في الطلب على التأمين التعاوني بالمملكة ؛

2. إزالة العقبات التي تحد من نمو الطلب على وثائق التأمين بالسوق السعودي. وتأهيل القوى البشرية في قطاع التأمين التعاوني بالمملكة، وتزويدها بالمهارات الفنية اللازمة لتطوير قطاع التأمين بالمملكة ؛

3. وضع المزيد من المعايير الشرعية، وإزالة التعارض والتناقض بين بعض الممارسات والأنظمة التي لا تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

المراجع والهوامش

1 Oke, Michael Ojo (2012). Insurance Sector Development and Economic Growth in Nigeria. African Journal of Business Management. 6(23), P. 7016.

2 Grant, E. (2012). The Social and Economic Value of Insurance. The International Association for the Study Insurance Economics. Geneva, Sep. 2012. Pp. 10-16.

3 يستخدم مصطلح التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية، بينما يستخدم مصطلح التكافل في جنوب شرق آسيا، ومصطلح التأمين الإسلامي في كثير من البلدان الإسلامية في أفريقيا. وهي مصطلحات بمعنى واحد، وتدل على البديل الشرعي للتأمين التجاري الذي لا تجيزه أحكام الشريعة الإسلامية. للمزيد عن التأمين الإسلامي راجع : أحمد سالم ملحم (2012). التأمين الإسلامي. دار الثقافة للنشر والتوزيع .عمان : الأردن. ص:40.

4 الجرف، محمد سعدو (2011). تقويم أنظمة وثائق التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية. ندوة مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية. 25–26 أبريل 2011م الجزائر– جامعة عباس فرحات– كلية العلوم الاقتصادية والتجارة. ص ص : 4–5.

5 مؤسسة النقد العربي السعودي (2013). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 74–76.

6 مؤسسة النقد العربي السعودي (2014). تقرير سوق التأمين السعودي. ص : 16.

7 مؤسسة النقد العربي السعودي (2013). التقرير السنوي رقم (49). وتقارير سوق التأمين السعودي لأعوام عديدة.

8 مؤسسة النقد العربي السعودي (2015). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 74–75.

9 مؤسسة النقد العربي السعودي (2015). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 74–76.

10 مؤسسة النقد العربي السعودي (2015). التقرير السنوي رقم (51). ص ص : 73–74.

11 طبقاً للمادة (40) من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

12 مؤسسة النقد العربي السعودي (2014). تقرير سوق التأمين السعودي. ص ص : 16–17.

13 نفس المصدر السابق.ص : 16.

15 الرزين، محمد بن عبد الله (2001). التامين دراسة وصفية اقتصادية. المؤتمر الدولي حول الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي: واقعها ومستقبلها. في الفترة 17–18 مارس 2001. مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي. جامعة الأزهر، مصر. ص : 10.

16 بشير، محمد شريف وصابر، محمد عبد العليم (2014م). محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى مؤتمر صناعة التامين والمهن الإكتوارية. 7–9 أبريل 2014م. جامعة الملك خالد: السعودية– أبها.ص : 8–9.

17 الزين، مجدي مصطفى.، المنصور، بابكر الجعلي.، محمود، محمد حمد. (2013). معوقات مساهمة قطاع التامين الاقتصادية في السودان. مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية. المجلد 13، العدد 1، ص ص:16–17.

18 العمير، صالح بن ناصر (2002). التأمين الصحي التعاوني وأثره على الاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020م). ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440هـ (2020م). الرياض 19–23 اكتوبر 2020. ص ص:19–20.

19 إبراهيم، زروقي و عبد المجيد بدري (2012). دور قطاع التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني–دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر– الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية: الواقع وآفاق التطور. جامعة حسبة بن بوعاي بالشلف. 3–4 ديسمبر 2012.ص:7.

20 بشير، محمد شريف وصابر، محمد عبد العليم (2014م). محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى مؤتمر صناعة التامين والمهن الإكتوارية. 7–9 أبريل 2014م .جامعة الملك خالد: السعودية– أبها.ص ص:8–9.

21 Outreville, J. E. (1990). The Economic Significance of Insurance Market in Developing Countries.Journal of Risk and Insurance. 18(3), Pp. 488-789.
22 Dragos, S. & Dragos, C. (2013). The Role of Institutional Factors over the National insurance Demand: Theoretical Approach and Econometric Estimations. Transylvanian Review of Administrative Sciences. No. 39 E/2013, Pp. 33-34.
23 Curak, M. (2013). The Effect of Social and Demographic Factors on Life Insurance Demand in Croatia. International Journal of Business and Social Science. 4 (9), Pp. 66-67.
24 Wang, H. and Rosenman, R. (2007). Perceived Need and Actual demand for Health Insurance among Rural Chinese Residents. China Economic Review. 18, 373-388. Sen, S. (2008). An Analysis of Life Insurance Demand Determinants for Selected Asian Economies. Madras School of Economics, Working Paper, 36.
25 Abdul Rahman, Z., Yusof. R. M. & Abu Bakar. F. (2008). Family Takaful: Its Role in Social EconomicDevelopment and as a Savings and Investment Instrument in Malaysia.Shariah Journal, 16 (1), 89-105.
26 Hamid, M. A., Osman, J., and Nordin, B. A. (2009). Determinants of Corporate Demand for Islamic Insurance in Malaysia. International Journal of Economics and Management. 3(2), 278-296. Hamid, M. (2010). Financial Expositions of Corporate Determinants for Conventional Insurance: Evidence from Malaysia Firms. International Research Journal of Finance and Economics. 43, 80-93.
27 Rahim, F. and Amin, H. (2011). Determinants of Islamic Insurance Acceptance: An Empirical Analysis. International Journal of Business and Society. 12(2), 37-54.
28 Gustina. and Abdullah, N. A. (2012). Analysis of Demand for Family Takaful and Life Insurance: A Comparative Study in Malaysia. Journal of Islamic Economics, Banking and Finance. 8(4), 67-86.
29 Yazid, A. S., Arifin, J., Hussin, M. R. and Daud, W. N. (2012). Determinants of Family Takaful (Islamic life insurance) Demand: A Conceptual Framework for a Malaysian Study. International Journal of Business and Management. 7(6), 115-127.
30 الرزين، عبد الله بن محمد (2015). التأمين التعاوني ودوره التنموي بالمملكة العربية السعودية. مجلة بيت المشورة–قطر. العدد 3. ص ص : 71–91.
31 بشير، محمد شريف وصابر، محمد عبد العليم (2014م). محددات الطلب على التأمين بالمملكة العربية السعودية. بحث مقدم إلى مؤتمر صناعة التامين والمهن الإكتوارية. 7–9 أبريل 2014م .جامعة الملك خالد: السعودية– أبها.ص:15–16.

مقاربات حماية أنظمة معلومات المؤسسة من الاعتداءات الالكترونية

أ.د. حديد نوفيل أ. مسوس كمال
جامعة الجزائر3

الملخص :

تتميز بيئة المؤسسة اليوم بالتعقد والديناميكية في مختلف المجالات، أبرزها تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا تكنولوجيا الانترنت ؛ التي حولت الاقتصاد من اقتصاد قائم على لرأس المال المادي إلى اقتصاد قائم على رأس المال المعرفي، وبفضل هذه التكنولوجيات أصبح للمؤسسة أنظمة معلومات حديثة ومتطورة، لها أهمية كبيرة في خلق القيمة.

لكن ما صاحب استعمال هذه الأنظمة هو تعرضها للعديد من الاعتداءات الالكترونية التي تهدد أمنها وسلامتها كالبرامج الخبيثة، برامج الجوسسة وأسلوب منع الخدمة وغيرها من الاعتداءات، مما جعل المؤسسة تعمل على توفير مختلف الوسائل من أجل حماية أنظمة معلوماتها لضمان سريتها، سلامتها وموثوقيتها كالتشفير الالكتروني، الجدران النارية، التوقيع الالكتروني وغيرها من الوسائل. لكن بالرغم من اعتماد المؤسسة على مختلف الوسائل لتوفير الحماية، إلا أنها لا تزال عرضة لكثير من الاعتداءات الالكترونية، هذا الأمر يتطلب منها تبني مقاربة جديدة تسمح لها بأمن أنظمة معلوماتها بدرجات عالية، ويتجلى تبني المؤسسة لهذه المقاربة من خلال اعتمادها على أحد أو عدد من المعايير والطرق الدولية كمعايير ISO27002،COBIT،ITIL، وغيرها من المرجعيات، هذه الأخيرة سمحت للمؤسسة بالتقليل وبنسب عالية من خطر الاعتداءات الإلكترونية على أنظمة معلوماتها، وبالتالي ساهمت هذه المرجعيات في تحقيق الأهداف الحمائية للمؤسسة"

الكلمات المفتاحية : أنظمة المعلومات الحديثة، الاعتداءات الالكترونية، أمن المعلومات، المرجعيات.

Abstract :

Nowadays, the firm's environment is characterized by complexity and dynamism in different fields, mainly in ICT one. In fact, the most revolution in this field is the internet which transformed the economy from a physical capital-based one to a knowledge–based one and thanks to these technologies; the firm is today endowed with modern and sophisticated information systems which contribute to value creation.

However those systems are exposed to cyber attacks that threat its security and safety such as malwares, spywares, denial of service, etc. To deal with this situation, firms are trying to provide various means like cryptography, firewalls and electronic signature in order to protect their information systems and insure the confidentiality, integrity and availability. In spite of the adoption of those means aiming at information system security, the latter is still vulnerable to cyber attacks. Hence the necessity to adopt a new approach that allows a high information systems security and which is based on international referential as, ISO 27002, COBIT, ITIL, etc. designed to reduce significantly the threat of cyber attacks, and then to enable the firm to achieve its protection objectives.

Key words : modern information systems, cyber attacks, information security, referential.

مقدمة :

تعد أنظمة المعلومات في بيئة الأعمال المعاصرة، من العوامل الهامة والحساسة لنجاح المؤسسات، وهذا نظرا لما تمثله هذه الأنظمة من قيمة إستراتيجية وعنصر هام في سلسلة القيمة لأية مؤسسة، فالحداثة التي تتميز بها اليوم هذه الأنظمة يرجع فيها الفضل للتكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال وخاصة تكنولوجيا الانترنت.

إذ أن المؤسسة التي تفشل في الاستفادة من القيمة الكامنة لهذه الأنظمة، تفقد حصة سوقية كبيرة لصالح المنافسين، فضلا عن احتمال خروجها من المنافسة، مما يضع مسألة استمرارية وبقاء المؤسسة رهينة استخدام هذه الأنظمة الحديثة.

إلا أن استخدام الأنظمة الحديثة داخل المؤسسة يجعلها عرضة للاعتداءات الالكترونية المتطورة باستمرار، الأمر الذي يدفع المؤسسات في كل مرة للعمل على توفير مختلف الطرق والأدوات التي من شأنها ضمان السرية، السلامة والتوافر للمعلومات المتواجدة داخل هذه الأنظمة من تلك الاعتداءات.

وعليه سنحاول من خلال هذه المقالة معالجة الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يمكن للمؤسسة الاستفادة من مختلف الوسائل والمرجعيات المعتمدة في أمن أنظمة المعلومات والتقليل من حجم الاعتداءات الالكترونية ؟

من أجل معالجة هذه الإشكالية الرئيسية سنقوم بتناول المحاور التالية :

1- أنظمة المعلومات في ظل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال ؛

2- الاعتداءات الالكترونية التي تواجهها المؤسسة ؛

3- أمن أنظمة معلومات المؤسسة وشروطه ؛

4- الوسائل المعتمدة في أمن أنظمة معلومات المؤسسة ؛

5- المرجعيات المعتمدة في أمن أنظمة معلومات المؤسسة.

1- أنظمة المعلومات في ظل التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال :

1-1- أنظمة المعلومات الحديثة :

يقصد بأنظمة المعلومات تلك النظم التي تسمح بحجز، تخزين، معالجة، استرجاع، نقل وإيصال المعلومات، للمساعدة على متابعة النشاطات العملية للمؤسسة، وتدعيم اتخاذ القرارات، التنسيق والرقابة وذلك بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة تكنولوجيا الانترنت. وتعرف أيضا على أنها عبارة عن مجموعة من الطرق، التقنيات والأدوات التي تستعمل من أجل تحيين استغلال تكنولوجيا المعلومات الضرورية للمستخدمين وإستراتيجية المؤسسة[1].

السبب في تسمية أنظمة المعلومات بالحديثة يعود لمواكبة هذه الأنظمة لمختلف التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، التي يمكن توضيح أبرزها في الشكل التالي :

الشكل رقم01: أهم التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال

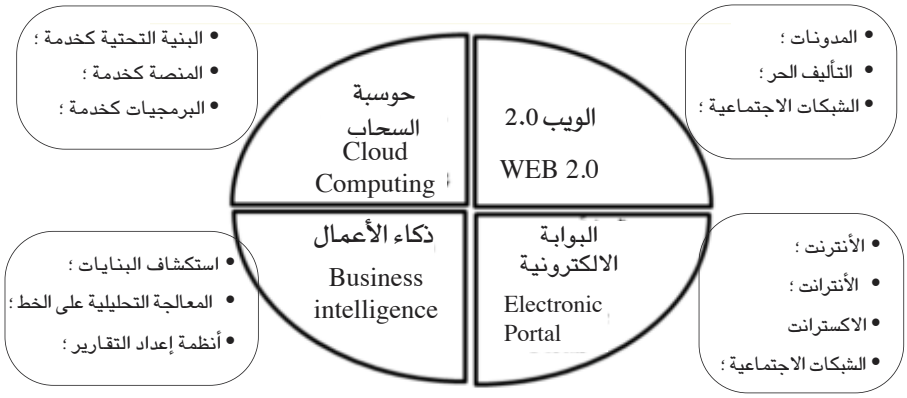

المصدر: من إعداد الباحثين

1-1-1- الويب 2.0 (WEB 2.0) :

تميز الجيل الأول من الانترنت أو ما يطلق عليه بالويب 1.0 بصفحاته ذات القدرة الضعيفة على التفاعل وغيرها من الصفحات الأخرى، هذا الويب تطور إلى جيل ثاني أطلق عليه الويب 2.0، ولم يتوقف الأمر بل استمرت التطورات إلى جيل ثالث (WEB3.0) ورابع (WEB4.0.)

ويعود ظهور مصطلح الويب 2.0إلى سنة 2004 خلال جلسة عصف ذهني بين Dale Dougherty صاحب منشأة O'Reilly، ومجموعة Craig Cline (Medialive) و(John .Battelle (Wired

إن الويب 2.0 يعني الانتقال من الويب ذات القدرة الضعيفة على التفاعل إلى ويب أكثر ديناميكية أين يعد مستخدم الانترنت منتجا وليس مستهلكا للمعلومات، وتوفير إمكانية تفاعله مع المعنيين بنشر المحتويات.[2] ويقصد به أيضا أسلوب جديد لتقديم خدمات الجيل الثاني من الانترنت، يعمل على تحويل الويب من أداة نشر إلى منصة تعاونية تتيح التعاون، المشاركة بين المستخدمين وتبادل المحتوى عبر الانترنت، وينعكس هذا الأسلوب في مجموعة من التطبيقات أهمها : المدونات (Blog)، التأليف الحرف (WIKI)، النشر المتزامن البسيط (RSS) والشبكات الاجتماعية.[3]

والجدول الموالي يوضح نقاط الاختلاف بين الويب 1.0 والويب 2.0

الجدول رقم01 : الفرق بين والويب 1.0 والويب 2.0

الويب 1.0	الويب 2.0
مواقع شخصية : يقدم من خلالها صاحبها ما يريده هو ويمكن للزوار الاطلاع على محتوياتها.	مدونات : مواقع بسيطة ذات تصميم احترافي تمكن صاحبها من إضافة المقالات (تدوينات) بشكل متقدم، ويمكن للزوار الإطلاع على المقالات والتعليق عليها وحتى تقييمها.
مواقع جماعية : مواقع لا تختلف كثيرا عن المواقع الشخصية إلا أنها تتعلق بمجموعة من الناس هم غالبا أعضاء في مجموعة معينة.	شبكات اجتماعية : تمكن مستخدميها من عمل ملفات شخصية وتبادل التعليقات والتعرف على الأصدقاء وتكوين الجماعات الافتراضية ومن أمثلتها : Face book، MySpace...
مواقع محتويات : مواقع تقدم لزوارها عن طريق صاحبها ملفات مختارة، يستطيع الجميع تنزيلها والاطلاع عليها.	مواقع استضافة ومشاركة ملفات : تقدم لمستخدميها خدمة استضافة الملفات ومشاركتها في الانترنت مع جميع الناس أو مجموعة معينة منهم.
صفحات الأسئلة المتكررة : غالبا ما تكون جامدة لا تتغير وتكون مقدمة عبر إدارة الموقع.	التأليف الحر : مواقع تقدم معلومات بطريقة تشاركيه حيث يستطيع الأعضاء كتابة المقالات والتعديل عليها.
/	خدمة : RSS خدمة لتبادل الأخبار من منتدى أو مدونة أو أي موقع أخر دون الحاجة للوصول إليها

1-1-2- البوابة الالكترونية (Electronic Portal) :

تتضمن البوابة الالكترونية الشبكات التالية :

- **شبكة الانترنت** : هي شبكة عامة تستخدم برتوكول النقل والمراقبة و برتوكول انترنت، يرمز إليهما بـ TCP/IP لتأمين الاتصالات الشبكية، لذا فإنها أوسع شبكة حواسيب في العالم، تزود المستخدمين بالعديد من الخدمات، كالبريد الالكتروني، نقل الملفات، الأخبار، والوصول إلى الآلاف من قواعد البيانات، كذلك تزودهم في الدخول مع حوارات مع أشخاص آخرين في العالم والوصول إلى المكتبات الالكترونية والمجلات وغيرها من التطبيقات والخدمات[4].

- **شبكة الانترانت** : هي شبكة المؤسسة الداخلية أو الخاصة والتي تستخدم تكنولوجيا الانترنت، ويتم تصميمها لمقابلة احتياجات العاملين في المؤسسة من معلومات، ولا يمكن لغير أفراد المؤسسة الولوج أليها[5].

- **شبكة الاكسترانت** : هي عبارة عن شبكة مفتوحة بطريقة أمنة على الشركاء، زبائن وموردي المؤسسة.

- **الشبكة الاجتماعية للمؤسسة** : تعتبر الشبكات الاجتماعية من أهم الحلول الجديدة لأنظمة معلومات المؤسسة، لذا تسعى المؤسسات الحديثة إلى إدراج هذه المنصات التعاونية في إستراتيجية المديرية المعلوماتية، وذلك لتحقيق التكامل مع باقي الأنظمة التقنية الأخرى والمتمثلة في برمجية تخطيط موارد المنشأة ERP، وتبرز مساهمة هذه الشبكات في تحقيق التكامل بين الأنظمة التقنية من خلال[6]:

• **التقاط المعرفة** : من خلال التقاط المعلومات ووحدات المعرفة من المنصات التعاونية والمتمثلة في المدونات، التأليف الحر، المنتديات وغيرها.

• **المشاركة والتعاون** : هذه الشبكات تمكن المؤسسات من التشارك، التحدث والتعاون مع المجتمع الافتراضي، هذا ما أدى إلى ظهور وجه جديد للاتصال يعرف بواحد متعدد. One to Many

1-1-3- ذكاء الأعمال (Business intelligence) :

يهدف ذكاء الأعمال إلى جمع المعلومات عن بيئة المؤسسة بكل مكوناتها، ويعطي المعلومات التي تصف العناصر الموجودة في البيئة اسم الذكاء، مما يسمح باتخاذ أفضل القرارات في أقل وقت ممكن[7]، يعتمد ذكاء الأعمال على ما يسمى بمستودع البيانات الذي هو عبارة عن قاعدة بيانات قرارية تعمل على تخزين مجموعة من البيانات التي تستخدم في إطار عملية اتخاذ القرار والتحليل القراري[8].

يرتكز ذكاء الأعمال على مجموعة من أدوات التحليل والعرض التي من أبرزها :

تنقيب البيانات (Data mining) : هي أداة تعتمد على الذكاء الاصطناعي تساعد على تحليل البيانات المتواجدة على مستوى مستودع البيانات.

أدوات المعالجة التحليلية على الخط (OLAP): هذه الأداة تسمح بالتحليل على متعدد الأبعاد، وتتم هذه المعالجة بقاعدة بيانات متعددة تكون عادة على شكل مكعب ثلاثي الأبعاد (D3).

– **أنظمة إعداد التقارير (Reporting)** : تسمح هذه الأدوات بإعداد التقارير حسب أشكال معدة مسبقا، ويتم طرح الأسئلة على قاعدة البيانات انطلاقا من مجموعة من الإيعازات SQL يتم إعدادها مسبقا، كما يمكن نشر التقارير دوريا عبر الانترنت أو عند الحاجة.

– **لوحات القيادة (Tableaux de bord)** : تحتوي لوحات القيادة على البيانات الحساسة للمؤسسة وتكون على شكل مؤشرات نصية، بيانية وصوتية. وهي تسمح بإعلام المسؤولين في المنشأة بتطور مستوى النشاطات.

الشكل الموالي يوضح أدوات ذكاء الأعمال السابقة الذكر.

الشكل رقم 02 : ركائز ذكاء الأعمال

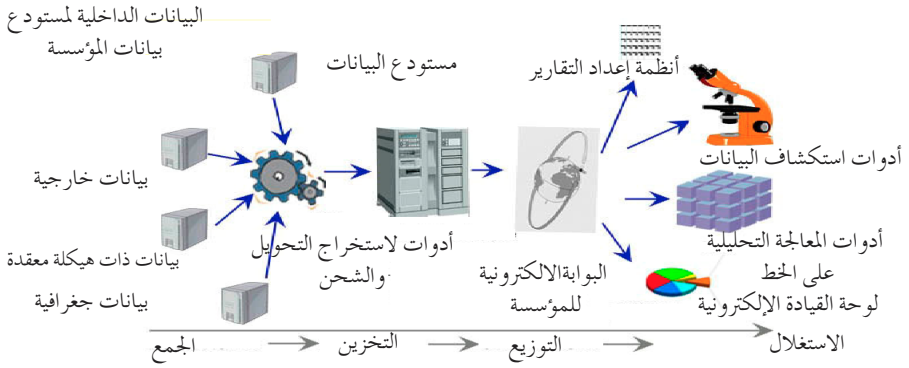

Source : http://www.piloter.org/business-intelligence/datawarehouse.htm [2012/05/08]

1-1-4- **حوسبة السحاب (cloud computing)** :

إن ما يعيق مختلف المؤسسات في الوقت الراهن هو كيفية توفير المال اللازم لشراء مختلف الأجهزة والبرمجيات للقيام بمختلف العمليات المتعلقة بالمعالجة وتحليل البيانات داخل المؤسسة، هذا الأمر أدى إلى ظهور ما يعرف بحوسبة السحاب، هذه الأخيرة تعطي للمؤسسات القدرة على الولوج لمختلف الأجهزة والتطبيقات دون عناء، وبتكاليف مالية جد منخفضة، وهذا مقابل الاشتراك في خدمات إحدى الشركات المختصة في حوسبة السحاب مثل شركة Amazon، وشركة Enomaly وغيرها من الشركات الرائدة في هذا المجال[9].

ولعل أبرز الخدمات التي تقدمها حوسبة السحاب هو الحل SAAS أي البرمجية كخدمة (software as a service)، هذا الحل يسمح للمؤسسة بالحصول على مختلف البرمجيات التي لا تكون على أجهزتها، وذلك عن طريق الدخول للمؤسسات المزودة بهذه الخدمات مقابل اشتراكات مالية[10]، ولعل أبرز الأرقام التي تدل على أهمية هذا الحل هو الدراسة التي قامت بها منظمة ADC التي تتوقع نمو مبيعات تطبيقات SAAS من 13.5 مليار دولار 2009 إلى 40.5 مليار دولار 2014، كما تتوقع نفس المؤسسة انخفاض مبيعات التطبيقات التي تشحن بشكل أقراص مدمجة بنسبة 15% سنة 2012 [11].

2-1 **القيمة الاستراتيجية لأنظمة المعلومات وسلسلة القيمة** :

تتمثل القيم الإستراتيجية لأنظمة المعلومات في ما يلي[12]:

– **القيمة التعهدية (Valeur caution)**: تتعلق هذه القيمة بمجرد تبني المؤسسة لنظم معلومات حديثة، فمهما كان استعمالها وتبنيها في المؤسسة، يعطي شرعية اجتماعية للمستثمر وصورة جيدة للمؤسسة.

– **قيمة الاستيعاب (Valeur d'assimilation)**: تحتاج قيم الاستيعاب إلى تدخل قوي من طرف النظام الاجتماعي المتبني لهذه النظم الحديثة، فالاستيعاب يتطلب الأخذ بعين الاعتبار للمحيط والميكانيزمات التنظيمية، من خلال تدخل المسيرين بإجراء تخطيط دقيق بين أنظمة المعلومات والتغيرات التقنية، ومن بين أفضل الأمثلة عن قيمة الاستيعاب، نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP الذي أثبت فعاليته في مجموعة كبيرة من القطاعات مثل قطا ع النقل الجوي وغيره.

– **قيمة التكيف (Valeur d'appropriation)**: التي تقوم على التوافق بين النظام المصمم والمستعملين، فهؤلاء وقدراتهم من يحكم الحصول على قيم إستراتيجية من أنظمة المعلومات.

إن القيم السابقة تحقق للمؤسسة اليوم العديد من المزايا كتعزيز الكفاءة التشغيلية، تعزيز جودة المنتج وتعزيز القدرة على الابتكار وغيرها من المزايا، ما جعل المؤسسات الراغبة في تحقيق التميز تدمج أنظمة المعلومات في سلسلة القيمة من خلال دمجها مع الأنشطة الرئيسية والداعمة التي تتكون منها سلسلة القيمة، وفي بعض الأحيان تستخدم أنظمة المعلومات بأشكالها المختلفة كأدوات فعالة لدعم وإسناد الأنشطة الرئيسية التي تضيف قيمة إلى سلع وخدمات المؤسسة بالإضافة إلى أدوارها في تخطيط وتنفيذ الأنشطة المساندة على مستوى الدعم والتنسيق الإداري، وإدارة الموارد البشرية، وتطوير التكنولوجيا ودعم وظيفة الشراء[13].

الشكل رقم03: نموذج Porter لسلسلة القيمة

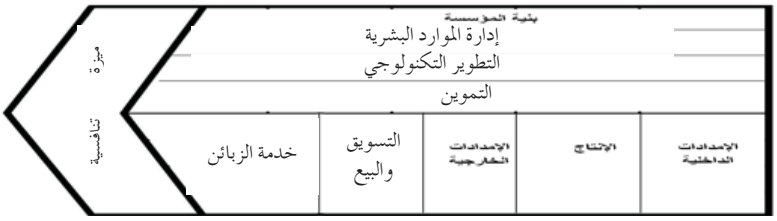

Source : Burg W. D., Evaluer la valeur de l'informatique, la revue n°79, AFAI, 2005, p. 14

إن أنظمة المعلومات تتولى تنفيذ الأنشطة الداعمة في سلسلة القيمة من خلال نظم المعلومات التي تستند على شبكة المؤسسة الداخلية لإدارة تدفقات الأعمال المنسقة بالإضافة إلى دعم أنشطة إدارة الموارد البشرية من خلال نظم معلومات الموارد البشرية وهي من النظم الوظيفية المهمة لنظام المعلومات الإداري. وينطبق نفس الأمر على وظائف تطوير التكنولوجيا من خلال استخدام النظم التي تستند على شبكة المؤسسة الخارجية لأنشطة الهندسة والتصميم بالحاسب وكذلك على وظيفة الشراء حيث تمكن نظم المعلومات المستندة على الويب من تخطيط وتنفيذ أنشطة التجارة الإلكترونية إذا كانت هذه النظم ترتبط بموقع المؤسسة الإلكتروني مع وجود قاعدة بيانات أو مستودع بيانات لتخزين ومعالجة بيانات أنشطة التجارة الإلكترونية[14].

أما على مستوى دعم الأنشطة الرئيسة في سلسلة القيمة، فمن الملاحظ وجود أنماط مهمة من أنظمة المعلومات المستخدمة في مجالات وتطبيقات إمداد المؤسسة بمدخلاتها، أو إدارة وتنفيذ العمليات الإنتاجية باستخدام نظم التصنيع المرنة بالحاسب، أو دعم نظام المخرجات من خلال ربط هذا النظام بنظم المعالجة التحليلية الفورية على الخط، أو بنقاط البيع الإلكتروني والمعالجة الفورية لأوامر الشراء، وهكذا بالنسبة لخدمات الزبائن، ولأنشطة التسويق والمبيعات.

وفيما يلي يمكن توضيح العلاقة التي تربط تطبيقات أنظمة المعلومات وسلسلة القيمة في الشكل التالي :

الشكل رقم04 : علاقة نظم المعلومات بسلسلة القيمة

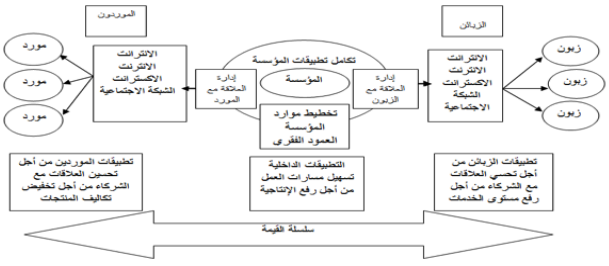

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على : شهرزاد بن بوزيد، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2012، ص 120، نقلا عن :

Jean louis Tomas et Guy Bourdellis, ERP et PGI sélection, Déploiement et utilisation opérationnelle, 4éd, Dunod, Paris, 2005, p. 40

نلاحظ من الشكل أن أنظمة المعلومات الحديثة تغطي سلسلة القيمة بصورة كلية، ابتداء من المورد عن طريق برمجية إدارة العلاقة مع الموردين SRM (هذا البرمجية تسمح للمؤسسة بتحسين العلاقات مع مختلف الموردين بما يساهم في خفض تكاليف الإنتاج)، مرورا بالإنتاج من خلال التطبيقات الداخلية للمؤسسة مثل برمجية إدارة دورة حياة المنتج PLM (هذه البرمجية تسمح للمؤسسة بتسهيل كل مسارات العمل مما يساهم في رفع الإنتاجية)، وصولا إلى الزبون من خلال برمجية إدارة العلاقة مع الزبون CRM (هذه البرمجية تسمح للمؤسسة بخلق وتحسين القيمة من خلال كسب ولاء الزبائن والمحافظة عليهم)، أو ككل عن طريق برمجية تخطيط موارد المؤسسة ERP (البرمجية هي عبارة عن نظام متكامل يدمج مختلف التطبيقات في تطبيق واحد وذلك بما يسمح بتكامل البيانات وعدم تكرارها وكذلك تقليص المعالجة مما يساهم في خلق القيمة للمؤسسة).

2- الاعتداءات الالكترونية التي تواجهها المؤسسة :

الاعتداءات الإلكترونية Cyber-attaques هي كل الاعتداءات التي تهدف إلى إلحاق الضرر بأنظمة المعلومات فتؤثر بذلك على سلامة المعلومات، ومصدر توافر المعلومات وسريتها في هذه الأنظمة، هذه الاعتداءات تختلف درجة خطورتها باختلاف الدافع من الاعتداء، فمنها ما يكون بدافع سياسي، اقتصادي أو بدافع تجاري أو فردي ومنها من يقوم بالاعتداء من أجل الفضول والافتخار وغيرها من الاعتداءات، وفيما يلي أهم هذه الاعتداءات :

2-1- الاعتداءات باستعمال البرامج الخبيثة :

هناك العديد من البرامج الخبيثة، التي تستعمل للاعتداء الالكتروني على المؤسسات، ومن مجملها[15]:

- **الفيروسات** : وهي عبارة عن برنامج صغير ينسخ نفسه على أجهزة الحاسب، وله قدرة تخريبية كبيرة تتراوح من إلغاء البيانات أو إلغاء جدول توزيع الملفات إلى عمل خدوش في القرص الصلب نفسه ؛

- **حصان طروادة** : هو برنامج فساد مخفي في برنامج آخر صحيح ويقوم بعمليات فساد تتمثل في إعطاء دخول للحاسوب الذي تشتغل عليه بفتح باب خلفي ؛

- **الهوكس** : وهو ترويج لبعض المعلومات الخاطئة عن طريق البريد الإلكتروني من طرف بعض الجهات، حيث تحرض الرسالة المستقبلة الشخص المستقبل بتحويلها وإرسالها بدوره إلى أشخاص من محيطه. والهدف من هذه العملية هو انسداد الشبكات بسبب التسرب الكبير للمعلومات في نفس الوقت.

- **الدودة** : هي نوع من أنواع الفيروسات الذي تنتشر عن طريق الشبكة، والتي بدون الفيروسات لا يمكنها التكاثر في الشبكة، هذا البرنامج الخبيث يمكن أن يكون على شكل BOT، يتم التحكم فيه عن بعد[16].

2-2- الاعتداءات باستعمال برامج الجوسسة :

برامج الجوسسة تستغل في الاستخدام غير المشروع للمعلومات، من خلال تثبيتها بداخل النظام، حيث تتواصل مع وكيل خارجي عن طريق ما يعرف بالباب الخلفي[17].

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مجموعة من الاعتداءات تتم باستعمال أساليب معينة يمكن حصرها في[18]:

2-3- الاعتداءات باستعمال أسلوب اعتراض البيانات :

المقصود بهذا الأسلوب اعتراض وتحليل البيانات المتنقلة بداخل الشبكة بغرض الاستفادة منها بطريقة غير شرعية، يعتمد هذا الأسلوب ببرامج خاصة تدعى .Sniffers

2-4- الاعتداءات باستعمال أسلوب منع تقديم الخدمة:

المقصود هنا بالإضرار المادي بالخادم لمنع تقديم الخدمة، ويعتمد هذا الأسلوب على برامج خاصة تمكنه من تحقيق الأهداف التي يريد تحقيقها تسمى بـ .Flooders

2-5- الاعتداءات باستعمال أسلوب انتحال عنوان : IP

المقصود بهذا الأسلوب تخفي المعتدي، كونه ينتحل صفة مستخدم أخر عن طريق تزوير عنوان IP الخاص به، وهذا ما يسمح له بإخفاء كل أثر يؤدي إلى التعرف عليه في حالة اكتشاف الاعتداء.

2-6- الاعتداءات باستعمال أسلوب انتحال :DNS

المقصود بهذا الأسلوب توجيه مستخدمي الانترنت أوتوماتيكيا إلى المواقع المحتوية على برامج الجوسسة أو المواقع التي تحاكي في تصميمها المواقع التجارية والبنكية، والتي تنجز من قبل المعتدين بغرض الإيقا ع بهم.

يمكن تلخيص الأشكال المختلفة للاعتداءات الالكترونية التي يمكن أن تتعرض لها أنظمة معلومات المؤسسة في الشكل التالي :

الشكل رقم05 : الاعتداءات الالكترونية الأساسية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة

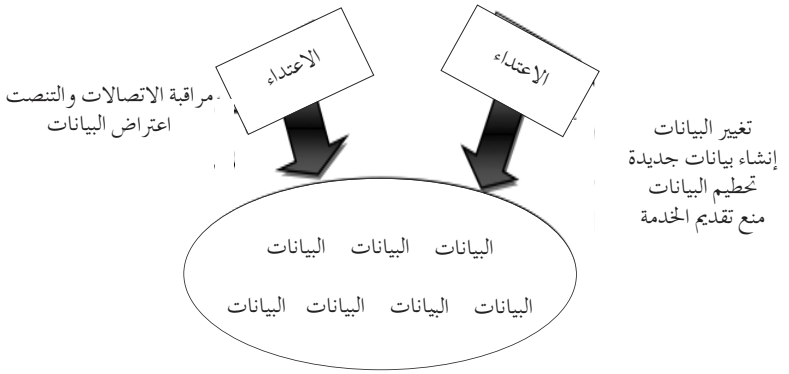

المصدر : من إعداد الباحثين

وللعلم فإن الدراسات المختصة في أمن المعلومات تشير إلى أن حالات الاعتداءات الالكترونية تزداد بشكل خطير على المستوى العالمي، فعلى سبيل المثال، حسب دراسة حديثة

للشركة الأمريكية المختصة في الأمن الالكتروني SYMANTEC فإن عدد الاعتداءات الالكترونية ارتفع بنسبة 71 ٪ سنة 2009 مقارنة بـ 2008 [19].

وتجدر الإشارة إلى أن عدد الأشخاص والمؤسسات الذين تعرضوا للاعتداءات الالكترونية بلغ أرقاماً هائلة ومبالغ مالية جد مرتفعة تمثل ميزانيات بعض الدول، فحسب بعض المختصين في أمن المعلومات وصل عدد الاعتداءات الالكترونية سنة 2013 حوالي 654 870 700 1 اعتداء، في حين وصل حجم الخسائر المالية سنة 2011 فقط حوالي 338 مليار دولار، أما موقع Kaspersky.Lab يشير إلى أن معظم الاعتداءات الالكترونية يكون مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 25.54 ٪، وروسيا بـ 19.44 ٪، وبدرجة أقل هولندا وألمانيا على التوالي بـ 12.80 ٪ و12.51 ٪.

3- أمن أنظمة المعلومات وشروطه:

يعتبر أمن أنظمة المعلومات من الركائز الأساسية التي تأخذها المؤسسات بعين الاعتبار وتضخ له ميزانيات ضخمة، وذلك من أجل التقليل من مختلف المخاطر والاعتداءات الالكترونية التي تواجهها المؤسسات، وبالتالي السماح لها بالتقليل من مختلف الخسائر التي قد تصيبها.

3-1- تعريف أمن أنظمة المعلومات :

لقد وردت العديد من التعاريف التي تخص أمن أنظمة المعلومات نذكر منها على سبيل المثال :

التعريف الأول : أمن المعلومات حسب وكالة الأمن القومي الأمريكي هو حماية أنظمة المعلومات ضد أي وصول غير مرخص إلى المعلومات أو أي تعديل غير مرخص لهذه المعلومات أثناء حفظها ومعالجتها ونقلها، وضد منع تقديم الخدمة لصالح المستخدمين المخولين أو تقديم الخدمة لأشخاص غير مخولين، بما في ذلك جميع الإجراءات الضرورية لكشف ومواجهة المخاطر والاعتداءات[20].

التعريف الثاني : أمن المعلومات هو عبارة عن الطرق والوسائل المعتمدة للسيطرة على كافة أنواع ومصادر المعلومات وحمايتها من السرقة والتشويه والابتزاز والتلف والضياع والتزوير، والاستخدام غير المرخص وغير القانوني[21].

على أساس التعاريف السابقة يمكن القول أن أمن المعلومات هو حماية البيانات لمنع وصول الأشخاص غير المخول لهم الحصول عليها، وهذه المعلومات أو البيانات تكون سرية وخاصة بالمؤسسة.

3-2- شروط أمن أنظمة المعلومات :

تعتبر ثلاثية CIA من الشروط المهمة جدا في المجالات المتعلقة بأمن المعلومات. ويقصد بـ C.I.A : أولا سرية البيانات (Confidentiality)، ثانيا سلامة البيانات (Integrity) وثالثا توافر البيانات أو الخدمة (Availability). هذه الشروط أو المعايير يمكن توضيحها في الشكل التالي:

- **سرية البيانات** : من خلال العمل على أن لا يطلع عليها من قبل المستخدمين غير المخولين لذلك و غير المرخصين، أو بمعنى أخر حمايتها من الاعتراض والنشر ؛

- **سلامة البيانات** : من خلال العمل على أن يبقى المحتوى على حاله دون أي تعديل أو حذف غير مشروعين أو بمعنى أخر ضمان صحتها وكمالها ؛

- **توافر البيانات أو الخدمة** : من خلال العمل على إتاحة كل منهما للمستخدمين المرخصين عند الطلب. بالإضافة للمعايير السابقة، تم إضافة عنصرين جديدين هما[22]:

- **موثوقية البيانات**: وتعني التحقق من هوية المستخدم، أي أن الشخص أو الجهة المتعامل معها هي ذاتها دون لبس أو غموض ؛

– **عدم الإنكار**: ويعني القدرة على ضمان عدم إنكار الطرف المتعامل معه لوقوع المعاملة والنتائج المترتبة عنها، فهي تتعلق بمسؤولية الشخص اتجاه الفعل الذي قد يكون إرسال رسالة أو أي فعل آخر.

الشكل رقم06 : شروط أمن أنظمة المعلومات

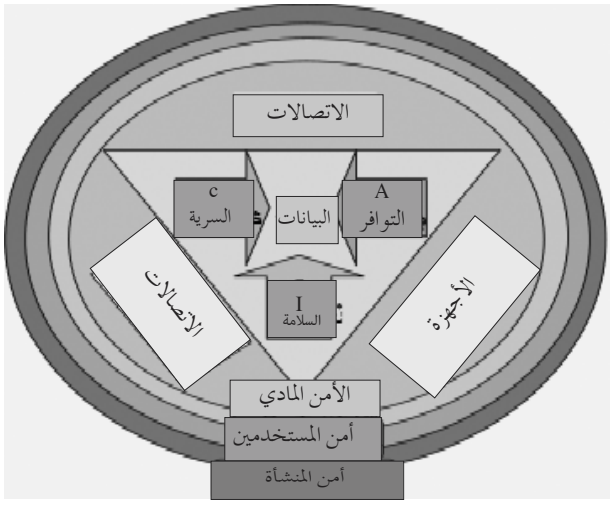

http://www.answers.com/topic/information-security

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

4- الوسائل المعتمدة في أمن أنظمة معلومات المؤسسة

يستخدم في مجال أمن المعلومات عدة أدوات ووسائل للحماية من المخاطر والاعتداءات الالكترونية، لذا سنذكر أهم هذه الوسائل على النحو التالي :

4-1 التشفير :

التشفير عبارة عن عملية رياضية –معادلات خوارزمية– يتم من خلالها تحويل النص المراد إرساله إلى رموز وإشارات لا يمكن فهمها إلا بعد القيام بفك الشفرة وتحويل الرموز والإشارات إلى نص مقروء من خلال استخدام مفاتيح التشفير العامة والخاصة، فهذه العملية لا تتم إلا إذا كان الطرف الآخر (مستقبل الرسالة) يملك مفتاح التشفير الذي يحول الإشارات والرموز إلى النص الأصلي[23].

ينقسم التشفير إلى نوعين هما :

• **التشفير المتماثل** : ويستخدم فيه المفتاح نفسه للتشفير وفك الشفرة، وبذلك فإن المفتاح يكون معروفًا من قبل كل من مرسل الرسالة ومستقبلها، ولا يتم إرسال المفتاح مع الرسالة ولكنه يرسل بوسيلة أخرى.

• **التشفير غير المتماثل** : يستخدم فيه مفتاحان لكل مستخدم؛ أحدهما مفتاح عام معروف من قبل الآخرين حيث يسجله الشخص عادة مع توقيعه على البريد الإلكتروني وفي حالة الرغبة في إرسال رسالة مشفرة إلى ذلك الشخص يتم استخدام ذلك المفتاح العام لكتابة الشفرة، أما لفكها فيستخدم مفتاح خاص لا يعرفه سوى المستقبل نفسه، ويستخدمه لفك الشفرة المكتوبة باستخدام مفتاحه العام. وعلى الرغم من ارتباط كل من المفتاح العام والخاص ببعضهما إلا أن أي منهما لا يدل على الآخر مطلقًا، فلا يمكن الاستدلال على المفتاح الخاص من خلال العام أو العكس.

4-2 التوقيع الالكتروني : يقصد بالتوقيع الإلكتروني استخدام طريقة أو وسيلة معينة للتحقق من أن صاحب المعاملة هو نفس الشخص الذي قام بإرسالها أو تنفيذها، ويطلق على هذا التوقيع أيضا البصمة الإلكترونية.[24].

4-3 **الشهادة الالكترونية** : هي وثيقة تمنحها الهيئات المختصة في أمن المعلومات تستخدم هذه الشهادة لتحقيق سرية المعاملات من خلال إجراء عمليات التشفير المطلوبة، و كذا التأكد من شخصية كل من المشتري والبائع، وضمان عدم كشف البيانات لكل منهما[25].

4-4 أسلوب الشبكة الخاصة الافتراضية : يعتمد هذا الأسلوب على بروتوكول IPsec، حيث يسمح بإنشاء ممر آمن بين المرسل والمستقبل يتم من خلاله تشفير كل البيانات والرسائل قبل تبادلها[26].

4-5 أسلوب الأمن من خلال نظام : SSL يعتمد هذا الأسلوب على بروتوكول SSL، وهو من إنتاج شركة Netscape الأمريكية سنة 1994، ويسمح بتشفير كل البيانات المتعلقة بالمعاملات التجارية بين الشركة وزبائنها[27].

4-6 الجدران النارية :

يقصد بالجدران النارية النظم التي تحمي جهاز كمبيوتر أو شبكة من أجهزة الكمبيوتر من اختراقات الشبكة من طرف جهة ثالثة ، ويعني ذلك أنه ذلك النظام الذي يسمح بتصفية حزم البيانات المتبادلة مع الشبكة، وهو عبارة عن جسر تصفية يضم على الأقل واجهة لشبكة الاتصال الواجب حمايتها (الشبكة الداخلية) وواجهة لشبكة الاتصال الخارجية[28]، وتنقسم هذه الجدران إلى نوعان هما[29]:

• **الجدران البرمجية** : يمكن استعمال هذا النوع على الحاسبات المستقلة أو الحاسبات المرتبطة بالشبكة أو على الخوادم، ومن أبرز هذه الجدران البرمجية نذكر: Norton internet Security ، Kaspersky internet Security .

• **الجدران المادية** : تسمى كذلك بالعلب السوداء، وهي تستخدم كذلك على الخوادم، وهي أكثر أمنا من الجدران النارية، لكونها غير معنية بنقاط ضعف نظام تشغيل الحاسب، ومن أمثلتها. SOHO WatchGuard .

4-7- البرمجيات المضادة للاعتداءات الإلكترونية : تعد البرمجيات المضادة للاعتداءات الإلكترونية من وسائل أمن المعلومات الأكثر انتشارا ومعرفة من قبل مستخدمي الحواسيب والشبكات، وهي تعمل على البحث عن البرامج الخبيثة التي يمكن أن تتواجد بذاكرة الحاسب أو بأحد وسائط التخزين وتقوم بتحطيمها، كما تعمل على منع تحميل هذه البرامج على الحاسب من خلال أحد أجهزته المحيطية للإدخال أو عبر الشبكة المرتبط بها، كما تعمل كذلك على إيقاف ومنع أغلب الاعتداءات الأخرى كالاعتداءات باستخدام برمجيات الجوسسة، والاعتداءات باستخدام أسلوب اعتراض البيانات وغيرها من الاعتداءات، ومن بين أهم البرمجيات المضادة للاعتداءات الالكترونية نذكر على سبيل المثال[30]:

برمجية Spybot-Search & Destory تسمح بالقضاء على مختلف برامج الجوسسة.

برمجية X-NetStat Professional التي تسمح بالكشف عن حدوث الاعتداء.

5- المرجعيات المعتمدة في أمن أنظمة معلومات المؤسسة:

في وقت قريب كانت الحماية تقتصر على حماية أنظمة المعلومات المتضررة من تخزين للمعلومات ومعالجتها بدلا من حماية المعلومات نفسها، هذا السبب أدى إلى ظهور مجموعة من المرجعيات التي تتعلق بأمن أنظمة المعلومات، كل هذه المرجعيات ترتكز على مجموعة من المقومات التي تندرج ضمن ما يعرف بالحوكمة، كما أن هذه المرجعيات تقترح العديد من التطبيقات الجيدة، تخص جزاء مهما من الحوكمة يدعى حوكمة أمن المعلومات.

إن وجود حوكمة أمن المعلومات داخل المؤسسة أصبح أكثر من ضروري، وهذا راجع لأن أمن المعلومات لم يعد مسألة تخص التقنيين داخل المؤسسة فقط، بل رهان يخص المديرية العامة والمهنية، وبالتالي أصبح من الضروري على المؤسسات الاعتماد على هذه المرجعيات للحد من الاعتداءات الالكترونية، ومن أبرز المرجعيات في أمن أنظمة المعلومات نذكر كل من: ISO، COBIT، ITIL، MEHARI .

5-1 معايير ISO في أمن المعلومات:

تتمثل أهم المعايير ISO المتعلقة بأمن المعلومات فيما يلي:

5-1-1- معيار ISO 27001:

يقدم هذا المعيار العديد من الفوائد للمؤسسات في ما يتعلق بأمن معلومات المؤسسة مثل : تحديد المتطلبات والأهداف الأمنية، التأكد من أن عملية إدارة المخاطر يتم تحديدها بشكل فعال وغير مكلف، تعريف وتوضيح عمليات إدارة أمن المعلومات، تحديد حالة أنشطة إدارة أمن المعلومات بالمؤسسة. كما يمكن أيضا أن يتم استخدام المعيار بواسطة المراجعين الداخليين للمؤسسة أو الخارجيين لتحديد درجة المطابقة والتوافق مع السياسات والتوجيهات والمواصفات المتخذة من قبل المؤسسة[31].

هذا المعيار يقدم نموذج دوري يعرف بـ (PDCA)، وهو اختصار (Plan-DO-Check-Act) يهدف إلى تحديد الاحتياجات اللازمة لإقامة وتنفيذ وتشغيل ورصد

واستعراض وصيانة وتحسين وتوثيق نظام إدارة أمن المعلومات داخل المؤسسة وعادة ما ينطبق على جميع أنواع المؤسسات. وكما ذكرنا فإن هذا النموذج يتم في أربع مراحل متتابعة هي[32] :

- الخطة : تأسيس نظام لإدارة أمن المعلومات.
- التنفيذ : البدء في تنفيذ الخطط وتشغيلها.
- التحقق : مراجعة النظام بعد تنفيذه.
- العمل : صيانة وتحسين النظام.

5-1-1- معيار ISO 27002:

هذا المعيار يتضمن السياسات والتوجيهات التالية[33] :

- السياسة الأمنية.
- تنظيم أمن المعلومات يتضمن : تنظيم الأفراد، معرفة أولوية المعلومات و وضع التصنيفات، تقييم المعلومات الجديدة، كيفية الوصول إلى المعلومات من طرف ثالث الاستعانة بالمصادر الخارجية للمعلومات.
- إدارة الأصول.
- أمن الموارد البشرية.
- الأمن البيئي والمادي يتضمن : تنظيم المباني، الحماية من الأخطار المادية مثل الحرائق.
-إدارة الاتصالات والعمليات يتضمن : مراعاة الإجراءات الأمنية للمؤسسة، تنفيذ أنظمة الأمن.
- التحكم في الوصول : تعريف مستويات المستخدمين وحقوق وصولهم، وحقوق إدارة الوقت.
- اقتناء نظم المعلومات وتطويرها وصيانتها.
- إدارة الحوادث الأمنية للمعلومات.
- إدارة استمرارية الأعمال.
- إدارة الامتثال أو التوافق : تتضمن اللوائح التنظيمية، الأحكام القانونية والقواعد الداخلية.

5-1-1- معيار ISO 14508:

يساعد هذا المعيار على التقييم، والتحقق، والتصديق على الضمانات الأمنية للمنتجات التكنولوجية. وكذلك يسمح بتقييم الأجهزة والبرمجيات لمكافحة تغير المناخ في المختبرات المعتمدة للتصديق. كما أن هيكلة هذا المعيار تتم وفق ثلاث منشورات[34]:

- المقدمة والنموذج العام.
- المتطلبات الوظيفية للأمن.
- متطلبات ضمان الأمن.

5-2 مرجعية COBIT:

COBIT هو اختصار لـ Control Objectives for Information and related Technology وتعني أهداف الرقابة الخاصة بالمعلومات وبتكنولوجيا المعلومات، أول نسخة من هذه المرجعية تم تطويرها من قبل جمعية المراقبة ونظم المعلومات ISACA سنة 1994، هذه

المرجعية متطورة باستمرار. أصبحت المرجعية ابتداء من 2003 متوفرة على الويب[35]، وهي حاليا في النسخة الخامسة، هذه المرجعية تقترح العديد من التطبيقات الجيدة على المؤسسة من أبرزها التطبيقات المتعلقة بأمن المعلومات، بالإضافة إلى ذلك تعتبر هذه المرجعية مكملة للمعايير السابقة وذلك من ناحية قياس أمن المعلومات.

تتناول مرجعية COBIT من جانب حوكمة أمن المعلومات العناصر التالية[36]:

- الأخذ بعين الاعتبار لأمن المعلومات داخل الاصطفاف الإستراتيجي ؛
- اتخاذ مختلف التدابير المناسبة للحد من المخاطر والاعتداءات الالكترونية إلى حد مقبول ؛
- المعرفة أو ما يسمى حاليا باليقظة الأمنية، وحماية الأصول ؛
- إدارة الموارد بطريقة تضمن أمن الأنظمة المعلوماتية ؛
- القياس من أجل ضمان أن الأهداف الأمنية تم تحقيقها ؛
- خلق القيمة من خلال تحسين الاستثمارات في مجال أمن المعلومات ؛
- دمج أمن المعلومات داخل سيرورة المؤسسة.

وعلى العموم إطار COBIT يتناول أمن أنظمة المعلومات في أكثر من 20 سيرورة من 34، ولكن السيرورات التالية هي التي تظهر بعدا كبيراً من الناحية الأمنية، وتتمثل هذه السيرورات في[37]:

(**التخطيط والتنظيم** : **السيرورة 05**) : تحقيق الأهداف والاتجاهات الإدارية المتعلقة بالأمن : من بين الأهداف المرتبطة بهذه السيرورة هو ضمان أن المعلومات الهامة سرية ولا يمكن الوصول إليها، بالإضافة إلى التأكد من أن الخدمات والبنية التحتية التكنولوجية قادرة على الصمود في وجه الاعتداءات الإلكترونية.

(**التخطيط والتنظيم** : **السيرورة 08**) : تقييم وتسيير المخاطر: هذه السيرورة تتضمن هدفين أساسيين هما: حماية أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك تحسين البنية التحتية والموارد وقدرات تكنولوجيا معلومات المؤسسة.

(**التوزيع والدعم** : **السيرورة 04**) : ضمان استمرارية الخدمة: هذه السيرورة تتضمن ثلاث أهداف أولها التأكد من أن الخدمات والبنية التحتية التكنولوجية قادرة على الصمود في وجه الاعتداءات الإلكترونية، ثانيا ضمان أن أي حادث مفاجئ لا يؤثر بدرجة كبيرة على أعمال المنشأة وثالثا ضمان أن الخدمات المعلوماتية متوفرة في حالة وجود مخاطر.

(**التوزيع والدعم** : **السيرورة 05**) : ضمان أمن الأنظمة : هذه السيرورة تتضمن هدفين أساسيين هما : حماية أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وكذلك أمثلة البنية التحية والموارد وقدرات تكنولوجيا معلومات المؤسسة.

بالإضافة إلى السيرورات السابقة نجد أن مرجعية COBIT تتضمن مجموعة من المعايير متعلقة بأمن أنظمة المعلومات، تتوافق مع المعايير الأساسية المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات، والمتمثلة في: السرية، السلامة، والتوافر.

3-5 مرجعية ITIL:

مصطلح ITIL هو اختصار The Information Technology Infrastructure Library، وتعني مكتبة البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، هذه المرجعية تم تطويرها في أواخر الثمانينات من قبل المنظمة الإنجليزية CCTA (وكالة مركز الحواسيب والاتصالات السلكية واللاسلكية)[38].

هذه المرجعية تتناول أمن أنظمة المعلومات من خلال النسخة الثالثة لها (ITIL™ V3)، هذه النسخة تتضمن خمسة مراحل يمكن توضيحها في الشكل التالي

الشكل رقم08 : النسخة الثالثة من مرجعية ITIL

المصدر: يورغ أوكسنر، أفضل إطار عملي وقياس فعلي: ITIL ، ترجمة أبوستروف، الإصدار3، سويسرا 2011، ص 14.

إن أمن أنظمة المعلومات في هذه النسخة يأخذ في مرحلتين أساسيتين[39]:

إستراتيجية الخدمة : هذه المرحلة تقوم بـ :

- تعريف الخطر المتعلق بالحاسب وتحدده عندما يكون هناك عدم يقين في نتائج النشاط؛
- ترجمة هذا الخطر عندما يتم تنفيذ مخطط استمرارية الأنشطة ومخطط تشغيل الأنشطة؛
- عرض المخاطر على أنها سيرورة من سيرورات المراقبة والتقييم.

إن الفهم الجيد لهذه المخاطر في هذا المستوى سيسمح للمؤسسة بالحد منها عندما يتم تحديدها.

- **تصميم الخدمة** : تؤخذ في هذه المرحلة المخاطر المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات وفق فصلين أساسيين :

- **تسيير التوافر** : هذا الفصل يعطي مؤشرا على سلامة المعايير المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات : السرية، السلامة والتوافر.

- **تسيير أمن المعلومات** : وفق هذا الفصل يتم تحقيق الأهداف الأمنية الداخلية والخارجية عندما يتم استفاء مجموعة من الشروط وهي : السرية، السلامة، التوافر، الحوادث، الخصوصية، الشرعية أو الأصالة.

4-5 طريقة : MEHARI

يتمثل الهدف الرئيسي من تصميم منهجية مهاري في مساعدة مسؤولي سلامة الأنظمة المعلوماتية في مهام إدارة أمن/سلامة نظم المعلومات بغية توفير وسيلة لتحليل وإدارة المخاطر المعلوماتية بأسلوب يتفق مع متطلبات ISO وجميع الموارد والأدوات والمتطلبات لتنفيذها، وعلى هذا تقترح MEHARI منهجية متناسقة، باستخدام قواعد معرفية مشخصة وقادرة على مساعدة المسؤولين على إدارة المؤسسة ومسؤولي السلامة المعلوماتية وكل العناصر في مجال إدارة المخاطر المعلوماتية في مختلف الخطوات والإجراءات وفق المراحل الثلاثة التالية[40]:

– **تحليل وتقييم المخاطر** : يتضمن التحليل المنهجي والآني للحالات التي تنطوي على مخاطر، وتحليل المخاطر في المشاريع الجديدة.

– **تشخيص حالة السلامة المعلوماتية** : تتضمن تشخيص السلامة المعلوماتية كعنصر من عناصر تحليل المخاطر، المخططات الأمنية المبنية على أساس التشخيص، الدعم المقدم من قواعد المعرفة لإنشاء إطار مرجعي للسلامة المعلوماتية، المجالات التي تشملها وحدة التشخيص الأمني.

– **تحليل الرهانات** : يتضمن تحليل الرهانات الأمنية كأساس لتحليل المخاطر وكحجر الزاوية في أي تخطيط إستراتيجي، وتصنيف الأصول كعنصر أساسي لسياسة السلامة المعلوماتية، وتحليل الرهانات الأمنية كأساس للتخطيط الأمني ونظرة عامة حول استخدامات منهجية . MEHARI

الخاتمة :

من خلال هذه الورقة البحثية يمكن القول أن المؤسسات في الوقت الحاضر أمام ضرورة حتمية لتبنى مختلف الوسائل، المعايير والمرجعيات من أجل حماية أنظمة معلوماتها بشكل يضمن لها البقاء والاستمرارية في بيئتها، ذلك نظراً لما توفره هذه الوسائل والمرجعيات والمعايير من تطبيقات تساهم في حماية سرية، سلامة وتوافر المعلومات من الاعتداءات الالكترونية.

الهوامش

3 صلاح الصاوي، سمات الويب 0.2، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، ماي 2012، ص 218.

1 Autssier D. et Delaye V., mesurer la performance de SI, Editions d'organisation, Paris, 2008, p. 49.

2 http://disciplines.ac-bordeaux.fr/.../Les%20mots%20du%20Web%202%200.pdf [2012/10/24]

4 إيمان السامرائي وآخرون، مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار اليازوري، الأردن، عمان، 2009، ص 599.

5 ثابت عبد الرحمان إدريس، نظم المعلومات الإدارية في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، مصر 2005، ص 497.

6 Dijoux C., Positionnement dans le SI : Entreprise 2.0, livre blanc collectif et collaboratif publication coordonnée par anthony poncier, 2010, p.p. 14-19

7 نوفيل حديد، الإدارة الحديثة للأعمال في مواجهة تغيرات العصر ومستجداته، مجلة الاقتصاد والتكنولوجيا، بن عكنون، العدد 04، 2011، ص 28.

8 http://www.piloter.org/business-intelligence/datawarehouse.htm [2012/05/08]

9 بودريسة نوال، حوسبة السحاب، مجلة الاقتصاد والتكنولوجيا، الجزائر، بن عكنون، العدد 10، نوفمبر 2011، ص 13–14.

10 www.afai.fr/public/doc/516.pdf [2014/02/20]

11 بودريسة نوال، نفس المرجع، ص 17.

12 شهرزاد بن بوزيد، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين تنافسية المؤسسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2012، ص 105.

13 عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نظم المعلومات الإدارية، الدار الجامعية مصر الإسكندرية، 2002، ص 71.

14 كورتيس جراهام، ترجمة علي يوسف على، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار خوارزم، القاهرة، 1998، ص 73.

15 http://www.commentcamarche.net/contents/virus [2012/10/20]

16 Bloch L., Wolfhugel C., Sécurité informatique, Eyrolles, Paris, 2008, p. 60

17 IBID, p. 60

18 نوفيل حديد، مرجع سبق ذكره،2007 ص 80.

19 http://www.symantec.com/fr/fr/about/news/release/article.jsp?prid=20100420_02 [2012/08/22]

20 GOMEZ URBINA A. et autres, Hacking interdit : Toutes les techniques des hackers enfin décryptées pour ne plus jamais vous laisser piéger !, Micro application, Paris, 2006, p. 724

21 إيمان فاضل السامرائي و هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ذكره، ص 283.

22 Ghernaouti Hélie S., Sécurité informatique et réseaux, Dunod, Paris, 2008, p. 2

23 محمد فواز محمد، الوجيز في عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة النشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 159.

24 نضال إسماعيل برهم، أحكام عقود التجارة الإلكترونية، دار الثقافة النشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 84.

25 حسن نوبي محمد، منظومة الحكومة الإلكترونية، المعهد العربي لإنماء المدن،ندوة الحكومة الإلكترونية : الواقع والتحديات،صنعاء،2003، ص 128.

26 نوفيل حديد، مرجع سبق ذكره،2007، ص 187.

27 المرجع نفسه، ص 187.

28 http://www.commentcamarche.net/contents/protect/firewall.php3 [15/07/2012]

29 نوفيل حديد، مرجع سبق ذكره، 2007، ص 186.

30 المرجع نفسه، ص 184.

31 قسم الجودة والتطوير، إيزو 27001، ط2، المركز القومي للمعلومات، السودان، إ 1، 2010، ص 3.

32 Moisand D., COBIT pour une meilleure gouvernance des SI, Editions, Paris, 2009, p. 15

33 Moisand D., 2009, op.cit, p. 15

34 IBID, p 17.

35 Hardy G., Gulden E., Le nouveau visage de CobiT, Référentiel CobiT, la revue de Afai, n°82, 2006, p. 27

36 Moisand D., COBIT pour un meilleure GSI, Eyrolles, Paris, 2éd, 2010, p. 214

37 IBID, p 70, 86, 141,161.

38 Gmish, Fiches de synthèse relative aux démarches de gouvernance SI, v1, 2007, p. 6

39 يورغ أوكسنر، أفضل إطار عملي وقياس فعلي: ITIL ، ترجمة أبوستروف، الإصدار3، سويسرا 2011، ص 14.

40 .Jouas J. Ph, Roule J. l., MEHARI 2010, club de la sécurité de l'information, Paris, 2010, p.p. 3-4

المقاولة النسائية والتنمية الاقتصادية في الجزائر : الواقع والتحديات
(دراسة ميدانية لولاية تلمسان)

أ. بوزيدي سعاد
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر

الملخص :

أصبحت المرأة المقاولة تحظى باهتمام متزايد في مختلف دول العالم ومنها الجزائر خاصة أن المرأة اليوم تمثل 49.5٪ من مجموع السكان وبالتالي تفعيل مشاركتها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي يؤدي إلى تحقيق التنمية بكل جوانبها (محاربة الفقر، والبطالة..) لذا قمنا بدراسة واقع المرأة في القطاع الخاص بإظهار مكانة المقاولة النسائية والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية، من خلال عوامل اختيار المؤسسة والملامح الاقتصادية والاجتماعية ونماذج تسيير المؤسسات المنشأة من طرف المرأة وفي الأخير نتعرف إلى مختلف التحديات التي تواجهها خاصة التحديات الخاصة بنوع الجنس.

الكلمات المفتاحية : المقاولة النسائية، المقاولة الاجتماعية، المؤسسة المصغرة، التنمية الاقتصادية، المرأة.

Résumé :

la femme entrepreneur reçoivent une attention accrue dans divers pays à travers le monde , y compris l'Algérie , en particulier la femme représente aujourd'hui 49,5 % de la population totale et ainsi activer sa participation a un impact sur l'activité économique et social et conduit au développement dans tous ses aspects (la lutte contre la pauvreté et le chômage ..) nous avons étudié la situation de la femme dans le secteur privé en montrant l'importance de l'entrepreneuriat féminine et le rôle qu'ils peuvent jouer dans le développement, à travers les facteurs de choix de l'entreprise et les caractéristiques des modèles économiques et sociaux et les modèles de gestion dans les entreprises crées par la femme. Dans ce dernier, comme dernier point, ont va reconnaître les différentes difficultés rencontrées par la femme entrepreneure en particulier de sexe

Mots clés : entrepreneuriat féminin, entrepreneuriat social, micro entreprise, développement économique, femme

مقدمة :

تشكل المقاولة استثمارا تنعكس آثاره على التشغيل انعكاسا هاما، حيث يتيح الفرصة لخلق فرص للتشغيل، واليوم يعتبر الباحثون إنشاء المقاولات من أنجح الوسائل للوصول الى التنمية، وتبرز مكانة المقاول ودور المقاولة في المجتمع من خلال إبراز ما لها من أهمية إستراتيجية ومن مسؤولية النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في ميداني التشغيل وتأهيل الشباب. واعتبار المرأة جزءا من فئات المجتمع، حيث ثمتل أكثر من 70٪ [1] في التمثيل السكاني فقد حظيت باهتمام كبير في الفترة الراهنة من طرف الاقتصاديين والسياسيين باعتبارها تشكل قوة داعمة للتنمية.

هناك أيضا إدراك بأن تحسين أوضاع العمل بالنسبة للنساء وإزالة العراقيل ذات الصلة بالنوع الاجتماعي التي تواجه النساء صاحبات المشاريع الحرة في العديد من البلدان الفقيرة أمر ضروري للقضاء على الفقر. ففي أمريكا التي تعتبر من أكثر الدول تشجيعا لسياسة المؤسسات المصغرة والصغيرة، بلغ معدل التمويل السنوي الذي تقدمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمؤسسات الأعمال الصغيرة جدا أكثر من 160 مليون دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة، كان أكثر الثلثين المستفيدين من التمويل هن نساء، هذا ما يؤكد الدور الهام لهن في المنظمة وبالتالي في الاقتصاد[2]. وفي الجزائر هناك عدة وكالات لمساندة وتمويل هذه المؤسسات بما فيها المرأة والتي تتجه إلى المؤسسات العائلية والمصغرة.

وللوصول إلى معرفة واضحة للمرأة المقاولة مستندين على معرفة موقف وسلوك هذه الظاهرة، يمكن أن نطرح التساؤل : ماهي محددات واقع المقاولة النسائية ووضعيتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟ وللتفصيل في الدراسة أكثر قمنا بدراسة ميدانية لـ 90 مقاولة نسائية على مستوى ولاية تلمسان (الجزائر) من خلال توزيع الاستبيان.

1-تطور مفهوم المقاولة في الفكر الاقتصادي

هناك العديد من النظريات الاقتصادية المنافسة ظهرت لتوضيح المقاولة ووظيفة المقاول في الاقتصاد، وقد كان الاقتصادي الفرنسي Richard Cantillon (1755) أول السباقين إلى تعريف المقاول «كالشخص الذي يشتري السلع بسعر معروف من أجل إعادة بيعها فيما بعد بسعر غير معروف، مستندا بذلك على المخاطرة»، أي أن المقاول طبقا لـ Richard هو الفرد الذي يتحمل الخطر في إدارة أعمال تجارية لحسابه الخاص بهدف الربح، وهذا عكس ما كان سابقا. وقد ترجم مصطلح المقاول إلى اللغة الانجليزية تحت عدة مسميات منها التاجر Merchant، المغامر Adventure، ورب العمل، إلا أن المعنى الحقيقي للمقاول بقي متبوعا للمشروع الذي أنجزه وأصبح بذلك يعرف بـ « مطلق المشروع».

بعد ذلك، جاء الاقتصادي الانجليزي Jean Baptiste Say (1767-1832)، وهو يعتبر أب الروحي للمقاولة إذ يعتبر مفهومه الانطلاقة الحقيقية لإعطاء دور محدد للمقاول في التطور الاقتصادي. وإضافة لتعريف Richard، أكد Say أن المقاول يجب أن يكون أيضا زعيما

Leader، أي أن يكون له القوة الدافعة التي ستدمج الناس الآخرين لكي يبنوا منظمة منتجة، طبقا له المقاول يعمل لحسابه الخاص بإنتاج وسائل جديدة إما بخلق منتوج جديد أو زيادة الإنتاج مقارنة بما كان عليه سابقا.[3]

في القرن 18 و19، أحرز مفهوم المقاولة والمقاول تقدما كبيرا في النظريات الاقتصادية، وارتبطت أهميتها بالثروة الصناعية، خصوصا في انجلترا على يد الكلاسيك كل من Adam Smith, David Ricardo, et John Mill، فقد قدموا مفهوما أوسع لإدارة الأعمال Business management ففي كتابه ' مبادئ الاقتصاد' سنة 1890، قدم Alfred Marchall أربع عناصر (عوامل) للإنتاج هي : الأرض، العمل، رأس المال والمنظمة، ويعرف المنظمة على أنها «العامل الذي يضم أو يجمع بين العوامل الأخرى وينسق بينها»، وطبقا له وراء هذا التنظيم يوجد دائما المقاول ليقود التنظيم إلى نهايته [Burnett 2000]. كما قدم الاقتصادي الألماني J.H. Von Thunen فرضية التردد في القرارات الاقتصادية، وقد عرف الربح كشكل خاص بالدفع، وربح المقاول هو مكافأة المخاطرة. ثم قام Frank Knight بتطوير هذه الفرضية، وطبقا له الربح هو دخل متبق مدفوع للمقاول لتأمين التكاليف، ووظيفة المقاول بالنسبة له ليست تنظيم الإنتاج ولكن أخذ حكم على المستقبل المتوقع. في هذا القرن معظم النظريات أعطت أهمية لوظيفة المقاول في تطور نمو الإنتاج بالإضافة إلى دوره في الاقتصاد العام.[4]

أما الرؤية الحديثة لوظيفة للمقاولة كانت مع بداية القرن 20، إذ جاءت نظرية جديدة بمفهوم متطور وجديد يوضح وظيفة المقاول في التطور الاقتصادي. حيث أن Schumpeter الذي انفصل عن اعتبارات الاقتصاد التقليدي، ليوضح في كتابه « نظرية التنمية الاقتصادية» أن المقاول هو ممثل مركزي للتغيير وهو مسؤول الإبداعات والابتكارات فالمقاول عند Schumpeter خالق الديناميكية التي تخلق السوق وينتج عن ذلك أرباح المقاولة والتي توجد لأنه يمكن أن يعرف ويستفيد من فرص السوق قبل الآخرين.كما يرى أن المقاول مهدد من طرف بيروقراطية المؤسسات الكبيرة. في الثمانينات، برز دور المقاولة الإدارية بسبب التقدم التكنولوجي والسلعي والخدماتي[5]، مما سهل من انتشار الأعمال المقاولاتية، ويقصد بالمقاولة في إدارة الأعمال 'تقديم فعالية مضافة للاقتصاد'، بمعنى آخر' إدارة موارد مختلفة لتقديم شيء جديد أو ابتكار مشروع جديد'. مع تطور التنمية الاجتماعية الاقتصادية تطور مفهوم المقاولة بشكل كبير، إلى أن وصلت إلى الشكل الحالي حيث يمكن أن نعرفها اليوم «كعملية خلق أو استيلاء على فرصة ومتابعتها بغض النظر عن العوامل المسيطرة عليها حاليا، وهي تتضمن (عملية المقاولة) : التعريف، خلق وتوزيع القيمة، المقاولة عمل الإبداع الإنساني»، بمعنى آخر المقاولة باختصار العملية التي يتابع فيها الأفراد الفرص بدون اعتبار العوامل التي تسيطر عليهم حاليا[6].

2- الفكر المقاولاتي بين المرأة والرجل

إن مختلف الدراسات التي تناولت المقاولة النسائية فرقت بين الرجل والمرأة بهدف الوصول إلى تعريف دقيق للمرأة المقاولة، فهناك من يرى أن تعريف المقاولة هي نفسها

للجنسين، والغالب يجد أن هناك بعض الاختلافات سببها طبيعة كل جنس، والفوارق والأدوار الاجتماعية للرجال والنساء والتي تحددها ثقافة كل مجتمع. لذا حاول الباحثون الاجابة عن التساؤل هل الانوثة هي ميزة او عيب في حياة المرأة المقاولة ؟ من خلال دراسة أهم الخصائص المكونة للبيئة سواء التمييز على أساس الجنس أو أهمية الشبكات الاجتماعية..... وغيرها. ومن أهم هذه الدراسات نجد دراسة Dina Lavoi (1979) الذي خلص إلى «أن المرأة المقاولة تعاني من العديد من الأحكام المسبقة مماثلة لتلك الاحكام الصادرة في حق المرأة في سوق العمل»[7]. كما يمكن التمييز بين المرأة و الرجل المقاول من خلال أربع نقاط أساسية جاءت في دراسة كل من Green, hart, Gatewood, Brush et Carter (2003) المتمثلة في :

- صعوبة الحصول على رأس المال ؛
- الاختلاف في أداء المؤسسة ؛
- الوصول غلى الشبكات ؛
- الموازنة بين العائلة و العمل.

تعريف المقاولة النسائية في الدول النامية ليس مهمة سهلة لأن هناك عددا قليلا من المنشورات التي تتعامل مباشرة مع النساء المقاولات في المنطقة مقارنة بالرجل، ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أن المرأة قد عملت طويلا في الاقتصاد غير الرسمي، ولم تحظ باهتمام أكاديمي إلا مع التسعينيات.

في ظل هذا التطور ظهر مفهوم المقاولة الاجتماعية الذي يولي اهتماما أكبر بخلفية المقاول بحيث ساعد في تعزيز مفهوم أدق للمقاولة النسائية، خاصة أن المرأة تفضل العلاقات الاجتماعية والدائمة على الربح. ويمكن اعتبار المقاولة الاجتماعية بأنها[9] «النشاط الذي يبتكر بهدف اجتماعي سواء في القطاع الربحي أو في مجال تنظيم المشاريع الاجتماعية للشركات». أو بالمعنى الضيق «ظاهرة توظيف الخبرات والمهارات التجارية القائمة في السوق في القطاع غير الربحي»، وجميع التعاريف تشير إلى أن الحقيقة وراء المقاولة الاجتماعية هو خلق قيمة اجتماعية بدلا من الثروة الشخصية والذي تأسس على خلفية المشاكل الاجتماعية (Reis.1999, Thompson.2002). كما أدمج المفكرون مقاربة النوع genre في مجال المقاولة لتحديد الفوارق وتسهيل القدرة على اعتماد نهج يضمن المساواة بين الجنسين، وانطلاقا مما سبق تعرف المرأة المقاولة بأنها : [10] «المرأة التي تكون وحدها أو مع شركاء وتقوم بتأسيس أو شراء أو ترث مؤسسة، حيث تتحمل مسؤوليتها المالية والادارية والاجتماعية وتشارك في إدارتها اليومية بهدف النمو والربح»، أي اتفق الباحثون على أنها المرأة المالكة والمسيرة لمؤستها Timmous 1990

وفق Belcourt، Burke و(1991) المرأة المقاولة هي[11] «المرأة التي تسعى لتحقيق الذات، والاستقلالية المالية والسيطرة على وجودها من خلال إطلاق وإدارة مؤسستها الخاصة». ونجد ثلاث أنواع في الدول النامية من النساء المقاولات:[12]

– المرأة المقاولة بالوصاية (بالرعاية)، بمعنى التي تكون تحت الرعاية من البداية سواء من طرف الزوج أو أحد الوالدين أو البنك ..... والذي يقوم بمساعدتها للدخول في نشاطها الاقتصادي ؛

– المرأة المقاولة الشابة والمثقفة، وهي المتخرجة من الجامعة، والتي اكسبت معرفة محددة في مجال التسيير أو مجالات علمية أخرى ؛

– المرأة المقاولة الاجتماعية، التي تقوم بالهروب من المشاكل الاجتماعية بالتوجه الى الاعمال التجارية، غير مهتمة بالمتغيرات والعوامل الاقتصادية.

3– واقع المقاولة النسائية والتنمية الاقتصادية في الجزائر

إن واقع المقاولة في فئة النساء يتحدد وفقا لثلاث محددات رئيسية تؤثر في نجاحها ومسيرتها المقاولاتية وتتمثل في :

المرأة المقاولة : ان المرأة المحددة الأولى لواقعها، فنجاح المقاولة يتحدد وفق شخصيتها وصفاتها الابداعية وكيفية اختيارها لمؤسستها ونوع مجالها بالإضافة الى خبراتها ومؤهلاتها المهنية والعلمية ؛

المحيط : بمعنى مدى تأثيره على شخصيتها ضمن محيطها المباشر مثل العائلة وتحدد علاقتها بمحيطها الاجتماعي والاقتصادي وقدرتها على تقديم الخدمات ؛

المؤسسة : تتحدد من خلال نوع المؤسسة التي تريد المرأة المقاولة تأسيسها بالإضافة الى نوع الموارد المادية والمالية التي تتوفر طريقة تسييرها للمخاطر والمشاكل ...والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (1): محددات واقع المقاولة النسائية

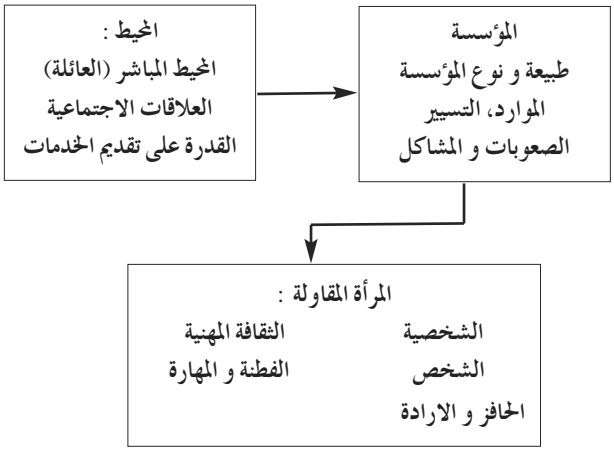

Source : Bahija Amrhar, L'entepreneurship féminin essai de conceptualisation, cahier de recherche n°2001-04, Ecole des hautes études commerciales (HEC), Montréal, p21.

نجد أن هذه المحددات تنطبق على المرأة المقاولة في الدول المتقدمة والنامية، الاختلاف يكمن في درجة تأثير كل عنصر ففي الجزائر تطور المقاولة النسائية يعتمد بدرجة كبيرة على المحيط مما جعلها

ولمدة طويلة تبقى في الخفاء (القطاع غير رسمي) خاصة في الأرياف، وحتى خروجها إلى القطاع الرسمي تأثر كثيرا بالمتغيرات الحديثة التي مست هذه المحددات، وحتى فيما يخص تأسيس المقاولة من طرف المرأة، أوضحت الدراسات أن الأسباب جراء تأسيس المرأة لمشروعها الخاص تكون إما عوامل الحاجة أو الغرض، وعادة تطغى عوامل الحاجة في الدول النامية والأقل نموا ومنها الجزائر وهي تشتمل بالدرجة الاولى على : العائد الضعيف للأسرة، وانعدام فرص العمل.

كما يعود اهتمام الجزائر في إشراك المرأة في الحياة الاقتصادية مع بداية الألفية الجديدة، باعتبارها تمثل نصف المجتمع ورفع مستواها وقدراتها وإدماجها في النشاط الاقتصادي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بتقليص الفقر والبطالة، خاصة أن المرأة تمثل 49.5٪ من مجموع السكان بعدد اجمالي يقدر ب 16934472 نسمة[14] أما نسبة العمالة النسائية فتمثل 16.9٪ من مجموع الكلي للعمالة البالغة 37٪ من مجموع السكان الناشطين دون احتساب اليد العاملة النسوية في القطاع غير الرسمي والتي قدرها التقرير الوطني 2008 بـ 51٪، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد تطور عبر سنوات كالتالي :

الشكل رقم 02: بعض مؤشرات العمل النسائية خلال 2003–2010

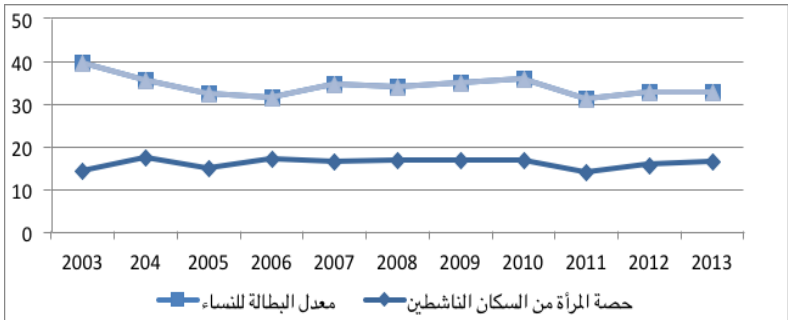

Source :- Hassiba Gherbi, carastiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie , 2010, univ paris est créteil, p4. www.erudite.univ-paris-est.fr

الديوان الوطني للإحصائيات، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة 2011–2012–2013

لقد تطورت مشاركة المرأة في سوق العمل بوتيرة ضعيفة من 11.4٪ سنة 1996 إلى ما يعادل 14.3٪ سنة 2010 حيث يرجع ضعف هذه المشاركة إلى عوامل اجتماعية والتي تعود إلى سن الزواج والأطفال (الأمومة)، والنسب وزعت كما يلي : 64٪ في قطاع التربية، 60٪ قطاع الصحة و50.1٪ في الادارة مقارنة بالرجال، أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد عرف ارتفاعا خلال الفترة رغم أنه سجل انخفاضا سنة 2006 إلى 14.4٪ مقارنة بالرجال ويعود ارتفاع البطالة في فئة النساء إلى نفس العوامل الاجتماعية بالاضافة، إلى أن النسبة ترتفع اكثر عند النساء ذات الشهادات العليا فقد بلغت سنة 2010، 33.6٪ مقابل 11.1٪ عند الرجال يرجع ذلك إلى أنه كلما اتجهنا نحو الوظائف العليا تقل مشاركة المرأة (حسب الشكل العمودي للتمييز الجنسي للعمل) ورغم الانخفاض الطفيف في معدل البطالة سنة 2011 إلا أنه ارتفع في السنوات الأخيرة .

أما في قطاع المقاولة، فإن مشاركة المرأة في الجزائر وباقي دول المغرب (المغرب وتونس) تمثل 22٪ مقارنة بدول الأوربية التي تمثل 63 ٪ [15]، والتي تتمركز في المؤسسات الصغيرة والمصغرة وقطاعات الصناعات الحرفية والخدمات والتجارة، وهذا يعود أولا إلى حداثة الاهتمام بهذا القطاع وكذلك بقاء المرأة المقاولة في القطاع غير الرسمي خاصة أن معظم المؤسسات المنشأة هي مؤسسات مصغرة الأمر الذي يرجعه الباحثون إلى شخصية المرأة التي تفضل الخفاء والاتصال العائلي الذي يطغى على هذه المؤسسات والمحيط المباشر والاجتماعي لها، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى والمتعلقة بالمقاولة بعيدا عن نوع الجنس (مثل الضرائب...) ورغم مرور السنين فإن المقاولة النسائية لا تتعدى 6٪ مقارنة بالرجل وتشارك بـ 14٪ من النشاط الاقتصادي الجزائري (Ansej 2012)، ويمكن تتبع هذا التطور كالتالي :

الشكل رقم 03 : حصة المرأة من تمويل المشاريع المقدمة من الوكالات الخاصة بالمؤسسة المصغرة غلى غاية 2012/12/31

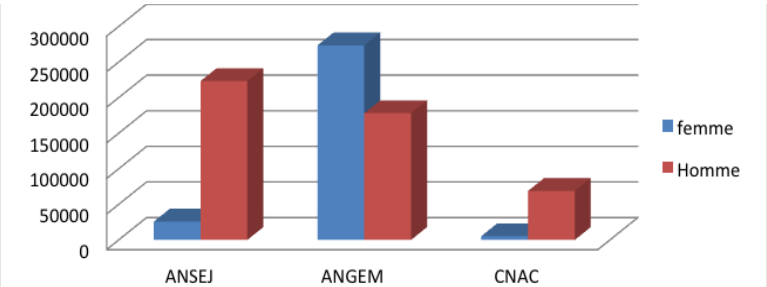

Source : Bulletin d'information statistique de la PME,2012, p39,40et41.

مشاركة المراة المقاولة تبقى ضعيفة مقارنة بالرجل رغم كل الدعم المقدم لها حيث حاليا فالملفات المقدمة على مستوى هذه الوكالة من طرف النساء هي مقبولة 100٪، إلا أن الاقبال عليها يبقى ضعيفا ؛ حيث لا تتعدى نسبة المشاريع المنشأة على مستوى Ansej 10 % بحوالي 25803 من أصل 249147 مؤسسة مصغرة، في حين نجد المشاريع الممولة من طرف CNAC تبلغ 5242 فقط من أصل 74130 مشروع وتبقى المشاركة مرتفعة في ANGEM 61 % مقابل 39٪ للرجل، ما يعنى أن مشاركة المرأة المقاولة في القطاع الرسمي لا تصل إلى الأهداف التنموية المسطرة رغم أنها تساهم في خلق فرص عمل ومحاربة الفقر إلا أن النسبة مقارنة مع ما تمثله المرأة 70٪ من المجتمع يبقى ضعيفا، وبالتالي واقع المقاولة النسائية في الجزائر لا يختلف عن حالة المقاولة بصفة عامة فالقطاع الخاص مازال غير قادر على تعويض المحروقات، ما يجعلنا نتساءل عن ما هي أسباب ضعف مشاركة المرأة وقلة التوجه إلى الوكالات لتمويل مؤسساتها ؟ خاصة أن المرأة تواجه تحديات كبيرة وهذا ما سنحاول التعرف إليه من خلال دراستنا الميدانية.

4- التحديات والصعوبات التي تواجه المقاولة النسائية

إن التحديات التي تواجه المرأة في الدول النامية وخاصة في الجزائر تحد من مشاركتها في التنمية الاقتصادية، حيث تمثل مشاركة المرأة في القوى العاملة في المنطقة العربية (مينا) النسبة الأدنى في العالم، حيث تصل إلى 33 ٪ مقارنة مع المستوى العالمي الذي يبلغ 56 ٪ وبصفة عامة، يمكن تصنيف هذه التحديات إلى قسمين : [16]

1) التحديات الخارجة (المحايدة) للجنس : وهي تتمثل بشكل عام في العراقيل التي تواجه المقاولة (نساء أو رجال) كالقوانين التنظيمات الحكومية، الضرائب، نقص التمويل، سوء الإدارة، البيروقراطية، الرشوة.....

2) التحديات الخاصة بالجنس : وهي التي تواجهها المقاولات النسائية فقط وذلك بسبب التفرقة في الجنس، كالتمييز لدى المؤسسات المالية، قبول سلطة المرأة...، كما أن العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية تعتبر من أهم الأعقاب التي تواجه المرأة عند إنشاء المقاولة، وهذا ينطبق تماما في الدول النامية حيث تؤثر سلطة الرجال بشكل كبير على القرارات المهنية للنساء وتدعمها السياسات الحكومية وردود الفعل الاجتماعية، وبالتالي فإن معظم قيود عمل المرأة في مجال الأعمال هي اجتماعية، وتزيد في المناطق القروية وبين الفئات الأقل تعلما. وفي هذا الاطار، هناك مجموعة من الصعوبات التي تظهر بشكل متكرر في الأدبيات. والتحديات التي يمكن أن تواجه المرأة في ممارسة دورها كمقاولة، أهمها :

- المعتقدات التقليدية : Les convictions traditionnelles

إن المرأة تعاني من التصور التقليدي لدورها في المجتمع، وهذه المواقف لا تزال قائمة، فدراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية (2000) أكدت أن المرأة المقاولة تواجه الحواجز الثقافية وأن عددا من الحواجز تحول دون دخول المرأة في صناعة وتنظيم المشاريع تعتبر دائرة لا نهاية لها: موقف الثانوي المرأة؛ تدني مستوى التعليم؛ التنشئة الاجتماعية.....

- صعوبة الموازنة بين العمل والعائلة : La conciliation entre le travail et la famille

تظهر دراسة OECD (2000) أن النساء المقاولات تجدن صعوبة في تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، فمن بين عينة لـ 220 من المتزوجات المقاولات في أنقرة أخذت تحديد التفاعل بين حياة العمل والأسرة وباستخدام أسلوب العينة العشوائية أجريت معهن مقابلات، حيث تم فحص تأثير عوامل متعددة (الاجتماعية والاقتصادية والشخصية العائلية) على كونها مقاولة وحالة الصراع بين دورها كمقاولة وأدوار أخرى في الأسرة، وقد أظهرت نتائج الأبحاث أن النساء يجدن أن المقاولة لها تأثير سلبي على دورها في الحياة العائلية، في حين تؤثر إيجابا على دورهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفردية. إن أهم العوامل المسببة للإجهاد في الحياة التجارية والعائلية كانت التوقعات المفرطة من أفراد الأسرة والتعب الجسدي. ومع ذلك وجد كل من (Carter, Anderson et Shaw، 2003) أن البحث عن التوفيق بين الحياة الأسرية والمهنية يعتبر المتغير الذي يعزز القرار الإبداعي.

– **شروط القرض** : **Les conditions des prêts**

من المعوقات التي تواجه المرأة الارتباط بالتمييز في الخطة المالية للقطاع المصرفي الذي يبقى حذرا وغير مقتنع بنجاح ومصداقية النساء في مجال المقاولة. في الواقع وفقا للبنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا أنه في البلدان العربية، المرأة تعاني من عدم المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية.

5– دراسة ميدانية لوضعية المرأة المقاولة في ولاية تلمسان

باتباع المنهج، فإننا سنتطرق إلى التعريف بالمكان الذي تتم فيه الدراسة، أي «ولاية تلمسان» فهي ولاية تقع في الغرب الجزائري وتتربع على مساحة قدرها 9017,69 كم2، وتتوزع فيها 20 دائرة وعلى 53 بلدية، نسبة النمو الديموغرافي في الولاية تبلغ 1.56 ٪. وصل عدد قوى العاملة حسب التقديرات إلى نحو 387115 في 31/ 12/ 2013 منها 12693 نساء، ووصل فيها معدل البطالة 9٪ بعدد اجمالي يقدر ب 34340. [17]

للتوصل الى سمات المرأة المقاولة في الولاية ومدى تأثير المحيط فيها ودورها في التنمية المحلية قمنا بدراسة العينات وذلك بتوزيع 90 استبيان على صاحبات المؤسسات على مستوى ثلاث فئات ، النوع الأول يمثل المؤسسات النسائية الرسمية الممولة من طرف ansej وcnac، النوع الثاني يمثل المؤسسات النسائية الشبه الرسمية أي التي تمول ذاتيا ولها سجل تجاري، أما النوع الثالث فيمثل المؤسسات غير الرسمية في الاقتصاد الخفي للحصول على بيانات ونتائج دقيقة من جهة وكفاءة هذه الطريقة من جهة أخرى. تتكون عينة البحث من 90 مؤسسة نسائية موزعة بالتساوي على الفئات (الأنواع).

تقديم العينة

31٪ من النساء المقاولات في العينة تقع في قطاع الخدمات، 20٪ قطاع التجارة، 25٪ قطاع الصناعات الحرفية ولدينا فقط 12 ٪ في قطاع الصناعة والاشغال العمومية والفلاحة

- 60٪ من نساء العينة دون السن 40
- 32.9٪ شخص معنوي
- 51٪ شخص طبيعي
- أما الباقي غير معروف 16٪
- دون عامل (0 أجير) 49.7٪
- 1– 10 عامل 45.1٪
- 10–50 عامل 2.5٪ تحليل طبيعة المرأة المقاولة والنوعية المؤسسة :

بعد تحليلنا للبيانات ونتائج الاستبيان، يمكن القول أن المقاولة النسائية في الولاية تتصف بالاستقلالية خاصة أن غالبية المؤسسات تتوجه الى النوع الثاني والثالث بالإضافة إلى أن

المستوى التعليمي لها متوسط باعتبار أن النساء ذات التعليم العالي يتوجهن الى العمل في القطاع الحكومي، فمثلا[18] في سنة 2013 بلغت عدد الملفات المقبولة على مستوى ansej 69 ملف فقط من أصل 1614 ملف مقبول اي 4.2٪ معظمها يتوزع في قطاع الخدمات والصناعات التقليدية.

الشكل رقم 04: تصنيف المقاولة النسائية حسب طبيعة الملكية

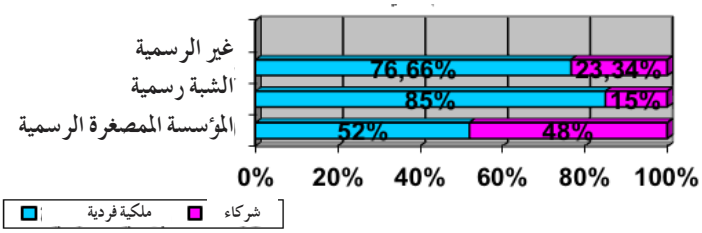

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات مديرية التشغيل 2013

إن أغلبية المقاولات مهما كان نوعهن فإنهن يفضلن الملكية الفردية والعمل لحسابهن الخاص، وحتى إذا كان هناك شركاء فإنهم ينحصرون في العائلة (مثل الزوج أو الأولاد)، وهذه الخصوصية تنطبق مع نظرية Gilder 1984، ويعود هذا إلى مدى ارتباطهن بالعائلة وعلى التوجه والمستوى الثقافي بالإضافة الى مكان تواجد المؤسسة، و من الخصوصية التي تتميز بها المرأة المقاولة كذلك في الولاية أن مستوى التعليم، يكون متوسط، بالتالي نجد أن أغلبية المقاولات ما يقارب 60٪ يعتمدن على الخبرة المهنية في تسيير المؤسسة أو على الاحتكاك بأصحاب المهنة أو التراث العائلي، وهذا حتى في المقاولات التي انشئت بمسهامة ansej، الأمر الذي يرجع إلى كون معظم النساء حاملات الشهادات العليا تتجهن الى الوظائف العامة.

المقاولة النسائية ونماذج التسيير

إن معظم النساء المقاولات التي شملتهن الدراسة ليس لديهن دراية كافية عن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع (خاصة في مجال التسويق)، حيث حوالي من المشاريع مبينة على أساس دراسات مبدئية. أما بالنسبة لتمويل هذه المؤسسات،أثبتت الدراسة أنها تعتمد أساسا على الموارد الذاتية حيث تمثل في المتوسط أكثر من 78 ٪ من مصادر المؤسسات في العينات، أما النسبة الباقية فهي تنقسم بين القروض العائلية والزبائن والموردين، كما نجد أن هناك نقصا كبيرا في دعم البنوك لهذه المؤسسات فقد اقتصر تقديم القروض على المؤسسة المنشأة من الوكالتين ANSEJ وCnac حتى هذه المساعدة تتم بصعوبة، وبالتالي رأس مال التشغيل ونطاق السوق تمثل كالتالي :

الشكل رقم 05 : مصادر رأس مال التشغيل

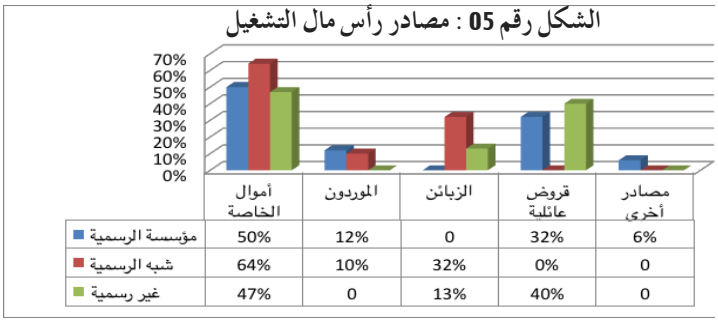

	أموال الخاصة	الموردون	الزبائن	قروض عائلية	مصادر أخرى
مؤسسة الرسمية	50%	12%	0	32%	6%
شبه الرسمية	64%	10%	32%	0%	0
غير رسمية	47%	0	13%	40%	0

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات مديرية التشغيل 2013

مساهمة المقاولة النسائية في التنمية على مستوى الولاية

أوضحت الدراسة أن المقاولة النسائية لها دور في التنمية المحلية وذلك على مستوى تخفيف البطالة وعلى مستوى الرفع من الدخل العائلي، فبالنسبة لهذه الأخيرة وجدنا في دراستنا أن أكثر من 45.3٪ من العائلات تعتمد اعتمادا كليا أو شبه كلي على مداخيل المؤسسات (أي تعتبر مصدر قوت لهذه العائلات) باعتبارها مؤسسة عائلية ترتفع خاصة في المؤسسة المدعمة من طرف الوكالة ANSEJ كون هذا النوع أسس من طرف نساء شابات بطالات، تتوزع هذه النسبة كالتالي :

الشكل رقم 06 : مداخيل بالنسبة للعائلات

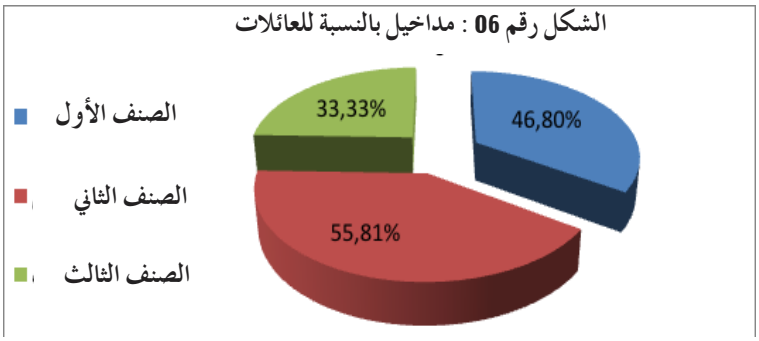

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على بيانات مديرية التشغيل 2013

أما بالنسبة لمحاربة البطالة، فنجد المؤسسات النسائية تشارك في خلق عدد مهم من مناصب العمل إلى جانب المؤسسات المشأة من طرف الرجال، فالمؤسسات غير الرسمية، 14 امرأة يملكن مؤسسات فردية (0 اجير) منها مؤسستان لديهما شركاء عددهم الكلي 4 أفراد أما الباقية يوظفون (1–5) عمال تنقسم إلى 7 مؤسسات فردية و9 عائلية (1–3 شركاء) عددهم الكلي 14 شريك والبد العاملة فيها تبلغ 20 عامل أغلبهم نساء ، ما يعني أن هذه العينة تشارك في خلق 59 منصب عمل، أما بالنسبة للمؤسسات شبه الرسمية 14 مؤسسة فردية والباقية 16 مؤسسة توظف 32 عاملا منها 5 مؤسسات فردية والباقي لديهم شركاء (1–3 شريك) وبالتالي ساهمت في خلق

70 منصب عمل. وكنتيجة لذلك وجدنا ان المقاولة النسائية في العينة (1 و2) قد ساهمت في خلق 129 منصب عمل ملاك وعمال معظمهم نساء.

الصعوبات والتحديات التي تواجه المقاولة النسائية بالولاية :

أثبتت الدراسة الميدانية للأنواع الثلاثة، أن المقاولة النسائية تعاني صعوبات وتحديات تحد من تطورها، حيث أن كل مؤسسة تواجه مشكلا، على الأقل هناك 42٪ تعاني من منافسة في السوق وصعوبات مع الإدارة في حين 42٪ تعاني من 3–4 مشاكل من أصل 6 مشاكل مطروحة منها 72٪ يرون أن أكثر مشكل يواجههم هو تسديد القرض و38٪ مشكلهم الحقيقي مع الوكالة، أما النسبة المتبقية 6٪ تعاني صعوبات مع الموردين سواءا ارتفاع الأسعار أو نقص التوريد بالإضافة الى صعوبات أخرى. أما بالنسبة للمقاولات النسائية غير الرسمية فتعاني من مشكلتين رئيسيتين: التمويل أي صعوبة وجود مصادر للتمويل 43.33٪ حيث نجد من خلال الأجوبة التي تحصلنا عليها أن هناك مصدر وحيد يمكن اللجوء إليه هو العائلة والأقارب، أما المشكل الثاني فيمثل 50٪ يجدن صعوبة في توزيع المنتوج أو الخدمة في ظل انفتاح السوق بالإضافة الى ضعف القدرة التنافسية ليس من حيث الجودة (المقاولة النسائية عالية الجودة خاصة أنها تكون في مجال الصناعات التقليدية أو الخدمات وهي مجالات تتقنها المرأة) لكن من حيث السعر للخصائص التي تتميز بها هذه الفئة، وهناك 43.33٪ يعانون من صعوبات أخرى. فنجد نتيجة لهذا التحليل أن المقاولة النسائية تعاني من نفس الصعوبات والتحديات التي يعاني منها الرجل أما فيما يخص التحديات الخاصة بالجنس فدرجتها تختلف حسب طبيعة المرأة المسيرة (شخصيتها) وحسب المحيط سواء الذي تعيش فية المرأة ومحيط المؤسسة (المكان والمجال).

الخاتمة :

على ضوء ما تم التطرق إليه من تحاليل ودراسات حول حقيقة المرأة المقاولة في الجزائر، توصلنا إلى النتائج التالية:

– أن المقاولة النسائية تختلف في تسيير مؤسستها التي تكون غالبا صغيرة الحجم اختلافا كبيرا عن الرجل من خلال الخصائص والمزايا التي تنفرد بها، وقد اختلف معظم الاقتصاديين في تقدير مساهمتها بسبب اختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية.

– قطاع المقاولة النسائية في الجزائر عرف إهمالا كبير في العهد الأول ما جعل معظم هذه المؤسسات تأخذ الإطار غير الرسمي، واهتمام الدولة بصفة عامة بالمقاولة كان منحصرا بإنشاء وكالات منها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، وكل ما كان ينتظر منها هو تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية والتي تتمثل في تخفيف البطالة التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية في التسعينيات.

– أما من دراستنا الميدانية للمرأة المقاولة بكل أنواعها دور كبير في خلق فرص العمل في الولاية، كما أننا وجدنا أن خصوصيتها تتحدد بالعوامل الثقافية العقائدية (المحيط)، وتؤثر على نمو وتطوير المؤسسة وبالتالي على مساهمتها في الأهداف التنموية، كما أنها تواجه الكثير من الصعوبات (البيروقراطية، مشكلة التمويل، المنافسة الشديدة، الضرائب...)، بالإضافة إلى

الصعوبات الخاصة بالجنس وهذا يؤثر كثيرا ؛ حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى زوال بعضها خاصة بانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، فالمؤسسة بصفة عامة والنسائية بالأخص رغم مرونتها للتغيرات والتطورات العالمية، إلا أن قدرتها التنافسية ضعيفة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، لهذا لا بد من التركيز على النقاط التالية التي ندرجها في شكل توصيات :

الاهتمام بالتدريب والتكوين وتوعيتهم وتحضيرهم للمرحلة المقلبة عليها(تنمية كفاءة التشغيل)، كذلك لا بد من الاهتمام بالتكنولوجيا والطرق الحديثة في التسيير والإنتاج، خاصة أن هذه المؤسسات لا زالت تعتمد على الأدوات التقليدية.

• الاهتمام أكثر بالمؤسسات النسائية غير الرسمية والتي تعرف انتشارا واسعا في الجزائر، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى كتجربة الهند.

المراجع :

1 SOHEIL CHENNOUF : femmes entrepreneures, femmes au foyer et femmes salaries : le cas de l'Algérie, cahier de recherche n°07-35-09 septembre 2007, p 10

2 مصدر الاحصاءات معدلات الفائدة تمويل المشاريع الصغيرة تجدب البنوك العملاقة 5 مارس 2007، http://www.gfusa.org

3 PHILIP BERAUD : Qui est. l'entrepreneur ? débat autour du spectre de la théorie économique, P5-8

4 Op site, p10-12

5 Theory economics enterprises: theory de l'entrepreneur Schumpeter, http://www.ladocumentationfrancaise.fr/revuescollections/problemeseconomique/theories/entrprises.html

6 ALAIN FAYOLLE : Etrepreneuriat apprendre à entreprendre , ed. Dunod Paris 2004, P 62.

7 Léna Saleh : l'intention entrepreneuriale des étudiantes cas du liban, thése de doctorat, Université Nancy 2, 2011, p198.

8 Tracey Ann powers : les obstacles et solutions des femmes entrepreneures des régions ressources du Québec, l'université du Québec à Trois-Rivières, 2009,p 21-23.

9 Jonathan H. Westover et order: An Exploration of social Entrepreneurship in the entrepreneurship Ero, Asia social science vol.6,n.6, June2010, 4-5 .

10 TRACEY ANN POWERS : les obstacles et les solutions des femmes entrepreneures des régions ressourcés du Québec, 2009, Université du Québec à trois rivières, p13.

11 Safiah Abdrahmane Konuta : caractéristiques de l'entrepreneurship féminin au Mali, université du Québec Chicoutimi (UQAC), 1997, p18.

12 Abdoulaye WANE: le developpement de l'entrepreneuriat féminin au Senegal obstacles et essays de solution, sous la direction D.Marième Ndoye, université CHEIKH ANTA DIOP DE DAKAR 2008/2009, p 125

13 : Bahija Amrhar, L'entepreneurship féminin essai de conceptualisation, cahier de recherche 2001-04, Ecole des hautes études commerciales (HEC), Montréal, p21.

14 Hassiba Gherbi, carastiques et déterminants de l'emploi informel féminin en Algérie , 2010, univ paris est créteil, p3

15 Guide d'appui au développement de l'entrepreneuriat féminin au Maghreb, etude n°23, Association des femmes chefs d'entreprises du Maroc, p8

16 ندى قبيسي : المقاولات النسائية في المغرب العربي
http://www.maghrebia.com/cocoon/awi/xhtlm1/ar/features/awi/features/2005/12/23/feature-01

17 اعداد الباحثة من مستندات مديرية التشغيل 2007 ، ولاية تلمسان ،الجزائر

18 اعداد الباحثة من مستندات مديرية التشغيل 2013، ولاية تلمسان ،الجزائر

واقع و آليات استدامة الصيد البحري في الجزائر

أ.مختار رحماني حكيمة ؛ د. بوسعدة سعيدة
جامعة الجزائر 3

الملخص :

حاولت الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة النهوض بقطاع الصيد البحري وتحقيق استدامته، لأنه يمثل أحد البدائل المطروحة للتنمية الاقتصادية بالنظر لما تمتلكه الجزائر من إمكانيات. والسؤال الذي يطرح بشدة هنا، خاصة في الوقت الحالي، هو ما مدى نجاح الجزائر في تحقيق هذا الهدف ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تستدعي الوقوف على واقع الصيد البحري في الجزائر وقياس مدى تطوره بالاعتماد على بعض المؤشرات كمؤشر نمو إنتاج الصيد البحري، ومؤشر نمو الصادرات وكذا مؤشر نمو الأسطول واليد العاملة في الصيد البحري.

رغم الإصلاحات المتعددة التي انتهجتها الجزائر للنهوض بقطاع الصيد البحري إلا أنه ظل بعيدا عن الطموحات المسطرة أين لا يزال الطلب أكثر من العرض مما زاد في ارتفاع أسعار منتجاته التي يمكن القول أنها خارج نطاق القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. وهذا ويعني التفكير الجدي في إيجاد حلول وانتهاج إجراءات تضمن استدامته واستغلاله بكفاءة.

الكلمات المفتاحية : الصيد البحري، الموارد الصيدية، التنمية المستدامة ، مؤشرات قياس الاستدامة ، البرامج التنموية.

Résumé

A travers les divers programmes de développement, l'Algérie a pris en charge la promotion du secteur de la pêche maritime et de sa durabilité, car il représente l'une des alternatives les plus importantes pour le développement économique. Et la question qui se pose fortement, est ce que l'Algérie a des succès dans la réalisation de cet objectif ?

La réponse à cette question commence par l'évaluation de secteur de la pêche maritime a travers certains indicateurs comme l'indice de croissance de la production halieutique, et l'indice de croissance des exportations, ainsi que l'indice de croissance de la flotte et l'emploi.

Malgré les multiples réformes menées par le secteur afin de le promouvoir , il est toujours loin des aspirations prévu ou la demande est toujours plus que l'offre se qui as entamé une hausse de prix en dehors du pouvoir d'achats.

Cela signifie qu'il faut penser sérieusement à trouver des solutions et de mettre en œuvre des procédures pour assurer sa durabilité et l'exploitation optimale.

Mots clés : La Pêche, les ressources halieutiques, le développement durable, les indicateurs de durabilité, les programmes de développement.

مقدمة :

عانت الجزائر في مطلع ثمانينات القرن الماضي من أزمة مالية كانت نتيجة حتمية لتراجع أسعار البترول، وفي محاولة منها للنهوض باقتصادها والخروج من التبعية للمحروقات وكذا إيجاد بديل يمتص البطالة من جهة، ويكون موردا للعملة الصعبة، فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي ؛ قامت بجملة من الإصلاحات لعل أهمها توجيه الاهتمام نحو القطاعات الأخرى كالسياحة والفلاحة.

يمثل الصيد البحري أحد أهم البدائل المطروحة نظرا لما تمتلكه الجزائر من شريط ساحلي يمتد على أكثر من 1280 كلم ومسطحات مائية كبيرة إضافة إلى تنوع بيولوجي هام، فلطالما مثل هذا النشاط مصدرا هاما لتوفير الغذاء الغني بالبروتين والشغل وتحقيق المنافع الاقتصادية للسكان على مستوى العالم منذ القدم. ويقوم هذا النشاط على استغلال الثروة السمكية التي كانت تعتبر سابقا غير قابلة للنفاذ باعتبارها موارد متجددة، إلا أنه ومع تطور الأبحاث والدراسات الخاصة بها تبين أن هذه المخزونات البحرية قابلة للاستنزاف إذا استغلت بشكل جائر، مما يستدعي تسييرا عقلانيا ورشيدا لها حتى تتحقق استدامتها وتزيد مساهمتها على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

بناءا على ما سبق، ورغم مرور أكثر من عشر سنوات على إنشاء وزارة خاصة بالصيد البحري والموارد الصيدية، هل نجحت الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع ؟

أولا – ما المقصود بالتنمية المستدامة للصيد البحري :

قبل إعطاء مفهوم التنمية المستدامة للصيد البحري ارتأينا إعطاء تعريف هذا النشاط أولا.

1– مفهوم الصيد البحري :

يقصد بالصيد البحري نشاط القبض على الأسماك التي تعيش في مجالات مائية بحرية أو إقليمية، أيا كانت طبيعة مياهها[1]، وهو يشمل الصيد القاري[2] والصيد في البحر وكذا تربية المائيات[3]

يكتسب هذا القطاع أهميته من خلال الدور البارز الذي يلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول عن طريق مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام ومشاركته في موازنة الميزان التجاري وإشباع الاحتياجات الغذائية للسكان وكذا خلق فرص العمل.[4]

عرفه المشرع الجزائري على أنه كل نشاط يرمي إلى قنص أو جمع أو استخراج موارد بيولوجية يمثل الماء وسط حياتها الدائم أو الغالب.[5]

يمكن النظر إلى الصيد البحري من خلال تعاريفه على أنه مجموعة من القطاعات الفرعية التي تختلف عن بعضها إما من حيث منطقة الصيد أو التقنيات المستعملة، أو أسباب الصيد.[6] ويشمل ثلاث أنواع رئيسية هي الصيد البحري، الصيد القاري وتربية المائيات.

من خلال تعريفنا للصيد البحري بأنواعه يتبين انه نشاط يقوم على استغلال موارد متوفرة في الطبيعية ونفاذها يؤدي إلى توقفه وهو ما يستوجب المحافظة على استدامتها.

2- مفهوم التنمية المستدامة للصيد البحري

قبل التطرق إلى استدامة الصيد البحري، لا بد من إعطاء مفهوم للتنمية المستدامة أولا، والتي رغم توافق الآراء حول العالم على تحقيقها، لا نجد تعريفا دقيقا لها وإن كانت كلها تصب في نفس المعنى، ولعل اهم تعاريفها ما يلي :

• تمثل التنمية المستدامة التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي من ناحية والمحافظة على البيئة من ناحية أخرى ؛

• وهي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها» ؛[7]

• هي استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.[8]

أما المشرع الجزائري فقد عرف التنمية المستدامة بأنها التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.[9]

مما سبق نستخلص أن التنمية المستدامة ترتكز على ثلاث عناصر رئيسية هي :

• **العنصر الاقتصادي** : ويستند إلى مبدأ زيادة رفاهية المجتمع لأقصى حد بتحقيق احتياجاتهم من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ؛

• **العنصر الاجتماعي** : ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، ويتمثل في النهوض برفاهية الناس وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية لهم وتوفير الأمن، واحترام حقوق الإنسان ؛

• **العنصر البيئي** : ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها.[10]

فالتنمية المستدامة تعترف بتكافل الاقتصاديات البشرية مع بيئتها، من خلال المحافظة على استقرار ومرونة النظم الايكولوجية، والصيد البحري باعتباره نشاطا هاما في حياة البشر لما يوفره من رفاهية للإنسان من غذاء ودخل إضافة إلى الاحتياجات الثقافية والترفيهية، كان لا بد من تحقيق استدامته من خلال عدم الإفراط في الصيد وزيادة طاقات الإنتاج والحد من استنزاف بعض المخزونات وكذا الحد من التأثيرات الضارة لنشاط الصيد.

ولا تستطيع المصايد أن تساهم في التنمية المستدامة إلا عندما تتوفر الاستدامة لجميع عناصرها[11]، وهناك العديد من الأهداف التي يتعين أخذها في الحسبان تحت موضوع تحقيق التنمية المستدامة للصيد البحري، ولعل أهمها استدامة حصيلة الصيد لمختلف الأصناف ؛ وضمان السلامة الطويلة الأجل للموارد ومراعاة رفاهية اليد العاملة في المصايد داخل المجتمع، إضافة إلى المحافظة على سلامة النظم الايكولوجية البحرية لفائدة الاستخدامات والمستخدمين بما في ذلك التنوع البيولوجي والاهتمام العلمي والاستخدامات الاقتصادية.[12]

ويقاس الوضع القائم للتنمية المستدامة بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق أهدافها كما تساهم في إعطاء صورة واضحة عن حالتها .[13]

وقد جُمعت مؤشرات التنمية المستدامة حسب الإطار الموضوعي، والتي أُستمدت من برنامج «MED 21»[14] والمعتمدة من قبل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في أكتوبر 1999، أين تمثلت أهم مؤشرات قياس استدامة الصيد البحري في :

- عدد ومتوسط قوة سفن الصيد البحري ؛
- تطور الإنتاج الصيدي ؛
- نسبة السفن الجيبية في الأسطول ؛
- وجود برامج وطنية للبيئة و/أو للتنمية المستدامة ؛[15]
- قيمة الصادرات السمكية ؛
- تطور اليد العاملة المباشرة ؛
- نسبة منتجات الصيد البحري من الصادرات السمكية ؛
- الاستثمار في أساطيل الصيد ومرافق التصنيع.[16]

وسنقتصر في هذه الدراسة على تقييم استدامة الصيد البحري في الجزائر من خلال دراسة الإجراءات المتخذة من أجل تحقيقها إضافة إلى بعض مؤشرات تنميتها المستدامة.

ثانيا : إجراءات تنمية الصيد البحري في الجزائر :

يمتد الساحل الجزائري على طول متعرج يقارب 1280كلم، برصيف قاري متوسط عرضه يقدر ب24كلم وأكبر اتساع له يبلغ 90كلم، وبمساحة بحرية تقدر ب9.5 مليون هكتار، وقد كشفت أخر دراسة لتقييم الموارد السمكية لسنتي 2004/2003 عن مخزون قابل للاستهلاك يقدر ب 187000 طن 80٪ منه من الأسماك الزرقاء في حين تقدر الثروة السمكية ب 580000 طن، وهي من أعلى المردودات على مستوى البحر الأبيض المتوسط، في حين تتوفر ولايات غرب البلاد على أكبر احتياطي سمكي.[17]

هذه الإمكانيات الكبيرة عانت من الإهمال والتهميش لفترة طويلة إلى غاية عام 1999م، أين بدأ الاهتمام باستغلالها والمحافظة عليها وتجلى ذلك من خلال :

1- استقلالية قطاع الصيد البحري :

بعد معاناة مريرة، من جراء عدم الاستقرار نظرا لتعدد الهيئات الوصية عليه من وزارات مختلفة، دُعم هذا النشاط بوزارة قائمة بذاتها في ديسمبر 1999 تحت تسمية» وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية»، تداركا لوضعيته وتحقيقا لترقيته وتعزيز مكانته.

وأوكل لهذه الوزارة العديد من المهام على رأسها إعداد سياسة وطنية خاصة بالقطاع والمحافظة على الثروات الصيدية وتثمينها وتسييرها واستغلالها، إضافة إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مناصب الشغل[18].

2- قانون الصيد البحري وتربية الأحياء المائية :

وحتى يتسنى للوزارة تحقيق أهدافها ووضع حد للتجاوزات الممارسة على الصيد البحري، وضعت قانونا يُأطر المهنة ويُحافظ على ديمومة الموارد[19]، ويحكم سير القطاع ويضبط كل التفاعلات التي تتم في إطاره كما يمثل مرجعية قانونية لكل نشاطاته وهو قانون الصيد البحري وتربية الأحياء المائية رقم 11/01 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 ه الموافق لـ 03 جويلية سنة 2001م. ويحدد هذا القانون القواعد العامة لتسيير وتنمية الصيد البحري وتربية المائيات وفقا للالتزامات الدولية للدولة في مجال استغلال الموارد البيولوجية وحفظها والمحافظة عليها في المياه الخاضعة للفضاء الوطني، كما يحدد في هذا الإطار المبادئ العامة والمعايير المطبقة على استعمال الموارد البيولوجية الوطنية، وكل نشاط متعلق بقطاع الصيد البحري وتربية المائيات، إضافة إلى وضع قاعدة تنظيمية للمهنة وأداء المهنيين، كما يعتبر حاجزا ردعيا لكل المخالفات والخروقات في هذا المجال[20].

3- تحديد الأحجام التجارية الدنيا للموارد البيولوجية المسموح صيدها وفترات غلق الصيد البحري :

أين يمنع القانون الجزائري الاصطياد في فترات ومناطق معينة وهو ما يعرف بالراحة البيولوجية وذلك بغية الحفاظ على الموارد والسماح لها بالتكاثر على الأقل مرة واحدة، وأيضا بهدف نمو الأسماك الصغيرة في حاضنة معينة، إضافة إلى وضع عقوبات صارمة لكل من يخالفها مع إعداد نسب للصيد الهامشي، وتختلف الأحجام والفترات من صنف لأخر حسب فترات تكاثرها ومن أمثلتها :

- لا يسمح في حالة صيد التونة الحمراء التي يقل حجمها عن 115 سم أو وزنها عن 30 كلغ إلا بنسبة لا تتجاوز8 ٪من الصيد الثانوي[21]؛
- منع صيد سمك أبو سيف الطويل من الفترة الممتدة من 15 فيفري إلى 15 مارس والفترة الممتدة من 01 أكتوبر إلى 30 نوفمبر[22]؛
- بالنسبة للأسماك كثيرة الترحال (على غرار السردين ،التونة الزرقاء ،لاتشا..) فيمنع صيدها من 01 يونيو إلى 31 ديسمبر ليلا ونهارا بالنسبة لسفن الصيد بواسطة حبال الصنانير، ومن 01 يوليو إلى 31 ديسمبر ليلا ونهارا بالنسبة للسفن بواسطة الشباك الكيسية[23].

إضافة إلى تحديد تقنيات ووسائل الصيد المحظور استعمالها، فقد نص القانون الجزائري على منع استعمال الديناميت في الصيد وجرم مستعمليه، كما منع الجيب المزدوج وكذا الشباك الجيبية التي تقل أصغر فتحة من عيونها عن 40 ملم[24]، إضافة إلى منع استعمال الصناديق الخشبية عند بيع الأسماك لما لها من مخاطر على صحة الإنسان وتعويضها بأخرى بلاستيكية[25].

برامج تنمية القطاع : أو برامج الإصلاح كان الهدف منها استدراك الوضع وإعادة تأهيل وتفعيل دور القطاع كركيزة من ركائز الاقتصاد، وتتمثل في :

أ- المخططات الخماسية (2001-2005) :

تلخص الهدف منها في رفع معدل الاستهلاك إلى 6.2 كلغ للفرد، ورفع الإنتاج إلى حوالي 230000 طن في العام، إضافة إلى زيادة الإيرادات من العملة الصعبة، وتمثلت في ثلاث مخططات هي :

• **المخطط الخماسي لتربية المائيات (2001–2005)** : ويهدف إلى خلق 70000 منصب عمل مباشر وغير مباشر، إضافة إلى رفع الإنتاج من تربية المائيات إلى 30000طن، وكذا خلق بيئة متكاملة بين عدة قطاعات هي الصيد البحري والسياحة والرياضة والزراعة والترفيه.

• **المخطط الخماسي للصيد البحري والصيد في المحيطات (2001–2005)** : وتمثلت أهم أهدافه في زيادة الإنتاج الصيدي إلى 200000 طن في العام وخلق 50000منصب عمل دائم، كما تم تنظيم الغرفة الوطنية للصيد وتربية المائيات والمجلس الوطني للصيد البحري.

علاوة على ذلك ينص هذا المخطط على إقامة اتفاقيات مع دول الجوار المواجهة للمحيط، وتطوير أسطول متخصص بصيد التونة.

• **المخطط الخماسي لترقية الصيد الحرفي (2001–2005)** : يصبو هذا المخطط إلى تقديم الدعم لأسر الصيادين التقليديين، الفقراء والمعوزين القاطنين على طول الشريط الساحلي والمقدرين بحوالي 26000 أسرة، ويتم تنفيذ هذه الخطة بالتعاون مع وزارة التضامن الوطني وفقا لبرنامج مكافحة الفقر والاستبعاد، من خلال تسهيل إنشاء المشاريع الصغيرة وتعزيز صيانة وإصلاح القوارب وتوفير قطع الغيار، إضافة إلى تسهيل إجراءات الحصول على القروض من المؤسسات المالية.

ب– برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري والموارد الصيدية (2001–2004) :

واستوحي أهدافه من المخططات الخماسية (2001–2005)، والمتمثلة في تطوير الصيد البحري وتربية المائيات، خلق فرص عمل دائمة، تشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، الزيادة في الإنتاج وتحسين القدرة الشرائية ومحاربة الفقر والإقصاء، تشجيع الصادرات غير النفطية والحفاظ على البيئة.

وتمثلت الإجراءات المتخذة في إطاره فيما يلي :

• تطوير وتأهيل الصيد الساحلي، الحرفي وفي أعالي البحار؛
• تهيئة شواطئ الرسو؛
• تنمية تربية المائيات والصيد القاري؛
• دعم أنشطة الإنتاج من المنبع (بناء وإصلاح وصيانة السفن، الخ) ؛
• دعم أنشطة الإنتاج من المصب (التعبئة والتغليف والترويج، والتبريد، والنقل، الخ)[26].

▪ **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)** :

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، ويهدف إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تحسين مستوى معيشة العاملين بالقطاع وتطوير البنى التحتية[27]

▪ **المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري (2003–2007)** :

يرمي هذا المخطط إلى تحديد أهداف القطاع في مجال التنمية المستدامة لنشاطاته وتنفيذها، لا سيما عن طريق :

تحديد أنواع السمك المخصصة لإقامة نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات والنشاطات المدمجة ؛

- رفع الإنتاج وإنشاء مناصب العمل ؛
- المحافظة على الموارد البيولوجية ؛
- ترقية الاستثمار وتشجيع الصادرات.[28]

▪ **البرنامج الخماسي (2010–2014)**

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009. ويهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى وإطلاق مشاريع جديدة من خلال زيادة قدرات الموانئ وتوسيع شبكة النقل إضافة إلى تحقيق الرفاهية لممتهني القطاع.[29]

ثالثا : بعض مؤشرات تنمية المستدامة للصيد البحري في الجزائر

حاولت الجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية المعتمدة النهوض بقطاع الصيد البحري وتحقيق استدامته، وسنحاول قياس مدى تحقق هذا الهدف من خلال بعض المؤشرات التي تم اعتمادها وفقا لمدى توفر الإحصائيات الحديثة فيها. والمتمثلة في مؤشر نمو إنتاج الصيد البحري، ومؤشر نمو الصادرات وكذا مؤشر نمو الأسطول ونمو اليد العاملة في الصيد البحري.

1– مؤشر نمو إنتاج الصيد البحري في الجزائر.

عرف الإنتاج السمكي بالجزائر نموا مستمرا منذ الاستقلال رغم ما يعتريه من تذبذب بين الفترة وأخرى، وهو ما يعكس الاهتمام الذي أولته له الدولة ويسمح بالوقوف على مدى نجاح السياسات والجهود المبذولة في هذا المجال، وقد مر تطور إنتاجه بثلاث مراحل أساسية هي :

المرحلة الأولى الممتدة من 1963 إلى غاية 1981 :

خلال هذه الفترة بلغ متوسط الإنتاج السمكي 28039.1 طن وبمعدل النمو يقدر ب4.18٪ أين حقق أقصى قيمة له في عام 1977 ب 43475.1 طن ، ويعتبر نموه ضعيف مقارنة بما تملكه الجزائر من إمكانيات ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم اهتمام الجزائر بتنمية القطاع وتطويره وهو ما ظهر في التغيير المستمر للمؤسسات الوصية عليها، من الديوان الوطني للصيد البحري في جويلية 1963 تحت وصاية وزارة التهيئة العمرانية والأشغال العمومية والنقل بإنتاج قدر ب 16942.5 طن ثم تابع لوزارة الفلاحة والإصـــلاح الـــفلاحي من سنة 1964 لغاية 1968 بمتوسط يقدر ب19045.6، ثم الديوان الجزائري للصيد البحري التابع للوزارة المكلفة بالملاحة البحرية إلى غاية 1979 أين بلغ متوسط معدل النمو 8.03٪ ومتوسط الإنتاج 32429.53 طن.

وفي عام 1980 كانت أولى بوادر الاهتمام بالقطاع عن طريق إنشاء كتابة الدولة للصيد البحري التي كانت تابعة لوزارة النقل والصيد البحري، إلا أن ذلك لم يحسن في الإنتاج الذي انخفض بمعدل متوسط يقدر ب–11.1٪، وهو الأمر الـذي تطلب القيام بتغييرات وإصلاحات لتنميته[30]. والشكل الموالي يوضح تطور الإنتاج وكذا معدلات النمو خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (01): تطور الانتاج الصيدي خلال الفترة 1963-1981

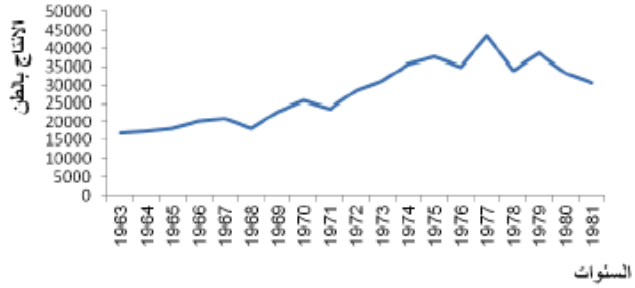

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات.

المرحلة الثانية الممتدة من 1982 إلى غاية 1999

ابتداء من سنة 1982، زاد الاهتمام بهذا القطاع من خلال إنشاء نيابة وزارة مكلفة بالصيد البحري وبدأ تطبيق المخطط الخماسي الأول وتجسد ذلك في زيادة الإنتاج[31] بـ 111٪، إلا أنه عرف محطات متذبذبة، ولعل أهمها انخفاض الإنتاج بـ 19.3٪ عام 1986 نتيجة للأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر جراء تراجع أسعار البترول، لكن عاد الإنتاج للتحسن في السنة الموالية حيث وصل إلى 86551 طن، ثم انخفض مجددا سنتي 1988 و1989 ولعل السبب في ذلك يعود لضمه إلى وزارة الري خلال هاته الفترة، إضافة إلى حدوث اضطرابات اجتماعية عسيرة (أحداث أكتوبر 1988). كما انخفض الإنتاج بـ 21.8٪ عام 1995 و19.3٪ عام 1997 نتيجة للأوضاع الأمنية المتدهورة وانخفاض القدرة الشرائية الناتجة عن تسريح العمال بسبب الإصلاحات المنتهجة آنذاك[32]. وهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): تطور معدل نمو الانتاج الصيدي خلال الفترة 1982-1999

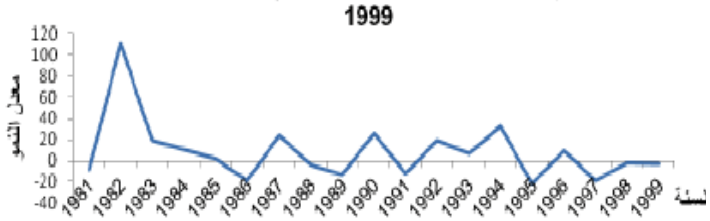

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

المرحلة الثالثة الممتدة من 2000 إلى غاية 2013.

بعد المعاناة التي شهدها الصيد البحري جراء عدم الاستقرار في المؤسسات الوصية، تم إنشاء حقيبة وزارية خاصة بالقطاع هي وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية سنة 2000 ، كما تم إصدار قانون خاص به في 8 جويلية من السنة نفسها، إضافة إلى مجموعة من النصوص القانونية المنظمة للمهنة كتحديد وسائل الصيد والأحجام التجارية الدنيا ونوعية الصناديق المستعملة في التخزين، إضافة إلى البرامج الوطنية لتشجيع الاستثمار في القطاع، وهو ما انعكست نتائجه على الإنتاج الذي عرف متوسط معدل نمو يقدر ب7.27٪، نتيجة لبرامج الإصلاح التي شهدها، من المخطط 2000 –2003 إضافة إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي للصيد البحري والموارد الصيدية من 2001 إلى 2004 بارتفاع في الإنتاج الصيدي قدر ب 113157 سنة 2000 إلى 137108 سنة 2004 بمتوسط نمو قدر ب 9.36٪، ثم المخطط الرباعي من 2003 إلى 2007 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009 اللذان ساهما في تحديث وتجديد الأسطول الصيدي الذي تضاعف عدده من 2464 سفينة سنة 1999 إلى 4532 سنة 2009 وسمح بتحقيق أقصى قيمة للإنتاج منذ الاستقلال قدرت ب 157021 طن سنة 2006، إلا أن الإنتاج عاود الانخفاض مجددا سنة 2010 بنسبة 26.9٪ نتيجة لسوء الأحوال الجوية التي تسببت في رسو السفن في الموانئ حيث أن أكثر من 30٪ من الأسطول لم يخرج للصيد.[xxx]

جدول رقم 01 : تطور أسطول وإنتاج الصيد البحري حسب الأصناف من 2000 إلى 2013.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الأسطول الصيدي	2,552	2,692	2,898	3,292	3,643	3,984	4,179	4,442	4,445	4,532	4,191	4,327	4,414	4,580
الإنتاج الصيدي (طن)	113,157	133,623	134,320	141,528	137,108	139,459	157,021	148,843	142,035	130,120	95,168	104,008	108,207	102,220
معدل النمو للإنتاج(٪)	26	18.1	0.52	5.37	3.12–	1.71	12.6	5.21–	4.57–	8.39–	26.9–	9.29	4.04	5.53–

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

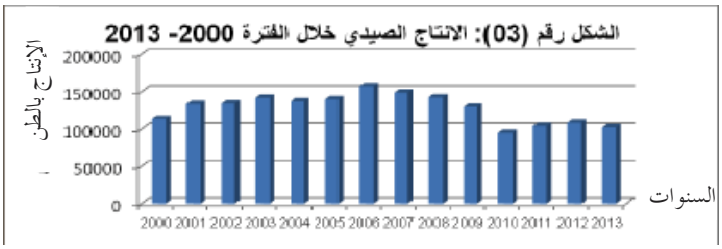

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

إن الزيادة في الإنتاج الصيدي ما هي إلا نتيجة لزيادة في إنتاج الأسماك الزرقاء والتي تمثل أكثر من 70٪ من إجمالي الصيد نظرا لما تزخر به الشواطئ الجزائرية من هذا الصنف، إضافة إلى النمو الذي عرفه الأسطول البحري حيث زاد عدد سفن السردين بحوالي الضعف من 643 سنة 2000 إلى 1231 سفينة سنة 2013، ويبقى الإنتاج من بقية الأصناف ضعيفا ولا يحقق متطلبات السوق، والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (04) : تطور الإنتاج حسب الأصناف خلال الفترة 2000 – 2013

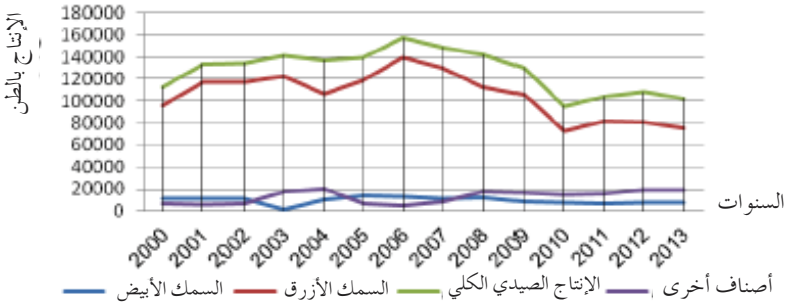

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية[34]

رغم الارتفاع الذي شهده إنتاج الأسماك في الجزائر إلا أنه ظل غير كاف أين لم يمثل سوى 21٪ من الإنتاج الحيواني خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2013، وعرف أقصى نسبة له سنة 2006 ب 31.54٪ ليبدأ بالانخفاض حتى وصل إلى 13.4٪ سنة 2013، وهو ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (05) : تطور الإنتاج الحيواني خلال الفترة 2000 – 2013

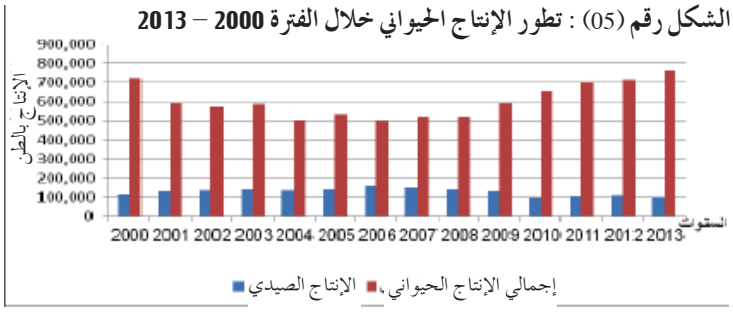

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على :

– الإنتاج الصيدي من الديوان الوطني للإحصائيات

– الإنتاج الحيواني جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد رقم34، 33، 31، 29، 26 و23.

2- مؤشر نمو اليد العاملة المباشرة

إن التطور الذي عرفه الأسطول البحري والإنتاج الصيدي صاحبه تطور في اليد العاملة بالقطاع وهو ما يبينه الشكل الموالي :

الشكل رقم (06): تطور عدد البحارة في الفترة 2000-2013

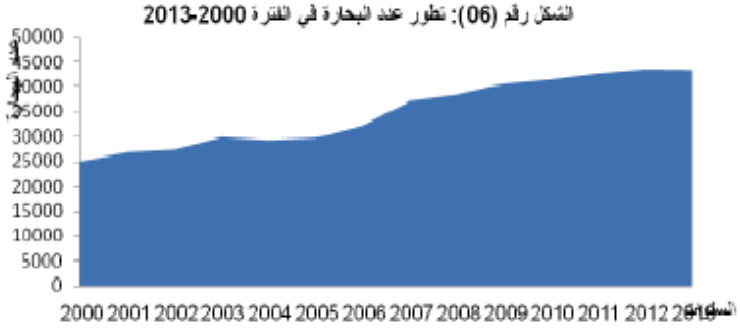

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

يبين الشكل أعلاه التطور العددي للبحارة على امتداد 14 سنة، حيث نلاحظ أن عدد البحارة انتقل من 25066 عام 2000 إلى 43469 عام 2013 أي بمعدل نمو يقدر ب73٪ مما يفسر الأهمية المتزايدة للتشغيل في قطاع الصيد البحري، وهو حصيلة للزيادة في الأسطول البحري الذي عرف نموا خلال نفس الفترة يقدر ب 79٪ نتيجة لبرامج الإنعاش الكثيرة التي عرفها القطاع خلال هذه المرحلة.

ويمثل الصيادين العدد الأكبر من البحارة بنسبة84.7٪ سنة 2013 ثم يليهم ربان السفن ب 10.38٪ فالميكانيكيون ب 4.91٪.

الشكل رقم (07) : توزيع البحارة حسب الصنف لسنة 2013

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

وقد صاحب تطور عدد البحارة والأسطول نموا في اليد العاملة غير المباشرة نتيجة لنمو هياكل الصيانة والتبريد ووسائل النقل المكيفة التي زادت من كبر شبكة التوزيع، أين انتقل إجمالي اليد العاملة من 28225 إلى 80000 بين سنتي 2000 و2013، فبعد أن كانت العمالة غير المباشرة تمثل 11٪من إجمالي العمال سنة2000 تضاعفت لتمثل 30 ٪ سنة 2004 ووصلت إلى أقصى نسبة لها عام 2013 ب 46٪، والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (08) : نسبة اليد العاملة المباشرة وغير المباشرة خلال الفترة 2000 و 2013

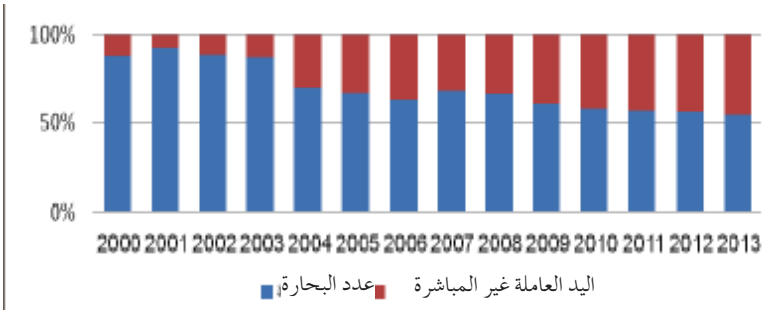

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية

3- صادرات المنتجات السمكية :

إن الزيادة في الإنتاج السمكي صحبها تطور كمي وقيمي في صادرات الجزائر من الأسماك، خاصة مع الزيادة التي عرفتها أسعار بعض الأصناف في الأسواق العالمية ما بين سنتي 1999 و2008، ولكن عادت هذه الكميات للانخفاض نتيجة لانخفاض الإنتاج وارتفاع الطلب الداخلي عليها وتوسع شبكة التوزيع إلى المناطق الداخلية لعصرنتها وزيادة عدد الشاحنات المبردة والمجهزة لتوزيع هذا النوع من المنتجات التي وصل عددها سنة 2010 إلى 445 شاحنة.

الجدول رقم (02) : تطور صادرات الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013

السنة	الكمية (طن)	معدل النمو	القيمة (مليون دولار أمريكي)	معدل الزيادة
1999	905.42	–	2.88	–
2000	1452.06	60	4.70	63.2
2001	1647.04	13	5.35	13.8
2002	2478.67	50	5.88	9.91
2003	1851.86	25–	6.88	17
2004	2357.95	27	11.03	60.3
2005	2248.74	4.6–	11.78	6.8
2006	2109.21	6.2–	11.92	1.19
2007	2186.15	3.6	12.17	2.1
2008	3121.6	43	15.11	24.2
2009	2124.04	32–	9.65	36.1–
2010	1696	20–	6.9	28.5–
2011	1494	12–	6.7	2.9–
2012	1638	9.6	6.5	2.99–
2013	1226	25–	4.8	26.2–

المصدر : من اعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

تشير معطيات هذا الجدول إلى تطور الصادرات السمكية من 905 طن سنة 1999 إلى 1452 طن سنة 2000 أي بمعدل نمو قدر ب60٪، ليصل إلى أقصى قيمة له عام 2008 بحوالي 3121.6 طن، لكنه عاد للانخفاض مجددا ليصل لأدنى قيمة له منذ عام 2000 وهي 1226 طن عام 2013.

الشكل رقم (09) :تطورصادرات وواردات المنتجات السمكية

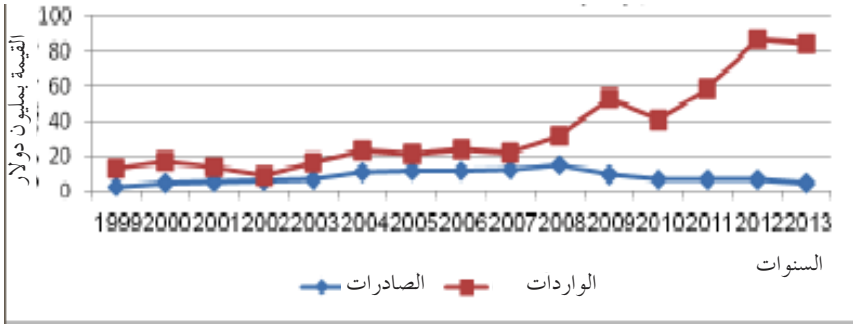

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على إحصائيات وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية.

الجدول رقم (03) : تطور التجارة الخارجية للمنتجات السمكية من 1999 الى 2013

السنة	الصادرات (مليون دولار)	الواردات (مليون دولار)	الميزان التجاري للمنتجات السمكية
1999	2.88	13.17	10.29-
2000	4.7	16.9	12.2-
2001	5.35	13.88	8.53-
2002	5.88	8.97	3.09-
2003	6.88	16.54	9.66-
2004	11.03	23.11	12.08-
2005	11.78	21	9.22-
2006	11.92	24.33	12.41-
2007	12.17	21.71	9.54-
2008	15.11	31.383	16.273-
2009	9.65	53.186	43.536-
2010	6.9	40.69	33.79-
2011	6.7	58.6	51.9-
2012	6.5	86.9	80.4-
2013	4.8	84.2	79.4-

المصدر : القيم من وزارة الصيد البحري والنسب من إعداد الباحثتين.

صاحب زيادة الصادرات ارتفاعا في الواردات نتيجة لزيادة الطلب الداخلي وهو ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري للمنتجات السمكية قدر بـ 80 مليون دولار سنتي 2012 و2013 على التوالي، وهو ما يوضحه الشكل والجدول أعلاه.

رابعا : الإجراءات والآليات الكفيلة بالنهوض بقطاع الصيد البحري

بناءا على ما سبق ورغم كل الجهود المبذولة من قبل الدولة للنهوض بهذا القطاع إلا أنها ظلت غير كافية، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف الإصلاحات المتخذة أو عدم جدية تنفيذها، وهو ما يستوجب اتخاذ إجراءات أو آليات صارمة تكون كفيلة بالنهوض به، لعل أهمها :

إقامة المحميات البحرية : يقصد بالمحميات البحرية كل منطقة جغرافية بحرية تتمتع بحماية أفضل من المياه المحيطة بها بهدف الحفاظ على التنوع البيولوجي وتسيير مصائد الأسماك.[xx] وتكون المناطق البحرية المحمية مفيدة إذا صممت بحكمة، وتم إدراجها ضمن تدابير الإدارة التقليدية لقدرات الصيد وإرساء حقوقه وتحسين انتقائيته، ويكون ذلك على النحو التالي :

- حماية الأنواع المستهدفة والضعيفة والمهددة بالانقراض ؛
- حماية صغار الأسماك الناشئة في المراحل الحرجة من حياتها وتعزيز تكاثرها ؛
- حماية الأصناف المعرضة للخطر (كالشعب المرجانية ومسطحات الطحالب والأعشاب البحرية) بتجنيبها التدهور الناتج عن الصيد بالشباك الجيبية ؛

• تكون عازل حول مناطق الإباضة والتفريخ وبالتالي تحسين فرص البلاعيط في البقاء على قيد الحياة ؛

• تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمصايد من خلال الحفاظ على التنوع وتحسين الكتلة الحيوية إضافة إلى إتاحة فرص عمل جديدة كقطاع السياحة.

يتحقق ذلك إن تم إنشاءها وفق معايير علمية وإلا أدت إلى نتائج عكسية قد تدفع بالصيادين إلى النزوح وتخل بسبل العيش الساحلية.[36]

2- الشعب الاصطناعية : تتمثل الشعب الاصطناعية في هياكل مغمورة بطواعية في البحر بهدف خلق وحماية واستعادة نظم ايكولوجية ثرية ومنوعة، ويمكن لهذه الهياكل أن تشكل لدى الحيوانات مناطق جذب وتمركز وحماية وأحيانا زيادة الكتلة الحيوية لبعض الأصناف.

عادة ما تمثل هذه الشعب حلا مناسبا لانخفاض الثروة الحيوية في المناطق الساحلية، فالهدف منها زيادة إنتاجية الوسط من اجل دعم الصيد الحرفي أو الترفيهي إضافة إلى حماية الثروة السمكية والحفاظ عليها[37].

3- الجباية البيئية : وهي ما تفرضه الدولة على الأشخاص المعنويين والطبيعيين الملوثين للبيئة من مختلف الضرائب والرسوم، إضافة إلى مختلف الإعفاءات والتحفيزات الجبائية للذين يستخدمون في نشاطاتهم الاقتصادية تقنيات صديقة للبيئة.

وتقوم فكرة الجباية البيئية على نظرتين هما :

• اعتبار الضريبة البيئية كعقوبة مالية ضد التلوث ؛

• أن الموارد المتأتية من الضرائب البيئية تستغل في محو أثار التلوث البيئي وتطوير أساليب صديقة للبيئة ؛

• منح إعفاء ضريبي مقابل تطوير تقنيات الحد من التلوث البيئي في المصانع.[38]

وعلى الرغم من المزايا المالية التي تقدمها الجباية البيئية في مكافحة التلوث البيئي وردع المخالفين، إلا أن ما يعاب عليها أن أهدافها لن تتحقق على المستوى البعيد والمتوسط، وهو ما يتطلب تدعيمها بنظام جديد يحقق هدفه على المدى القصير ألا وهو نظام رخص التلوث.

4- رخص التلوث : المقصود بها هو أن تضع الحكومة حدا أقصى للتلوث البحري الذي يمكن للبيئة البحرية في ولاية معينة أن تمتصه، ثم تصدر رخصا للتلوث تعرض للبيع، ويقوم الملوث البحري بشراء حق استخدام جزأ من البيئة البحرية كمستودع للتخلص من النفايات، ويعتبر هذا النظام فعالا عن طريق تحميله سعرا عاليا مقابل الحصول على رخص الاستخدام[39].

5- تربية المائيات المدمجة في الفلاحة : إن زيادة الإنتاج السمكي لتحقيق الطلب الداخلي عليها لا تتحقق إلا من خلال تربية المائيات وخاصة تلك المدمجة مع الفلاحة، ويقصد بها الجمع في استعمال الماء في تربية المائيات والزراعة في أن واحد، وذلك باستعمال مياه تربية الأسماك في السقي، فتستفيد المزروعات من كمية لا بأس بها من العناصر المخصبة الناتجة

عن بقايا الطعام وفضلات الأسماك من جهة، ويستفيد مواطنو هذه المناطق من إشباع احتياجاتهم من الأسماك من جهة أخرى[40]؛

6- تأطير المهنة : ويكون ذلك من خلال توفير الدعم المادي للصيادين خلال فترات غلق الصيد الأمر الذي من شأنه التخفيف من خروقات الصيد، وكذا الاهتمام بتكوين كوادر في القطاع وتشجيع الشباب على الاشتراك في هذا النشاط من خلال تقديم المساعدات المادية لهم ومتابعتهم.

الخاتمة :

رغم الإصلاحات المتعددة التي انتهجتها الجزائر للنهوض بالقطاع إلا أنه ظل بعيدا عن الطموحات المسطرة أين لا يزال الطلب أكثر من العرض وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار منتجاته ارتفاعا كبيرا، وظلت قيمة صادراته ضعيفة جدا مقارنة بالصادرات الفلاحية، كما ظل ميزانه التجاري سالبا، وهو ما يستدعي القيام بالمزيد من الإصلاحات للنهوض به وكذا تعويض العجز في الإنتاج الصيدي بتربية المائيات التي أصبحت تمثل في غالبية الدول اكبر مصدر للبروتين ولخلق مناصب العمل من خلال جملة من الآليات لعل أهمها استخدام الشعب الاصطناعية والجباية البيئية للتقليل من تلوث البحار وزيادة إنتاج الأسماك وكذا حماية الأصناف المهددة.

الهوامش والإحالات

1- مغاري عبد الرحمان، واقع وأفاق قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وقدراته على تحسين الوضعية الغذائية في الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006-2006، ص 34-36

2- الصيد القاري : كل عمل يرمي الى قنص أو استخراج حيوانات أو جني نباتات تشكل المياه العذبة أو الأجاجة وسط حياتها العادي أو الغالب.

3- تربية المائيات : هي كل عمل يرمي الى تربية أو زرع موارد بيولوجية والتي يصنع الإنسان محيطا ملائما لتطورها

4- Abdelfattah HAMADI , «Elaboration d'un indice composite de performance du secteur de la pèche et de l'aquaculture»,Les cahiers du plan, N35, Mai-Juin 2011, p30

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 01-11 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1422 الموافق ل 3 يوليو سنة 2001 يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات، المادة 2 .

6- مغاري عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص39.

7- نوزاد عبد الرحمان، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2010، ص 80.

8- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مؤشرات التنمية المستدامة لمصايد الأسماك البحرية الطبيعية، روما، 2001، ص 13.

9- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق ل 19 يوليو سنة 2003 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المادة4.

10- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2009، ص 324.

11- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق الذكر، ص 7.

12- نفس المرجع السابق ص 15

13– بقة شريف، العايب عبد الرحمان، «العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة– حالة الجزائر–»، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع، ديسمبر 2008، ص 103 .

14– برنامج MED 21 استأنف نفس الموضوع المعالج في مؤتمر ريو 21 (قمة الارض) ولكن بالأخذ بعين الاعتبار خصائص منطقة البحر الأبيض المتوسط.

15- Commission méditerranéenne de développement durable, Indicateurs pour le Développement Durable dans les régions côtières méditerranéennes, Sophia Antipolis, decembre 2002, p 38.39 et 40.

16– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق الذكر،ص 26

17– مغاري عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص 301

18– وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، قطاع الصيد البحري في الجزائر : الحاضر والمستقبل،2002، ص 30.

19– نفس المرجع السابق، ص 59.

20– أعمر بوزيد أمحمد، تحليل نشاط الصيد البحري دراسة اقتصادية قياسية–حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001–2002، ص32.

21– جريدة رسمية رقم 20 عام 2008 مرسوم تنفيذيّ رقم118 – 08 مؤرّخ في 3 ربيع الثّاني عام 1429 الموافق ل9 أبريل سنة 2008، يعدّل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 86 – 04 المؤرخ في 26 محرم عام 1425 الموافق 18 مارس سنة 2004 الذي يحدد التجارية الدنيا للموارد البيولوجية .

22– الجريدة الرسمية رقم 31 قرار مؤرخ في 10 رجب عام 1434 الموافق 20 مايو سنة 2013 يعدل القرار المؤرّخ في 23 شوال عام 1432 لموافق 21 سبتمبر سنة 2011

23– جريدة رسمية رقم 28 عام 2007 قرار مؤرّخ في 10 صفر عام 1428 ا لموافق 28 فبراير سنة 2007 يحدّد فترة غلق صيد الأسماك الكثيرة الترحال في المياه الخاضعة للقضاء الوطني.

24– جريدة رسمية رقم 30 عام 2004، قرار مؤرّخ في 4 ربيع الأول صفر عام 1425 ا لموافق 24 ابريل سنة 2004 يضبط حدود استعمال الشباك الجيبية السطحية والشبه السطحية وشباك القاع في الزمان والمكان، المواد5و6 و 7.

25– القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 28 أبريل 2010، المتضمن المصادقة على النظام التقني المتعلق بمواصفات حاويات استيداع منتجات الصيد البحري وتربية المائيات ونقلها.

26- http : //mpeche.gov.dz/?Plan-de-relance

27– صالحي ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014)، مؤتمر دولي تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، جامعة سطيف 1، الجزائر، مارس 2013، ص6.

28– مرسوم تنفيذي رقم 03–439 مؤرخ في 27 رمضان 1424 الموافق 22 نوفمبر 2003، يحدد شروط إعداد المخطط الوطني لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات والموافقة عليه. المادة 3

29– صالحي ناجية، مخناش فتيحة، مرجع سابق الذكر، ص9.

30– وزارة الصيد البحري، مرجع سابق الذكر، ص 37–38.

31– مغاري عبد الرحمان، مرجع سابق الذكر، ص 241.

32– بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد الدولي، محاضرة، جامعة سكيكدة، عام 2001 .

33– مداخلة وزير الصيد البحري والموارد الصيدية عبد الله خنافو في الاذاعة الوطنية، 18 سبتمبر 2011.

34– انطلاقا من عام 2000 تم إدراج كلب البحر وسمك أبو سيف مع الأسماك الزرقاء.

35- FAO, gestion des pêches : les aires marines protégées et la pêche, direction techniques, Rome, 2012, p9.

36– منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المناطق البحرية المحمية ومصائد الأسماك، لجنة مصائد الأسماك، الدورة 26، روما، مارس 2005، ص3 و4.

37- G.Véron et autres, les récifs artificiels : état des connaissances et recommandations, ifremer, 2008, p1 et 2.

38– فارس مسدور، أهمية تدخل الحكومات في حماية البيئة من خلال الجباية البيئية، مجلة الباحث، عدد 07، 2009–2010، ص348

39– واعلي جمال، الحماية القانونية للبيئة البحرية من أخطار التلوث، دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009–2010، ص369.

40– وزارة الصيد البحري والموارد الصيدية، الاستراجية الوطنية لتنمية نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات – المخطط الوطني لتنمية الصيد البحري وتربية المائيات – 2003/2007، 2003، ص 14.

أهمية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية ومدى احترام قواعدها وأطرها في الجزائر

دراسة ميدانية لبعض الأعمال لخبراء التقييم

د. بكاري بلخير
جامعة ورقلة

الملخص :

نظرا لأهمية عملية التقييم والتي تعمل على تحقيق عدة أهداف مثل التقييم من أجل زيادة رأس المال أو الشراكة أو التفريع...الخ، وتتم عملية التقييم هذه وفق عدة مقاربات؛ من بينها مقاربة الذمة المالية التي نحاول إلقاء الضوء عليها من خلال التعرف على أهمية التقييم وفقا لها بالنسبة للمؤسسات البترولية؛ كما تتناول الدراسة من جانب آخر مدى احترام قواعد وأطر التقييم وفق هذه المقاربة من طرف خبراء التقييم في الجزائر، وكدراسة ميدانية تم أخذ بعض أعمال خبراء التقييم ؛ وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية : التشخيص المالي، التقييم، الذمة المالية، تقييم المؤسسات، الشراكة.

Abstract :

Given the importance of the evaluation process and working to achieve several objectives; assessment for capital or partnership or branching increase or ... This evaluation process carried out according to several approaches; including the approach to financial disclosure, which we are trying to shed light on them by recognizing the importance of evaluation in accordance with the approach to financial disclosure for Petroleum institutions; and also from the other side over the respect for the rules and assessment frameworks according to this approach by the evaluation experts in Algeria; field as a study has been taking some business valuation experts; it may pass on to a set of search results and recommendations.

Key words : financial diagnostic, evaluation, approach according to financial disclosure, evaluation the companies, partnership.

إشكالية البحث :

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر جملة من أنظمة الاستغلال المتعلقة بقطاع المحروقات الذي يعتبر من أكثر القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، فبعد أن كانت الدولة المحتكر الوحيد للقطاع عرف هذا الأخير نوعا من الليونة من أجل السماح للشركات الأجنبية، التي تمتلك إمكانيات مالية وتكنولوجية كبيرة من التدخل في هذا المجال ؛ هذا التدخل يكون في إطار الشراكة ما بين «سوناطراك» وشركة أو عدة شركات أجنبية في مجالات مختلفة.

وبفتح قطاع المحروقات للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعد الشراكة أحد أوجهه ؛ تظهر جليا أهمية التقييم المالي لحصص طرفي الشراكة، فهنا يقف الملاك والمقيمون من بنوك ومكاتب متخصصة خبراء تقييم ومتخذو القرارات بصفة عامة، أمام العدد الهائل من طرق التقييم المتوفرة في الأدبيات الاقتصادية والمالية، والتي تعتبر قبل كل شيء عناصر حوار وتفاوض بين المشتري والبائع أين تكون فوائدهم على الأقل في بداية الأمر مختلفة.

ويمكننا القول بأن الخيار يحدث أن يقع بين نوعين رئيسيين من طرق التقييم هما : نوع يركز على ماضي المؤسسة وحاضرها، حيث يعتمد في تطبيقه على المعلومات المحاسبية المتوفرة كقاعدة للتقييم، ونوع يركز على مستقبل المؤسسة، حيث يعتمد في تطبيقه على المعلومات المتعلقة بالمردودية المتوقعة مستقبلا، بالنسبة للنوع الأول والمسمى بمقاربة الذمة المالية يضم مجموع الطرق التي تمثل الصفة التاريخية وليس التقديرية، إذن هذه الطرق تعتمد أساسا على ذمة المؤسسة، أي ميزانيتها، وعند الحاجة الملاحق، فهي مقاربة أكثر سكونا، وعند الشروع في تطبيقها نجدها ترتكز على أسس وأطر للتقييم يجب احترامها.

من هنا يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي :

إلى أي مدى تعتبر قواعد وأطر التقييم وفق مقاربة الذمة المالية في الجزائر محترمة من طرف خبراء التقييم؟

وللإجابة على هذا السؤال أخذنا مؤسستين وطنيتين تعملان في قطاع المحروقات، أجريت فيهما عملية التقييم من طرف مكاتب خبرة، حيث قمنا بالاطلاع على عملهما، وبالاستناد إلى الطريقة العملية العلمية المتفق عليها من طرف خبراء التقييم دوليا نود التعرف على قواعد وأطر عملية التقييم فيما يتعلق بمقاربة الذمة المالية في الجزائر محترمة أم لا.

من هذا المنطلق يمكننا تقسيم محاور بحثنا هذا إلى أربعة محاور، تتمثل في :

- **المحور الأول** : وفيه نذكر بمراحل عملية تقييم المؤسسات ؛
- **المحور الثاني** : نعرض فيه عمل مكتب الخبرة للمؤسسة (X) ؛
- **المحور الثالث** : نعرض فيه عمل مكتب الخبرة للمؤسسة (Y) ؛
- **المحور الرابع** : ونقوم فيه بالتحليل والتعليق على العمل المنجز من طرف مكاتب الخبرة للمؤسستين.

أولا : مراحل عملية تقييم المؤسسات

إن عملية تقييم المؤسسات تمر بعدة مراحل، فاحترامها وإتباعها خطوة بخطوة من شأنه أن ينجح هذه العملية ؛ وتتمثل هذه المراحل في :[1]

- تحديد المهمة ؛
- جمع المعلومات ؛
- تشخيص وضعية المؤسسة ؛
- اختيار طريقة التقييم ؛
- إجراء عملية التقييم، ومنه إيجاد قيمة المؤسسة.

I- مرحلة تحديد المهمة :

من المعلوم أن سر نجاح أي عملية هو التحديد الجيد للمهمة والقصد من ورائها، ذلك أن تحديد المهمة يوضح السبيل الذي يجب أن نتبعه كما يوفر لنا الجهد والوقت ومن ثم التكلفة، لذا تعد أول وأهم مرحلة من مراحل عملية التقييم. فعملية التقييم لا تمثل هدفا في حد ذاتها وإنما هي وسيلة يتم من خلالها التعرف على «قيمة مؤسسة» وهذا تبعا للقصد من ورائها، إذا الحالات التي تستخدم فيها عملية التقييم متعددة. [2]

II- مرحلة جمع المعلومات الخاصة بعملية التقييم [3]:

يعتبر جمع المعلومات مرحلة مهمة وأساسية من مراحل عملية التقييم، ذلك أن جمع المعلومات يساعد كل من المشخص ومن ثم المقيم على تنفيذ عملية التقييم للمؤسسة المعنية، فهي تمثل القاعدة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المختلفة التي تتخذها المؤسسة، فالمعلومة تساعد المستخدمين على اتخاذ القرار الصائب في الوقت المناسب. والحصول على المعلومة خاصة المحاسبية يتم خلال نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل المؤسسة ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة لمستخدميها.

أضف إلى ذلك الزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة، فالوثائق لوحدها تعتبر غير كافية لإعلام الخبير المقيم بكل التفاصيل عن المؤسسة وأصولها، لأن الزيارة الميدانية تؤكد صحة الوثائق المحصل عليها، بالإضافة إلى أنها تزود الخبير بمعلومات أخرى، فتشمل هذه الزيارة جميع فروع وورشات ومخازن المؤسسة، وكل ما هو تحت تصرفها لغرض معاينة مختلف أصولها من أراض ومبان وتجهيزات إنتاج وما تحتويه المخازن من بضائع ومواد ولوازم ومختلف المنتجات.

III- مرحلة تشخيص وضعية المؤسسة :

يعتبر التشخيص ثالث مرحلة من مراحل عملية التقييم، فبعد القيام بتحديد المهمة كمرحلة أولى، ثم جمع المعلومات المفيدة لعملية التقييم كمرحلة ثانية، تأتي المرحلة الثالثة المتمثلة في التشخيص ؛ فالتشخيص هو ذلك العمل الذي يتم من خلاله التعرف على مواطن

الضعف والقوة في المؤسسة فنقوم بالمعالجة والتحسين للأولى وتعزيز الثانية، وذلك بغية تحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة.

انطلاقا من مختلف البيانات والمعلومات التي تخدم التشخيص – وهي المعلومات والوثائق التي جمعت في مرحلة سابقة له – يقوم المكلف بعملية التشخيص بالوقوف على نقاط الضعف والقوة للمؤسسة ومنها يقيم التوقعات أو القدرات على التكيف، كالموارد التقنية، التسيير التجاري، المناخ الاجتماعي أو تطور المنتوج.[4]

هنا تكمن أهمية عملية التشخيص وذلك بالاستفادة من نتائج الأعمال في الماضي والاستنارة بها في المستقبل.

إذن التشخيص يمثل مرحلة منطقية ضرورية لتقييم المؤسسات،[5] إلا أن هذه المرحلة لا نقوم بها في مثل مقاربة الذمة المالية بل يتم الوقوف عندها والقيام بها عندما يعتمد الخبير المقيم مقاربات التقييم الأخرى – مقاربة التدفقات ومقاربة فائض القيمة – لأن هذه المقاربات تهتم بمستقبل المؤسسة عكس مقاربة الذمة المالية التي تعتبر مقاربة سكونية تهتم فقط بماضي وحاضر المؤسسة، إذن هي لا تحتاج إلى عملية التشخيص.

IV- مرحلة اختيار طريقة التقييم وإجراء عملية التقييم :[6]

نذكر بأنه يتوجب على الخبير المقيم قبل بدئه لعملية التقييم عليه أولا اختيار الطريقة المناسبة لهذه العملية، وذلك في ظل العدد الكبير والمختلف جدا من طريقة إلى أخرى، إذن وقبل شروعه في هذه العملية هو أمام ثلاث مقاربات للتقييم وكل مقاربة تضم العديد من الطرق ؛ حيث أنه كل طريقة نجدها تناسب حالة تقييم ولا تناسب حالة أخرى لهذا يتوجب على الخبير اختيار الطريقة ثم يشرع في عملية التقييم.

ونحن بالنسبة لعملنا هذا اختيار الطريقة تم وعملية التقييم أجريت، بقي تقييم هذا العمل لنصل في النهاية إلى إصدار حكم – ولو يبقى نسبي – يتعلق باحترام من عدم احترام قواعد وأطر عملية التقييم في الجزائر من طرف خبراء التقييم.

ثانيا : عرض عمل الخبرة لتقييم المؤسسة (X)[7]

إن الكيفية التي تم بها تقييم المؤسسة (X) من طرف مكتب الخبرة (A) كانت وفق خطة العمل الآتية :

I- الإطار القانوني للمهمة، المقاربة المنهجية، ومصداقية وتقديم الحسابات ؛

II- تعديلات محاسبية من أجل إعداد ميزانية وجدول حسابات النتائج معدلين ؛

III- الميزانية وجدول حسابات النتائج المعدلين.

وبشيء من التفصيل لهذه العناصر نقدم ما يلي :

I– الإطار القانوني للمهمة، المقاربة المنهجية، ومصداقية وتقديم الحسابات :

نتناول ضمن هذا العنصر كل من الإطار القانوني للمهمة، وكذا المقاربة المنهجية المعتمدة، وأيضا مصداقية وتقديم الحسابات.

I-1 الإطار القانوني للمهمة :

في إطار القيام بتفريع نشاط المؤسسة (X)، قامت المؤسسة الأم ألفا (α) بإسناد مهمة تقييم ذمة هذه المؤسسة لمكتب الخبرة المحاسبية والاستشارة (A) بتاريخ الرابع من شهر جويلية للسنة ن، حيث نجد ضمن بنود العقد كل من طبيعة المهمة وكذا العناصر المقترحة كمساهمة ؛ فالإشارة إلى الإطار القانوني للمهمة ضروري جدا لإنجاح عملية التقييم.

I-2 المقاربة المنهجية :

المقاربة المنهجية توقفت وارتكزت على التعرف من مسؤولي مديرية المؤسسة (X) على ما يلي :

- التعرف على الهياكل والأنشطة والتنظيم، وعلى نظام المعلومات وأساليب التسيير، من أجل إعداد برنامج عمل يأخذ في الحسبان عوائق الزمن ووضع حيز التنفيذ المعطيات اللازمة لإنجاز المهمة ؛
- الحسابات تم توقيفها بتاريخ 30 جوان للسنة ن من أجل ضمان مصداقيتها وأحسن تقديم لها ؛
- تعديل الحسابات بتاريخ 30 جوان للسنة ن لتحديد «الأصل الصافي» أو «المساهمة الصافية»، وهو الهدف النهائي للمهمة الموكلة لمكتب الخبرة (A) ؛
- إعداد ميزانية وجدول حسابات النتائج معدلين بتاريخ 30 جوان للسنة ن ؛
- تحديد الأصل الصافي للمؤسسة (x) آخذين في الحسبان للفرضيات المعتمدة وشكل التوصيات الضرورية لإنجاز عملية التفريع.

I-3 مصداقية وتقديم الحسابات :

تبعا للوضعية المحاسبية بتاريخ 31 ديسمبر للسنة ن–1، ثم للحسابات الموقوفة بتاريخ 30 جوان للسنة ن المقدمة من طرف المصالح المحاسبية للمؤسسة (X) ؛ حسابات الأصول والخصوم مقدمة تباعا ضمن نشرية حسب ترتيبهم في الميزانية ؛ ثم تم تفحص الملكية والتي مست ثلاثة أنواع من العناصر وهي :

- الأراضي ؛
- التجهيزات ضمن اتفاق قرض الإيجار ؛
- قطع الغيار المصاحبة للتجهيزات بقرض الإيجار ؛

فيما يتعلق بالتجهيزات المحازة كليا بملكية المؤسسة (X)، هي على أساس الجرد المحاسبي بتاريخ 31 ديسمبر للسنة (ن–1)، معدل مقارنة بالجرد المادي بنفس التاريخ الذي أنجزت فيه أعمال الفحص والرقابة.

إذن الحركات المسجلة بين 01 جانفي و30 جوان للسنة ن ورجعت محاسبيا وتم مطابقتها عن طريق استبيان أنجز من طرف الفريق المكلف بإقرار العد المادي وتقييم الاستثمارات ؛ الفوارق التي سجلها الفريق تم تقديرها واقترح تعديلها.

مخزونات المواد واللوازم خضعت للجرد المادي في الفترة ما بين 18 و31 جويلية للسنة ن ؛ وطريقة الجرد المتبعة هي كما يلي :

- تعيين أعضاء لجنة الجرد ؛
- استخراج وثائق (listing) بحسب المجموعات والمجموعات الفرعية بدون كميات ؛
- توقيف حركات «المدخلات / المخرجات» خلال فترة العد ؛
- في نهاية العد، يتم مقارنة نتائج الجرد المادي بالجرد المحوسب وفي حالة وجود فرق يجرى جرد ثاني ويقرر فيما يتعلق بهذا العنصر ؛
- وإذا سجل الفرق مرة ثانية، هناك مقاربة مع الحركات قيد الإثبات (بمعنى المدخلات والمخرجات المبعدة خلال فترة العد) ؛
- وفي حالة ما إذا تم كل هذا والفرق بقي موجود، فإن الجرد المحوسب يصحح من أجل أن يصبح في نفس مستوى الجرد المادي، وآليا يثمن.

وبالنسبة للطريقة المطبقة من طرف المؤسسة (X) سجل فيها ضعف تم تقليصه بفضل تواجد متابعة مزدوجة لحركات المخزونات : متابعة بفضل التطبيق لعلاقة الإعلام الآلي (ALMAT)، ويدويا بفضل نظام (KARDEX) ؛ نظامين يعتبران كمرجع لآخر مراقبة للجنة، الجرد قبل البث في الفوارق المسجلة.

ضف إلى ذلك فإن فريق الخبرة (A) قام ببعض عمليات الاستبيان فيما يخص الجرد المادي للمخزونات. أما المخزون لدى الغير المسجل بتاريخ 30 جوان للسنة ن ما هو في الواقع سوى غيابات مسجلة للمشتريات المستلمة.

من جانب آخر وأخذا بمبدأ الصورة الوفية للذمة المالية، فإن مكتب الخبرة (A) ولأجل الحاجة إلى تسوية الحسابات، تم تشكيل مؤونة بـ 100 في المائة للغيابات غير المسواة إلى غاية ساعة إعداد التقرير.

زد على ذلك، نشير بأن المخزونات تضم مستويين من المنتجات التي هي بصدد معالجة خاصة، وتتمثل في :

- المخزونات النائمة (دوران أقل من خمس سنوات) ؛
- والمخزونات المتجاوزة أو القديمة.

هذه الأخيرة خصصت لها مؤونة بـ 100 في المائة لأجل تسوية حسابات المؤسسة (X).

– أما بالنسبة لحسابات الحقوق، أيا من هذه الحسابات لم تشكل لها مؤونة، وبعد الإطلاع عليها حساب بحساب وتحليلها تم اقتراح مؤونات لبعضها.

ثالثا : عرض عمل الخبرة لتقييم المؤسسة (γ)[8]

إن العمل الذي قام به مكتب الخبرة (B) من أجل تقييم المؤسسة (γ) يمكننا عرضه كما جاء في تقريره كالآتي :

I- الإطار القانوني للمهمة والمقاربة المنهجية ؛

II– الخطة المعتمدة لتقييم العناصر ؛

1– الأراضي والمباني،

2– حظيرة النقل،

3– مركز سوائل الحفر (Central à Boue)،

4– الحجرة المخبرية (ATCO)،

5– المخزونات

I- الإطار القانوني للمهمة والمقاربة المنهجية :

نتناول ضمن هذا العنصر كل من الإطار القانوني للمهمة، وكذا المقاربة المنهجية المعتمدة لأجل القيام بعملية التقييم للمؤسسة (γ)، وذلك كما يلي :

1-I الإطار القانوني للمهمة :

ضمن الإطار القانوني للمهمة الموكلة للسيد الخبير مقيم المساهمات، أوضح طبيعة مهمته المسندة إليه من طرف محكمة مقر نشاط المؤسسة بتاريخ السادس من شهر جانفي للسنة ن، من أجل تقييم مساهمات عينية تابعة للمؤسسة الأم ألفا (α) ضمن مشروع تفريع نشاط المؤسسة (γ)، وذلك من أجل إنشاء شركة جديدة في إطار شراكة أجنبية.

كما حدد طبيعة العناصر التي ستدخل في الفرع الجديد وهي : الاستثمارات والمخزونات، بالإضافة إلى تعيين المواقع المقترح دخولها في الفرع.

فالإشارة إلى الإطار القانوني للمهمة ضروري جدا لإنجاح عملية التقييم.

2-I المقاربة المنهجية :

وتنص على منهجية العمل المعتمدة، ضمن هذا الإطار لدينا مهمتين هما : مهمة تقييم الاستثمارات ومهمة تقييم المخزونات ؛ وفيما يلي تفصيل لكلا المهمتين :

أ – مهمة تقييم الاستثمارات :

ويتم ذلك أولا من خلال فحص التواجد المادي، ثم الإطلاع على متانة العناصر وحالتها، وفي الأخير تحديد القيمة الباقية لكل عنصر معني.

1/ فحص التواجد المادي :

وذلك من خلال عملية الجرد المادي التي تمت، يليها طلب قائمة بكامل الاستثمارات، من خلالها تم تنقية العناصر المسجلة محاسبيا لكنها غير موجودة ماديا،

وإضافة العناصر الموجودة ماديا لكنها غير مثبتة محاسبيا، ثم أبعدت كل استثمارات المؤسسة (y) غير المعنية بالتفريع وذلك لعدة أسباب :

- عناصر غير صالحة أو أنها أصبحت غير صالحة ؛
- عناصر ذات قيمة صغيرة والتي تكون غير مهمة للشريك المستقبلي ؛
- قرار متعلق بالسياسة الداخلية للمؤسسة الأم ألفا (α).

وبعدها تم التوصل إلى قائمة نهائية للاستثمارات تم تسليمها بتاريخ 18 أفريل من السنة ن.

أعمال فحص التواجد المادي للعناصر تم القيام بها وفق الطريقة الآتية :

أ- نظاميا بالنسبة للأراضي، المباني، تجهيزات الإنتاج والمتمثلة في مركز سوائل الحفر، ورشة معالجة المواد الصلبة، الغرف (غرف النوم، المكاتب، المخابر)، وسائل النقل الضخمة ؛ هي في مجموعها أكثر من 80 في المائة من إجمالي قيمة استثمارات المؤسسة (y).

ب- عن طريق الاستبيان بالنسبة لمعدات وأثاث المكتب وذلك لأنها من حيث الحجم النقدي هي أقل تعبير.

2/ متانة العناصر وحالتها :

مجموع هياكل المؤسسة (y) المعنية بالتفريع تم زيارتها حتى يتسنى تحديد الحالة المادية للتجهيزات، وتواجدها ومستوى قابليتها للاستمرار.

- طريقة حساب القيمة الباقية للعناصر :

بالنسبة لحساب القيمة الباقية للعناصر تم اعتماد عدة طرق تقييم بما يتناسب وطبيعة العنصر، فبالنسبة للأراضي وبعد جمع المعلومات من مصادر مختلفة تتمثل في : سندات الملكية، مصالح أملاك الدولة، البلدية والوكالة العقارية، الوكالات العقارية، الجداول المحاسبية للاستثمارات، لقاءات مع مسؤولي المؤسسة الأم ألفا (α) ؛

وبالنسبة لطرق تقييمها لدينا :

أ- تكاليف جاهزية الأراضي للاستعمال المسجلة محاسبيا في الحسابات (حـ/247 وحـ/257 : تهيئات وتركيبات) تم إدراجها في السعر للأراضي الشاغرة، إذن الحسابين ننقص منهما نفس القيمة.

ب- أُخذ في الحسبان مبلغ جزافي بالنسبة للأشغال المنجزة لتهيئة المكان المتمثلة في : الردم، التسوية، التعبيد، ...

ج- في الأخير الأخذ في الحسبان المعلومات المجمعة من مصادر خارجية عن المؤسسة ألفا (α)، خصوصا المعلومات ذات طابع تضاربي حول تكلفة الـم^2 تم استبعادها.

وبالنسبة للمباني تم التمييز بين المباني ذات جدران والمباني الصناعية ذات الصقالة المعدنية، المباني في شكل قبب، الغرف الصحراوية، والمباني الجاهزة.

كل المباني هي معنية بإنقاص مساحتها من الأرض.

أ) المباني ذات جدران (المبنية) : تم تقييمها على أساس متر البناء الحالي مطروح منه قدم مرتبط بالعمر، إنقاص إضافي مأخوذ في الحسبان تبعا لحالة المبنى ؛

ب) المباني الصناعية ذات الصقالة المعدنية، وذات القبب : وكل المعلومات المقدمة في شكل بطاقة تقنية حول هذه المباني تم إخضاعها لمؤسسة بناء متخصصة في هذا النوع من البناء من أجل تحديد تكلفة المتر للإنجاز ؛

ج) الغرف الصحراوية والبناءات الجاهزة : بالمحاكاة تم التركيز حول الفواتير الحديثة والفواتير الشكلية، هذه الطريقة تم استعمالها أيضا بالنسبة لـ :

- بعض التجهيزات الخاصة ؛
- معدات وأثاث المكتب والسكن ؛
- التجهيزات التي تم جردها لكن لم تسجل محاسبيا بعد ؛ إذن قيمتها الأصلية لم تحدد.

الإنجازات والتهيئات والتركيبات المتعلقة بالمباني تم إبعادها من حساب 240 : مباني، حـ/ 247، حـ/ 257 تهييئات وتركيبات يتم دمجها ضمن قيمة المباني.

- وبالنسبة لمعدات الإعلام الآلي والهاتف : وبالأخذ في الحسبان للتطور السريع لهذا النوع من التجهيزات تم إيجاد تركيبة (b) مشتقة من الطريقة الاعتيادية المسماة : «SYD» التي تسمح بحساب تدني متناقص بمعدل متغير، بمجرد تعديلها من طرفنا هذه التركيبة نحولها بتركيبة تدني متزايد الذي يعكس أحسن نظرتنا حول القيمة الحقيقية والتدني لبعض العناصر مع الوقت ؛ نوع المعدات المعني بهذه المقاربة هو :

- كل معدات الإعلام الآلي : جهاز الكمبيوتر، سكانير، طابعة، معدل الكهرباء ؛
- كل معدات الهاتف.

أما بالنسبة للمعدات الأخرى :

- نطبق التركيبة (a) ؛
- التثمين بالمحاكاة مقارنة مع تجهيزات مماثلة ولها نفس المنفعة.

ب– مهمة تقييم المخزونات :

ويتم ذلك أولا من خلال التعرف على مصدر المعلومات، ثم إجراء الرقابة على المخزونات، من خلال مقارنة المخزون المحاسبي بالمخزون المادي، وفي الأخير إجراء مراقبة خاصة على أساسها يتم تقييم العناصر المتجاوزة، وذات الدوران الطويل، الميتة أو المخزونات القديمة جدا.

- مصدر المعلومات : جرد مادي مثمن ومؤشر من طرف المديرية المركزية للمالية بتاريخ 31 ديسمبر ن–1.

• رقابة أنجزت، وذلك من خلال :

– مقارنة بعض بطاقات المخازن مع التواجد المادي ؛

– مراقبة مستوى مصداقية برنامج تسيير المخزونات ؛

– مراقبة خاصة وتقييم عناصر متجاوزة، ذات دوران طويل، ميتة أو مخزونات قديمة جدا حيث أن سعرها يتغير بصورة معتبرة نحو الارتفاع أو بالعكس نحو الانخفاض.

• التثمين بالمحاكاة مقارنة مع تجهيزات مماثلة ولها نفس المنفعة.

• القيمة النهائية للمخزونات نأخذها في الحسبان وتساوي إلى :

الجرد في 12/31/ن–1

(+)

كل المدخلات منذ 01/01/ن إلى غاية تاريخ التفريع

(–)

كل المخرجات منذ 01/01/ن إلى غاية تاريخ التفريع

II– الخطة المعتمدة لتقييم العناصر :

ونميز هنا بين الاستثمارات والمخزونات.

1-I بالنسبة للاستثمارات :

إن معايير تقييم العناصر متنوعة، حيث نستطيع تمييز عدة مفاهيم للقيمة، منها: قيمة الحيازة، القيمة المصفاة، قيمة التصفية، قيمة الكسر، القيمة المتبقية، القيمة الجديدة، القيمة السوقية، وقيمة الاستعمال.

من بين كل هذه المفاهيم للقيمة، لدينا قيمة الحيازة وهي تلك المسجلة بها عناصر الاستثمارات عند حيازتها في القيود المحاسبية، بعد فترة يطلق عليها بالتكلفة التاريخية ؛ لكن بناءا على إرتفاع الأسعار المتأتية من التضخم، تفاوتات مهمة ظاهرة، الاهتلاكات المطبقة من أجل احتياجات الجباية، وغيرها من الأسباب فهي لا تعكس القيمة الجوهرية الحقيقية للعنصر حتى نهاية فترة الإهتلاك المحاسبي، خصوصا إذا كان هذا العنصر مستمر في العمل ويحقق فائض قيمة.

في إطار مهمة محافظة الحسابات، وفي إطار إنشاء العقود المشتركة (Joint Venture) أين يصبو كل شريك إلى كيان إضافي جديد يخلق التعاضد بين الشريكين، مفهوم قيمة الاستعمال يحمل نظرتنا لأجل تقييم مساهمات لأننا نقدر بأن الشريك ألفا (α) يبحث عن حليف استراتيجي للأجل الطويل ولا يبحث عن تحقيق عائد في الأجل القصير متأت من عملية البيع بالمزاد العلني لهذه المساهمات ؛ باستثناء الأراضي والمباني التي هي بصدد تقييم وفق القيمة السوقية.

عناصر التجهيز على العموم تتقاطع في تحقيق فائض قيمة لسبب الرعاية الخاصة التي تعنى بها فيتم تطوير تركيبات رياضية تلك التي تجيب عن نظرتنا حول كل نوع من العناصر.

1/ تركيبة التدني الخطي (التركيبة a) : الخطة المعدة لتقييم العناصر هي كالآتي :

من بين التركيبات الموجودة لحساب تدني تجهيز مع مرور الوقت، قمنا بتفضيل التدني الخطي (الثابت) الموزع على مدة الحياة الاقتصادية لعنصر ؛ هذه الطريقة لها ميزة أنها واقعية وبسيطة التطبيق ونتائجها تبقى مقبولة، حيث تم اعتمادها لتقييم التجهيزات والمعدات.

لكل نوع تجهيز مدة حياة نفعية معطاة (DVUE) وهي مدة الاستغلال النظرية المتوسطة التي بعدها لا يكون للتجهيز مردود عند استغلاله ؛ وعادة فإن مصاريف الصيانة تكون باهضة، زد على ذلك معدل الأعطاب للتجهيزات يرتفع، فهذه العوامل نأخذها في الحسبان.

حيث تم احتساب المدد انطلاقا من تاريخ بداية الاستعمال لأن تدهور المعدات يبدأ من أول استعمال لها وليس من تاريخ حيازتها – هذا حسبه– لذا فإن مدة الحياة النفعية المعطاة (DVUE) تتعلق بشروط عديدة لاستغلال التجهيز، ترتبط كذلك بالتطور التكنولوجي لفرع النشاط بالنسبة للعائد وعوامل أخرى للزمن وتلك العوامل المرتبطة بالبيئة مثلا.

مدة الحياة الباقية (DVR) تساوي إلى مدة الحياة النفعية المعطاة مطروح منها عمر التجهيز، حيث أن :

قيمة التجهيز بتاريخ التقييم = القيمة الأصلية للتجهيز (مدة الحياة الباقية / مدة الحياة النفعية المعطاة)

2/ تركيبة التدني المتزايد (التركيبة b) : تطبق على معدات الإعلام الآلي والمعدات الالكترونية ؛ ذلك أنه نظرا للتطور السريع في مجال الإعلام الآلي خاصة والالكترونيك عامة فإنه تم إيجاد تركيبة حساب مع تدني متصاعد التي تأخذ في الحسبان التطور التكنولوجي السريع والتقادم في هذه المجالات الخاصة.

هذه التركيبة تكتب كما يلي :

$$V(X)=[(N-X)(N+X+1)(Vn-Vr)/N(N+1)]$$

حيث أن : $V(x)$: القيمة الباقية عند الـ x سنة

N : DVUE

X : العمر أو مدة الاستعمال

Vn : القيمة وهي جديدة

Vr : القيمة المتبقية (القيمة التي ربحناها)

I-1-1 الأراضي :

الطريقة التي تم اعتمادها تلك المسماة بـ « التقييم عن طريق تكلفة إعادة البناء «، هذه الطريقة ترتكز عن تحديدها بانفصال بين قيمة الأرض وقيمة المبنى.

1– حساب قيمة الأرض : تحديد القيمة الحالية للأرض التي تحمل مباني، تحسب بعيدا عن كل ما يشغلها مع تطبيق تخفيض من أجل الأخذ في الحسبان ذلك الشغول. إذن نطبق هذا

التخفيض لأن الأرض مشغولة وبالتالي هي تبعا لموقعها المعماري المبني مقارنة مع مساحة الملكية ونوعية المبنى.

2- حساب قيمة المباني : هذه العملية تستوجب تحديد تكلفة إعادة البناء من جديد للمبنى المراد تقييمه، الذي نطبق عليه تخفيض نظرا لقدمه.

القدم يمثل الأقل قيمة مطبقة على المبنى منذ تاريخ إنشائه، بسبب عمره وحالة صيانته.

• عمر المبنى : يتطلب تحديد العمر المحتمل للمبنى الذي يعتبر متغير جدا بسبب ارتباطه بالطبيعة، بنوعية المواد المستخدمة وبنوعية الذين أنجزوا البناء ؛ مدة الحياة عموما مقبولة وهي 100 سنة.

• حالة الصيانة : إن لحالة الصيانة تأثير كبير على قيمة المبنى، ذلك أن الصيانة المهملة تعرف حتما اندثار للمبنى، أما الصيانة المجراة بانتظام تصحح جزئيا التدني الناتج عن عمر هذا المبنى.

سعر المتر المربع (الـ م^2) للأرض المهيئة يضم :

- الأرض وهي شاغرة
- تهيئة المنطقة
- شبكة الصرف
- تغطية الأرضية بالإسمنت المسلح
- التهيئات والتركيبات
- التزيين
- شبكة الإنارة الخارجية
- في الأخير نستبعد منه قيمة السور الخارجي الذي نقوم بإدراجه ضمن تكلفة المباني.

2-1-II الحجرة المخبرية : Cabines Laboratoire ATCO

لدى المؤسسة (y) 40 حجرة مخبرية ATCO جديدة تمت حيازتها بتاريخ 31 ديسمبر ن-4، ثمانية منها لم يتم تخصيصها بعد وهي متواجدة على مستوى قاعدة العمل، الحجر الأخرى تم تخصيصها ضمن حقول استغلال مختلفة.

- ∞ الغرف غير المخصصة سيتم تثمينها على حالتها الجديدة من دون تدني ؛
- ∞ الغرف المخصصة يتم تثمينها بالأخذ في الحسبان تاريخ تخصيصها الذي يتعلق بمعدل القدم ؛
- ∞ كل الغرف تتوفر على مكيف، سرير، خزانة، مسخن الماء ؛
- ∞ المؤسسة (y) أضافت المعدات التالية : مسخن الغرفة، طاولة كمبيوتر، معدات المخبر والسوائل الكيمياوية ؛

2-II بالنسبة للمخزونات :

وتم ذلك من خلال التعرف على مصدر المعلومات والتي منها حددنا القيمة الإجمالية للمخزونات، ثم أجريت الرقابة عليها من خلال مقارنة المخزون المحاسبي بالمخزون المادي، وفي الأخير تم تحديد قيمة المخزون النهائي بتاريخ 30 أفريل من السنة ن.

حيث أن قيمة المخزونات المحددة يتم تصحيحها عن طريق :

– خروج المخزونات الميتة، ذات دوران طويل جدا والمتجاوزة بالاتصال مع المستعملين؛

– بإضافة فائض قيمة على بعض المخزونات أين يعرف سعرها الوحدوي إرتفاعا جوهريا ؛

– الأخذ في الحسبان لبعض العناصر التي لم يتم تثمينها بعد.

بناءا على نظرتنا حول الحسابات الأولى المجراة، التغييرات المنتظرة حول القيمة الإجمالية للمخزونات ستكون ضعيفة جدا، إذن التركيبة المعتمدة تبقى دوما مقبولة وتسمح بشيئين اثنين ؛ بتجنب عملية جرد مادي طويلة، وبإرهاق الذي يعطي نتائج متقاربة.

رابعا : التحليل والتعليق عن عمل الخبرة

إن ما تم تسجيله عن عمل الخبرة للمؤسستين يمكننا تقديمه كالآتي :

أ – بالنسبة لمكتب الخبرة (A) :

1– احترام مكتب الخبرة (A) للمنهجية العلمية المتفق عليها من طرف خبراء التقييم في الدول المتقدمة – التي سبقتنا في هذا المجال– عند الشروع في تقييم كيان ما وفق مقاربة الذمة المالية من إعداد خطة عمل، وتحديد المهمة التي من أجلها سيتم التقييم، تحديد العناصر المعنية بالتقييم، والزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة، وفصل العناصر الضرورية للاستغلال عن تلك غير الضرورية له، ومن جمع للأسعار الحالية، وتعديل الميزانية ؛ كل هذا من أجل الوصول إلى الأصل المحاسبي الصافي المصحح ؛

2– احترام المكتب الموكلة إليه مهمة تقييم المؤسسة (X) لمبادئ المحاسبة ؛ التي نذكر منها :

أ– مبدأ استقلالية الدورات، وذلك عند تقييمه للأعباء المتعلقة بالسداسي الثاني وإثباتها ضمن حـ/ 468 : مصاريف مقيدة سلفا ؛

ب– مبدأ الحيطة والحذر، عندما انتقد حسابات المؤسسة (X) فيما يتعلق بتقييم الديون والحقوق التي تمت بالعملة الصعبة، ذلك أنه لم يجد في نهاية السنة تخصيص للمؤونات بالرغم من انخفاض سعر صرف حقوقها على الزبون المعني بتاريخ الإقفال ؛

واحترامه أيضا لهذا المبدأ بتشكيله لمؤونة تدني الحقوق تجاه الزبون المعني لأن هذا الأخير لديه حق تجاه المؤسسة الأم ألفا (α) فمن المحتمل ألا يسدد قيمة هذا الحق بما يساوي حقه تجاه المؤسسة ألفا (α) فتقرر تخصيص مؤونة بمقدار هذا الحق ؛

كما قام أيضا بتعديل الديون بالعملة الصعبة وفق آخر سعر صرف ؛

ج– مبدأ الصورة الوفية، والدليل على ذلك عند تخصيصه لمؤونات لعنصر : مخزونات لدى الغير، ذلك أن هذه المخزونات لم يتم استلامها إلى غاية تاريخ إعداد التقرير، هذه المؤونات مكونة بنسبة 100 في المائة.

3– احترام مكتب الخبرة (A) لقواعد عملية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية ؛ ومن بين هذه القواعد لدينا الزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة محل التقييم، فاحترام هذه القاعدة

والعمل بها مكنت المكتب – طبعا بعد قيامه بالجرد المادي – من التعرف على عنصرين من بين ثمانية لتجهيزات (spring loader) لم يتم إيجادها وهذا يتطلب إجراء المعالجة المحاسبية لهذه الفروقات ؛ زد على ذلك تعرفه بفضلها على المخزونات الميتة ؛

4– احترام مكتب الخبرة (A) لقواعد عملية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية ؛ من بين هذه القواعد استبعاد التجهيزات المحازة عن طريق قرض الإيجار من عملية التقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح – فهي تتعلق فقط بطريقة القيمة الجوهرية وطريقة الأموال الدائمة الضرورية للاستغلال ؛

5– التحقق من مبلغ رأس المال بأنه مطابق لما هو منصوص عليه في القانون الأساسي.

ب – بالنسبة لمكتب الخبرة (B) :

1– احترام خبير المساهمات للمنهجية العلمية المتفق عليها من طرف خبراء التقييم في الدول المتقدمة – التي سبقتنا في هذا المجال– عند الشروع في تقييم كيان ما وفق مقاربة الذمة المالية ؛ من إعداد خطة عمل وتحديد المهمة التي من أجلها سيتم التقييم، ثم إجراء عملية التشخيص وبعدها تحديد العناصر المعنية بالتقييم، والزيارة الميدانية لمواقع المؤسسة، وفصل العناصر الضرورية للاستغلال عن تلك غير الضرورية له ؛

2– تفاني مكتب الخبرة وفهمه الجيد لعملية التقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح وهذا ما يتضح من خلال :

أ– التمييز بين العناصر الضرورية للاستغلال وغير الضرورية له لأن أساس التقييم مختلف، فالأولى نطبق عليها قيمة الاستعمال والثانية نطبق عليها قيمة السوق ؛

ب– فحص التواجد المادي لعناصر الاستثمارات ؛

ت– إبعاد الاستثمارات المسجلة محاسبيا وغير المتواجدة ماديا ؛

ث– إضافة العناصر الموجودة ماديا لكنها غير مثبتة محاسبيا ؛

ج– إبعاد الاستثمارات غير المعنية بالتفريع، لأنها غير صالحة للاستعمال أو ذات قيمة صغيرة أو غير مهمة للشريك المستقبلي ؛

ح– الفصل بين الاستثمارات ذات القيمة المهمة وتلك ذات القيمة البسيطة فهذا يعطي أهمية للأولى أكثر ومن ثم إجراء تقييم أدق ؛

خ– التمييز بين المخزونات ذات الدوران الطويل والمتجاوزة، والميتة لأن أساس التقييم مختلف ؛

د– التحقق من مبلغ رأس المال بأنه مطابق لما هو منصوص عليه في القانون الأساسي.

3– ونستدل كذلك على جدية وصحة وأهمية هذا العمل من خلال :

أ– المخزونات لدى الغير مثلا لم يتم إدخال قيمتها ضمن قيمة المخزونات بل حددت قيمتها وعند استلامها يتم فوترتها للمؤسسة الجديدة، حتى تلك الموجودة في الخارج عمل على حساب سعرها الوحدوي بالعملة الوطنية ؛

ب– إبعاد المخزونات الميتة، ذات الدوران الطويل جدا، والمتجاوزة ؛

ت– ربحه للوقت ومن ثم التقليل من التكلفة، وذلك فيما يتعلق بتجنب جرد مادي طويل عند تحريه حول القيمة الاجمالية للمخزونات وإجرائه للرقابة حولها، وباستبعاد المخزونات الميتة وذات الدوران الطويل جدا والمتجاوزة ومن ثم أخذ القيمة الموجودة باعتماده على فرضية أن قيمة المخزونات قريبة جدا من القيم السوقية ؛

4– احترام المكتب الموكلة إليه مهمة تقييم المؤسسة (y) لقواعد عملية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية ؛ من بين هذه القواعد التأكد من الوجود الحقيقي لعناصر الذمة المالية تاريخ التقييم، وهذا ما قام به المكتب عند تقييمه للمؤسسة ؛ فهي أعمال لابد منها قبل الشروع في التقييم وفق طريقة الأصل المحاسبي الصافي المصحح ؛

5– عند تقييمه للأراضي المبنية طبق نفس المبادئ المعمول بها لتقييم هذا النوع من الاستثمارات ؛ كما نجده كذلك لجأ إلى أهل الاختصاص لمعرفة تكلفة المتر المربع الواحد عند تقييمه للمباني ذات الصقالة الصناعية ؛

6– تطبيقه تركيبة لتقييم التجهيزات تتماشى ونوع التجهيزات المزمع تقييمها، فبالنسبة للتجهيزات التي يكون تقادمها التكنولوجي بطيء، طبق عليها تركيبة التدني الخطي (التركيبة a) وتلك صاحبة التطور التكنولوجي السريع وتتأثر كثيرا بالتقادم كمعدات الإعلام الآلي والمعدات الاكترونية بصفة عامة، طبق عليها تركيبة التدني المتزايد (التركيبة b) ؛

7– الزيارة الميدانية إلى مواقع تواجد التثبيتات مكنت الفريق المقيم من التعرف والتحقق من اختفاء تجهيزين اثنين، كما مكنته أيضا من التوصل إلى أن تجهيزات قسم معالجة الصلبة (Mud Cleaner Baroid et Try-Flow) قد خضعت لشروط عمل قاسية نسبيا في حقول الاستغلال وإلى عملية ترحال متكررة ؛ وعملية الفحص التي تمت وذلك بالتنقل إلى أماكن تواجدها مكنت فريق المكتب من ملاحظة وجود أعطاب وتلف، بالإضافة إلى أماكن حدادة كثيرة جدا، وطلاءات دهن متكررة ؛ فهذه الملاحظات كلها أعطت رأي يبقى قريب من الدقة حول هذه التجهيزات.

بالمقابل وعلى أساس الإجابات حول التساؤلات الموجهة للمستخدمين المكلفين بالاستغلال والصيانة فإنه تم تخفيض (MTBF) المتمثل في معدل العطب الناتج من تسخير التجهيز الذي أصبح غير مسموح به قانونيا ؛ لهذا تم إعداد تقدير يعادل القيمة الباقية المساوي إلى 10 في المائة من قيمتها الأصلية (قيمة الإنقاذ).

كما أن الزيارة الميدانية لمواقع تواجد التثبيتات مكنت الفريق المقيم من اكتشاف تواجد 6 من أصل 18 حاوية من نوع (bacs 220 m^3) ؛ من هنا تم الطلب من مصلحة المحاسبة بتصحيح الوثيقة التي توضح «قائمة الاستثمارات بتاريخ 31 ديسمبر للسنة (ن–1).

الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة يمكن إبداء النتائج التالية :

1. احترم خبراء التقييم في الجزائر إلى حد كبير منهجية التقييم المتعارف عليها دوليا، وهذا ما توصلنا إليه فيما يتعلق بالمؤسستين التين أخذتا كدراسة تطبيقية تتعلق بالمؤسسة الأم ألفا (α)، لكي تنجح عملية التقييم يجب احترام منهجية هذه العملية، والمتمثلة في تحديد المهمة من خلال تحديد القصد من عملية التقييم ومعرفة وضعية المؤسسة وطبيعة طالب التقييم، ثم جمع المعلومات والوثائق من مصادر داخلية وخارجية عن المؤسسة، لتلبية عملية التشخيص، ثم اعتماد طرق التقييم المناسبة واستبعاد غير المناسبة منها، وفي الأخير الخروج بالقيمة أو مجال للقيمة الذي ينتج عنه تقييم المؤسسة ؛ إذا لا يمكن لعملية التقييم أن تعرف نجاحا ما لم يضع ويسطر الخبير المقيم مخطط العمل ويسير وفقه.

2. إن عملية التقييم وفق مقاربة الذمة المالية المعتمدة عند تقييم المؤسستين المعتبرة كمساهمة مع الشريك الأجنبي لإنشاء فرع أو مساهمة جديدة قد تم فيها احترام القواعد والمبادئ المتعارف عليها في مجال التقييم المالي للمؤسسات ؛ حيث يمكننا من هذا المنطلق اعتبار التقييم وفق مقاربة الذمة المالية في الجزائر من المقاربات الناجحة، والتي خطى فيها الخبراء المقيمين خطوات كبيرة في مجال التقييم.

أما فيما يخص آفاق بحثنا هذا، فتتمثل في إمكانية إثبات صحة من عدم صحة النتائج المتوصل إليها وذلك بأخذ عينات أخرى في مجال قطاع المحروقات، أو بتطبيقه في قطاعات أخرى وذلك لغرض التوصل إلى نتيجة واحدة تتمثل في ثقة مسيري المؤسسات في العمل الذي يقوم به خبرائنا الجزائريون في مجال التقييم.

الإحالات والمراجع :

1 - **BRILMAIN Jean & MAIRE Claude,** Manuel d'Evaluation des Entreprises**,** les éditions d'Organisation, Paris, 1990, P. 31.

2 - BERRARD Marie-Hélène, Comment « Evaluer » une Entreprise dans les Pays de l'Est ?, **In Revue Analyse Financière**, Paris, N°108, septembre 1996, pp. 38-44.

3 - BELLALAH Mondher, **Finance Moderne d'Entreprise**, 2° éd, édition Economica, Paris, 2003, P. 210.

4 - LOUART P., « Evaluation», **Encyclopédie de Gestion et du Management**, sous la direction de la DUFF, édition Dalloz, Paris, 1999, P. 273.

5 - BELLALAH Mondher, **Gestion financière « Diagnostic, Evaluation et Choix des Investissements »**, édition Economica, Paris, 1998, P. 38.

6 - COMMISSION EVALUATION de la SFAF **:** L'Evaluation par la Méthode des Comparables, 2° Partie, **In Revue Analyse Financière**, Paris, N°17, Octobre-Décembre 2005, pp. 04-07.

7 - GIREC-ACS, Rapport d'Evaluation des Apports pour la Filialisation de l'Activité de Diagraphie (ALDIA), « Non Publie », Hassi Messaoud, Septembre, 1998.

8 - MOHAND Said Gani, **Rapport d'Evaluation des Apports pour la Filialisation de l'Activité Fluide de Forage (DFF),** « Non Publie », Hassi Messaoud, Juillet, 2002.

دور حاضنات الأعمال في التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر

أ.لحمر خديجة ، أ.د خالفي علي
جامعة بومرداس - جامعة الجزائر 3

الملخص :

تزايد الاهتمام بحاضنات الأعمال في الآونة الأخيرة باعتبارها مشروع تنموي متكامل في ظل الاقتصاد المبني على المعرفة. وتكرس هذا الاهتمام من خلال رعاية المشاريع التي تعمل في مجال الإبداع والتكنولوجية الحديثة وتنمية رأس المال البشري. الجزائر واحدة من الدول التي تحاول الدخول في هذا المجال إقتداء بالتجارب العالمية الناجحة، باعتبار أن حاضنات الأعمال هي إحدى آليات الولوج للاقتصاد المعرفي. جاء إنشاء حاضنات الأعمال في الجزائر في سياق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولم يكن لدعم الابتكار وتطوير رأس المال الفكري كأداة ربط بين الجامعة، مراكز البحث والمؤسسات الاقتصادية. يهدف هذا البحث إلى دراسة دور حاضنات الأعمال في التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية : حاضنات الأعمال، اقتصاد المعرفة، الابتكار.

Résumé :

Les incubateurs d'entreprises ont récemment été sujet d'intérêt accru et considérés comme un projet de développement intégré dans le cadre d'une économie fondée sur la connaissance. Cet intérêt est consacré par le parrainage des projets s'intéressant au domaine de la créativité, de la technologie moderne et du développement du capital humain. L'Algérie est l'un des pays qui tentent de s'engager dans ce domaine à l'instar des expériences internationales réussies considérant que les incubateurs d'entreprises est l'un des mécanismes d'accès à l'économie de la connaissance. La mise en place des incubateurs d'entreprises en Algérie est venue dans le contexte du développement des petites et moyennes entreprises, et non pas pour soutenir l'innovation et le développement du capital intellectuel comme un outil pour relier l'université, les centres de recherche et les institutions économiques. Cette étude vise à examiner le rôle des incubateurs d'entreprises dans la mise en place d'une économie basée sur connaissance en Algérie.

Mots clés : Les incubateurs d'entreprises, l'économie de la connaissance, Innovation.

المقدمة :

في عصر تعرف فيه دول العالم تحولا من اقتصاد صناعي إلى اقتصاد قائم على المعرفة أين تؤدي المعرفة دورا حاسما في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، تلعب حاضنات الأعمال دورا بالغ الأهمية في احتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة الإبداعية منها التي من خلالها يمكن تحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية كخلق فرص عمل وخلق روح الإبداع والمبادرة بتوفير كل الشروط التي تضمن نجاح المشاريع، وتكون مدة الاحتضان عادة ثلاث سنوات.

تشكل فكرة احتضان المشروعات جزءا أساسيا في تدعيم مرتكزات اقتصاد المعرفة من خلال تنمية المورد البشري وتوفير البيئة الملائمة للإبداع والابتكار من خلال ربط الحلقة المفقودة بين الجامعات ومراكز البحث ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية. فحاضنات الأعمال تشكل امتدادا منطقيا لإدارة المعرفة والابتكار والبحث والتطوير.

أصبحت اليوم حاضنات الأعمال منطلقا لإقامة مجتمعات معرفية قادرة على إنتاج المعرفة وتقاسمها هذا ما أوضحته عدة تجارب عالمية ناجحة لدول رائدة في مجال اقتصاد المعرفة مثل كوريا الجنوبية، أين أدت الحاضنات إلى ظهور صناعات فائقة التكنولوجيا عززت من وضع هذه الدول في السوق الدولية.

فكرة تأسيس حاضنات الأعمال في الجزائر جاءت سنة 2003، في إطار مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها واجهت عدة مشاكل، ما يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية : إلى أي مدى يمكن الاعتماد على حاضنات الأعمال في الجزائر في بناء اقتصاد معرفي في ظل وضعيتها الحالية ؟ وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية :

– ما هو دور حاضنات الأعمال في ظل اقتصاد المعرفة ؟

– ما هي مشاكل التي تعيق تفعيل دور حاضنات الأعمال في الجزائر لبناء اقتصاد معرفي؟

فرضيات البحث : نعتمد في هذا البحث على الفرضيات الآتية :

– تعتبر حاضنات الأعمال أحد آليات تطوير اقتصاد المعرفة ؛

– تعاني حاضنات الأعمال عدة مشاكل تُصعب من دورها في تنمية الاقتصاد الجديد في الجزائر.

أهمية البحث : ترتكز أهمية البحث في معرفة مدى مساهمة حاضنات الأعمال في تحول الجزائر من اقتصاد مبني على الريع البترولي إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

منهجية الدراسة : تعتمد منهجية هذه الدراسة على استخدام الأسلوب الوصفي من خلال وصف تطور حاضنات الأعمال في الجزائر، والوصفي التحليلي المقارن من خلال تحليل بيانات مؤشرات اقتصاد المعرفة في الجزائر ومقارنتها مع دول أخرى.

أولاً : ماهية حاضنات الأعمال

يرجع تاريخ تأسيس أول حاضنة أعمال إلى سنة 1959 بإقامة أول مشروع في مركز التصنيع المعروف باسم Batavia Center Industrial (BIC) في نيويورك، بحيث يتم تأجير وحداته للأفراد الراغبين في إقامة مشاريع مع توفير النصائح والاستشارات، وبحلول عام 1984 وصل عدد الحاضنات إلى 30 حاضنة ثم تبع ذلك عدد كبير من الحاضنات عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال في سنة 1985، وبنهاية سنة 1997 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالي 550 حاضنة. لاقت هذه الفكرة نجاحا وانتشرت بعدها في كل أنحاء العالم.

1- تعريف حاضنات الأعمال :

تُعَّرفُ حاضنات الأعمال بأنها «منظومة متكاملة تعتبر كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج إلى الرعاية الفائقة والاهتمام الشامل إذ لا يستطيع كافة أصحاب الأفكار الريادية البدء بتنفيذ المشروعات، نظرا للعديد من المخاطر المصاحبة سواء كانت هذه المخاطر مالية أو تسويقية أو إدارية» [1].

كما تعرف بالتنمية الناجحة للشركات والمشروعات من خلال مجموعة من الأعمال لدعم الموارد والخدمات، المقدمة والمنسقة من طرف إدارة الحاضنة، والمعروضة من خلال شبكة اتصالاتها [2].

يصفها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 بأنها «تمثل نمطاً جديداً من البنى الداعمة للنشاطات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو للمطورين المبدعين المفعمين بروح الريادة الذين يفتقرون إلى الإمكانيات الضرورية لتطوير أبحاثهم وتقنياتهم المبتكرة وتسويقها، وينطلق مفهوم الحاضنات من اعتبار المشروع الصغير أو الفكرة المبتكرة بحاجة إلى رعاية بيئة مساعدة» [3].

يمكن تعريف حاضنة الأعمال على أنها الآلية أو العملية الأولية التي تخرج المؤسسة الصغيرة من مجرد فكرة إلى مشروع في طور العمل بتقديم كل المساعدات التي تدفعها من مرحلة الانطلاق إلى النمو بشكل يجنبها كل المخاطر لفترة محددة وهي بذلك تشجع عملية الابتكار.

2- أنواع حاضنات الأعمال : تصنف حاضنات الأعمال وفق عدة تصنيفات من أهمها :

التصنيف الأول : يصنف الحاضنات حسب مجال النشاط [4] :

- **حاضنات الجيل الأول** : تدعم منظمات التي يكون رأس المال الأكبر لمنتجاته هو المعرفة مثل الحواسيب، أي المنتجات التي تفوق مجموع المقومات التقنية الداخلة في صناعتها تكاليف المواد الأولية واليد العاملة، وتكون هذه الحاضنات ذات علاقة وطيدة بالجامعات ومعاهد الأبحاث والمدارس الفنية ؛

- **حاضنات الجيل الثاني** : ذات القاعدة التقليدية وتضم المنظمات الزراعية والصناعية والغذائية والصناعات اليدوية والميكانيكية وغير ذلك. وتدعم من طرف مراكز الأبحاث والمدارس الفنية وترتبط بالجماعات المحلية والجمعيات مثل الغرف التجارية والصناعية ؛

– **حاضنات الجيل الثالث** : وهي مراكز تجديد تقدم الخدمات المتخصصة كالدورات الفنية الاستشارية إلى خدمات خاصة.

التصنيف الثاني : يصنف الحاضنات حسب الهدف من إنشائها [5] :

- **الحاضنة الإقليمية** : هذا النوع من الحاضنات يخدم منطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها، ويعمل على استخدام الموارد المحلية من الخامات والخدمات واستثمار الطاقات الشبابية العاطلة في هذه المنطقة ؛

- **الحاضنة الدولية** : تروج هذه الحاضنة لاستقطاب رأس المال الأجنبي مع عملية نقل التقنية مؤكدة على الجودة العالية، وترتكز على التعاون الدولي المالي والتكنولوجي بهدف تأهيل الشركات القومية من خلال الشركات الدولية وتطويرها ودفعها للتوسع والاتجاه إلى الأسواق الخارجية ؛

- **الحاضنة الصناعية** : تقام داخل منطقة صناعية معينة بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات والخدمات المساندة، حيث يتم تبادل المنافع بين المصانع الكبيرة والمشروعات الصغيرة المنتسبة للحاضنة ؛

- **حاضنة القطاع المحدد** : تعمل هذه الحاضنة على خدمة قطاع أو نشاط محدد مثل البرمجيات أو الصناعات الهندسية، وتدار بواسطة خبراء متخصصين في النشاط المراد التركيز عليه ؛

- **الحاضنة التقنية** : وهي حاضنات تكنولوجية تهدف إلى استثمار تصميمات متقدمة لمنتجات جديدة مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متطورة، والاستفادة من الأبحاث العلمية والابتكارات التكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة ؛

- **الحاضنة البحثية** : عادة ما تكون هذه الحاضنة داخل جامعة أو مركز أبحاث، تعمل على تطوير الأفكار والأبحاث وتصميمات أعضاء هيئة التدريس ؛

- **حاضنة الإنترنت** : هي مؤسسة تساعد شركات الإنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول إلى مرحلة النضج ؛

- **الحاضنة الافتراضية** : هي حاضنة بدون جدران، تقدم جميع الخدمات المعتادة باستثناء الإيواء أي العقار الذي يتوفر بالأنواع السابقة[6].

بالإضافة إلى الأنواع السابقة هناك أنواع أخرى من الحاضنات، كحاضنات المشروعات العامة غير التكنولوجية، حاضنات بدون جدران، حاضنات متخصصة في مجالات معينة مثل التصنيعية والإنتاجية والخدمية المتنوعة كحاضنات الأعمال الطبية، الصناعيةأو السياحية.

3– أهمية وأهداف حاضنات الأعمال :

تؤدي حاضنات الأعمال على اختلاف أنواعها عدة مهام تعطي دفعا قويا للمؤسسات المحتضنَةِ، من أهمها [7]:

– تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ؛
– ربط المشروعات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركية السوق ومتطلباته ؛
– تشجيع المستثمرين غير التقليديين والمغامرين على إنشاء الشركات الخاصة بهم والتي توصف بأنها شركات رأس المال المغامر أو المخاطر ؛
– المساهمة في توظيف نتائج البحث العلمي والابتكارات والإبداعات في شكل مشروعات تجعلها قابلة للتحول إلى الإنتاج ؛
– توفير فرص عمل للراغبين بأن يكونوا رجال أعمال حقيقيين وبالأخص خريجي الدراسات الجامعية ومساعدتهم على البدء على نحوٍ صحيح وتجاوز الطرق الوعرة في بداية حياتهم ولعل أبرزها البيروقراطية التي تنعكس في: القروض، الضمانات، آليات التأسيس وغيرها ؛
– العمل على إقامة ودعم مشروعات إنتاجية أو خدمية صغيرة أو متوسطة تعتمد على تطبيق تقنيات مناسبة وابتكارات حديثة ؛
– تأهيل جيل من أصحاب الأعمال ودعمهم ومساندتهم لتأسيس أعمال جادة وذات مردود، مما يساهم في تنمية الإنتاج وفتح فرص للعمل والنهوض بالاقتصاد ؛
–مساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مواجهة الصعوبات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية التي عادة ما تواجه مرحلة التأسيس ؛
–تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق معدلات نمو وجودة عالية ؛
–فتح المجال أمام الاستثمار في مجالات ذات جدوى للاقتصاد الوطني مثل حاضنات الأعمال التكنولوجية وحاضنات الصناعات الصغرى والداعمة وحاضنات مشاريع المعلوماتية وغيرها.

تعمل حاضنات الأعمال من خلال المهام السابقة على تحقيق عدة أهداف نلخصها فيما يلي[8] :

–خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة ؛
–مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات و نماذج و عمليات قابلة للتسويق.
–توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها ؛
–زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة ؛
–ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض (تحقيق التكامل الصناعي) ؛
–تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا.

الهدف الاستراتيجي لحاضنات الأعمال من خلال تحقيق الأهداف السابقة هو دعم التنمية المحلية بدعم المشروعات الريادية الملحقة بالحاضنات التي تساهم في خلق فرص عمل وتوفير العمالة المؤهلة بتشجيع الأفكار المتميزة التي تضمن الجودة بشكل مستمر وبذلك تدعم تنمية المورد البشري، ومن خلال توجيه أفكار المنتجين والمبدعين لحل مشاكل اقتصادية محددة تدعم التنمية الصناعية والتقنية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على المعرفة التي تمثل اليوم مصدر التنافسية في السوق الدولية.

ثانيا: اقتصاد المعرفة وواقعه في الجزائر

مما لا شك فيه أن الاقتصاد الجديد واقع يفرض وجوده، وزاد من تأثيره في الاقتصاد الانفجار المعلوماتي الغير مسبوق الذي حول المعرفة والمعلومة إلى مصدر قوة وتنافسية الأمم. وتحاول الجزائر بناء اقتصاد معرفي كبديل للاقتصاد الريع الذي مازالت رهينة له منذ الاستقلال.

1- مفهوم اقتصاد المعرفة :

تتعدد مفاهيم اقتصاد المعرفة كل حسب التخصصات والزوايا التي يدرس منها الموضوع :

1-1- تعريف اقتصاد المعرفة :

يعرف اقتصاد المعرفة على أنه الاقتصاد التي تشكل فيه المعرفة المصدر الأساسي لخلق الثروة وتنافسية الدول والمؤسسات، وتتعلق بشكل واسع بقدرتها على تراكم و إنتاج وتطوير المعرفة التي تمثل بذلك نوع جديد من رأس المال في مجال السلع الغير مادية[9].

يعرفه باركلين على أنه دراسة وفهم تراكم المعرفة وتحفيز الأفراد لاكتشاف العلم والحصول على ما يعرفه الآخرون[10].

يعرف على أنه الاقتصاد التي تشكل فيه المعرفة المصدر الأساسي لخلق الثروة و تنافسية الدول والمؤسسات، وتتعلق بشكل واسع بقدرتها على تراكم وإنتاج وتطوير المعرفة التي تمثل بذلك نوع جديد من رأس المال في مجال السلع الغير مادية[11].

كما يعتبر الاقتصاد التي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة وعليه، فان المعرفة في هذا الاقتصاد تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية مثلما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون[12].

عموما يرتبط مفهوم اقتصاد المعرفة بانتقال مركز الثقل من العوامل المادية إلى العوامل اللامادية (المعرفة)، والتي تدخل في كافة مستويات العملية الإنتاجية. وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بإيجاد معارف جديدة من خلال عملية الابتكار التي تشكل مصدر التجديد الاقتصادي.

1-2- خصائص اقتصاد المعرفة :

يتميز اقتصاد المعرفة بمجموعة من السمات و الخصائص من أهمها[13] :

-يعد العقل البشري ممثلا برأس المال البشري أهم مجالات الاستثمار و أكثرها إنتاجية، و تحقيقا للتنمية الاقتصادية ؛

-اقتصاد المعرفة اقتصاد وفرة وليس اقتصاد ندرة ففي حين تعد الندرة من خصائص المشكلة الاقتصادية، فإن الوفرة في مدخلات وحتى مخرجات العملية الإنتاجية أهم خصائص اقتصاد المعرفة ؛

- يعد اقتصاد المعرفة أقل استهلاكا للطاقة من الاقتصاد التقليدي، و من الممكن أن يكون منتج للطاقة ؛

- يعد اقتصاد المعرفة أكثر ملائمة لشروط البيئة السليمة، بسبب القدرة على إيجاد البدائل باستمرار و بالتالي التقليل من التلوث ؛

– يتميز اقتصاد المعرفة بانخفاض شديد في التكاليف الحدية، و ارتفاع كبير في الأرباح ؛
– يتميز اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد إبداعي، ابتكاري، افتراضي، شبكي، الكتروني، رقمي...الخ.

1–3– ركائز اقتصاد المعرفة : يستند على أربع ركائز هي [14] :

1–3–1– نظام ابتكار فعال : نظام فعال من روابط المؤسسات الأكاديمية، وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية في ضوء متغيرات البيئة العالمية ؛

1–3–2– تكنولوجيا المعلومات والاتصالات : وهي التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفها مع الاحتياجات المحلية لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية ؛

1–3–3– التعليم : وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر الأيدي العاملة الماهرة والإبداعية ورأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيا الحديثة في العمل، فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة ؛

1–3–4– الحاكمية الراشدة : التي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو وتشمل السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2– قياس اقتصاد المعرفة :

تقيس منهجية البنك الدولي في قياس المعرفة (كام) KAM : Knowledge Assessment Methodology وضع الدول في اقتصاد المعرفة من خلال مجموعة من المؤشرات، يتم حساب المؤشرات على أساس متوسط معدلات الأداء في بلد معين أو منطقة معينة، بمقياس يمتد من درجة الصفر0 إلى درجة العشرة 10، وكلما اقترب المؤشر من عشرة كان ذلك دليل على مستوى أعلى من اقتصاد المعرفة. وهذا من خلال قياس مؤشر المعرفة ومؤشر اقتصاد المعرفة، بالنسبة لأربعة ركائز هي: نظام التعليم، النظام التعليمي، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.

يتكون المؤشر العام وفق منهجية كام من مؤشر المعرفة Knowledge Index ومؤشر اقتصاد المعرفة : knowledge Economy Index

- o مؤشر المعرفة = KI مؤشر نظام الابتكار + مؤشر التعليم + مؤشر تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- o مؤشر اقتصاد المعرفة =KEI مؤشر المعرفة + مؤشر الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسسي.

الجدول رقم (01): قياس مؤشرات اقتصاد المعرفة

الركائز	المؤشرات
النظام الاقتصادي و المؤسسي	• التعريفات الجمركية والقيود غير الكمية. • جودة التشريعات. • القواعد القانونية
التعليم و القدرات البشرية	• معدل القراءة و الكتابة • معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي • معدل الالتحاق بالتعليم العالي
القواعد الهيكلية للمعلومات	• عدد الهواتف لكل 1000 نسمة • عدد أجهزة الحاسوب لكل 1000 نسمة • عدد مستخدمي الانترنيت لكل 1000 نسمة.
نظام الابتكار	• مدفوعات ومتحصلات الأتاوات بالدولار الأمريكي لكل فرد. • المقالات في الدوريات العلمية لكل مليون نسمة. • براءات الاختراع الممنوحة لكل مليون نسمة من .USPTO

Source : The World Bank, Measuring Knowledge in the world's economies, 2008, p03

تعد منهجية البنك الدولي منهجية مرنة تتضمن إلى جانب المؤشرات السابقة مؤشرات فرعية أخرى في كل مؤشر، تقاس أيضا من الصفر 0 إلى 10 و بهدف التبسيط يتم الاعتماد على المؤشرات السابقة.

3- واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر:

تسعى الجزائر في ظل العولمة إلى متابعة التغيرات على الساحة الدولية، والتي من أبرز سماتها توجه الدول النامية نحو اقتصاد المعرفي خاصة وأن التجارب الدولية أثبتت أن الاقتصاديات التي عرفت معدلات نمو كبيرة هي الاقتصاديات التي لديها مؤشر جيد في اقتصاد المعرفة، وهذا ما ينطبق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتجاوز دخل الفرد السنوي 52 ألف دولار أمريكي ومؤشر المعرفة 8,7 نقطة من 10.

تأخذ الجزائر حسب منهجية البنك الدولي عام 2012 الترتيب 96 من بين 146 دولة.بمؤشر اقتصاد المعرفة الذي قدر بـ3,79 نقطة. وتأتي الجزائر في المرتبة السابعة عربيا بعد كل من الإمارات 6,94 نقطة، عمان 6,14 نقطة، السعودية 5,96 نقطة، قطر 5,84 نقطة، الكويت5,33 نقطة وتونس 4,56 نقطة. وتعرف الجزائر تحسنا لتأخذ المرتبة السادسة ضمن 10 أول دول تعرف تحسنا في مؤشر اقتصاد المعرفة. وبمقارنة مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر بدول أخرى متطورة وغير متطورة نجد أن حجم الفجوة المعرفية كبير بينها وبين حتى بعض الدول العربية مثل ما يوضح الشكل الموالي :

الشكل رقم (01) : تطور مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر مقارنة مع دول أخرى.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات :

http://knoema.fr/WBKEI2013/knowledge-economy-index-world-bank-2012

يظهر جليا من الشكل حجم الفجوة المعرفية بين دول متطورة مثل الولايات المتحدة و كوريا الجنوبية و الجزائر، والغريب في الأمر أن الجزائر رغم أنها دولة مصدرة للنفط إلا أنها لم تستفد من مداخيل البترول على غرار السعودية في تدعيم مرتكزات المعرفة، فضلا على أنها تتقارب في المؤشر مع مصر 3,78 نقطة والتي تصنف في خانة الدول الفقيرة من الموارد حسب دراسة البنك الدولي.

تعرف الجزائر تأخر على مستوى المرتكزات الأربعة للمعرفة هذا ما انعكس على المؤشر العام لاقتصاد المعرفة الذي يمثل المتوسط البسيط للمؤشرات الأربعة المؤشرات.

3-1- التعليم في الجزائر :

يعد التعليم أحد أهم دعائم اقتصاد المعرفة. حققت الجزائر في مجال التعليم مؤشرات كمية جيدة، من حيث معدلات القراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي. لكن بمقارنتها بدول عربية وغير العربية تعتبر هذه المؤشرات ضعيفة كما يوضح الجدول :

الجدول رقم (02): مؤشر التعليم في الجزائر مقارنة بتونس والسعودية.

	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ما فوق 15 سنة (2005-2010)	النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم		
		الابتدائي	الثانوي	العالي
السعودية	86,6	101,0	101,0	36,8
الجزائر	72,6	95,0	95,0	30,8
تونس	77,6	90,0	90,0	34,4

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2013، (و.م.أ) نيويورك، ص 183.

المؤشرات السابقة ضعيفة فهي لا تعتبر مؤشر لجودة التعليم في الجزائر، وأهم مايميز التعليم في الجزائر :

–يتم التركيز في عملية التعليم على التلقين و ليس اكتساب مهارات التحليل والإبداع ؛

–ضعف في التخصصات العلمية التي تكون منطلق لبحوث و دراسات علمية تطبيقية توجد حلول لمشاكل قائمة وتنتج سلع فائقة التكنولوجية. إذ يعد أكثر خرجي التعليم بنسبة 41,1٪ في اختصاص علوم اجتماعية وقانونية وإدارة الأعمال فيما تحضى تخصصات العلوم والتكنولوجيا بنسب منخفضة، فتطوير اقتصاد المعرفة يحتاج إلى التخصصات العلمية مثل حاجته إلى تخصصات أدبية ؛

–عدم التلاؤم بين مخرجات التعليم و متطلبات سوق العمل و هذا من خلال انعدام التنسيق بين الجامعة والقطاعين العام و الخاص، ما جعله ينعكس على مستوى رأس المال البشري الجزائري.

3–2– نظام الابتكار :

يعكس مؤشر الابتكار تطور إنتاج المعرفة واكتسابها، وتعد المنشورات العلمية وبراءات الاختراع مقياس لتطور إنتاج المعرفة. تشير الإحصائيات أن عدد البراءات المسجلة لدى المكاتب المختصة في الولايات المتحدة وأوروبا هي 14 براءة اختراع منذ 1963 إلى 2013 ولم يتم تسجيل أي براءة اختراع في سنة2013. وهو عدد قليل جيدا مقارنة بدول عربية أخرى مثل السعودية التي تعد 237 براءة اختراع مسجلة في سنة 2013 ومصر بحوالي 34 براءة في نفس السنة [15]. ويظهر الشكل التالي بوضوح ضعف البراءات الممنوحة.

الشكل رقم (01): البراءات الممنوحة في الجزائر مقارنة بدول أخرى (من كل مليون شخص).

المصدر: http://www.wipo.int

عرف النشر العلمي في الجزائر زيادة في العشر سنوات الأخيرة (2003–2013) ولكن بمقارنة الإنتاج البحثي مع دول عربية أخرى فإن الجزائر تأتي في المرتبة الرابعة من حيث العدد في 2013 حسب بيانات البنك الدولي. ويبقى البحث العلمي بشكل عام متواضع وذلك قد

يعود لتواضع الإنفاق المخصص للبحث العلمي من جهة ومشاكل تعاني منها منظومة البحث العلمي من جهة أخرى.

الشكل رقم (02): نسبة الإنفاق على البحث و التطوير من الناتج المحلي.

المصدر: بيانات البنك العالمي.

3-3- تكنولوجيا المعلومات والإعلام :

تمثل البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات مكون أساسي في اقتصاد المعرفة لتسهيل عمليات نقل و توطين المعرفة. و تُظهر مؤشرات كمية مثل عدد الهواتف لكل ألف نسمة، عدد أجهزة الحاسوب لكل ألف نسمة، عدد مستخدمي الانترنيت لكل ألف نسمة مدى تطور البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات في أي دولة. و رغم حداثة قطاع تكنولوجيا المعلومات في الجزائر إلا أنه عرف تطورا ملحوظا، منذ إصلاحات الاتصالات سنة 2000. إلا أن هذا التطور لا يجاري ما هو محقق في دول أخرى، مثل ما يوضح الشكل التالي :

الشكل رقم (03): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر و دول أخرى 2012

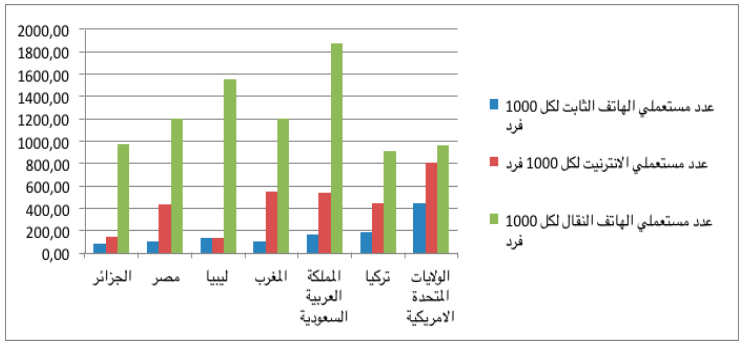

المصدر: http://www.itu.int.

بتحليل بيانات عدد مستخدمي الهاتف الثابت لكل ألف نسمة نجد أن الجزائر متأخرة حتى عن دول مجاورة مثل المغرب ، أما بالنسبة لبيانات مستعملي الهاتف النقال فهي أقل بكثير من السعودية ـ ويظهر الفرق جليا بالنسبة لمستعملي الإنترنيت تأخر كبير للجزائر في هذا المجال، مع ما يهدف إليه مخطط إستراتيجية الجزائر الالكترونية 2013 إلى تطوير وزيادة القيمة المضافة المحققة من سلع وخدمات قطاع تكنولوجيا المعلومات للانتقال من عملية امتلاك الأجهزة لاستخدامها بفاعلية في إنتاج البرمجيات وتوفير خدمات للمواطنين (الحكومة الالكترونية).

3-4- النظام الاقتصادي و المؤسسي :

نظرا لرغبة الجزائر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية فقد عملت على تخفيض القيود الجمركية المتعلقة بدخول السلع والخدمات وكذلك التكنولوجية، هذا ما جعل المؤشر ينتقل من 54.2 سنة 1995 إلى 72.8 في 2011 [16].

أما بالنسبة لجودة التشريعات والقواعد القانونية يبقى على الجزائر قطع أشواط كبيرة فمؤشر جودة القوانين الذي يمثل قدرة البلد على على ضبط القوانين وإرساء العدالة ما يسهل نقل المعرفة وتوطينها هي مؤشرات ضعيفة في الجزائر رغم التحسن المحقق.

ثالثا : العلاقة بين حاضنات الأعمال و اقتصاد المعرفة في الجزائر

عرفت حاضنات الأعمال مراحل تطور من مؤسسات تهدف إلى الربح إلى مؤسسات تعمل على دعم المشاريع المستندة على المعرفة. وتعد حاضنات الأعمال بمختلف أنواعها شرطا لا غنى عنه في ثورة الانترنت لبدء المشاريع الناجحة، إذ ينظر إليها باعتبارها واحدة من طرق الاستفادة من المعرفة المتاحة من أجل إتاحة الفرصة لتسريع عملية الابتكار [17].

1- حاضنات المعرفة و الإنتاج الفكري:

لم تعد عملية إنتاج المعرفة تقتصر على العمليات الداخلية في المؤسسة أو على مستوى مراكز البحث العلمي داخل الجامعات، بل أصبحت تتطلب إنشاء حاضنات أعمال تستقطب الأفكار الجديدة، التي تقدم لها الدعم لتتحول إلى إبداع وابتكار.

1-1- علاقة حاضنات الأعمال بالبحث العلمي :

ثمة حلقة ربط مفقودة بين معاهد البحث والتطوير وبين قطاعات الإنتاج وبرامج تطوير الموارد البشرية (ما قبل الإنتاج)، حيث أن معاهد البحث والتطوير تدار على شاكلة المؤسسات الأكاديمية وليس كمشاريع صناعية قد تبقى نتائج بحوثها حبيسة الأدراج أو قد لا تستجيب لاحتياجات قطاعات الأعمال. معاهد البحث والتطوير تشكل منبع المعرفة بالنسبة للصناعة الحديثة، غير أنها تبقى عاجزة عن القيام بمهمتها [18].

كما تعد حاضنات الأعمال كآلية مهمة لربط الحلقة المفرغة بين الجامعة و قطاعات الإنتاج وترجمة البحوث العلمية إلى مشاريع إنتاجية، والشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (05): العلاقة بين البحث العلمي و حاضنات الأعمال.

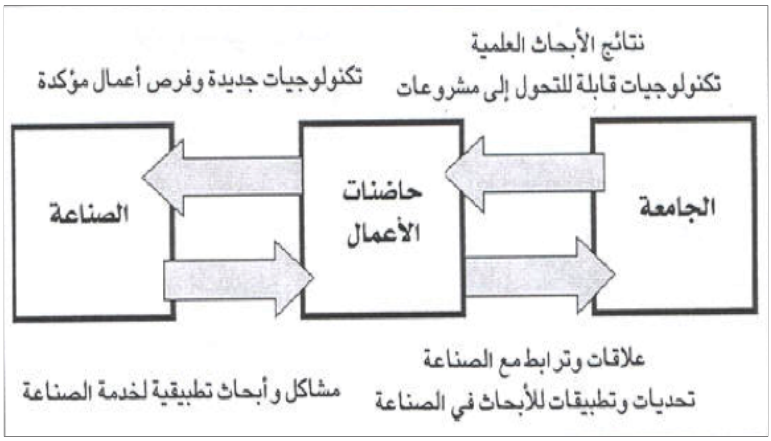

المصدر : عاطف الشبراوي إبراهيم ،حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية و تجارب عالمية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط ، المغرب، 2005، ص75.

1-2- دور حاضنات الأعمال في استيعاب العلماء و الباحثين :

تعاني الدول النامية بشكل عام من هجرة الأدمغة نحو الدول المتطورة التي تهيئ لها الأرضية اللازمة لترجمة أبحاثها على أرض الواقع. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أدت حاضنات الأعمال التكنولوجية في إسرائيل، دوراً مهماً في استيعاب العلماء من الاتحاد السوفياتي السابق، ولقد أنشئت هذه الحاضنات في عام 1991 بعد الهجرة الجماعية من بلدان الاتحاد السوفيتي (وخاصة المهاجرون الروس)، وكان هدف هذه الحاضنات هو توفير الإقامة والبيئة الملائمة للعلماء[19].

1-3- الجامعة وحاضنات الأعمال :

ظهر مصطلح حاضنات الأعمال الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات من القرن الماضي، وتعد هذه الحاضنات كأداة لإنشاء مؤسسات إبداعية تمثل مؤسسات جديدة تؤسس لاستغلال وتسويق التكنولوجيا المطورة على مستوى الجامعات إلى الوسط الاقتصادي. وتسمح هذه الحاضنات برفع فرص تجسيد المشاريع في المؤسسات المبدعة، وهي أداة مهمة لتطوير البحث الجامعي وترقية الابتكار[20]. وهذا من خلال :

-استقطاب الأفكار المبدعة والمتميزة لخريجي الجامعات، ومنحها فرص التطوير الذاتي المستمر وتسويق منتجاتهم، حيث بلغ معدل خلق الشركات في الولايات المتحدة خلال ثلاث أعوام بين 1998 و2000 حوالي مليون شركة سنويا، 30 ألف شركة منها مقامة على أبحاث تطبيقية أو اختراعات أو إبداع تكنولوجي و حوالي 250 ألف مستثمر وممول معظمهم من فئة ملاك الأعمال [21] ؛

–منع هجرة الأدمغة وتوطين التقانة والاستفادة من الخبرات المحلية الموجودة في حاضنات الأعمال الدولية من خلال حاضنات الأعمال الجامعية الدولية ؛

–حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، إذ تقوم الحاضنات بدور الوسيط بين المؤسسات المنتجة لها والجهات التي تقدم الخدمة القانونية ذات العلاقة بالمساعدة من خلال التوجيه والنصح مع إعداد النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع [22].

2– بناء مجتمع معرفي:

يقصد بمجتمع المعرفة «ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي» [23] تنمية المجتمع المعرفي لا تعتمد على كمية و نوع المعرفة الموجودة بقدر ما تعتمد على قدرة أفراد المجتمع على إنتاجها وتشاركها، وهذا لا يكون إلا بتوفير مجموعة من العوامل أهمها تنمية العنصر البشري و ذلك من خلال التعليم و توفير نظام للإبداع.

التعليم هو إحدى أهم ركائز بناء مجتمع معرفي، وتلعب الحاضنات دورا مهما كهيئات داعمة للتعليم من خلال انتساب الشباب إليها ومده بالمهارات العملية التي تنقصه في واقعه العلمي، وهي تهدف أساسا إلى [24] :

–مساعدة المدارس و الجامعات و المعاهد التدريبية على التعلم السريع في مواقعهم ؛

–مساعدة الباحثين التربويين والاقتصاديين على الاستفادة من نتائج الأبحاث التي ينفذونها في حاضنات ومراكز البحوث للتعلم السريع بهدف تطوير التعليم والاقتصاد في المجتمع ؛

–مساعدة رواد الأعمال على تحويل مؤسساتهم إلى منظمات سريعة التعلم –منظمات فائقة التعلم– من خلال إنشاء حاضنات التعلم السريع ؛

–ربط المؤسسات التعليمية بالقطاعات الاقتصادية والتجارية. بدأت فكرة تشجيع حاضنات الأعمال في التعليم الأوروبي والأمريكي، وتعد تجربة مدرسة الطبيعة بتركيا تجربة رائدة في هذا المجال، حيث تقع هذه المدرسة وسط الغابات الكثيفة. تتواجد على مستوى هذه المدرسة أقسام للزراعة، ومحمية للحيوانات، وقسم للطاقة، وتقوم بتشجيع الأطفال على القيام بأبحاث زراعية وإقامة مشاريع زراعية وبيع محاصيلهم وهو أحسن تجسيد لاحتضان الفكر الريادي داخل المدرسة.

–المساهمة في نقل التكنولوجيا من الدول المتطورة تكنولوجيا وتعزيز استخداماتها وتطبيقاتها بما يخدم عملية البناء ؛

– تنمية المشروعات على مجتمع تتوفر فيه روح الريادة وحب العمل الحر ؛

–تساعد حاضنات الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال على بناء مجتمع معلوماتي معرفي قادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات وإنتاجها من حيث المعدات والبرمجيات، وهذا تماما ما اعتمدت عليه التجربة الكورية الجنوبية.

3– حاضنات الأعمال كآلية لتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر :

ارتأت الجزائر أن تأخذ بمفهوم حاضنات الأعمال سعيا منها إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية ثقافة الفكر الريادي. في هذا الإطار، وضع المشرع الجزائري الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية وفق المرسوم التنفيذي 03–78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 م المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات والذي عرفها بأنها «مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تهدف إلى مساعدة ودعم إنشاء المؤسسات التي تدخل في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة» [25]. كما حدد المشرع الجزائري الجهات المعنية بتمويل حاضنات الأعمال، وهي :

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ؛

– الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ).

يحيث يحدد عدد المؤسسات الصغيرة داخل الحاضنة ما بين 20 إلى 50 مؤسسة، وتتخذ الأشكال التالية :

- المحضنة : وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات ؛

- ورش الربط : وهي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية ؛

- نزل المؤسسات : هي هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

3–1– أنواع حاضنات الأعمال في الجزائر :

يوجد في الجزائر أربع أنواع من حاضنات الأعمال : [26]

3–1–1– حاضنات الأعمال العامة:

تمثل مشاتل المؤسسات تعمل تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وقد سعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية إلى إنشاء 11 محضنة في كل من الولايات التالية : الأغواط، باتنة، البليدة، تلمسان، سطيف، عنابة، قسنطينة، وهران، الوادي، تيزي وزو، الجزائر.

أما فيما يخص مراكز التسهيل فقد أنشأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 14 مركز تسهيل كمرحلة أولى على مستوى 14 ولاية هي : الجزائر، بومرداس، تيبازة، البليدة ، الشلف، وهران، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، الوادي، جيجل، الأغواط، سيدي بلعباس وغرداية. ثم إنشاء 21 مركز في مرحلة ثانية ليبلغ العدد الكليم لهذه المراكز 35 [27].

3–1–2– حاضنات الأعمال التكنولوجية :

تم إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية في الجزائر في صورة ما يسمى بالحدائق التكنولوجية في إطار رؤية الجزائر لبناء مجتمع معلوماتي التي تقوم على ركزتين : [28]

– ترقية نشر واسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعظيم الآثار من حيث النمو والتنمية ؛

–إقامة قطب تميز في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على المستوى الوطني التي يمكن أن تخدم الطلب المحلي وقادرة على التصدير على المدى.

وجاء إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحدائق التكنولوجية (ANPT) سنة 2004 تحت إشراف وزارة البريد وتكنولوجيا المعلومات لتجسيد الرؤية من خلال إنشاء أول قطب تكنولوجي بسيدي عبد الله سنة 2010 ، إذ تضم 42 مؤسسة إبداعية و15 مشروع جديد موجود في السوق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأنشأت سنة 2012 حاضنة أعمال ورقلة وتضم 16 حامل مشروع في مجال تكنولوجيا المعلومات[29]. إضافة إلى إنشاء ثلاث حظائر في كل من سطيف وقسنطينة وبوقزول (ولاية مدية).

3–1–3– حاضنات الجامعات:

لتعزيز دور الجامعة في الإبداع ومرافقة المؤسسات الاقتصادية أنشأت الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحدائق التكنولوجية في 28 مارس 2012 حاضنة على مستوى المعهد الوطني للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (INTTIC) بوهران، وفي 2013 تأسست حاضنة للأعمال في جامعة باتنة.

3–1–4– الحاضنات بالاشتراك مع الخواص :

أعلنت كل من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متعامل الهاتف النقال Ooredoo في 14 ماي 2014 الإطلاق الرسمي لبرنامج ت ستارت (Tstart) البرنامج الجزائري للمؤسسات التكنولوجية الناشئة الهادف إلى الدعم المادي والمعنوي لمشاريع أصحاب الأفكار الابتكارية من الشباب في مجال التكنولوجية الحديثة في الإعلام والاتصال لتجسيد مشاريعهم.

3–2– عقبات تطور حاضنات الأعمال في الجزائر :

تقدم حاضنات الأعمال عدة خدمات للمؤسسات الجزائرية لكنها عمليا بعيدة عن مثيلاتها في الدول الأجنبية وهذا راجع لعدة أسباب من أهمها :

– تعتبر الجزائر متأخرة مقارنة بدول أخرى مثل فرنسا وألمانيا في إنشاء الحاضنات حيث أن عدد حاضنات الأعمال في فرنسا بلغ 192 في سنة 2002، و300 في ألمانيا ؛

– عدم توفر الوعي الكافي بأهمية حاضنات الأعمال كآلية لتأسيس لاقتصاد المعرفة، والتركيز على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومعالجة مشاكل وعقبات تطويرها ؛

– البيروقراطية التي تميز الإدارة العمومية في الجزائر وتقف عائق أمام إنشاء الحاضنات

–إهمال أهمية دور رأس المال الفكري في عملية تسيير الحاضنات ؛

–مشكل العقار و الاختيار العشوائي للموقع الجغرافي لبعض الحاضنات ؛

– التمويل في الجزائر من بين أهم المشاكل التي تحد من تطور الحاضنات ؛

–صعوبة التنسيق بين الجامعات ومؤسسات البحث من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

كل هذه العقبات حالت دون تنمية روح الإبداع في ظل ذهنية الريع، إلى جانب عزوف رؤوس الأموال الخاصة عن الاستثمار في هذا المجال. ما نتج عنه تقصير في أداء دور حاضنات الأعمال في تدعيم الابتكار الذي هو أحد أهم ركائز اقتصاد المعرفة.

الخاتمة :

يمكننا من خلال هذا البحث تلخيص دور «حاضنات الأعمال» كأداة فاعلة وآلية مهمة في التأسيس لاقتصاد المعرفة في الجزائر في النقاط التالية :

– الربط بين المشروعات المحتضنة المبتكرة بالقطاعات الإنتاجية والجامعات ومراكز البحث لتحويل نتائج البحث والابتكارات والإبداعات إلى منتجات وخدمات معرفية منافسة في السوق الدولية. للخروج من سياسة الريع البترولي إلى سياسة التنويع الاقتصادي ؛

– توفير فرص عمل لخريجي الدراسات الجامعية خاصة ذوي المؤهلات العلمية العالية لتنمية رأس المال البشري بغرس ثقافة الريادة ؛

– الحد قدر الإمكان من هجرة الأدمغة بتوفير البيئة الضرورية والملائمة لاستيعابهم ؛

– الاستفادة من الكفاءات المهاجرة في ظل حاضنات الأعمال الدولية.

حتى تتمكن الجزائر من تفعيل دور «حاضنات الأعمال» في بناء اقتصاد معرفي نقدم التوصيات التالية :

–تحديد أهداف التنمية الاقتصادية التي يجب أن تبنى على المعرفة و ليس على البترول المعرض للندرة و لعوامل السوق الدولية ؛

– توفير بيئة تشريعية وقانونية تعطي لهذه الحاضنات دورا أكبر في العملية التنموية ؛

–إنشاء مراكز حاضنات أعمال على مستوى الجامعات و التركيز على دور الجامعة كمؤسسة إبداعية، مع ضرورة تهيئة الظروف المادية والبشرية لإنجاحها ؛

– تشجيع نشاطات ريادة الأعمال من خلال الحث على الابتكار ودعم تنمية الشركات الجديدة الحاملة للأفكار ؛

–نشر الوعي في أوساط المستثمرين ورجال الأعمال، للمبادرة في الاستثمار بهذه الحاضنات ؛

–الاستفادة من الكفاءات المحلية والمهاجرة من خلال إنشاء حاضنات أعمال، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لدفع عجلة التنمية المستدامة ؛

–تطوير التعليم بكل أطواره بغرس فكرة الريادة منذ المراحل الأولى و الاهتمام بالتخصصات العلمية و التكنولوجية التي تخلق سلع معرفية فائقة التكنولوجيا بهدف تعزيز الميزة التنافسية للاقتصاد الوطني عن طريق خلق صناعات معرفية ؛

–ضرورة تطوير مجالات عمل الحاضنات، والاهتمام بشكل كبير بالمجالات التي تهم الاقتصاد الوطني كالطاقات المتجددة، وتكنولوجيا تدوير النفايات، والتكنولوجيات الزراعية التي تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

المراجع :

1– ايثار عبد الهادي القيحان، «دور حاضنات الأعمال في تعزيز ريادة المنظمات»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 30، بغداد، العراق، 2012، ص80.

2 Tornatzky, Louis & others, «*A National Benchmarking Analysis of Technology Business Incubator Performance and Practices*», The National Business Incubation Association, USA, 2002, P03

3 المكتب الإقليمي للدول العربية، «تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003»، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عمان، 2003، ص101.

4– ايثار عبد الهادي القيحان، مرجع سبق ذكره ، ص 88.

5– نبيل محمد شبلي، «دور حاضنات المشروعات الصغيرة في دعم الإبداع العربي». مجلة آفاق اقتصادية، العدد 97، جامعة دبي، 2004، ص.123–124

6– الشريف ريحان، ريم بونوالة، «حاضنات الأعمال كآلية لمرافقة المؤسسات الصغيرة»،
http ://manifest.univ-ouargla.dz/documents/Archive/Archive

7– توفيق جوادي، مفيد عبد اللاوي، عباس فرحات، «حاضنات الأعمال نموذج عملي للقضاء على البطالة وتحقيق اقتصاد مستدام»، الملتقى الدولي حـــول «إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة»، جامعة المسيلة، الجزائر ، 15–16 نوفمبر 2011م.

8– بركان دليلة، حايف سي حايف شيراز، «حاضنات الأعمال كأداة فعالة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–ANGEM ولاية بسكرة –»، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

10– محمد السيد أبو السعود جمعة، «تطوير التعليم و دوره في بناء اقتصاد المعرفة»، المؤتمر الدولي للتعلم الالكتروني و التعلم عن بعد، الرياض، السعودية، 2009.

11– Bouroubi Mustapha, «*l'intelligence économique : étude du cadre théorique et de mise en œuvre*», thèse pour l'obtention du doctorat en science de gestion, faculté des sciences économiques et sciences de gestion, université Alger 3, 2011-2012, p80.

12– هدى زوير مخلف الدعمي، عدنان داود محمد العزاوي، «الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية»، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن،2010، ص64.

13– باسم غدير غدير، «اقتصاد المعرفة»، شعاع للنشر و العلوم، 2010، ص 88–89.

14– نداء محمد النجار، «دور إدارة الموارد البشرية في صناعة المعلومات في ظل اقتصاد المعرفة : دراسة حالة جامعة غزة»، رسالة لنيل متطلبات ماجستير في إدارة أعمال، 2012، كلية الجامعة الإسلامية غزة، ص49.

15 – برنامج الأمم المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، «تقرير المعرفة العربي 2014 : الشباب و توطين المعرفة»، دار الغرير للطباعة و النشر، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص117.

16– العشعاشي عبد الحق، حوحو مصطفى، «دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة : حالة الجزائر»، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد و التمويل الاسلامي، النمو و العدالة و الاستقرار من منظور إسلامي، 9–10 سبتمبر 2013، تركيا.

17 STEYN, PIETER DIRK, «*THE USE OF CORPORATE BUSINESS INCUBATORS IN THE KNOWLEDGE ECONOMY*», Thesis submitted in fulfillment of the requirements for the degree of Magister Artium, (Information Science), FACULTY OF ARTS, RAND AFRI KAANS UNIVERSITY, South Africa, 2003, P03.

18– عبد اللاوي مفيد، «حاضنات الأعمال ودورها في تشغيل الشباب من خلال احتواء مخرجات الجامعة»، الملتقى الدولي حول الجامعة و التشغيل، جامعة المدية، ديسمبر 2013، ص9.

19– لعلى بوكميش، يوسفات علي، «حاضنات الأعمال كآلية لدعم و تطوير البحث العلمي في العالم العربي»، http://www9.qu.edu.qa/cedr/edu_week/files/presentaion/%D8%AF.%D9%84%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%B4.doc

20- Mokhtari Abbas, «*l'incubateur universitaire : outil de la valorisation de la recherche par la création des entreprises innovantes*», Les Dossiers de Recherches en Economie et Gestion, Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales, Université Mohammed Premier, Maroc, 2012, p188-189.

21– علي سماي، «دور حاضنات التكنولوجيا في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة»، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد السابع، جوان 2010، ص143.

22– بوقموم محمد، غياط شريف، «حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع و الابتكار بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة –حالـة الجزائر»، 2013، ص62.

23– تقرير الأمم المتحدة الإنمائي، «تقرير الإنسانية العربية 2003»، ص39.

24– فوزي عبد الرزاق، «إشكالية حاضنات بين التطوير و التفعيل : رؤية مستقبلية حالة حاضنات الأعمال في الاقتصاد الجزائري»، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات و مراكز ريادة الأعمال، كتاب أبحاث مؤتمر، سبتمبر 2014، ص206.

25– الجريدة الرسمية، «المرسوم التنفيذي رقم 03/78 المؤرخ في2003/02/25 المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات»، العدد 13، 2003، ص14.

26– زميت الخير، مساهمة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– واقع التجربة الجزائرية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2014–2015، ص151–154.

27– ريحان شريف، لمياء هوام، «دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم الإبداع و تنمية القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر»، ورقلة، الجزائر، أفريل 2012، ص14.

28– Abdelkader Djeflat, L'économie Fondée sur la Connaissance (Etat de lieux et perspective pour l'Algérie), Edition Dar Eladib, Algérie, 2006.

29- Institut national des télécommunications et des technologies de l'information et de la communication, Incubateur «TECHNOBRIDGE» Institut National des Télécommunications et des Technologies de l'Information et de la Communication, http ://www.ito.dz/spip.php?article108.

تحديات وتداعيات العولمة المالية على سوق التأمين الجزائري
(حالة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي)

د. قندوز طارق، د. قاسمي السعيد
جامعة المسيلة

ملخص

تعتري بيئة الأعمال التأمينية الوطنية الراهنة تحديات خطيرة، تتبلور في تداعيات العولمة المالية بشقيها، تبعات اتفاقية تحرير تجارة الخدمات، وإفرازات بروتوكول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الأمر الذي يجعل من المسعى الحكومي للتفاعل مع المتغيرات الدولية على المحك. إن جدلية الانخراط في فلك العولمة المالية، بما فيها فتح وتحرير سوق صناعة خدمات التأمين، كما ورد في اتفاقية الشراكة الأوروبية، أصبح واقعا يفرض نفسه بنفسه لا يقبل في هذا السياق، يهدف المقال إلى توصيف وتشخيص مؤشرات الأداء الإكتتابي للجزائر (حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الاختراق)، وذلك على ضوء الإصلاحات الهيكلية المنتهجة، وفي ظل آثار اتفاقيةالشراكة مع الإتحاد الأوروبي.

كلمات مفتاحية : العولمة المالية، الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الإصلاحات الهيكلية، حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق، سوق التأمين الجزائري.

Abstract

A serious challenges are permeating the current business environment, is reflected in the financial repercussions of globalization, in both, the consequences of an agreement of services trade liberalizing, and discharge of partnership protocol with the European Union, which makes the endeavour of the government to interact and adapt to international changes at stake.

The dialectic of engaging in the orbit of financial globalization, including the opening and editing industry market insurance services, as outlined in the partnership protocol with the European Union, it became reality imposes itself, and does not accept the confusion and hesitation.

In this context, the article aims to characterize and diagnose the underwriting performance indicators of Algeria (volume of premiums written, density ratio, penetration rate), in light of the adopted structural reforms, and in light of the effects of the general convention of the liberalization of services trade.

Keywords : financial globalization, the partnership protocol with the European Union, structural reforms, the volume of premiums written, density ratio, Penetration rate, Algerian insurance market.

مقدمة

على مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية (المصارف، التأمينات، البورصات، ... إلخ)، بحيث عملت كحافز للتسريع من وتيرة وحركية العولمة المالية، ويعتبر النمو الهائل والمضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول المالية بشكل ملحوظ ومحسوس، فحجم المعاملات المالية زاد وتجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي، والإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي من أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية.

لقد تزايدت وتعاظمت قيمة نشاط التأمينات في الآونة الأخيرة، بعد تحرير التبادل التجاري الدولي في قطاع الخدمات المالية، من خلال ما عرف بإتفاقية الجاتس الرامية إلى إلغاء كل أشكال الدعم والحماية الحكومية، وقد قطعت الدول المتقدمة أشواطا كبيرة في مجال الصناعة التأمينية، على غرار الولايات المتحدة الإمريكية والإتحاد الأوروبي واليابان، التي أخضعت هذا القطاع لمنطق إقتصاد السوق، المرتكز على تطبيق القواعد المنهجية العلمية الصحيحة فيما يتصل بنشر البصيرة الضمانية، ووفرت لها المناخ الملائم للاستغلال الأمثل والاستخدام العقلاني والرشيد لعوامل الإنتاج (رأس المال الفكري، السيولة المالية، الأساليب التسييرية، شبكة المعلومات والاتصالات، ... إلخ).

يعود تقدم أسواق التأمين العالمية على غيرها، إلى مجموعة شروط إقتصادية وميكانيزمات تقنية، تحكم عملها وتسهم في هذا التفوق والتفاوت، فهي الأقرب للسوق النموذجية، فاستقراء الشواهد الميدانية تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، أن سوق التأمين الجزائري تتخلله جملة من القيود الداخلية، وتختلجه سلسلة من العقبات الخارجية، التي أثرت سلبا في دالتي العرض والطلب، وضآلة الحصيلة الإجمالية لشركات القطاع، ومنه تدهور تنافسية مؤشري الكثافة والاختراق، يأتي هذا بالرغم من الإصلاحات الرامية إلى تمهيد الطريق نحو التحول إلى إقتصاد السوق، ويعزو الخبراء أهم أسباب تباطؤ وتيرة نمو القطاع باحتلاله مراتب دنيا مقارنة بالأسواق العالمية إلى عديد المشاكل والصعاب.

يعد قطاع التأمين واحدا من تلك القطاعات الذي يتأثر بالمتغيرات العالمية نظرا لأنه صناعة دولية، ومن المتوقع في ظل علاقة عدم التكافؤ الحالي بين الاقتصاديات التأمينية للدول المتقدمة والنامية، أن تتحول الأخيرة إلى أسواق مستهلكة لخدمات التأمين القادمة من الدول الصناعية الكبرى، إذا لم تتخذ الخطوات الجادة والمدروسة وفي التوقيت المناسب، لتقوية موقفها التنافسي والتعامل مع السوق المفتوحة بكل مخاطرها، وليست الجزائر بمنأى عن هذه التحديات.

عرفت التأمينات الوطنية تحولات عديدة منذ الاستقلال، ومرت بمراحل نوعية متتابعة في الأعوام 1963 ؛ 1966؛ 1980، تأثرت كلها بالتوجهات الاقتصادية للبلاد، وتميز العقد الأخير من القرن الماضي بعدة تطورات، كان أهمها إلغاء مبدأ التخصص في الفروع عام

1990، ثم إصدار القانون 07/95 المؤرخ في 25–1–1995 كمنعطف حاسم في مسار القطاع، ونتيجة حتمية للضغوط الداخلية والمشروطية الخارجية، إذ رخّص لشركات التأمين بممارسة جميع عمليات التأمين، وأخيرا الأمر 04/06 المؤرخ في 20–2–2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، والذي شكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، وبعد عام 2006 تم تقوية الإطار التنظيمي، بنشر عدة مراسيم تنفيذية وقرارات متعلقة بمزاولة عقود الاكتتاب، مما أعطى آفاقا خصبة ونفسا جديدا للمنافسة التأمينية بين العارضين.

في هذا الشأن، كان لابد على السلطات الوصية إعادة تنظيم صناعة التأمين الوطنية، تمثلت أساساً في حزمة الإجراءات التشريعية والتدابير الإدارية كثورة إصلاحية، كلّلت في الأخير بفتح مجال التأمين عن طريق إصدار المرسوم رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، كمنعرج نوعي حاسم تم على إثره إلغاء احتكار الدولة وتثبيت التنافس مع المتعاملين الخواص، من خلال السماح للشركات الأجنبية بممارسة نشاط التأمين. في هذا الإطار، ولتدارك النقائص والاختلالات التي عرفها القطاع، تمّت مراجعة قانون التأمينات، حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وذلك بهدف تعميق الانفتاح وتسريع وتيرة عملية تحرير السوق، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، إضافة إلى وجود دواعي كثيرة ومبررات أخرى مختلفة، منها تحسين وتجويد أداء القطاع، ومواجهة تحديات الاستحقاقات الدولية، كتغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة القرن الحادي والعشرين، التي تتسم بالتكتلات الإقليمية والتحالفات الاندماجية بين الشركات العالمية.

انطلاقا من تشخيص تلك الأوضاع والظروف، يتخلل سوق التأمين الوطني صعوبات داخلية عديدة، ومعوقات خارجية متعددة حالت دون تطوره وتقدمه، لاسيما معاناته من نقص مستوى الوعي، يضاف إلى ذلك النظرة التحريمية السائدة لدى شرائح واسعة من التركيبة السكانية، بحيث يغذي هذه المشاكل تلك التحديات الخطيرة التي تلقي بظلالها على ازدهار وانتعاش القطاع، حيث تطرح انعكاسات كلا من اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عدة تساؤلات حرجة، حول مدى جهوزية واستعداد المتعامل الوطني لصياغة إستراتيجيات المقاومة والاستعداد، وآليات التصدي والصمود لمواجهة المنافسة الأجنبية.

في هذا الإطار، بدأت المعالم الجوهرية لملامح معضلة البحث تبرز بكافة أبعادها وتتبلور بجميع جوانبها، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة الإشكالية التي تطرح نفسها بإلحاح كالتالي: «**هل تعتبر إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي كمظهر من مظاهر العولمة المالية، فرصة لإنعتاق قطاع التأمين الجزائري أم تكريس لتبعيته؟**».

في سياق متصل،تستوحي وتستمد هذه الدراسة أهميتها البالغة، من كونها جاءت في مرحلة تعرف فيها صناعة التأمين الوطنية تحولات عميقة بوتيرة متسارعة، خصوصا بعد سن القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995، فقد أفضت الأطر التشريعية واللوائح التنظيمية الجديدة إلى التوجه نحو الإنفتاح على المنافسة الأجنبية، أين تجد الشركات المحلية اليوم نفسها في وضعية حرجة، مما يجعل مسايرتها ومواكبتها لهذه التطورات، أمر صعب وتحد كبير، على خلفية تبعات إتفاقية الشراكة الأوروبية.

المحور 1/ محاذير العولمة المالية (المبادئ والأسس)

1- ظاهرة العولمة المالية بتهديداتها ومكاسبها

لقد تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بظاهرة العولمة المالية Financial Globaliza-tion، بسبب التطور التاريخي وتباين الإتجاهات والتصورات حول حيثياتها، وعموما يقصد بها «**عملية مرحلية لإرساء سوق شاملة وحصرية للرساميل، تضمحل فيها جميع العوائق الجغرافية والتنظيمية، لينتشر بذلك تحرير التدفقات المالية، بقصد تأمين أفضل توزيع لمختلف مظاهر الرساميل، بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في خضم البحث عن أعلى العوائد وأدنى الأخطار**»[1]، أو «**ظاهرة مرتبطة بالتطور والتراكم المضطرد في رأس المال**»، ويقصد بها أيضا «**الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي، والتحول إلى ما يسمى بالإنفتاح المالي، مما أدى إلى تكامل وترابط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي، من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، ومن ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق العالمية**»[2]، وتشير أيضا إلى «**التطور الضخم في حجم التعاملات المالية على الصعيد الدولي، والتي تتجه نحو توحيد أسعار المنتجات المالية، بمختلف الأسواق المالية العالمية**»[3]، ويقصد بها كذلك «**خريطة مالية معقدة عبر خطوط الطول ودوائر العرض المالية، تسيطر عليها وحدة الزمان والمكان والعمليات مفاتيحها أدوات وأسواق مالية متجددة ومتحررة، وهي تعميم للصناعة المالية المدعومة بالتكنولوجيا كبنية تحتية على كل الفضاءات بقيادة رأس المال عابر الحدود، متعدد الجنسيات، دولي النشاط حاليا، وهي في العمق ديناميكية الرأس مالية، التي تعبر عن تطلعات رأس المال والشركات متعددة الجنسيات**»[4].

إذن يمكن أن نكتشف ونستشف أن العولمة المالية تتمثل في إلغاء العقبات التنظيمية والجغرافية، التي تحول دون إرساء سوق عالمية موحدة ومنفتحة، تضمن حرية تدفق رؤوس الأموال، ورفع وتيرة ديناميكيتها بما يحقق للمستثمرين تعظيم إيراداتهم بأدنى التكاليف. وعلى مدى العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حدثت تحولات هيكلية عميقة وتطورات جذرية في صناعة الخدمات المالية، كتوسع نطاق النشاط المصرفي، وبزوغ ظاهرة المنافسة المحتدمة فيما بين المؤسسات المالية، على غرار البنوك والتأمينات، بحيث عملت كحافز للتسريع من حركية العولمة المالية[5].

مما سبق يمكن إيجاز وتلخيص أهم العوامل المفسرة للعولمة المالية فيما يلي[6] :

– عجز الأسواق الوطنية عن إستيعاب الكميات الضخمة من المدخرات المالية Fi-nancial Savings، فإتجهت نحو الخارج بحثا عن فرص إستثمار أكثر جاذبية من منظور التكلفة والعائد، فحدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

– إستحداث حزمة من الأدوات المالية لحماية المستثمرين من مخاطر التقلبات الحاصلة في أسعار العملات وأسعار الفائدة، على غرار المشتقات Derivatives التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية، وتشمل المبادلات Swaps، المستقبليات Futures، القاعدة Colles، الخيارات Options ؛

– التطور المذهل الحاصل في تقنيات المعلومات والإتصالات، التي إختصرت المسافات الزمنية وإختزلت الحدود الجغرافية Geographical Boundaries، فقد أسهمت بشكل مجدي في عقلنة القرارات الشرائية والبيعية، وترصد تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية ؛

– النمو المضطرد في التدفقات المالية على الصعيد العالمي، والأرباح الطائلة التي حققتها الرساميل المستثمرة في الأصول والموارد المالية بشكل محسوس، فحجم المعاملات المالية تجاوز بأضعاف رقم أعمال المبادلات التجارية المتحققة في أنظمة الإنتاج الحقيقي ؛

– الإرتباط الوثيق بين سرعة نمو التدفقات الرأسمالية وعمليات التحرير المالي الوطني والدولي، خصوصا مع السماح للمقيمين وغيرهم، بحرية تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية، وإستخدامها دون تقييد في إتمام المعاملات الجارية.

2– بروتوكول الشراكة الأورو–جزائرية

في خضم التحولات والمستجدات التي شهدتها الساحة العالمية خلال العشرية الماضية، بدأ مسلسل التضارب حول المصالح يتلاشى تدريجيا، ليحل محله علاقات دولية أكثر تكريسا لمفهوم التعاون والشراكة[7]، ويقصد بإتفاق الشراكة «**إتفاق مكتوب بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، بقصد تحقيق أهداف الشراكة الإقتصادية–المالية المنصوص عليها في إعلان برشلونة**»[8].

إنَّ المنطلقات الإيديولوجية الجامحة كالنفوذ والموروث الإستعماري، حيث للجزائر روابط مع شعوب الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ضاربة في عمق التاريخ نظرا للتقارب الجغرافي بينهما، يضاف إليها العلاقات المتميزة والمصالح البراغماتية، وكثافة المبادلات والمعاملات التجارية البينية الجزائرية الأوروبية، وبعد مخاض طويل وعسير يندرج في مسار مفاوضات مشروع الفضاء الأورو–متوسطي في إعلان برشلونة لعام 1995[9]، وقَّعت الجزائر على بروتوكول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في فيفري 2002، الذي دخل حيز التطبيق في سبتمبر 2005، كخطوة أولى نحو عولمة الإقتصاد الجزائري، وهو المتغير الإقتصادي والمؤشر الأساسي في البيئة للشركات التأمينية، الذي يجب دراسته بعناية عند وضع أي إستراتيجية مستقبلا، لأن المنافسة ستكون قوية، وهذه التداعيات تختلف من شركة لأخرى حسب الوضعية التنافسية، إلا أنها تتراوح بين ما هو إنعكاس سلبي مؤثر مباشرة في الوضعية الراهنة للشركة، وما هو إيجابي من منظور الأثر الديناميكي[10].

المحور 2/ قطاع التأمين الجزائري من التخطيط إلى الإنفتاح

يهدف المحور إلى الوقوف على وزن سوق التأمين الجزائري ضمن الخريطة الدولية للفترة 1995–2012، ويمكن مناقشة تفاصيل هذا المحور من خلال إدراج الجداول أسفله، والتي تحوي في طياتها أجوبة لعدة تساؤلات يمكن إثارتها :

جدول –1– المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري للفترة 1995–2012

	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
إجمالي الأقساط: مليون دينار	13028	15068	15600	16027	17139	19489	21783	28985	31311
الترتيب العالمي	–	64	66	66	68	88/69	72	68	71
معدل الكثافة : دولار للفرد	9.74	9.79	9.43	9.42	8.36	8.52	8.96	11.37	13.03
الترتيب العالمي	–	75	79	81	80	88/82	83	83	82
معدل الإختراق (٪)	0.67	0.58	0.58	0.59	0.54	0.49	0.52	0.64	0.59
الترتيب العالمي	–	76	81	84	80	86	88	86	85
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إجمالي الأقساط: مليون دينار	35758	41620	46474	53789	67884	77339	80660	87300	99900
الترتيب العالمي	65	64	68	71	65	70	61	64	67
معدل الكثافة: دولار للفرد	15.12	16.58	16.84	22.5	31.0	32.0	32.8	33.0	34.3
الترتيب العالمي	81	80	81	82	80	82	81	81	81
معدل الإختراق (٪)	0.6	0.55	0.55	0.57	0.61	0.7	0.8	0.7	0.67
الترتيب العالمي	86	87	86	61	86	86	67	80	85

المصدر: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، مجلة سيجما السويسرية، 2013.

من الجدول أعلاه، نقدم التوصيفات والتحليلات وزوايا النظر التالية:

1– مؤشرإجمالي الأقساط المكتتبة

إرتفع رقم أعمال قطاع التأمينات الوطني بنسبة تعادل 14.1٪، بحيث بلغ 99.9 مليار دينار سنة 2012 مقارنة بعام 2011، ويفوق هذا النمو ذلك المتوقع من قبل المجلس الوطني للتأمينات الذي كان يراهن على إرتفاع بنسبة 11٪ أي 95.7 مليار دينار من منح التأمينات الممنوحة سنة 2012. وحقق القطاع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 87.3 مليار دينار بزيادة قدرها 7٪ مقارنة مع عام 2010، وتوجد بالجزائر حاليا 23 شركة تأمين من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص. وإذا رجعنا نصف قرن إلى الوراء، فإن رقم أعمال القطاع كان يبلغ 71 مليون دينار سنة 1964، وبدأ في الإرتفاع تدريجيا حيث بلغ 10 ملايير دينار سنة1994 ، ثم 13.1 مليار دينار سنة 1995، وبعدها 41.6 مليار دينار سنة 2005، ليبلغ تقريبا 100 مليار دينار سنة 2012. ويتضح للوهلة الأولى، أن سوق التأمين الجزائري قد حقّق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة الذي بلغ زهاء 37٪ (أي يتوفر على هامش تطور معتبر)، منتقلا بوتيرة محسوسة ومتزايدة بلغت حدود 666٪، أي أن رقم الأعمال إنتقل

من 13028 مليون دينار تترجم قيمة 274 مليون دولار عام 1995 ليرتفع إلى حوالي100 مليار دج تترجم قيمة 1250 مليون دولار عام 2012، مسجلا إنتعاشا بإنتاج إضافي قياسي مقارنة مع السنوات الفارطة وصلت زيادته الصافية خلال نفس الفترة 86872 مليون دينار، حيث سجلت كل الفروع والشعب إرتفاعاوإنتعاشا في حجم نشاطاتها بنسب متفاوتة.

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول، يمكن القول أن الإعتماد على مؤشر معدل نمو الإنتاج الوطني من التأمينات من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي على ثمرة الإصلاحات بل مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي اللافت للنظر لعوائد العلاوات، بالإضافة إلى التحسّن النوعي لأداء المتعاملين، لكن عند رصد موقع ووزن الجزائر ضمن التأمينات الدولية نجدها بعيدة عن المعايير العالمية، حيث تحتل مراتب ذيلية متأخرة، إذ جاءت في المركز 67 من أصل 88 بلد شملته الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة Sigma السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الإتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن في تقرير عام 2012، بحصة سوقية 0.03٪ تكاد تنعدم وتؤول إلى الصفر، وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61٪ فقط، حيث تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري أي إفريقياً، والسادس على النطاق الإقليمي أي عربياً. إذن تكشف لغة الأرقام مدى ضعف الأداء الإكتتابي للشركات الناشطة بالقطاع، وما يطرح علامة استفهام وتعجب عن دور القطاعين العمومي والخاص بشكليه المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية بالجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيدا عن التحامل هو عدم الاستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة لتمويل المخططات الخماسية للحكومة.

2- مؤشري الإختراق والكثافة

إنّ مؤشر الإختراق ضعيف جدا رغم تذبذباته، فمن 0.49٪ عام 2000 إلى 0.8٪ عام 2010 ليتقلص متراجعا إلى 0.67٪ عام 2012 مترجما بذلك الرواق 85، ليظل بعيد تماما عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ 6.5٪، 3.65٪، وهذا مقابل معدلات أكثر إرتفاعا لدول الجوار. ومن ثم تبقى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 1٪، فهي متدنية ومقلقة بكافة المقاييس، ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، ولا تمثل النمو المحقق في مختلف القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات.

وحسب المجلس الوطني للتأمينات وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، يسهم قطاع التأمينات من خلال شركاته الـ 21 وتعاضديتيه بنسبة 3٪ فقط في تمويل الإستثمار الوطني، وقد تراجعت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة، لأنها إنتقلت من 3.8٪ سنة 1995 إلى 3.6٪ سنة 2005 و3.4٪ سنة 2006 لتسجل 3٪ فقط سنة 2011. حتى وإن كانت مخصصات شركات التأمين الموجهة للإستثمار قد إرتفعت بشكل ملموس خلال نفس الفترة. فقد بلغت تلك المخصصات 22.2 مليار دينار سنة 1995 قبل أن تسجل 60.4 مليار دينار سنة 2005 و66.2 مليار دينار و140 مليار دينار سنة 2011، أما الإستثمار الوطني الذي حظي بثلاثة برامج عمومية

للإستثمار منذ سنة 2001، فقد إنتقل من 580 مليار دينار سنة1995 إلى 1661 مليار دينار سنة 2005 ثم إلى 4618 مليار دينار سنة 2011.

أما مؤشر الكثافة هو الآخر ضئيل ومتواضع للغاية، ويعتبر المواطن الجزائري من أقل شعوب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التغطية، حيث لا تتجاوز نسبة الإكتتاب السنوي لكل جزائري 34.3 دولار للساكن عام 2012، رغم التحسن في الإنفاق خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية، حيث إنتقل دخل الفرد إلى 5414 دولار عام 2012، إلا أن النسبة تبقى بعيدة مقارنة بمعظم دول العالم (المرتبة 81)، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 655.7 دولار للساكن.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤشرات الإيجابية التي حملها قطاع التأمين الجزائري هي صورية وشكلية، وعلى ضوء هذه النتائج تبين أن القطاع أمام رهان صعب، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومحلاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى بإستثناء السيارات، وعدم الإقبال على طلب الخدمات التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية، تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، والتي تكبح جماح التعاقد مع شركات التأمين في الجزائر. في نفس الوقت، هناك إمكانات إستثمارية ضخمة يتمتع بها، تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض، فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل بشكل جيد مقدر بـ 7 مليار دولار (لم تصل إلى التشبّع)، وهناك مؤشرات محفزة وواعدة كقوى دافعة لتنامي قطاع التأمينات في الجزائر، بفعل تسجيل آلاف المشاريع في قطاع البنى التحتية وزيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة وطرح منتجات جديدة في المجالات العقارية وتأمين الحياة، وتزايد عدد المتعاملين في هذا المجال.

لقد أكد إتحاد التأمين وإعادة التأمين، أن رقم أعمال القطاع، قد يرتفع بخمسة أضعاف في آفاق سنة 2020 لينتقل إلى 5 ملايير دولار أي بحوالي 400 مليار دينار، ويمكن بلوغ هذا الإرتفاع في سوق التأمينات، بفضل تنويع الفاعلين في مجال التأمينات، وبروز بنك التأمين، حيث سترتفع منحة التأمين الشهرية بالنسبة للفرد الواحد إلى 3000 دينار أي 40.5 دولار سنة 2020 وهو مبلغ يعد ممكنا. ويرى العارفون بخبايا القطاع، أن تجسيد هذه الأرقام يحتاج إلى توزان في المحفظة التأمينية، على إعتبار أن الإرتفاع في رقم الأعمال مدفوع بشكل خاص بفرع تأمين الضرر الذي يمثل 94.8٪ من البنية العامة للسوق، بينما يحوز فرع التأمين على الأشخاص على 5.2٪ فقط[11].

المحور 3/ نماذج تأمينية لمشاريع مشتركة جزائرية أوروبية

على المستوى التنظيمي، خضعت بنية السوق إلى تغيرات كبيرة نسبيا، حيث زاد عدد العارضين في السوق من 16 شركة عام 2010 إلى 23 شركة تأمين عام 2012، من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص، علما أن هناك عدد من الطلبات محلية وعربية ودولية هي قيد الدراسة حاليا

لدى المديرية العامة للخزينة بوزارة المالية، وتزداد الحاجة إلى شركات التأمين الخاصة (محلية أو أجنبية أو مختلطة) لمواكبة المشاريع الإستثمارية التنموية في القطاعات الإقتصادية الأخرى.

شهد القطاع الوطني للتأمينات تسارعا في نشاطاته، وتغييراً في تقديم منتجاته مع ميلاد فروع متخصصة في التأمين على الأشخاص، الذي يعد قطاعا يتمتع بقدرات ضخمة ومردود معتبر، من شأنه تحقيق رقم أعمال أكبر مما هو عليه الآن، هذا وقد تم الإعلان عن إنشاء خمس فروع متخصصة في التأمين على الأشخاص في عام 2011، ومن شأن ذلك أن يعطي معلما جديدا للمنتجات المقترحة إلى حد الآن من طرف شركات التأمين، حتى وإن بقى القطاع الخاص لحد الساعة متخلفا عن هذا الإتجاه الجديد :

أ/ شركة التأمين والإحتياط والصحة SAPS

تعد أول شركة تأمين على الأشخاص في الجزائر، إذ دخلت الشركة الوطنية للتأمين SAPS في شراكة مع المجموعة التعاضدية لتأمين تجار وصناعيي فرنسا وإطارات وأجراء قطاعي التجارة والصناعة (ماسيف)، وبنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية. وقد تحصلت على الإعتماد لسيرها لدى وزارة المالية يوم 10 مارس وشرعت هذه الشركة في العمل إبتداء من 21 مارس 2011، برأس مال إجتماعي يقدر بـ 2 مليار دينار، حيث 41٪ حصة ماسيف؛ 34٪ كان حصة الشركة SAA ؛ 10 ٪ حصة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؛ 15٪ حصة بنك التنمية المحلية. ذلك طبقا للتدابير الجديدة التي جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي يفرض أن يحتفظ الطرف الجزائري بنسبة لا تقل عن 51٪ من رأسمال الشركات التي يساهم فيها الأجانب. وتمارس هذه الشركة جميع نشاطات تأمين الأفراد وإعادة التأمين وكذا جميع عمليات الإحتياط الجماعية والتسيير، وتهتم بضمان خدمات الإستشارات في مجال تأمينات الأفراد وجميع العمليات المتمحورة حول إقتناء العمارات عن طريق تشكيل ريوع عمرية.

تأسست ماسيف سنة 1960 تتوفر حاليا على 5.5 مليون مؤمّن في مجال السيارات و3.5 مليون مسكن، إضافة إلى تقديمها العشرات من المنتجات للأفراد والمؤسسات، وهي أول مجموعة فرنسية تستقر في السوق الجزائرية بعد 42 سنة من تأميم شركات التأمين الفرنسية التي كانت تنشط في الجزائر بعد الإستقلال.

ب/ أكسا للتأمين على الأضرار والحياة AXA VIE-DOMM

تتمتع برأسمال إجتماعي يقدر بـ 3 مليار دينار بنسبة 49٪ من طرف المجمع الفرنسي و36٪ من طرف الصندوق الوطني للإستثمار CNI ؛ و15٪ من طرف بنك الجزائر الخارجي BEA. باشرت الشركة الفرنسية AXA مع شريكيها، بفرعيها وهما أكسا للتأمين على الأضرار وأكسا للتأمين على الحياة، نشاطها بالجزائر يوم 11 ديسمبر 2011، وبلغت إستثمارات الشركة الفرنسية بفرعيها 5.3 مليار دينار، وقد شرعت في تسويق محفظة منتجات متنوعة على غرار التأمين على الأسفار والصحة والتأمين على حوادث الحياة وغيرها، والسيارات وعقود التأمين متعددة الأخطار المهنية إلى جانب التأمين على السكنات والمؤسسات، وتصنف الشركة الفرنسية أكسا من بين أكبر شركات التأمين العالمية[12].

المحور 4/ إفرازات وتبعات الشراكة الأوروبية بين المساوئ والمحاسن

قبل الخوض في تفاصيل هذا الموضوع، يمكن الإشارة إلى أن حجر الزاوية فيه أنه ما دام هذا هو واقع قطاع التأمين الجزائري، فإنه لا يكون العامل الجوهري في إتخاذ أي قرار بشأن الإنصهار والذوبان في العولمة المالية، على ضوء العوامل الأخرى ذات العلاقة بالمصالح الإقتصادية الأكثر أهمية Economic Interests، لأن حجم التأييد الذي تتمتع به ظاهرة الكوكبة، سيجعل أية دولة تختار عدم الإنخراط فيها في حالة عزلة دولية، وفي حالة إختيارالإندماج، فإن عليها تكييف أوضاعها مع إفرازات هذه الحركية سريعة الإيقاع والتقلب، وهذا ما هو حاصل في الواقع في إطار ما يسمى بحرب المصالح المتوحشة.

1– التأثيرات الإيجابية المتوقعة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي

على أعقاب مستجدات تاريخ سريان مفعول إتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، أصدرت السلطات القانون رقم 04/06 المؤرخ في أفريل 2006، بغية مجابهة تحديات المرحلة والإستفادة من مكاسبها :

– الإستثمار في الثروة الفكرية، فالجزائر متخلفة في هذا المجال، وقد تم مؤخرا تأسيس المدرسة العليا للتأمين، وفقاً لإتفاق ثنائي جزائري فرنسي رأى النور يوم 22 سبتمبر 2010، بعد تسوية الخلاف بين شركات التأمين الفرنسية ونظيرتها الجزائرية في مارس 2008، والذي يعود إلى 42 سنة أي منذ عام 1966، تم التوقيع عليها بين أربع شركات فرنسية (AGF-AVIVAFRANCE-AXAFRANCE-GROPAMA-MMA)، ونظيرتها الجزائرية (CAAR-SAA) ؛

– إنعاش الشبكة التجارية الوطنية، وترقية عقود التأمين على الأشخاص، من خلال سلسلة البروتوكولات الموقعة بين شركات التأمين والبنوك، فكلما تعززت الأواصر بينهما، قوي قطاع التأمين والعكس صحيح ؛

– قام المجلس الوطني للتأمينات بمساعدة برنامج التعاون ADEM، بعقد سلسلة ندوات وورشات عمل حول مسائل: تأمين القروض، وتسيير الخطر، وترقية الثقافة التأمينية، ومراقبة التسيير، وفنيات التسويق، ... إلخ ؛

– الإستفادة من مزايا سوق حافلة بالمنافسة، لتنمية الصناعة التأمينية على أكمل وجه، حيث سيفضي ذلك لا محالة إلى إعتناق الأساليب الإدارية العصرية على غرار الإبتكار والجودة والزبونية والبحث والتطوير.

على الرغم من تحقيق تحسن في رقم أعمال القطاع، غير أن الإتفاق المبرم بين الجزائر وفرنسا بخصوص إنهاء الخلاف بين الطرفين في مجال التأمينات، أعاد المخاوف من عودة شركات التأمين الفرنسية إلى الجزائر، بسبب عدم جاهزية شركات التأمين الجزائرية لمنافسة نظيرتها الأوروبية التي عبرت عن رغبتها القوية في العودة الفورية إلى السوق الجزائرية، مما سيضيق الخناق على شركات التأمين الجزائرية التي تعاني من تأخر كبير، سيمكن منافساتها الفرنسية والإسبانية والإيطالية والبريطانية وحتى الأمريكية من الإستحواذ على سوق التأمينات الجزائري، الذي يعد الأكثر تأخرا في منطقة المتوسط، على الرغم من الفرص القوية غير المستغلة

التي يتوفر عليها، حيث ستجد الشركات الفرنسية الأرضية مناسبة لها بفضل السيطرة شبه المطلقة للعلامات الفرنسية على السوق، حيث ستتعاقد رونو وبيجو مع شركات التأمين الفرنسية[13].

2- الإنعكاسات السلبية المنتظرة للشراكة مع الإتحاد الأوروبي

بدأت الشكوك تحوم حول قدرة الشركات العمومية، في المحافظة على إعتلائها الصدارة و الريادة، من حيث الحصة السوقية، فقد صرّح مدراء القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي عن نيتهم وعزمهم على إفتكاك سيطرة القطاع العام، تحت مظلة المنافسة الشريفة، وبلغت الأرقام التي سجّلت في الحصيلة السنوية لعام 2012 تقلص نصيب القطاع العمومي من 88٪ عام 1997، إلى 63٪ عام 2012.

لا تخل الشراكة من النقاط السوداوية بسبب المذهب المكيافيلي الطاغي على الذهنية الأوروبية، حيث تعتبر التأمينات الأوروبية أحسن جودة وأقل تكلفة، وهذا يؤدي إلى اختلال أركان اللعبة التنافسية، ومنه التأثير على المقدرة التنافسية للقطاع، لذلك فالدخول في مشاريع مشتركة وفق القاعدة التي تضمنها قانون المالية التكميلي لعام 2009 (49/51)، لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الدولية أهم إجراء حمائي وقائي، ويمكن تلخيص أهم هذه الانعكاسات فيما يلي:

– تعتبر حصيلة شعبة التأمين الإلزامي على السيارات أهم صيغ التأمين المعروضة في السوق، ويشكل دخول الشركات الفرنسية ضربة موجعة، إذ تعتبر شركتي رونو وبيجو الرائدة بالجزائر، ومنه الارتياب من الهيمنة على هذه الحقيبة، بإعلان الوكلاء المعتمدين للسيارات عن تخفيضات سعرية، مع تقديم حزمة خدمات ما بعد البيع،كالتأمين الشامل على السيارات ضد كل المخاطر لمدة عام ؛

– الخشية من تشكيل تكتلات بين المؤسسات المالية الأجنبية العاملة بالجزائر، على غرار شركات التأمين والبنوك الفرنسية (البنك الباريسي، سوسيتي جنرال)، فهذه ملابسات لابد من الاحتراز منها والاحتياط لها ؛

– يعتبر قرار رفع الحد الأدنى لرأسمال الشركات تهديداً بالنسبة للمتعاملين الوطنيين الخواص نظرا لمحدودية صلابتهم المالية Financial Solidity، في الوقت الذي يعتبر بوابة لدخول الأجانب ؛

– السعي الأوروبي الحثيث لتوسيع الأسواق ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى، ويبقى هاجس النزعة المادية البراغماتية المحض، هو المحرك الدافع للاستثمار في قطاع التأمين الجزائري، ومنه الخوف من قيام الشركات الأوروبية بعمليات ابتلاع الشركات الوطنية ؛

– الشركات الأوروبية تتصف بالموثوقية والمصداقية والمرونة أي تسويق حلول لمطالب المتعاقدين معها، تستجيب لاحتياجات زبائنها بمحافظ تأمينية مستحدثة، ناهيك عن التعاطي السريع والمعالجة الفورية للملفات الثقيلة والعالقة، المتعلقة بالحوادث الناجمة عن الأخطار الطبيعية والفلاحية والصناعية، وتقليص فترة الانتظار Waiting Period بتسديد المستحقات في فترة وجيزة (الرضا والولاء)، مقابل سوء التسيير وغياب الساحة من شركات متميزة تسييريا، الذي لا يزال ضارب بأطنابه في الشركات العمومية تحديداً.[14]

من الأهمية بمكان إجراء مقارنة بين شركة AXA الفرنسية وشركة CAAT الجزائرية، في بعض المؤشرات الأدائية، حيث نجد رقم أعمال شركة AXA يتجاوز 91 مليار أورو، و100 مليون زبون، والشركة CAAT بلغ رقم أعمالها 15.3 مليار دينار و750 ألف زبون سنة 2012[15].

وتجدر الإشارة إلى أن شركات التأمين العمومية هي صاحبة التاريخ الطويل من الإنفراد بالسوق، لكن ذلك في نظر المختصين لن يشفع لها للفوز والتغلب على الخواص، فبعد إقتحام الشركات الخاصة سوق التأمين الوطني منذ سنة 1997، فتح باب المنافسة بين العارضين على مصراعيه، والتي بدأت تشتد على عدة جبهات، ولكن الأمر الذي لا مراء فيه، هو أن الخبراء والأكاديميين مجمعون على أن المنافسة محفز وليس كابح للنمو والتطور لأي قطاع أو نشاط، ولو تمت الموازنة بين حسناتها ومساوئها لرجحت كفة المحاسن، فمثلا قام العديد من المؤمنين العموميين بإنشاء فروع متخصصة في هذا المجال والتي كانت غير متداولة بكثرة في الجزائر من قبل، كما سمحت بفتح آفاق جديدة بالنسبة للمؤمنين الجزائريين والتي دخلت معترك المنافسة الدولية في هذا المجال، مع قدوم مجموعات أوروبية وعالمية كبيرة.

إن السنوات المقبلة تمثل أكبر تحد لتطوير محفظة المنتجات التأمينية. وفي غضون انفتاح قطاع التأمين الجزائري، تولد عنه تباري تنافسي بين مجموع العارضين في جو محموم ومفعم بالمنافسة، والسوق الجزائرية مقبلة بحكم دخولها التدريجي في العولمة المالية عن طريق الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات، وبحكم عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، تجعل من الحماية والدعم التي تطلبها الشركات العمومية، أمر غير ممكن لمواجهة المتعاملين الخواص (المحليين والأجانب) بسبب تغير قواعد اللعبة.

خاتمة

رغم مراهنة الجهات الوصية على المزاحمة والتباري بين العارضين، للإرتقاء بمكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي، على ضوء مؤشري الكثافة والإختراق خلال المدة 1995–2012، بيد أنه بعد مرور 17 سنة على تلك الإصلاحات لم يتمكن القطاع من مجاراة الأحداث الجارية في سوق التأمين العالمية، ولم يستفد البلد من مكاسب العولمة المالية، بل على العكس تنامت المخاوف من غزو الشركات الأجنبية للسوق المحلية، إذ تتميز هذه الأخيرة بترسانتها الإدارية والتسويقية المرعبة، خصوصا وأنها تستهدف إجتياح الدول النامية وبسط سيطرتها ونفوذها على أسواقها.

في سياق متصل، فإنه عند استقراء القرائن الإحصائية والشواهد الميدانية من منظور مؤشري الكثافة والاختراق، نجد مكانة الجزائر ضمن ترتيب سوق التأمين العالمي بعيدة عن المعايير والمستويات الدولية، حيث يبقى إنتاج ونتائج صناعة التأمين ببلدنا ضعيفة ومتواضعة من حيث حجم الأقساط المكتتبة، سواء في جانب تأمينات الحياة أو غير الحياة، بيد أن السلطات تراهن على حزمة القوانين والتشريعات وعلى هيئات الإشراف والرقابة، للنهوض بالقطاع وتحسين مركزه التنافسي مقارنة بالأسواق الدولية، خصوصا في غضون معطيات و

طروحات المرحلة القادمة، فالمستقبل يحوي في طياته هالة من المخاطر والتهديدات المنتظرة التي تنعكس سلبا على أداء قطاع التأمين الجزائري، تضعه في وضعية صعبة ومأزق خطير، تتنامى معه هواجس من كفاءة تلك الشركات على إبتلاع شركاتنا، كما يتضمن العديد من المكاسب المحتملة والفرص المرتقبة التي تنعكس إيجابا على شركات التأمين الوطنية.

تتمثل أهم المحاسن والمزايا المرتقبة من إنعكاسات العولمة المالية عموما واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تحديدا على صناعة التأمين الوطنية، في أنها تسمح لشركاتنا بتحقيق الاستفادة من الخبرة الواسعة للأجانب في ميدان التأمينات، من خلال الانفتاح الاقتصادي على سوق التأمين الجزائري، وكذلك من خلال الانتفاع من الخبرة الإدارية والفنية المفيدة في تنويع المحفظة الإنتاجية عن طريق الاحتكاك أو الشراكة أو الاندماج، الأمر الذي يضع مسؤولي هذه الهيئات على المحك الحقيقي، وعبء ثقيل لمسايرة ومواكبة هذه التبعات والمستجدات.

الهوامش و الإحالات

1- Dominique Plihon: Les enjeux de la globalisation financière, Casbah , Alger, 1997, p.68

2– عبد المطلب عبد الحميد:العولمة وإقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 33.

3- Martin P. and Helene R: Globalization and emerging markets, CPREDP 3378, London, UK, 2002, p 3.

4– عماني لمياء : العولمة المالية (ديناميكية رأس المال المالي وتطلعاته)، مجلة العلوم الإنسانية (بحوث إقتصادية)، العدد 31، المجلد 2، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 217.
(http://revue.umc.edu.dz/ancien-site-de-la-revue/index.php/component/attachments/download/44)

5) لمزيد من التفصيل أنظر إلى :

– صالح مفتاح : العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، 2002، ص 205.

– جبار محفوظ : العولمة المالية وإنعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، الجزائر، 2002، ص ص 183–185.
(http://www.webreview.dz/IMG/pdf/18.pdf)

(6) لمزيد من التفصيل أنظر إلى :

– رمزي زكي : العولمة المالية، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1999، ص ص 80–81 ؛

– شذا جمال خطيب : العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية، مؤسسة طابا، القاهرة، مصر، 2002، ص ص 17–19.

(7) طالبي بدر : الشراكة الأجنبية بين النظرية والتطبيق، مجلة الإقتصاد والإحصاء، العدد 12 المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والإقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2009، ص ص 86–87.

(8) مصطفى خشيم: إتفاقيات الشراكة الأورو–مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية لبلدان إتحاد المغرب العربي، مجلة الجامعة المغاربية، العدد 7، طرابلس، ليبيا، 2009، ص 48.
(http://www.maghrebarabe.org/admin_files/Numero_7 pdf ;)

(9) لمزيد من التفصيل حول إتفاق الشراكة المتوسطية، أنظر إلى موقع الإتحاد الأوروبي
(http://europa.eu.int).

(10) أنظر إلى المقالات المنشورة في المجلات العلمية التالية :

– زعباط عبد الحميد: الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة الشلف، الجزائر، 2002، ص ص 53–55 ؛

http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_01/article_02.pdf)

– خليفي عبد النور : الشراكة الإقتصادية الأورو–متوسطية (المنجزات والعوائق)، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 15، مركز البصيرة، القبة، الجزائر، 2010، ص ص 103–126 ؛

– عابد شريط: واقع الشراكة الإقتصادية الأورو–متوسطية مع دول المغرب العربي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، قسنطينة، الجزائر، 2004، ص ص.107–122 ؛

– عبد الحق جنان: إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وأثره على ثقافة المؤسسة الإقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص ص 79–80.

(11) لمزيد من التفصيل أنظر إلى المراجع العلمية التالية :

– رشيد بوكساني : إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري، مجلة الإصلاحات الإقتصاديةوالإندماج في الإقتصاد العالمي، العـدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006، ص ص 57–59.

– Mokhtar Naouri : Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001, p 16 ;
- Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), L'assurance dans le monde en 2000-2012 (http://www.suissre.com/Sigma) (Consulté le 5-3-2011) ;
- Bulletin des assurances (N°14/2011)(http://www.cna.dz/bulletin14/pdf) (Consulté le 1-7-2011)
- Marché des assurances en Algérie <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007, pp 18-19 ;
- Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008, p 49 ;
- François-Xavier Albouy : L'Algérie est un marché facile à développer, L'argus de l'assurance, N°6965, 2006, p 21 ;
- Abdelmadjid Messaoudi: Libéralisation, Conseil national des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005 ;
- Abdelmadjid Messaoudi: Situation et défis du secteur des assurances, 4ème Forum des assurances d'Alger,Hôtel El Aurassi, 2005.

12– تمت الإستعانة بالمادة العلمية الرقمية التالية :

– الموقع الإلكتروني للشبكة الإخبارية الإقتصادية الجزائرية (http://www.aenn-news.tv) ؛

– الموقع الإلكتروني لجريدة المساء (http://www.djazairess.com/elmassa/36184) ؛

– الموقع الإلكتروني لجريدة الأمة (http://www.djazairess.com/eloumma/18082) ؛

– الموقع الإلكتروني لوكالة الأنباء الجزائرية (http://www.djazairess.com/aps/107575) ؛

- TALA, CAARAMA et SAPS sont nées !, Bulletin n°15, 2ème Trimestre, 2011 (http://www.cna.dz/bulletin15/pdf) ;
- Agrément de trois sociétés spécialisées en assurance de personnes (http://www.cna.dz/index.php?option=com_content&task=view&id=2479&Itemid=214).

(*) حسب المركز الوطني للإعلام والإحصاء، فإن السيارات الفرنسية تأتي في المركز الأول من حيث السيارات المستوردة من طرف الجزائر. وبلغت مبيعات مجمع رونو الذي قام بإنشاء أول مصنع للسيارات في الجزائر 115502 سيارة في سنة 2012 بقيمة 91.8 مليار دينار. وتحتل علامة بيجو المركز الثاني بـ 65756 سيارة بقيمة 61.7 مليار دينار،أما المرتبة الثالثة فعادت لصانع السيارات الكوري هونداي بـ 51048 سيارة بقيمة 33.8 مليار دينار

(13) أنظر إلى المراجع التالية :

- Mohammed Seba: Le marché des assurances n'est pas encore mur, Le point économique, N° 47, Algérie, 2006, pp.2-7

– مجلة أخبار المالية، وزارة المالية، بن عكنون، الجزائر، الأعداد 10/7/6، 2008

14– الموقع الإلكتروني للشركة الدوليةآكسا (http://www.axa.fr)، والموقع الإلكتروني للشركة الجزائرية للتأمين الشامل (http://www.caat.dz) .

محاسبة التلوث الضوضائي
وأثـره على إنتاجية العامل وربحية المؤسسة

أ.د كسرى مسعود، أ. طاهري الصديق

جامعة الجزائر03

الملخص :

يكمن هدف البحث في دراسة المعالجة المحاسبية للتلوث الضوضائي، طرق ومناهج تقدير التكاليف البيئية، وتبيان أثر ذلك في تحديد أسباب محدودية إنتاجية المورد البشري وسط بيئة ملوثة، والخسارة المالية التي تتكبدها المنشأة الاقتصادية نتيجة ذلك، مما يزيد من أهمية البيانات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف البيئية في تحليل التأثير البيئي والاجتماعي للمشاريع الاقتصادية من جهة، للحد من تأثيرات التلوث، وتسعير المنتج بتكلفته الحقيقية من جهة أخرى، حفاظا على ربحية واستمرارية المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : التكاليف البيئية، التلوث الضوضائي، محاسبة التلوث، الإنتاجية.

Résumé :

Le but de la recherche c'est d'étudier le traitement comptable de la pollution sonore, ainsi les méthodes et les mécanismes pour l'estimation des coûts environnementaux, et démontrer l'impact de la pollution sur la productivité de la compétence humaine, et la perte financière subie par l'entité économique, ce qui augmente l'importance des données comptables relatives aux coûts environnementaux dans l'analyse environnemental et social des projets économiques, d'une part, de réduire les effets de la pollution, et d'autre part, c'est de facturé le produit avec ses coûts réels, afin de préserver la rentabilité et la pérennité de l'entreprise.

Mots clés : coûts environnementaux, pollution sonore, comptabilité de la pollution, productivité.

مقدمة

يتفق الاقتصاديون على اختلاف مذاهبهم الاقتصادية بأن النظام الإنتاجي في أشكاله المعاصرة، يتسبب في آثار غير مرغوب فيها بالنسبة للبيئة كتلويث الهواء والماء وإلقاء المخلفات، والضوضاء، يضاف إلى ذلك تأثيرها في كفاءة وإنتاجية المورد البشري ودرجة إقباله على العمل والابتكار، وأبرز مثال على ذلك التلوث الضوضائي، الذي يطرح مسألة أخلقة التنمية، أو بعبارة أخرى أولوية الاهتمام بالمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية.

من الناحية المحاسبية تمثل هذه الآثار تكاليف ثانوية للعملية الإنتاجية يصعب تسعيرها، ويطلق على هذه الآثار المتعدية أو الجانبية «النفقات أو التكاليف الخارجية»، وبشكل أعم فإن كل ظاهرة تمس رفاه الإنسان ولا يمكن ترجمتها في شكل تبادل نقدي سوقي يطلق عليها اليوم نفقات خارجية أو أثر خارجي.

بسبب خروجها عن نظام السوق بقيت حتى عهد غير بعيد مهملة تماما من جانب الاقتصاديين، وهذا يوضح صعوبة القياس النقدي المحاسبي للآثار السلبية الناتجة عن التلوث البيئي حيث لا يأخذ في الحسبان الخسائر الناتجة عند تحديد حجم نشاطه أو إنتاجه، وبالتالي يتم نقل عبء التكلفة الخارجية بالكامل إلى الطرف الذي يقع عليه الضرر.

السؤال الرئيسي :
كيف يمكن معالجة مشكلة التلوث الضوضائي محاسبيا وقياس تكاليفه ؟
للإجابة على السؤال المطروح سيتم التركيز على النقاط التالية :
أولا/ تكاليف التلوث البيئي ومشاكل قياسها ؛
ثانيا/ طرق قياس وتقويم التكاليف والمنافع البيئية ؛
ثالثا/ المعالجة المحاسبية لتكاليف التلوث الضوضائي.

أولا : تكاليف التلوث البيئي ومشاكل قياسها :

إن أي محاولة لتجنب الآثار السلبية للتلوث تستلزم ضرورة تسعير وتقدير قيمة الآثار الخارجية، وإدخال تلك القيم ضمن التكاليف الخاصة أو الداخلية للوحدة الاقتصادية ولو جزئيا.

على المستوى القومي فإن التكلفة الخارجية الناتجة عن التلوث تعبر عن مقدار الخسائر المتضخمة والمتزايدة التي يتحملها المجتمع أو الاقتصاد القومي نتيجة لتلوث البيئة.

حيث تتمثل هذه الخسائر في انخفاض الناتج القومي وانخفاض إنتاجية قوة العمل وزيادة تكاليف العلاج والوقاية من بعض الأمراض الناتجة عن التلوث وبصفة عامة التحكم في التلوث وتخفيضه إلى المستوى المقبول عالميا[1].

يرجع إهمال دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على النفقات الخارجية إلى أن التحليل الاقتصادي التقليدي منذ آدم سميث اقتصر على تناول الظواهر المتعلقة بالسوق، حيث تتم مقايضة السلع والخدمات مقابل النقود، وأهمل ما عدا ذلك من ظواهر اقتصادية.

لقد فرق آدم سميث منذ القرن الثامن عشر بين قيمة الاستعمال وقيمة التبادل ، فالماس عظيم القيمة عند التبادل قليلها في الاستعمال، في حين أن الهواء عديم القيمة عند التبادل ولكن لا غنى عنه للحياة الإنسانية [2].

ويترتب على ذلك أن الأثمان تتحدد في نظام السوق كمحصلة لتفاعل مجموعة من العوامل منها كمية المعروض من السلع والخدمات وكمية النقود المتداولة في المجتمع ومرونة الطلب وطبيعة علاقات القوى بين المنتجين والمستهلكين وفيما بين المنتجين وبالتالي تمثل الأسعار القيمة الاقتصادية للسلع والخدمات ومن ثم فإنها تشكل المحور الأساسي والمؤشر في مجال النشاط الاقتصادي.

بالرغم من أن مشكلة البيئة بحسب تعريفها هي مشكلة اقتصادية لأن التلوث في جوهره نتيجة مباشرة للنشاط الاقتصادي، ويترتب عن طرق معالجته آثار مهمة على الأنشطة الاقتصادية، فإن الأسس الاقتصادية التي تقوم عليها سياسات حماية البيئة لا تزال هشة وغير متناسقة.

بشكل عام يمكن تصنيف تكاليف التلوث إلى تكاليف التحكم بالتلوث وتكاليف أضرار التلوث.

1/تكاليف التحكم بالتلوث : هي التكاليف التي تتحملها الدولة أو الوحدة الاقتصادية أو الإثنين معا، لمنع حدوث التلوث وتجنب آثاره الضارة على أفراد المجتمع كصدور بعض التشريعات التي تجبر الوحدة الاقتصادية أو المستثمر على تحمل تلك التكلفة مع تقديم بعض الحوافز الضريبية أو غير الضريبية والتي قد تكون مساهمات من الحكومة في تحمل تكلفة التحكم بالتلوث [3].

هنا ينبغي على الوحدات الاقتصادية أن تقوم بتعديل القوائم المالية الخاصة بها من أجل إدراج تكلفة التحكم بالتلوث وإدخالها ضمن بنود تكاليف تكوين السعر، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية، وهذا ما يسبب عجز القطاع الخاص في تحمل تكاليف التحكم بالتلوث دون مساعدة الحكومة.

2/ تكاليف أضرار التلوث : هي التكاليف والأضرار التي تقع على المجتمع نتيجة قيام المشروع بأنشطته الاقتصادية، وإن جزءا من هذه التكاليف كان بالإمكان تجنبها لو كانت التشريعات البيئية السائدة فعالة في تجنب حدوث التلوث، والجزء المتبقي من التكلفة يتعين على المجتمع إنفاقه باستخدام الأساليب الملائمة لتخفيض حدة هذه الأضرار الناتجة، والجزء الذي تتحمله المنشآت والوحدات الاقتصادية من أجل التحكم بالتلوث يتعين إدراجه ضمن القوائم المالية لتلك المنشآت، وبعد هذا الإدراج لا تعد هذه التكلفة خارجية، وفي بعض الحالات قد تكون تكاليف الوقاية والتحكم بالتلوث وتكاليف أضرار التلوث من الضخامة بحيث لا يستطيع المجتمع تحملها، ومن ثم تقتضي حسابات الجدوى القومية ضرورة وقف الأنشطة المسببة للتلوث كلية عن العمل[4].

كنتيجة واقعية لما سبق يتضح أن محاولة منع التلوث والقضاء عليه كليا تعتبر مسألة مستحيلة وغير مقبولة من الناحية النظرية ؛ أي أن الهدف الأساسي في هذا الصدد يكمن في عملية الحد من التلوث والوصول به إلى الحجم الأمثل والمقبول اقتصادياً.

ثانيا/ طرق قياس وتقويم التكاليف والمنافع البيئية :

تعتبر الدراسات التي تناولت مسألة تقدير وقياس التكاليف والمنافع البيئية الاجتماعية هامة جدا على الرغم من محدوديتها، وعلى العموم يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسة تعتمد كلها على الأسواق وهي إما أسواق تقليدية أو ضمنية أو مفترضة [5].

1/ أساليب تعتمد على الأسواق التقليدية

تعد المجموعة الأولى من أساليب التقويم الاقتصادي للبيئة، والتي تعتمد على الأسواق التقليدية، أكثر الأساليب مباشرة وسهولة في التطبيق حيث أنها تعتمد على التعرف على تفضيلات الأفراد اعتمادًا على عمليات المبادلة، الكميات والأسعار، التي تتم بينهم في الأسواق التقليدية. وتتضمن الأساليب التي ترتبط بدراسة السلوكيات الفعلية للأفراد في الأسواق التقليدية أساليب تغير الإنتاجية، الجرعة – التأثير، أسلوب دالة الإنتاج وكذلك الإجراءات الوقائية[6].

أ/السلوكيات الفعلية :

يؤدي التغير في الأوضاع البيئية سواء بالإيجاب أو السلب إلى التأثير على الإنتاج سواء بالزيادة أو النقصان، وتعكس قيمة هذا التغير في الإنتاجية مقدار النفع أو الضرر المرتبط بذلك التغير في الأوضاع البيئية، وتتضمن الأساليب التي ترتبط بدراسة السلوكيات الفعلية للأفراد في الأسواق التقليدية أساليب تغير الإنتاجية، الجرعة – التأثير، أسلوب دالة الإنتاج وكذلك الإجراءات الوقائية[7].

- **تغير الإنتاجية :**

يعتمد الأسلوب الخاص بتقدير القيمة الاقتصادية للتغير في الإنتاج على تحديد التغير الكمي في الإنتاج المترتب على تغيرات معينة في البيئة ثم تقويمه باستخدام الأسعار السوقية لهذا الإنتاج، وتعكس تلك القيمة الاقتصادية المحسوبة مقدار الضرر، أو النفع، المترتب على حدوث تغير بيئي معين كتلوث بيئي مثلاً أو القيام بإجراءات لحماية البيئة.

القيمة الاقتصادية للتغير في الإنتاجية = التغير الكمي في الإنتاج x السعر السوقي

- **أسلوب الجرعة – التأثير :**

يحاول هذا الأسلوب إيجاد علاقة دالية، علاقة انحدار، بين مستوى التلوث بعنصر ما (الجرعة) ومقدار التأثير على مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، وعادة ما يعتمد هذا الأسلوب على التجارب المعملية أو الحقلية لتقدير هذه العلاقة الدالية، على سبيل المثال يمكن تقدير علاقة الانحدار بين مستويات مختلفة من تلوث البيئة بعنصر معين وتأثير ذلك على صحة الأفراد أو إنتاجية محاصيل زراعية معينة ؛

- **أسلوب دالة الإنتاج :**

يتم الاعتماد في هذه الحالة على دالة إنتاج السلعة والتي توضح العلاقة ما بين حجم إنتاج هذه السلعة ومدخلات العملية الإنتاجية: كالعمالة ورأس المال، حيث يتم في ظل هذا الأسلوب

إدراج العوامل البيئية كأحد مدخلات عملية الإنتاج مثل نوعية الهواء والمياه وخصوبة التربة، ويمكن باستخدام الأساليب القياسية تقدير العلاقة ما بين التغيرات في حجم الإنتاج ومدخلات العملية الإنتاجية ؛

• **أسلوب الإجراءات الوقائية** :

من المعروف أن الإنسان يفضل بشكل عام تجنب المخاطر، وهو ما يعني أنه يعطي أولوية للإجراءات التي يمكن أن تقيه من إصابته بأضرار نتيجة حدوث كارثة بيئية ما، على سبيل المثال حادثة نووية، اعتمادًا على هذا المنطق يمكن النظر إلى التكاليف التي يتحملها الأفراد بغرض الوقاية من حدوث مشكلة أو كارثة بيئية على أنها تعكس تقييمهم لهذه المشكلة وتفضيلاتهم تجاهها، على سبيل المثال، اختيار الأفراد للإقامة في مناطق بعيدة عن محطات الطاقة النووية[8].

ب/ السلوكات المتوقعة :

تعتمد هذه المجموعة من الأساليب، على دراسة سلوكيات الأفراد المتوقع حدوثها في الأسواق التقليدية لتقدير القيمة الاقتصادية للأصول والموارد البيئية، وتتضمن هذه الأساليب :

• **أسلوب تكاليف الإحلال** :

عادة ما يتسبب تلوث البيئة في حدوث بعض الأضرار بالأصول والموارد المختلفة، على سبيل المثال الأراضي الزراعية والعقارات، في مثل هذه الحالة يمكن تقدير قيمة تلك التأثيرات اقتصاديًا عن طريق حساب تكاليف إحلال أو إصلاح الأصل المتأثر بالتلوث وذلك لإرجاعه إلى حالته الأصلية ويعتبر هذا الأسلوب تلك التكاليف بمثابة قيمة تقريبية لمقدار الضرر البيئي ؛

• **أسلوب مشروعات الظل** :

يقصد بمشروعات الظل تلك المشروعات التي يمكن القيام بها لمعالجة مشكلة بيئية معينة وهي بذلك تشبه أسلوب تكاليف الإحلال، لكن يختلف أسلوب مشروعات الظل عن أسلوب تكاليف الإحلال والترميم في أن الأخير يتعامل مع أصول تعرضت للضرر نتيجة لمشكلة بيئية معينة دون ارتباط ذلك بخدمات معينة تقدمها البيئة، أما فيما يتعلق بأسلوب مشروعات الظل فإن التركيز في هذه الحالة يكون على إعادة تأهيل أصول بيئية معينة بحيث تعود لتقديم الخدمات البيئية التي كانت قد وقفت عن تقديمها نتيجة ضرر أصابها.

2/ أساليب تعتمد على الأسواق الضمنية

تتضمن هذه المجموعة نوعين من الأساليب، الأول هو تكلفة الانتقال والثاني تسعير النفع والذي ينقسم بدوره إلى أسلوب قيمة العقار وأسلوب اختلافات الأجور[9] :

أ/ أسلوب تكلفة الانتقال :

يعتمد أسلوب تكلفة الانتقال في تقويمه للقيمة الاقتصادية لموقع أو منطقة كالحدائق والشواطئ ذات الخصائص المميزة، على محاولة تقدير مقدار المبالغ النقدية

والزمن الذي يتحمله الأفراد بغرض زيارة هذا الموقع أو المنطقة. حيث أن تلك التكاليف، سواء في شكل نقدي أو وقت، إنما تعكس تفضيلات الأفراد لهذا الموقع أو المنطقة، بما في ذلك نوعية البيئة في تلك المناطق. بناء على ذلك يمكن اشتقاق منحنى طلب لهذا الموقع اعتمادًا على حساب تلك التكاليف واستخدامها لتقدير النفع المرتبط بهذا الموقع، بما في ذلك فائض المستهلك ؛

ب/ أسلوب تسعير النفع :

يتضمن هذا الأسلوب طريقتين متشابهتين في الأساس النظري إلا أن كل منهما تتعامل مع حالات مختلفة عن الأخرى، فالأولى تتعامل مع العقارات من حيث تأثير التغيرات البيئية على قيمتها (سعرها) بينما تتناول الطريقة الثانية بالتحليل عنصر الخطر المرتبط بأعمال ووظائف معينة وعلاقة ذلك بمستويات الأجور التي يحصل عليها العمال مقابل قيامهم بتلك الأعمال :

• **أسلوب قيمة العقار** :

يقوم الأساس النظري لهذا الأسلوب على فرضية، أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن الأفراد يميلون للمساكن التي تقع في مناطق سكنية تتميز بالهدوء ونقاء البيئة والنظافة عن تلك التي تقع في مناطق ملوثة ومزدحمة ومزعجة، بالتالي يكون لدى الأفراد استعداد لدفع سعر أعلى للمساكن التي تتوافق مع تفضيلاتهم، ويمكن تحديد قيمة الخصائص المؤثرة على قيمة العقار، كل على حدى، بما في ذلك الخصائص البيئية عن طريق تثبيت الخصائص الأخرى ؛

• **أسلوب اختلافات الأجور** :

يختلف أسلوب اختلافات الأجور عن أسلوب قيمة العقار، على الرغم من اعتمادها على أسس نظرية واحدة، في أنه لا يحاول قياس قيمة متغير بيئي معين، وإنما يحاول الوصول إلى قيم اقتصادية للتغير في مخاطر الإصابة أو الوفاة في الوظائف التي تتضمن عنصر مخاطرة، يعتمد هذا الأسلوب على افتراض أساسي وهو إمكانية مقارنة أنماط المخاطر المختلفة المرتبطة بوظائف أو مهن معينة وهو ما يعني إمكانية استخدام هذه المعلومات في تقدير معادلات «الجرعة–التأثير» وبالتالي تقدير المنافع أو التكاليف المرتبطة بخفض أو زيادة مستويات المخاطرة واحتمال ونوعية الإصابة أو الوفاة الممكن حدوثها.

3/ أساليب تعتمد على أسواق افتراضية

تقوم الأساليب التي تعتمد على الأسواق الافتراضية على محاولة وضع الأفراد في مواقف افتراضية تشبه إلى حد كبير مواقف يواجهها في الأسواق القائمة فعلا وذلك للتعرف على تفضيلات هؤلاء الأفراد فيما يتعلق ببعض الأصول والموارد البيئية أو في كيفية تصرفه في مواجهة مواقف بيئية معينة. وتتضمن هذه الأساليب [10] :

• **أسلوب التقويم الاقتصادي المحتمل :**

يستخدم أسلوب التقويم الاقتصادي المحتمل للحصول على قيم للسلع والخدمات التي لا يتم تداولها في الأسواق، ويعد الأسلوب التطبيقي الوحيد الذي يمكنه قياس نوعيات معينة من المنافع مثل قيمة الوجود (القيمة الاقتصادية لوجود سلعة أو خدمة بيئية معينة) وكذلك قيمة الاستخدام المستقبلي المحتمل، ويعتمد هذا الأسلوب على دراسات ميدانية تحاول استنباط معلومات عن تفضيلات الأفراد، أو العائلات لسلعة أو خدمة معينة، وترجع تسمية هذا الأسلوب «محتمل» إلى كونه يعتمد على سؤال الأفراد عن قيمة افتراضية.

ثالثا/ المعالجة المحاسبية لتكاليف التلوث الضوضائي :

يجدر بنا أولا تحديد ماهية التلوث الضوضائي، أنواعه وتأثيراته، والمستويات المسموح بها، ومن ثم التطرق إلى كيفية معالجة آثاره محاسبيا، مع تدعيم ذلك بمثال حسابي.

1/ تعريف التلوث الضوضائي :

هو الأصوات ذات استمرارية غير المرغوب في سماعها، وهو نوع من التلوث الجوي يصدر على شكل موجات، و تعتبر الضوضاء من فصائل التلوث العديدة حيث أنها صنفت بأنها ضارة ليس فقط على صحة الإنسان، وإنما لها تأثيرات بالغة على الحيوان، والنبات وأشياء غير حية أخرى، مما يهدد التوازن البيئي[11].

لقد حدد مستوى شدة الضوضاء التي يتعرض لها العامل لمدة ثمانية ساعات عمل ولخمسة أيام دون أن يحدث أي تأثير على كفاءة سمعه بـ (85 ديسيبل) [12].

2/أنواع التلوث الضوضائي :

تنقسم حسب مصدر التلوث وقوة تأثيره [13] :

تلوث مزمن : هو تعرض دائم ومستمر لمصدر الضوضاء وقد يحدث ضعف مستديم في السمع ؛

تلوث مؤقت ذو أضرار فسيولوجية : تعرض لفترات محدودة لمصدر أو مصادر الضوضاء ومثال ذلك التعرض للمفرقعات ويؤدي إلى إصابة الأذن الوسطى وقد تحدث تلف داخلي ؛

تلوث مؤقت دون ضرر : تعرض لفترة محدودة لمصدر ضوضاء مثال ذلك ضجيج الشارع والأماكن المزدحمة أو الورش. يؤدي هذا إلى ضعف في السمع مؤقت يعود لحالته الطبيعية بعد فترة بسيطة.

كل الأصوات التي نسمعها يومياً تندرج تحت مستويات رئيسية مقاسة بالديسيبل وهذه المستويات هي :

• **المستوى 40– 50 ديسيبل :**

ويؤدي إلى تأثيرات وردود فعل عكسية تتمثل بالقلق والتوتر فهي تؤثر في قشرة المخ مما يؤدي إلى عدم ارتياح نفسي واضطراب وعدم انسجام صحي.

• **المستوى 60–80 ديسيبل :**

له تأثيرات سيئة على الجهاز العصبي ويؤدي غليالإصابة بآلام شديدة في الرأس ونقص القدرة على العمل ورؤية أحلام مزعجة (كوابيس).

• **المستوى 90–110 ديسيبل :**

يؤدي إلى انخفاض شدة السمع ويحدث اضطرابات في الجهاز العصبي والجهاز القلبي.

• **المستوى أعلى من 120 ديسيبل :**

يسبب ألماً للجهاز السمعي وانعكاسات خطيرة على الجهاز القلبي الوعائي كما يؤدي إلى عدم القدرة على تمييز الأصوات واتجاهها.

لقد ميز **غاديك** بين أربع مستويات من الضوضاء المؤثرة على الإنسان وهي[14]:

شدة الضوضاء من 40 – 50 ديسيبل وتؤدي إلى تأثيرات وردود فعل نفسية في صورة قلق و توتر وخاصة لدى الأطفال وطلبة المدارس ؛

• شدة الضوضاء من 60 – 80 دسيبل لها تأثيرات سيئة على الجملة العصبية ؛

• شدة الضوضاء من 90 – 100 دسيبل لها تأثيرات تسبب انخفاض في قوة السمع ؛

• شدة الضوضاء من أكثر من 120 دسيبل لها تأثيرات تسبب ألماً للجهاز السمعي وانعكاسات خطيرة على الجهاز الدوري.

3/تأثيرات التلوث الضوضائي:

أ- التأثير النفسي : يذكر **كوبن** و آخرون أن ضوضاء دون 60 ديسيبل تؤدي إلى ضعف في النشاط للمخ و عدم الانسجام و التوافق العصبي الجسدي، وأوضح **فينبرق** أن هذا الوضع يتحدد بعوامل مرتبطة بالصوت منها طول الفترة الزمنية، شدة الصوت و حدة الصوت.

ب– النقص في القدرة على العمل: حيث وجد أن الذين يعملون في المكاتب المعزولة تميزوا :

• قلة الاخطاء الشخصية بنسبة 29٪ ؛

• قلة نسبة الانقطاع عن العمل معدل 47٪ ؛

• زادت نسبة الانتاج بمعدل 9٪.

ت– التأثيرات العصبية والوعائية : في تجربة في ألمانيا تم اختيار مجموعة من العمال، نصفهم يعمل في مناجم مرتفعة الضوضاء والنصف الآخر في مناجم هادئة فوجد أن الذين يعملون في المناجم التي بها ضوضاء :

• 60٪ منهم أصيبوا بخلل في الدورة الدموية ؛

• 25٪ أصيبوا بأمراض قلبية و آلام في الصدر.

بينما لم يتعرض عمال المناجم الهادئة لأي عارض خلال فترة التجارب.

ث– نقص السمع : بينت الدراسات أن العمال الذين يعملون في مناطق صاخبة، تعج بالضوضاء، سواء كانت ناتجة عن معدات العمل أو متسربة من الخارج، ضعف لديهم السمع بشكل لافت.

ثالثا/ قياس تكاليف التلوث الضوضائي

تعرض العمال الى الضوضاء مهما كان مصدرها خصوصا ضجيج المعدات الانتاجية دون اللجوء إلى وسائل التحكم في التلوث الضوضائي لتخفيض مستواه الى الحد المسوح به (85 ديسيبل) فإنه لحساب تكاليف وآثار التلوث الضوضائي يجب إدراج مايلي[15] :

1/ تكلفة الاجازات المرضية :

تكلفة الاجازات المرضية مرتبط بعدد أيام الاجازات المرضية للعاملين الذين يتعرضون للضوضاء العالي أكثر من(85).

2/ تكلفة انخفاض انتاجية العاملين نتيجة التلوث الضوضائي

وفق الدراسات العملية فان معدل انخفاض انتاجية العامل الذي يتعرض الى الضوضاء العالي يبلغ 30 ٪ لذلك يمكن احتساب تكلفة هذا العامل بالصورة التالية :

تكلفة انخفاض انتاجية العامل الواحد = الاجرة السنوية للعامل الواحد * معدل انخفاض الاجرة

تكلفة انخفاض انتاجية مجموع عمال المصنع سنويا = تكلفة انخفاض الانتاجية السنوية للعامل الواحد * عدد العمال

3/ تكلفة الحد من التلوث الضوضائي باستخدام واقي الصوت

= التكلفة الاجمالية لواقي الصوت/ العمر الانتاجي

4/ أثر تكلفة الحد من التلوث الضوضائي على الأرباح

= تكلفة التلوث الضوضائي – تكلفة الحد من التلوث الضوضائي

= (تكلفة الاجازات المرضية + تكلفة انخفاض الانتاجية) – تكلفة الحد من التلوث الضوضائي

المعالجة المحاسبية :

هناك حسابين مستقلين هما :

حـ/ اصول اجتماعية – معدات الحد من تلوث البيئة ؛

حـ/ مصاريف اجتماعية – ازالة تلوث البيئة ؛

لتسجيل الخسائر الناجمة عن التلوث الضوضائي يجب فتح الحسابات التالية:

أ– حساب خسائر التلوث الضوضائي، وهو حساب أجمالي يتضمن الحسابات المساعدة التالية :

- حساب خسائر انخفاض الانتاجية ؛
- حساب خسائر انحراف الاجازات المرضية.

ب– حساب تكاليف معدات الحد من التلوث الضوضائي.

ت– حساب اندثار معدات الحد من التلوث الضوضائي.

ث– حساب متراكم اندثار معدات الحد من التلوث الضوضائي.

حيث يقوم بنقل الحسابيين (أ ، ب) الى قائمة التكاليف والعائد الاجتماعي، واظهار الحسابيين (ت ، ث) في قائمة المركز المالي او الميزانية[16].

مثال :

شركة صناعية تستخدم 500 عامل يتقاضون اجوراً شهرية يبلغ متوسط الاجر الشهري 9000 دينار. يتعرض 50٪ منهم لمعدلات ضوضاء تزيد عن الحد المسموح به (85dB)، وبلغ معدل انحراف الإجازات االمرضية للعمال الذين يتعرضون إلى ضوضاء يزيد عن المعدل المسموح به 3 يوم سنوياً، وبلغ معدل انخاض انخفاض انتاجية الفئة الاخيرة من العمال 30٪

المطلوب : معالجة المشكلة السابقة محاسبياً.

الحل :

عدد العمال المتعرضين لمعدلات تزيد عن الحدود المسموح بها :

عدد العمال الاجمالي x نسبة العمال المتعرضين لمعدلات تزيد عن حدود الضوضاء المسموح بها

= 500 x 50٪

= 250 عامل

عدد ايام العمل المفقود بسبب الاجازات المرضية الناجمة عن الضوضاء :

= عدد العمال المتعرضين للحدود غير المسموح بها من الضوضاء x عدد الاجازات المرضية (يوم)

= 250 x 3 = 750 يوم

خسائر التلوث الضوضائي نتيجة انخفاض الانتاجية :

= أجرة العمال السنوية الذين يتعرضون لضوضاء اكثر من 85 dB x نسبة انخفاض الانتاجية

= 9000 دينار x 12 شهر

= 108000 دينار سنوياً اجرة العامل الواحد تحت تأثير التلوث الضوضائي

= أجرة العامل الواحد السنوية عدد االعاملين الذين يتعرضون الى 85 dB

108000 = دينار الاجور السنوية لـ 250 عامل

خسائر انخفاض الانتاجية على الاجور= 27000000 x 30٪

= 810000 دينار

خسائر التلوث الضوضائي نتيجة انحراف الاجازات المرضية :

عدد العاملين الى 85 × dB عدد انحراف الاجازات المرضية

= 250 عامل x 3 يوم

= 750 يوم سنوياً

عدد أيام انحراف الاجازات المرضية السنوية x أجرة العامل

= 750 يوم x (الاجرة الشهرية/ عدد أيام اشهر السنة)

= 750 x (30/900)

= 225000 دينار خسائر الضوضاء السنوية

اجمالي خسائر المصنع السنوية :

= خسائر انخفاض الانتاجية + خسائر انحراف الاجازات المرضية

=81000 دينار + 225000

= 306000 دينار

القيود المحاسبية :

الاجور السنوية للعاملين = عدد العاملين x 12 شهرx الاجرة الشهرية

= 500 عامل x 12 شهرx 9000 دينار

= 54000000 دينار

54000000 من حـ / مصروف الاجور و الرواتب

54000000 الى حـ / النقدية

12 / 31

81000 من حـ / خسائرالتلوث الضوضائي

225000 و حـ / خسائر انحراف الاجازات المرضية

306000 الى حـ / مصروف الاجور و الرواتب

الإقفال في القوائم المالية والاجتماعية

53694000 من حـ/ الأرباح والخسائر

306000 حـ / قائمة التكاليف و العائد الاجتماعي

إلى

53694000 حـ/ مصروف أجور ورواتب

306000 حـ / خسائر التلوث الضوضائي

الإفصاح في القوائم المالية والاجتماعية :

الأرباح و الخسائر :

53694000 حـ/ مصروف الاجور و الرواتب

قائمة التكاليف و العائد الاجتماعي :

81000 حـ/ خسائر انخفاض الإنتاجية

225000 حـ/ خسائر انحرافات الإجازات

خاتمـــة

إن أي محاولة لتجنب الآثار السلبية للتلوث تستلزم ضرورة تسعير وتقدير قيمة الآثار الخارجية وإدخال تلك القيم ضمن التكاليف الخاصة أو الداخلية للوحدة الاقتصادية ولو جزئيا.

على المستوى القومي فإن التكلفة الخارجية الناتجة عن التلوث تعبر عن مقدار الخسائر المتضخمة والمتزايدة التي يتحملها المجتمع أو الاقتصاد القومي نتيجة لتلوث البيئة.

تتمثل هذه الخسائر في انخفاض الناتج القومي وانخفاض إنتاجية قوة العمل وزيادة تكاليف العلاج والوقاية من بعض الأمراض الناتجة عن التلوث وبصفة عامة التحكم في التلوث وتخفيضه إلى المستوى المقبول.

لقد بين المثال العددي الخسائر المالية التي يتكبدها الاقتصاد نتيجة التلوث الضوضائي، يضاف لها الضرر المعنوي والجسدي الذي يلحقه بالمورد البشري ويؤثر على انتاجيته، ويلوث كذلك بيئة العمل ويجعلها غير مناسبة للعمل والابتكار وينقص من تنافسية المنتوج، وشل قدرات المؤسسة على النمو والتطوير وخلق الثروة.

المراجع :

1– عبد العزيز عثمان، رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات – نظم – قضايا معاصرة)،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006 ص 419.

2– محمد عبدالكريم هبة ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، منشورات مؤسسة زيد الدولية للبيئة، دبي، 2003، ص 59.

3– عصام خوري، عبير ناعسه، النظام الضريبي وأثره في الحد من التلوث البيئي، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد (1)، 2007.

4- Jean Philippe Barde, Economie et politique de l'environnement, PUF, 2° édition, Paris,1992, p 210.

5 - Pearce, D, Economie Values and the Natural World, Earthscan Publications, London. 1993,p 22 .

6 - Pearce, D, Op.Cit, p 112.

7 - Pearce, D, Op.Cit, p 113.

8– محمد عبد الكريم هبة ربه، مقدمة في اقتصاديات البيئة، منشورات مؤسسة زيد الدولية للبيئة، دبي، 2003، ص 59.

9– محمد عبد الكريم هبة ربه، مرجع سابق، ص 112.

10 – حسين محمد عيسى، نظم إدارة التكاليف البيئية – إطار مقترح، القاهرة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000، ص 114.

11– وليد ناجي الحيالي ، إجراءات القياس المحاسبي لتلوث البيئة، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 71، 1998، ص 25.

12– ديسيبل : وحدة قياس شدة الصوت وتكتب اختصارا (db).

13 – Gunnar et Emmanuel Jiminez, Maitriser la pollution dans les pays en développement, Revue Finances et développement, Mars 1991, p 20-21.

14- Michel Prieur, Droit de l'environnement, 4° éditons, DALLOZ, 2001, p140

15– أحمد محمد أسعد، المشكلة البيئية والسياسات الخاصة بحمايتها، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1998، ص 78.

البرمجة الخطية بالأهداف في اتخاذ قرارات الإنتاج بالمؤسسة الإنتاجية
دراسة حالة لمؤسسة إنتاج البلاط بمغنية

أ.مراس محمد
جامعة د.الطاهر مولاي – سعيدة –

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة جانب مهم من ميدان بحوث العمليات ونظرية اتخاذ القرارات، حيث تسلط الضوء على أهمية التحليل الكمي أو التقنيات والطرق الكمية في اتخاذ القرارات. حيث عالجت الورقة الجانب النظري للبرمجة الخطية بالأهداف، أما أهمية الدراسة فتكمن في توضيح مختلف الخطوات المنهجية في بناء نموذج برمجة بالأهداف بالمؤسسة الانتاجية وكيفية اتخاد القرارات .

الكلمات المفتاحية : البرمجة الخطية. البرمجة بالأهداف. نظرية اتخاذ القرار. بحوث العمليات

Résumé :

Cette étude thématique vise à aborder l'aspect important du champ de la recherche opérationnelle et la théorie de la prise de décision, qui souligne l'importance de l'analyse quantitative, les techniques et les méthodes quantitatives dans le processus décisionnel. Lorsque le document a traité le côté théorique des objectifs linéaires de programmation, L'importance de cette étude réside dans la clarification des différentes étapes méthodologiques dans la construction d'un des objectifs de productivité de programmation de l'organisation et comment abstenir de modèle de décision.

Mots clés : programmation linéaire. Objectifs de programmation. Théorie de la prise de décision. recherche Opérationnelle

مقدمة

نتيجة للظروف الاقتصادية المتميزة بالتعقد والتغيرات، وخاصة في ظل التطورات الحالية، وكذا تغير الفكر الإداري وتعقد عمليات اتخاذ القرار على المستوى المؤسساتي، كل ذلك جعل هذه المؤسسات تتخلى عن فكرة الهدف الواحد والتوجه نحو تحقيق أهداف متعددة اقتصادية وغير اقتصادية، وذلك بالاستعانة بعدة معايير ضمن شروط وحدود معينة ومن ثم ظهر مفهوم التحليل المتعدد المعايير، والذي تمثل البرمجة الخطية أحد نماذجه الرياضية بالأهداف.تبعا لذلك، ارتأينا طرح الإشكالية الجوهرية التالية : **كيف تساهم نماذج الطرق الكمية المتعددة الأهداف في اتخاذ القرارات الإنتاجية للمؤسسة الاقتصادية ؟ وماهي مختلف خطوات بناء نموذج معياري للبرمجة الخطية متعددة الأهداف ؟** للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية :

1- ماهو التحليل المتعدد المعايير ؟

2- ماهو مفهوم البرمجة الخطية بالأهداف ؟

3- كيف يمكن تفسير تاريخ تطور مفهوم البرمجة الخطية بالأهداف ؟

4- ماهي مختلف مكونات نموذج برمجة الأهداف ؟

5- ماهي الخطوات المنهجية لصياغة نموذج برمجة الأهداف العادية ؟

6- كيف يساهم التحليل المتعدد الأهداف في تحديد حجم الانتاج الأمثل داخل المؤسسة الإنتاجية ؟

هدف و أهمية و خطة الدراسة : تهدف هده الورقة البحثية الى دراسة جانب مهم من ميدان بحوث العمليات ونظرية اتخاذ القرارات، حيث تسلط الضوء على أهمية التحليل الكمي أو التقنيات والطرق الكمية في اتخاذ القرارات. حيث عالجت الورقة الجانب النظري للبرمجة الخطية بالأهداف، أما أهمية الدراسة فتكمن في توضيح مختلف الخطوات المنهجية في بناء نموذج برمجة بالأهداف. وبالتالي لتحقيق هذه الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى :

أولا : ماهية التحليل المتعدد المعايير ؛

ثانيا : البرمجة الخطية بالأهداف ؛

ثالثا : تتبع تاريخ تطور مفهوم البرمجة الخطية بالأهداف ؛

رابعا : الصياغة الرياضية العامة لنموذج برمجة الأهداف في شكلها المعياري ؛

خامسا : مختلف مكونات نموذج برمجة الأهداف ؛

سادسا : أنواع نماذج البرمجة الخطية بالأهداف ؛

سابعا : مختلف الخطوات لصياغة نموذج برمجة الأهداف العادية ؛

ثامنا : الدراسة التطبيقية الميدانية.

أولا: الطرق الكمية واتخاذ القرار :

1- عملية اتخاذ القرارات احد الواجبات الهامة في النشاط الإداري ، وتنشا الحاجة الى اتخاذ القرار في الكثير من المواقف المختلفة التنظيمية.

2. **القرار** : هو اختيار من بين بدائل وفق معايير محدده استجابة لموقف معين، وهو مطلوب للأجل الطويل والقصير وكلما تعددت المتغيرات وتزايدت سرعتها زادت خطورة صنع القرار.

3. **صنع القرار** : عملية تتمثل في الفكر المنظم الذي يهدف الى التشخيص المناسب للمشكلة والتوقع السليم للنتائج المترتبة علي حل المشكلة والقيود المؤثرة علي تحديد درجه ملائمة القرار مثل القيود المالية وقيد المعرفة ثم اختيار بدائل الحل وتقييمها بغرض اختيار البديل القادر على تنظيم العائد، والممكن اقتصادياً بمعني توفير الموارد اللازمة والممكن تنظيمها عملياً. يتكون القرار من مجموعه من العناصر : يجب توفر حلول بديله وتوفير معيار للاختيار والموازنة والمفاضلة بين البدائل وتحديد الظروف التي يتم على ضوئها اختيار النتيجة وتحديد طريقة التعلم وتغير السلوك القراري وطريقة تطبيق القرار علمياً وطريقة مراقبة الظروف المحيطة بالقرار الأمثل.

4. **عملية اتخاذ القرارات** : هي بطبيعتها عمليه مستمرة ومتغلغلة في الوظائف الأساسية للإدارة ويقوم بها كل مدير وهي عمليه الاختيار القائم علي أساس بعض المعايير لبديل واحد من بين ثلاثة بدائل محتملة والقرار قد يجلب معه حسما لبعض وجهات النظر والآراء المتعارضة حتى يمكن المحافظة على فاعلية الجماعة، وحل هذا التنازع والتعارض عن طريق تحديد الذي سيتبع . والبدائل تقيم على أساس نتائجها المحتملة ولكن تحديد القيم النسبية لكل قرار ينطوي على صعوبات حقيقية فقدرته على اتخاذ قرار ما تتوقف على نطاق إدراكه وفهمه للمنطقة التي يتخذ فيها القرار. وكثيرا ما يجد المدير أن القرار يجب أن يتخذ داخل حدود أو قيود معينة، كما ان كل القرارات تتقيد بقدرة العاملين على تنفيذها، أما بالنسبة للتركيز فيقصد به التركيز على المظاهر الحقيقية الهامة للمشكلة. ان هذه المقدرة تساعد على استبعاد البدائل الأقل جاذبية أو التي لا يمكن تنفيذها في ظل الموارد المتاحة. وعملية اتخاذ القرارات دائماً تتصل بمشكلة او صعوبة أو منازعة لتحديد الأهداف وتحقيقها ولاستخدام الموارد المتاحة.

5. **موضوع الأساليب الكمية في الإدارة** : هو موضوع واسع وبسيط، يتضمن الإحصاء بأنواعه المختلفة ويتضمن الرياضيات والتطبيقات لبعض النماذج الرياضية والإحصائية، وأما فيما يتعلق بطلبة الإدارة والمشكلات الإدارية التي يواجهها متخذي القرار والعاملين في مجال الإدارة فممكن أن يستخدم العديد من هذه النماذج الكمية، وعندما نقول نماذج كمية فهي أوسع من النماذج الرياضية على اعتبار أن النماذج الرياضية هي جزء من النماذج الكمية، وبالتالي كلمة النماذج الكمية تتضمن النماذج الإحصائية والرياضية وتطبيقاتها، ويمكن أيضاً أن تستخدم النماذج الغير كمية. فعندما تواجهنا ظاهرة تمتاز بالغموض ونريد معالجتها نلجأ لاستخدام النماذج، والنماذج قد تتضمن نماذج كمية وقد تتضمن نماذج غير كمية (أي كيفية)

كرأي الخبراء أو المدراء، فالنماذج غير الكمية تخضع لحكم الأشخاص الذين يتعاملون مع الموضوع فمقدار التحيز يكون واضحاً لحد ما، بينما في النماذج الكمية نلجأ إلى الاعتماد على الأرقام وهي أقرب إلى الحقيقة منها إلى الحكم الشخصي، ومقدار التدخل أو التحيز من قبل القائم على عملية التحليل يكون محدوداً، وعندما نواجه ظاهرة أو مشكلة فهذا لا يمنع أن نلجأ إلى الأسلوبين معاً، ولكن ما يميز النماذج الكمية أن درجة مصداقيتها عالية وبالتالي مقدار الاعتماد عليها يكون أكثر. والأساليب الكمية قد تسمى (بحوث عمليات) وهي جزء منها وتتضمن بعض الموضوعات الخاصة في الإدارة.

6. **تعريف الأساليب الكمية** : هي أساليب كمية تستخدم من أجل إلقاء المزيد من الضوء والفهم الأكثر لظاهرة معينة أو مشكلة معينة تواجه المدراء والإداريين من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار بناء على نتائج تحليل النماذج الرياضية وغير الرياضية التي تتضمنها الأساليب الكمية

7. **أسباب انتشار استخدام الأساليب الكمية في النشاطات اليومية خلال العقود الماضية**

- زيادة الإنتاج العالمي الناتج عن الثورة الصناعية ؛
- التقدم التكنولوجي في جميع الميادين ؛
- الطلب المتزايد على السلع والخدمات نتيجة لتزايد أعداد السكان من جهة أو زيادة دخول الأفراد وارتفاع مستوى المعيشة ؛
- ندرة الموارد والاستغلال الجائر لها بمعدل متزايد مثل الطاقة ؛
- ارتفاع الطلب على المزيد من المعيارية والمواصفات المتعارف عليها من السلع والخدمات ؛
- التوجه نحو العولمة والخصخصة واقتصاديات السوق والتكتلات الاقتصادية.

أولا : ماهية التحليل المتعدد المعايير :

ننطلق من تعريف P.Vinche 1989 للتحليل متعدد المعايير :

« مسألة قرار متعدد المعايير : هي الحالة التي يكون لنا الحق أن نعرف مجموعة A من الحلول الممكنة، وعائلة F من المعايير المتناسقة والمعرفة على A وذلك لأجل معالجة إحدى المسائل التالية :

- مسألة اختيار ؛
- مسألة فرز ؛
- مسألة ترتيب ؛
- مسألة وصف.

وللتذكير فإن التحليل المتعدد المعايير هو أسلوب علمي في مجال المساعدة على اتخاذ القرار، وهو في نفس الأسلوب المميز لبحوث العمليات فهو امتداد لها وليس منافسا.

ومن ثم تظهر الصياغة لمشكل متعدد المعايير كما يلي :

$$(Max,Min)OPT\ \{f_1(x), f_2(x),\ldots, f_n(x)/x\epsilon A\}$$

إلا أن ما يأخذ على مسائل القرار المتعدد المعايير أنها غير مطروحة رياضيا بشكل جيد بالرغم من صياغتها الجيدة.

ثانيا : البرمجة الخطية بالأهداف :

قبل الشروع في توضيح الجانب الرياضي لنموذج برمجة خطية بالأهداف نسرد مجمل تعاريف أدبيات البرمجة الخطية بالأهداف: فنجد أن ZIMAT وROMERO سنة 1998 عرفاها على أنها: عبارة عن منهجية رياضية مرنة وواقعية موجهة بالأساس لمعالجة تلك المسائل القرارية المعقدة والتي تتضمن الأخذ بعين الاعتبار لعدة أهداف إضافة للكثير من المتغيرات والقيود. أما حسب Belaid Aouni 1998 : نموذج البرمجة بالأهداف يسمح بالأخذ بعين الاعتبار دفعة واحدة لعدة أهداف، وهذا تحت إشكالية اختيار أحسن حل من بين مجموعة من الحلول الممكنة.وهناك الكثير من التعاريف إلا أننا نكتفي بهذين التعريفين الشاملين.

ثالثا : تتبع تطور مفهوم البرمجة الخطية بالأهداف :

إن فكرة اتخاذ عدة أهداف لاتخاذ قرار ما جدير وأصيل في الفكر البشري، ويمكن القول أنه غريزة حية في الإنسان لكن بوادر تكون هذا المفهوم في الأدبيات القرارية والكتابات من طرف الباحثين والمختصين حديث العهد، فنجد أن أول من استعمل مفهوم تعدد الأهداف في 1955 من طرف الباحث Cooper. وقد تبلور المفهوم وطور، حيث نجد أن أول صياغة رياضية لنموذج برمجة الأهداف كان سنة 1961 من طرف الباحثين Cooper وCharnes.[1] وتواترت الأعمال والكتابات فنجد أن أول الاستخدامات والتطبيقات الموسعة والفعلية لنموذج البرمجة بالأهداف في الميدان العملي ترجع إلى السبعينات وذلك من طرف كل من Clayton سنة 1972، وبعده Lee سنة 1973 وتلاه في سنة 1976 Ignizion. وبدأت الأعمال تتزايد، ففي سنة 1979 أدرج كل من H.Wang وMasud مفهوم أفضليات متخذ القرار فأدرج مفهوم : البرمجة بالأهداف المرجح وكذا المعجمي[2]،...لم يتوقف تاريخ البرمجة بالأهداف إلى هذا الحد بل نمت الكتابات في هذا الميدان فتجد مثلا إدراج طريقة النقطة المرجعية في حل نموذج برمجة الأهداف من طرف الباحث Wierbicki سنة 1980. بعدها طورت الحلول لتكشف طريقة Hedin وReevers سنة 1993. ثم تطورت الدراسات لتذهب إلى وحدات القياس ومن بين الدراسات المقدمة دراسة Romero سنة 1991 ودراسة الأستاذين الباحثين أد بلمقدم مصطفى و.أ.حمسلم سنة 2001 حيث أضافت لبنة جديدة في أدبيات البرمجة بالأهداف. زد إلى ذلك إدراج مفهوم دوال الزمن من طرف كل من j.Martel et B.Aouni[3] سنة 1990.

إلى جانب هذا فقد كانت تبرم ندوات جهوية وعالمية بخصوص هذا المفهوم، فنجد أن أول ندوة عقدت بجامعة United Kingdom Portsmouth سنة 1994.والتاريخ في هذه الأسطر لا يعبر حقيقة عن واقع الأعمال المقدمة في هذا الميدان.

رابعا : الصياغة الرياضية العامة لنموذج برمجة الأهداف في شكلها المعياري :

إن أول صياغة لنموذج البرمجة بالأهداف تمت على يد كل من Cooper et Cliarines سنة 1961 وكانت كما يلي[4] :

$$MinimizeZ = \left| \sum_{i=1}^{m} \sum_{j=1}^{n} a_{ij} x_{ij} - b_i \right|$$

$$ST \quad \sum_{j=1}^{n} a_{ij} x_j - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$$

$$C_X \leq B$$

$$X_j = (x_1, x_2, \ldots, x_n)$$

$$B_i : (i = 1, 2, \ldots, m)$$

ومنه :

$$MinZ = \sum (\delta_i^+ + \delta_i^-)$$

$$ST$$

$$\sum_{j=1}^{n} a_{ij} x_j - \delta_i^+ + \delta_i^- = b_i$$

$$C_X \leq B$$

b_i : مستوى الطموح ، القيمة المستهدفة.

δ_i^+, δ_i^- : الإنحراف بين السالب والموجب.

خامسا : مختلف مكونات نموذج برمجة الأهداف:

إن لكل نموذج مكوّنات,ولنموذج البرمجة بالأهداف مكوناته الخاصة والتي سنذكرها في هذا البحث بنوع من الاختصار:

أ- المعيار : ***Critère*** المعيار هو ذلك الشيء أو المفهوم الذي يؤخذ بعين الاعتبار لاتخاذ قرار معين في ظل مجموعة من القيود: حيث إذا كان لدينا مجموعة من المعايير التالية

$$f_1(x), f_2(x), \ldots, f_n(x)$$

فإن القرار يؤخذ حسب أمثلية توفيقاته بين جميع هذه المعايير كما يلي:

$$opt\{ f_1(x), f_2(x), \ldots, f_n(x)\} \ / x \in A(Min, Max)$$

ب – دالة الهدف : وهي معيار مدرج فيه صفة الأمثلة وتكتب بدون قيم مستهدفة

$$\left.\begin{matrix}\text{Max } f_1(x)\\ \text{Min } f_1(x)\end{matrix}\right\}$$

أو يمكن كتابتها بالقيم المستهدفة :

$$f_i(x) \geq g_i$$
$$f_i(x) \leq g_i$$
$$f_i(x) = g_i$$

ج– الانحرافات

الانحراف هو القيمة التي تزيد أو تنقص عن القيمة التي يستهدفها متخذ القرار. والانحرافات نوعان

* **الانحراف السالب** $S_i^-, d_i^-, \delta_i^-, n$

ويظهر لما يكون $f_i(x) \leq g_i$

ويمكن كتابته بالعلاقة التالية

$$\partial_i^- = [f_i(x)-g_i -(f_i(x)-g_i)]$$

* **الانحراف الموجب** : $S_i^+, d_i^+, \delta_i^+, p$

ويظهر لما يكون $f_i(x) \geq g_i$

د –قيد الهدف:هو ذلك القيد الذي يشتمل على المعيار $f_i(x)$ والقيمة المستهدفة المرغوب الوصول إليها g_i، وبإضافة الانحرافات السالبة δ_i^- والانحراف الموجب δ_i^+

ويمكن قيد الهدف لنموذج برمجة الأهداف كما يلي

$$g_i = \delta_i^- + \delta_i^+ - f_i(x)$$

حيث: $f_i(x)$ المعيار

g_i: القيمة المستهدفة[5]

δ_i^+: الانحراف الموجب

δ_i^-: الانحراف السالب

وللذكر فإن قيد الهدف هو قيد مرن.

هـ– دالة الانحرافات : هي الدالة التي تدني إلى أقصى حد ممكن الانحرافات الغير المرغوب فيها في قيود الأهداف

وشكلها العام كما يلي :

$$MinZ = \sum_{i=1}^{n} \delta_i^- + \sum_{i=n+1}^{n} \delta_i^+ + \sum_{i=n+p}^{t} (\delta_i^+ + \delta_i^-)$$

نلاحظ في التعريف ظهور مفهوم جديد وهو الانحراف الغير المرغوب فيه.

الانحراف الغير المرغوب فيه يمكن تحديده من خلال دالة الأهداف قبل إدراج الانحرافات أي قبل تحويلها إلى قيد هدف ويمكن معرفة الانحراف الغير المرغوب فيه كما يلي:

$$f_i(x) \geq g_i \Rightarrow \delta_i^-(Max)$$

$$f_i(x) \leq g_i \Rightarrow \delta_i^+(Min)$$

$$f_i(x) = g_i \Rightarrow \delta_i^+ + \delta_i^-(=)$$

وللذكر فإن الدالة الانحرافات تأخذ الأنواع السبعة التالية

$$(=)\ Min\ Z = \sum (\delta_i^+ + \delta_i^-)$$

$$(\geq) Min\ Z = \sum \delta_i^-$$

$$(\leq) Min\ Z = \sum \delta_i^+$$

$$(\leq , \geq) Min\ Z = \sum \delta_i^- + \sum \delta_i^+$$

$$(\geq , =) Min\ Z = \sum (\delta_i^+ + \delta_i^-) + \sum \delta_i^-$$

$$(\leq , =) Min\ Z = \sum (\delta_i^+ + \delta_i^-) + \sum \delta_i^+$$

$$(\geq , \leq , =) Min\ Z = \sum (\delta_i^+ + \delta_i^-) + \sum \delta_i^+ + \sum \delta_i^-$$

سادسا : أنواع نماذج البرمجة الخطية بالأهداف :

لدينا النماذج التالية :

- البرمجة بالأهداف العادية ؛
- البرمجة بالأهداف المرجحة ؛
- البرمجة بالأهداف الكمبرومازية ؛
- البرمجة بالأهداف المعجمية ؛

وبإدراج البرمجة بالأهداف المبهمة يمكن إيجاد النماذج التالية :

- البرمجة بالأهداف العادية المبهمة ؛
- البرمجة بالأهداف المرجحة المبهمة ؛
- البرمجة بالأهداف الكمبرومازية المبهمة ؛
- البرمجة بالأهداف المعجمية المبهمة.

سابعا : مختلف الخطوات لصياغة نموذج برمجة الأهداف العادية :

لصياغة نموذج برمجة الأهداف لابد من الإتباع للخطوات التالية :

1. تحديد نوع متغيرات القرار للمشكلة المدروسة :

x1,x1 أو تسميتها مثلا: x,y,z,...

مع تحديد طبيعة المسألة : مسألة اختيار،مسألة فرز...

2. تحديد جميع الأهداف المراد الوصول إليها :

–تدنية تكاليف Min Z ؛

- تعظيم رقم الأعمال Max Z ؛

- تعظيم استهلاك نوع من المادة .M Max Z

وفي هذه المرحلة يتم تبيان المعايير التي سوف تدخل في الحل الأمثل،و يمكن صياغة هذا المشكل كما يلي:

إذا اعتبرنا المعايير التالية: $f,2(x)f$, ..., n(x)(x)1

فإن المشكل يصاغ OPT { $f1(x), f2(x),\ldots, fn(x)$ /xЄA}

حيث تعني : OPT تدنية أو تعظيم أو كلاهما (Min ou Max)≈OPT.

3.بعد تحديد الأهداف يتم تحديد القيم المقابلة للأهداف والتي تسمى : بالقيم المستهدفةgi، والتي تعني القيمة التي يريد متخذ القرار الوصول إليها ولو بانحرافات معنية.

ولتحديد القيمة المستهدفة هناك عدة اعتبارات.

– في بعض الأحيان تحدد من طرف متخذ القرار وما يعاب عليها تحيز متخذ القرار.

– القيمة المتوسطة لمجموعة من القيم $\overline{X_i}$

وغيرها من الطرق.

4. **صياغة قيود الأهداف** : Target

قيد الهدف : هو المعيار المضاف إليه متغيرين ويدعيان بالمتغيرين الانحرافيين dévi-ation variables حيث يضاف الانحراف السالب ويطرح الانحراف الموجب في قيد الهدف، إضافة إلى القيم المستهدفة تأتي في الطرف الآخر من المساواة. بصيغة أكثر بساطة : يأتي قيد المعيار $fi(x)$ والانحرافين الموجب والسالب $(\delta^{+}_{i}+\delta_{i})$ في طرف والقيمة المستهدفة في الطرف الآخر من المساواة. وبالتالي نحصل على قيد الهدف التالي :

$$f_i(x)-\delta_i^{+}+\delta_i=g_i$$

حيث ::$f_i(x)$ المعيار

: g_i القيمة المستهدفة

δ_i^+: الانحراف الموجب

δ_i^-: الانحراف السالب

5- بعد تحديد قيود الأهداف:

يتم تحديد نوع الانحراف غير المرغوب فيه في كل قيد هدف.حيث أن نوع الانحراف غير المرغوب فيه متعلق بنوع الهدف قبل صياغته إلى قيد هدف. يعني لمعرفة نوع الانحراف غير المرغوب فيه.لابد من الرجوع إلى : الأهداف في صيغها الأصلية إما : مثلا :

$$I\begin{cases} MInZ = f_i(x) \\ MaxZ' = f_i(x') \\ MinZ'' = f_i(x) \end{cases}$$

أو بصيغتها الأصلية الأخرى :

$$II\begin{cases} f_i(x) \geq g_i \\ f_i(x) \leq g_i \\ f_i(x) = g_i \end{cases}$$

وهذا حسب الحالات الممكنة.حيث أن الفرق الوحيد بين النوع الأول من الأهداف(I) والنوع الثاني(II) من الأهداف هو: أن في النوع الأول (I) القيم المستهدفة غير معرفة ولابد من حسابها. أما في النوع الثاني (II) فإن القيم المستهدفة معطاة g_i ولدينا القاعدة التالية لاختيار نوع الانحرافات الغير المرغوب فيها :

$$(\text{Max})\ f_i(x) \geq g_i \Rightarrow \delta_i^-$$

$$f_i(x) \leq g_i \Rightarrow \delta_i^+ (\text{Min})$$

$$f_i(x) = g_i \Rightarrow \delta_i^+ + \delta_i^- (=)$$

6- بعد ذلك نلجأ إلى تكوين الدالة الاقتصادية للأهداف والتي مضمونها هو تقليص أو تصغير مجموع الانحرافات. وهنا ينشأ مفهوم : دالة الانحرافات، حيث تهتم بتصغير أو تقليص أو تدنية مجموع الانحرافات لقيود الأهداف، ويعني هنا تدنية الانحرافات غير المرغوب فيها في قيود الأهداف. حيث إن شكلها العام هو :

$$MinZ = \sum_{i=1}^{k} \delta_i^+ + \sum_{i=k+1}^{n} \delta_i^- + \sum_{i=p+1}^{t} \left(\delta_i^+ + \delta_i^-\right)$$

وهنا نلاحظ ظهور مفهوم الانحرافات :

$$d = f_i(x) - g_i$$

* إذا كان $f_i(x)$ أصغر من g_i فإن الانحراف يعبر عن الانحراف السالب ويرمز له بالرموز التالية.

$S_i^-, d^-_i, \delta^-_i, n.$

* إذا كان $f_i(x)$ اكبر من g_i فإن الانحراف d يعبر عن الانحراف الموجب ويرمز له ب

$S_i^+, d^+_i, \delta^+_i, p.$

ويمكن البرهنة على نوع الانحرافات كما يلي :

$$\Rightarrow d = \frac{2}{2}|f_i(x) - g_i|$$
$$\Rightarrow d = \frac{1}{2}[2|f_i(x) - g_i|]$$
$$\Rightarrow d = \frac{1}{2}(|f_i(x) - g_i| + |f_i(x) - g_i|)$$
$$\Rightarrow d = \frac{1}{2}(|f_i(x) - g_i| + |f_i(x) - g_i| + (f_i(x) - g_i) - (f_i(x) - g_i))$$
$$\Rightarrow d = \frac{1}{2}(|f_i(x) - g_i| + (f_i(x) - g_i) + |f_i(x) - g_i| - (f_i(x) - g_i))$$
$$\Rightarrow d = \frac{1}{2}(|f_i(x) - g_i| + (f_i(x) - g_i)) + \frac{1}{2}(|f_i(x) - g_i| - (f_i(x) - g_i))$$
$$\Rightarrow d = d^+ + d^-$$

7- بعد صياغة كل هذه المفاهيم ندرج القيود العادية في النموذج إن كانت موجودة والتي ليس لها علاقة بالأهداف ويمكن صياغتها في شكلها العام كما يلي :

$$Cx_i \le b_i$$
$$Cx_i \ge b_i$$
$$Cx_i = b_i$$

من خلال كل هذه الخطوات الملخصة يمكن الوصول إلى نموذج عام معياري لنموذج برمجة الأهداف كما يلي :

$$\text{MinZ} = \sum (d_i^+ + d_i) + \sum d_i^- + \sum d_i^+$$

$$f_i(x) + d_i^- - d_i^+ = g_i \qquad (=)$$
$$f_i(x) + d_i^- - d_i^+ = g_i \qquad (\ge)$$
$$f_i(x) + d_i^- - d_i^+ = g_i$$
$$Cx_i \le b_i \qquad (\le)$$

(القيود)

$d_i^+, d_i^- \ge 0$

ثامنا : دراسة حالة (تحديد حجم الإنتاج الأمثل) مؤسسة صغيرة ومتوسطة بمغنية :

1- عرض المسألة :

بعد الدراسة الميدانية التحليلية المفصلة لعناصر جميع أقسام المؤسسة الفنية ثم التوصل إلى ملخص لعمليات المؤسسة لصناعة جميع أنواع البلاط،حول عمليات الإنتاج وما يرافقها من متطلبات حيث كانت الملخصات كما يلي :

* المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لصناعة جميع أنواع البلاط بمغنية تقوم بإنتاج أربعة منتجات (p_4, p_3, p_2, p_1)،حيث يمر كل منتج بآلتين ($m_1 m_2$) حيث الوقت المتاح لكل آلة هو على التوالي: 120 ساعة و86 ساعة عمل آلة، بينما الوقت المستغرق لإنتاج الوحدة الواحدة من كل منتج ضمن مختلف الآلات ملخص في الجدول التالي :

	المنتج				
الآلة		P_1	P_2	P_3	P_4
	M_1	4	2	6	9
	M_2	3	7	4	4

* يتم إنتاج المنتجات الأربعة (p_4, p_3, p_2, p) باستعمال المواد الأولية (S_1, S_2) وكذا المنتجات تنتج بإضافة المادة النصف المصنعة .T حيث أن تشكيلة الإنتاج تكون كما يلي:

		P_1	P_2	P_3	P_4
المواد الأولية	S_1	4	2	6	9
	S_2	3	7	4	4
	T	2	1	1	2

حيث أن المتاح لهذه المؤسسة من المواد الأولية الثلاث كما يلي: إدارة التموين المتاح من S_1هو 800 وحدة.المتاح منT هو 1000 وحدة.

*إضافة إلى ذلك لدينا المعطيات الفنية حول مجمل التكاليف وكذا سعر البيع والربح الوحدوي حيث يجب ألا تتجاوز التكاليف الثابتة 700و.ن.

	P_1	P_2	P_3	P_4
تكاليف المواد الاجتماعية	2	4	4	6
تكاليف آلة M_1	4	2	6	9
تكاليف آلة M_2	3	7	4	4
ثمن البيع	20	25	30	46
هامش/ت متغيرة	11	12	16	27
تكاليف ثابتة للوحدة	5	4	4	3
الربح في الوحدة	6	8	12	24

• كما أن مدير التسويق صرح أنه بإمكانها بيع أكثر من 300 ومن P_1، 400 من P_2، 100 من P_3، 90 من P_4.

المطلوب للمؤسسة هو تحديد حجم الانتاج الأمثل في ظل تعدد أهداف هذه المؤسسة. حيث تسعى هذه المؤسسة لصناعة جميع أنواع البلاط لتحقيق حجم إنتاج أمثل في ظل الأهداف التالية :

• تبحث المؤسسة عن تدنية تكاليف المواد الإجمالية.
• تبحث المؤسسة عن تعظيم رقم أعمالها.
• تبحث المؤسسة عن تعظيم هامش/ ت .م.
• تبحث المؤسسة عن تعظيم استعمال المادة S_2 لوفرتها الغير محدودة.
• تبحث المؤسسة عن تعظيم الربح الوحدوي.
• تدنية تكاليف الآلة M_1.
• تدنية تكاليف الآلة M_2.

ملاحظة : (إن مجالات القيم المستهدفة تحسب على أساس المتوسط الحسابي). وذلك لعدم وقوع المؤسسة في مشكل تحيز متخذ القرار في أخذ القيمة المستهدفة. وللإشارة أن هذا النموذج بني في ظروف كانت المؤسسة قد غيرت متخذ القرار. حيث ليست بيده خبرة مسبقة حول القيم المستخدمة.

تعريف متغيرات القرا ر:

X_1 : عدد الوحدات المنتجة من النوع P_1 ؛
X_2 : عدد الوحدات المنتجة من النوع P_2 ؛
X_3 : عدد الوحدات المنتجة من النوع P_3 ؛
X_4 : عدد الوحدات المنتجة من النوع P_4.

كتابة قيود الإنتاج العادية :

قيود عمل الآلتين M_1،M_2 :

• **قيد الآلة** : M1

$$4X_1+2X_2+6X_3+9X_4\leq 120$$

• **قيد الآلة M_2 :**

$$3X_1+7X_2+4X_3+4X_4\leq 86$$

قيود المواد المتاحة :

• **قيد المادة S1 :**

$$2X_1+X_2+3X_3+2X_4\leq 800$$

• **قيد المادة نصف المصنعة :**

$$X_1+X_2+X_3+2X_4\leq 10002$$

• **قيد التكاليف الثابتة:**

$$X_1+4X_2+4X_3+3X_4\leq 7005$$

قيود التسويق :

$x_3 \leq 100$ $\quad$ $x_1 \leq 300$

$x_4 \leq 90$ $\quad$ $x_2 \leq 400$

كتابة مجمل الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها للحصول على مزيج إنتاجي أمثل :

- **الهدف 1:** تعظيم استعمال المادة الأولية :S_2

$$Max\ (4x_1 + 5x_2 + 2x_3 + 3x_4)$$

- **الهدف 2** : تدنية تكاليف الإجمالية للمواد الأولية :

$$Min\ (2x_1 + 4x_2 + 4x_3 + 6x_4)$$

- **الهدف 3** : تدنية تكاليف تشغيل الآلة M_1

$$Min\ (4x_1 + 2x_2 + 6x_3 + 9x_4)$$

- **الهدف 4** : تدنية تكاليف تشغيل الآلة M_2

$$Min\ (3x_1 + 7x_2 + 2x_3 + 3x_4)$$

- **الهدف 5** : تعظيم رقم الأعمال

$$Max\ (20x_1 + 25x_2 + 30x_3 + 46x_4)$$

- **الهدف 6 :** تعظيم الهامش

$$Max\ (11x_1 + 12x_2 + 16x_3 + 27x_4)$$

- **الهدف 7** : تعظيم الربح الوحدوي

$$Max\ (6x_1 + 8x_2 + 12x_3 + 24x_4)$$

في الخطوة الأولي نبحث عن القيم المستهدفة وذلك بإتباع الخطوات التالية:ودلك من خلال النموذج المتعدد الأهداف التالي :

$$Max\ (4x_1 + 5x_2 + 2x_3 + 3x_4)$$
$$Min\ (2x_1 + 4x_2 + 4x_3 + 6x_4$$
$$Min\ (4x_1 + 2x_2 + 6x_3 + 9x_4)$$
$$Min\ (3x_1 + 7x_2 + 2x_3 + 3x_4)$$
$$Max\ (20x_1 + 25x_2 + 30x_3 + 46x_4)$$
$$Max\ (11x_1 + 12x_2 + 16x_3 + 27x_4)$$
$$Max\ (6x_1 + 8x_2 + 12x_3 + 24x_4)$$

S.T

$$4x_1 + 2x_2 + 6x_3 + 9x_4 \leq 120$$
$$3x_1 + 7x_2 + 4x_3 + 4x_4 \leq 86$$
$$2x_1 + x_2 + 3x_3 + 2x_4 \leq 800$$
$$2x_1 + x_2 + x_3 + 2x_4 \leq 1000$$
$$5x_1 + 4x_2 + 4x_3 + 3x_4 \leq 700$$
$$x_1 \leq 300$$
$$x_2 \leq 400$$
$$x_3 \leq 100$$

$x_4 \leq 90$

$x_1, x_2, x_3, x_4 \geq 0$

القيم المستهدفة :

ومنه القيم المستهدفة هي موضحة في الجدول التالي، حيث يتم حسابها بأكثر من طريقة ودلك بالاستعانة بطرق الاحصاء الوصفي والخبرة لمتخد القرار :

المعايير	Z1=114.66 X1=28.66	Z2=94.25 X2=5.34 X4=12.14	Z3=120 X2=5.34 X4=12.14	Z4=86 X2=12.28	Z5=692.32 X2=5.34 X4=12.14	Z6=392.07 X2=5.34 X4=12.14	Z7=334.25 X2=5.34 X4=12.14	مجال القيم المستهدفة	القيمة المستهدفة
استعمال المادة	114.66	63.12	63.12	61.40	63.12	63.12	63.12	61.4 _ 114.66	70.23
تدنية التكاليف 1.أ	57.32	94.25	94.25	49.08	94.25	94.25	94.25	49.08 _ 94.25	82.52
تدنية التكاليف 2.أ	114.64	120	120	24.56	120	120	120	24.56 _ 120	105.6
تدنية تكاليف المادتين	85.98	85.94	85.94	86	85.94	85.94	85.94	85.94 _ 86	85.95
تعظيم رقم الاعمال	573.2	692.32	692.33	307	692.32	692.32	692.32	307 _ 692.32	620.25
تعظيم الهامش	315.26	392.07	392.07	147.36	392.07	392.07	392.07	147.36 _ 392.07	346.13

ومنه نموذج هذه المؤسسة هو كما يلي :

Min z= n1+p2+p3+p4+n5+n6+n7

ST

4x1 + 5x2 + 2x3 + 3x4+n1-p1=70.23

2x1 + 4x2 + 4x3 + 6x4+n2-P2=82.52

4x1 + 2x2 + 6x3 + 9x4+n3-p3=105.6

3x1 + 7x2 + 2x3 + 3x4+n4-p4=85.95

20x1 + 25x2 + 30x3 + 46x4+n5-p5=620.25

11x1 + 12x2 + 16x3 + 27x4+n6-p6=346.13

6x1 + 8x2 + 12x3 + 24x4+n7-p7=277.35

4x1 + 2x2 + 6x3 + 9x4 <= 120

3x1 + 7x2 + 4x3 + 4x4 <=86

2x1 + x2 + 3x3 + 2x4 <=800

2x1 + x2 + x3 + 2x4 <=1000

5x1 + 4x2 + 4x3 + 3x4 <=700

x1<=300

x2<=400

x3<=100

x4<=90

x1.x2.x3.x4>=0

ni.pi>=0/ i=(1.2.3.4.5.6.7)

ولحل هذا النموذج نلجأ إلى برنامج indo :

min n1+p2+p3+p4+n5+n6+n7

ST

4x1 + 5x2 + 2x3 + 3x4+n1-p1=70.23

2x1 + 4x2 + 4x3 + 6x4+n2-P2=82.52

4x1 + 2x2 + 6x3 + 9x4+n3-p3=105.6

3x1 + 7x2 + 2x3 + 3x4+n4-p4=85.95

20x1 + 25x2 + 30x3 + 46x4+n5-p5=620.25

11x1 + 12x2 + 16x3 + 27x4+n6-p6=346.13
6x1 + 8x2 + 12x3 + 24x4+n7-p7=277.35
4x1 + 2x2 + 6x3 + 9x4 <= 120
3x1 + 7x2 + 4x3 + 4x4 <=86
2x1 + x2 + 3x3 + 2x4 <=800
2x1 + x2 + x3 + 2x4 <=1000
5x1 + 4x2 + 4x3 + 3x4 <=700
x1<=300
x2<=400
x3<=100
x4<=90
end

والنتائج المحصل عليها كانت كما يلي :

المنتج	القيمة
X1	4.094
X2	5.57
X3	0
X4	8.67

مدى تحقق المعايير :

المعايير	القيمة المحققة	الانحراف السالب	الانحراف الموجب
1	73.62	0	0.032
2	82.48	0	0.008
3	105.6	0	0
4	88.75	8.63	0
5	619.95	0	0
6	345.96	0	0.0053
7	277.20	0	0

الخلاصة :

حققت المؤسسة كل أهدافها تقريبا وذلك يظهر من خلال الانحرافات المعدومة. وخلاصة القول أن المؤسسة استفادت من نموذج البرمجة بالأهداف حيث توصلت إلى إنتاج المنتج الأول والثاني والرابع بإنتاج ساعي على التوالي:4.094، 5.57 ،8. وبالتالي أصبحت

مثل هذه النماذج الكمية جد مهمة في اتخاذ القرارات الإنتاجية في المؤسسة الاقتصادية وخاصة التحليل المتعدد الأهداف باعتباره الأداة التي تأخذ بعين الاعتبار كل الظروف المحيطة بالمؤسسة.

الهوامش والإحالات

1 Aouni, Belaid, « Le modèle de programmation mathématique avec buts dans un environnement imprécis » : sa formulation, sa résolution et une application, thèse de doctorat, faculté des sciences de l'administration, université Laval (Canada), 1998.

2– موسليم حسين (2005)، «توحيد وحدات القياس في البرمجة الخطية بالأهداف»، رسالة لنيل درجة الماجستير، تخصص: تسيير العمليات والانتاج، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان.

4 W. B. Wilodhelm (1981) « Extensions of Goal programming models ».

5 B.Aouni, J. Martel (2000) « Real estata through au imprecise goal programming model, méthode and reuristics for decision making ».

3سليمان محمد مرجان، «بحوث العمليات»، الجامعة المفتوحة طرابلس، الطبعة الأولى، 2002.

بعض الخصائص الأساسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

د. حسان مراني
جامعة باجي مختار – عنابة

الملخص

هذه الدراسة عبارة عن محاولة لتحديد بعض الخصائص الأساسية التي تتميز بها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، العمومية منها والخاصة. وهي ذات طابع وصفي سوسيولوجي بالأساس وإن كانت في جوانب منها اقتصادية وتاريخية. وهي تنقسم، نظرا لطبيعة السؤال الذي تتبناه وتطمح للإجابة عليه، إلى جزأين أساسيين. في الجزء الأول منها، تطرقت الدراسة للمؤسسة العمومية. وفي الجزء الثاني، تمت معالجة المؤسسة الخاصة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – المؤسسة الاقتصادية العمومية– المؤسسة الاقتصادية الخاصة– الخصائص الأساسية.

Résumé

Cette contribution tente de cerner certains des principaux traits caractéristiques de l'entreprise algérienne, publique et privée. Elle est essentiellement socio-descriptive même si elle est aussi, par certains de ses aspects, économique et historique. Suivant la nature de la question qu'elle se pose et à laquelle elle essaie de répondre, elle se subdivise en deux parties essentielles. La première traite de l'entreprise publique. La seconde, a été consacrée à l'entreprise privée.

Mots-clés : L'entreprise algérienne - L'entreprise publique - l'entreprise privée - Principaux traits caractéristiques.

مقدمة

في تقرير أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي عن وضعية البلاد الاقتصادية والاجتماعية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي[1]، وبالضبط عن النتائج التي أدى إليها تطبيق ما يعرف ببرنامج «إعادة الهيكلة الاقتصادية»، الذي تبنته الجزائر، تحت إشراف صندوق النقد الدولي، اثر جدولة الديون التي تقررت سنة 1994، جاء أن ما لا يقل عن 815 مؤسسة اقتصادية، أغلبيتها الساحقة من المؤسسات العمومية، 143 منها وطنية و679 محلية، قد تم غلقها نهائيا، ويمثل هذا العدد أكثر من نصف عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية في ذلك التاريخ. وقد أدى ذلك، يضيف نفس التقرير، إلى فقدان ما يقارب النصف مليون من الأيدي العاملة لمناصب عملهم، أغلبيتهم بشكل نهائي[2]. وهو ما يقارب عشر مجموع العاملين في كل القطاعات في تلك الفترة (1998).

وقد ذكر «أحمد بويعقوب»[3]، في موقع آخر، وفي نفس السياق تقريبا، أن الإنتاج الصناعي في الجزائر قد تراجع سنة 2006 إلى ما كان عليه سنة 1983 وهو ما أشر أيضا على الانهيار الكبير الذي عرفته المسيرة التنموية الصناعية وعلى ما آلت إليه أوضاع المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية بشكل عام، والصناعية منها بشكل خاص.

وفي تقرير آخر، للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أيضا، أعد حول وضعية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وسبل تطويرها، جاء أن الرأسمال الوطني الخاص قد اتجه دائما نحو قطاعات لا تحتاج إلى أموال كثيرة ولا إلى استثمارات كبيرة ولا إلى أيدي عاملة ذات مهارات عالية إلا بأعداد محدودة. وأضاف التقرير أن أنشطة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الخاصة قد تمركزت على العموم في قطاعات التجارة والخدمات.[4]

انطلاقا من هذه المواقف وغيرها حول أوضاع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، اعتقدنا أنه من المفيد في تقديرنا طرح التساؤل حول تجربة هذه المؤسسة، العمومية منها والخاصة، ومن خلال ذلك السعي إلى الكشف عن الخصائص الأساسية التي تميزها، باعتبارها تنظيمات اقتصادية واجتماعية ينعكس أداؤها بالضرورة وبشكل كبير، إن بالإيجاب أو بالسلب، على أوضاع البلاد الاقتصادية الاجتماعية، والسياسية، والحضارية أيضا. فالسؤال الذي تطمح هذه الدراسة إلى الاجابة عليه يمكن صياغته على النحو التالي: ما هي الخصائص الأساسية التي تميز المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، العمومية منها والخاصة ؟

وقبل أن نغوص في محاولة الاجابة على هذا السؤال، علينا أن نشير في البداية أن دراستنا هذه ذات طابع وصفي سوسيولوجي وإن كانت اقتصادية إلى حد ما، بحكم طبيعة الموضوع، وهو المؤسسة الاقتصادية. ثم إنها تاريخية في جانب منها أيضا بحكم أن محاولة تحديد خصائص المؤسسة الاقتصادية الجزائرية قد أدى بنا إلى العودة إلى تاريخ المؤسستين العمومية والخاصة، ولو بشكل سريع، للوقوف على أبرز المحطات التاريخية التي شهدت ظهورها وطبعت تطورها.

وقد اعتمدنا فيها على عينة من الدراسات الرائدة التي عالجت ظاهرة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، سواء العمومية أو الخاصة، وكذا على بعض المعطيات التي تضمنتها تقارير

واحصاءات رسمية وغير رسمية حول نفس الموضوع. هذا بالإضافة إلى الملاحظة الميدانية المتواصلة لهذه الظاهرة، أي المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، بحكم اهتمامنا الشديد بها.

والدراسة تنقسم إلى قسمين أساسيين. القسم أول، نقوم فيه بمعالجة المؤسسة العمومية ثم ننتقل، في القسم الثاني، إلى دراسة المؤسسة الخاصة.

أولا : المؤسسة الاقتصادية العمومية أو صعوبة تحقيق الفعالية الاقتصادية

نبذة تاريخية

لقد احتلت المؤسسة الاقتصادية العمومية موقعا محوريا في نموذج التنمية الذي تبنته الجزائر، إلى غاية حدوث الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي. حيث، وتحت تسميات مختلفة، «شركات وطنية»، «دواوين وطنية»، الخ.، أنشئت العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية، بعضها على أنقاض الشركات الأجنبية، خاصة الفرنسية، التي تم تأميمها بعد الاستقلال. وقد تخصصت كل واحدة منها في قطاع اقتصادي معين، مثل المحروقات، والحديد والصلب، والمناجم، والصناعات الميكانيكية، والصناعات الإلكترونية،...الخ.، من موقع احتكاري.

وقد عرفت تلك المؤسسات عملية إصلاح كبيرة في الفترة الممتدة بين سنتي 1981 و1983. وقد حاولت السلطات آنذاك، ومن خلال عمليتي ما سمي بـ: «إعادة الهيكلة العضوية» و«إعادة الهيكلة المالية»، تحسين الأوضاع المالية للمؤسسات العمومة التي ما فتئت تسوء منذ منتصف السبعينيات. والحقيقة أن تلك الإجراءات «الإصلاحية» جاءت أيضا نتيجة لتوجهات ليبرالية تميز بها بعض أفراد المجموعات التي تمكنت من الوصول إلى مراكز الحكم في أواخر السبعينيات اثر وفاة رئيس البلاد الأسبق، هواري بومدين، سنة 1978.

وقد أدت عمليتا « إعادة الهيكلة» المشار إليهما، على العموم، إلى تفكيك المنشآت العمومية الكبيرة إلى مؤسسات أصغر حجما من الشركات الوطنية التي كانت قائمة. وقد تم ذلك استنادا إلى رؤية السلطة السياسية المعلنة، والتي مفادها أن مشكلات التسيير، التي عرفتها المنشآت العمومية، كانت ناتجة في المقام الأول عن ضخامة حجمها. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع عدد المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى ما يقارب الـ200 مؤسسة بعد أن كان في حدود 60 مؤسسة. وقد أضيف إلى هذه المؤسسات الوطنية حوالي 1300 مؤسسة اقتصادية محلية ليصبح العدد الإجمالي للمؤسسات العمومية في أواسط التسعينيات من القرن الماضي ما يقارب 1500 وحدة.(5)

وعلى الرغم من إجراءات الإصلاح المشار إليها، فإن أوضاع المؤسسات الاقتصادية العمومية لم تعرف تحسنا فعليا، بل لقد زادت في معظمها سوءا، خاصة بعد الانهيار الكبير الذي عرفته أسعار البترول في منتصف الثمانينيات. ومع التدهور المتواصل لأوضاع المؤسسات العمومية، قررت السلطات القيام بإجراءات «إصلاحية» أخرى. وقد تمخض ذلك على ما سمي بـ: «استقلالية المؤسسات العمومية» التي كانت تهدف، حسب السياسات المعلنة رسميا، إلى منح المؤسسات الاقتصادية حرية أكبر في تنظيم شؤون الإدارة والتسيير، حتى تتمكن من احترام معايير

الفعالية والنجاعة الاقتصادية والمالية، ومن ثم الاعتماد على إمكانياتها الذاتية، لتحقيق توازنها والمحافظة على بقائها. وقد شرع في تطبيق إجراءات «الاستقلالية» في بداية التسعينيات، على خلفية أزمة اقتصادية وسياسية وحتى أمنية خانقة.

ولكن، وفي ظل أوضاع سياسية مغايرة تميزت بصدور دستور جديد سنة 1989، الذي فتح المجال أمام التعددية الحزبية وأنهى ضمنيا عهد «الخيار الاشتراكي»، في أعقاب الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها البلاد في شهر أكتوبر من سنة 1988، فإن النتائج الميدانية لم تحمل جديدا، ولم يتحسن الأداء الاقتصادي للمؤسسة العمومية. ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية والسياسية، وعجز الدولة عن تسديد الديون الخارجية، قررت السلطات اللجوء، عام 1994، إلى إعادة جدولة الديون والدخول في تطبيق برنامج «إعادة هيكلة اقتصادية» تحت إشراف صندوق النقد الدولي. وقد ترتب عن ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية جد مأساوية.

لكن، وبعد كل هذه السنوات التي استغرقتها تجربة المؤسسة الاقتصادية العمومية، ما هي أهم خصائص هذه المؤسسة ؟

الخصائص الأساسية للمؤسسة العمومية

لعل أول ما يمكن تأكيده هنا، حسب معظم الدراسات وحتى الملاحظة الميدانية، أن من أبرز ما تميزت به المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ولا زالت، هو نمطها البيروقراطي المعقد. وقد أدى ذلك إلى جعل عملية اتخاذ القرار فيها عملية بطيئة، عكس ما تحتاجه المؤسسة الاقتصادية من مرونة وحيوية وسرعة في حركة الاستجابة للأوضاع المستجدة. ومن هنا، اعتبرت المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، على حد تعبير «نور الدين سعدي»، «إدارة اقتصادية» أكثر منها «مؤسسة اقتصادية» حقيقية.(6)

والواقع أن الطابع البيروقراطي كان دائما ميزة لصيقة بالمؤسسات العمومية، وبشكل أكثر حدة في الدول التي تقوم على حكم مركزي واقتصاد «اشتراكي» أو موجه. يقول الباحث البولندي «تادوز فيرفا» (Tadeusz Wyrwa) بهذا الشأن، لو أردنا أن نحدد ما إذا كان تسيير المؤسسات الاقتصادية الاشتراكية إداريا أو اجتماعيا أو بيروقراطيا، لقلنا إنه تسيير بيروقراطي. ثم إنه ليس بالنموذج البيروقراطي «الغربي»، الذي دعا إليه «ماكس فيبر»، حيث توزع فيه المهام، توزيعا عقلانيا، بناء على الكفاءة والمؤهلات. إن البيروقراطية في الدول الاشتراكية تأخذ شكل «بيروقراطية الحزب الحاكم»، حيث توزع فيه المهام والوظائف بناء على معايير سياسية.(7)

وهو في الواقع الأمر نفسه الذي ساد ولا زال يسود في كثير من المؤسسات العمومية الجزائرية. وقد أشار إلى ذلك «الهواري عدّي»، مؤكدا في احدى دراساته، على أن تعيين المدراء لقيادة المؤسسات الاقتصادية لم يكن يتم بناء على معايير الكفاءة والمؤهلات التي تتطلبها طبيعة الأنشطة الاقتصادية ولكن على أساس الولاء السياسي حيث يتم إبعاد كل من لا تتوافق رؤاه ومشاريعه مع رؤى المسؤولين في مستويات القيادة العليا ومشاريعهم. ولذلك، يضيف

«عدّي»، كانت عمليات التعيين عبارة عن توزيع لمراكز النفوذ[8] أكثر منها إجراء يهدف إلى فعالية الأداء القيادي.

وقد ساهم ذلك بشكل كبير في تدني النتائج الاقتصادية للمؤسسة العمومية، وضعف فعاليتها، وانخفاض إنتاجية العمل فيها. ويرى «مارك إكريمان» (Marc Ecrément) أن ضعف تلك النتائج يعود أيضا إلى سوء التأطير التقني ونقص الكفاءة المهنية العالية التي تتطلبها طبيعة التجهيزات والمصانع التي تتميز في معظمها بخصائص تكنولوجية عالية، مستوردة، سواء تعلق الأمر بالإنتاج أو الصيانة أو فيما ارتبط بالتنظيم والإدارة.[9]

هذا، وقد تميز العمل في المنشأة العمومية أيضا بغياب واضح لمعايير الانضباط والتنظيم العقلاني للعمل. ويرى «السعيد شيخي»، أن «الأزمة» التي تميز بها «العمل في النظام الإنتاجي الجزائري» تعود إلى أربعة أسباب رئيسية، وهي: غياب نمط قيادي يقوم على الكفاءات التقنية وتسيير «منتج» لقوة العمل في المصانع، والعجز عن توفير شروط استمرار الورشات في الإنتاج، والتناقض بين فضاء العمل وفضاء إعادة إنتاج قوة العمل، وأخيرا الافتقار إلى مجموعة عمالية مستقرة ومنضبطة على النمط «الفوردي».[10]

ويؤكد «شيخي» أن المهام، في المؤسسات الاقتصادية العمومية الجزائرية وكذلك الأجور والامتيازات، لا تمنح بناء على الكفاءات المهنية بقدر ما ترتبط بالمناصب الإدارية. وقد نتج عن ذلك نزوح الاطارات وحتى العمال إلى ميادين الإدارة والمكاتب على حساب الإنتاج والعمل التقني.[11] ثم إن اعتماد المصانع على تجهيزات وآلات مستوردة في مجملها، جعلها في حاجة دائمة إلى معدات وقطع غيار مستوردة أيضا، وهو ما أدى إلى الانقطاع المستمر في عملية الإنتاج نظرا لعدم توفر كل ذلك محليا وفي الوقت المناسب.[12]

أما «الهواري عدي»، فقد اعتمد بالأساس، لتفسير ما آلت إليه المؤسسات الاقتصادية العمومية، على طبيعة نظام الحكم القائم في البلاد منذ الاستقلال. إن هذا الحكم، على حد تعبير «عدي»، يتسم بسلطة «شعبوية» (populiste). ويعني بذلك أن سياسة هذا الحكم تنطلق من عدم اعتراف السلطة القائمة بتناقض مصالح الطبقات الاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع الجزائري ككل مجتمع انساني. وقد نتج عن ذلك محاولة القائمين على شؤون البلاد تشييد نظام اقتصادي لا يقوم على مفهوم «السوق» بالمعنى الذي أخذه في الاقتصاد السياسي الرأسمالي، والذي تقوم عليه الدولة الحديثة، كما ظهرت في أوربا كما يؤكد «كارل بولانيي» (Karl Polanyi).

من هنا، يستنتج «عدي»، أن المؤسسة العمومية الجزائرية لم تكن سوى أداة من أدوات تطبيق استراتيجية السلطة القائمة، مستعملة إياها لتحقيق أهدافها، وهي أهداف سياسية وليست اقتصادية، تتمثل في الحفاظ على الوحدة الاجتماعية التي تحول دون بروز التناقضات التي تؤدي لا محالة إلى المطالبة بالحرية النقابية وبالتعددية الحزبية.[13] ومن ثم، فهي تحملها مسؤولية تحقيق المطالب التي تدخل عادة في صلاحيات الدولة وليس المؤسسة الاقتصادية. ويأتي على رأس قائمة تلك المطالب توفير مناصب شغل للمواطنين.[14]

وعليه، يضيف «عدي»، يصبح من السهل فهم بروز تلك الظواهر «اللاعقلانية» في المنشأة العمومية الجزائرية إذا نظرنا لها بمنظار عقلانية الاقتصاد السياسي الرأسمالي الحديث. إن سياسة السلطة «الشعبوية» هي التي تجبر المؤسسة الاقتصادية العمومية، على سبيل المثال، على تشغيل أعداد من العاملين لا تتناسب وما يحتاجه نشاط المؤسسة الحقيقي وإمكانياتها، لأن ذلك يفرضه منطق ما تتحمله السلطة من مستوى بطالة في هذه المنطقة أو تلك من مناطق البلاد عوضا أن يرتبط ذلك بحاجات المؤسسة وامكانياتها الفعلية.[15] ومن ثم تمت التضحية بالفعالية الاقتصادية في سبيل ما يسمى بـ : «الفعالية الاجتماعية».

أما «علي الكنز»، فقد لخص، في دراسة خصصها لتجربة المؤسسة الوطنية للحديد والصلب، من خلال مصنع «الحجار» التابع لها، في أواسط الثمانينيات من القرن الماضي، جوانب جد مهمة لهذه التجربة وللأوضاع التي آلت إليها المؤسسة الاقتصادية العمومية في الجزائر. يقول «الكنز» بهذا الصدد، إن تجربة مصنع «الحجّار» كانت، قبل كل شيء، عبارة عن حركة كبيرة لاستيراد كم هائل من التجهيزات والتقنيات الصناعية، الجديدة تماما على الجزائر، وذلك من دول مختلفة. وما المصنع، في آخر المطاف، يضيف «الكنز»، إلا عملية متجددة يوميا للدمج بين كتلة جامدة صماء من التجهيزات والمواد الأولية، وبين مجموعة من الأفراد المطالبين بـ «بعث الروح» في تلك الكتلة الجامدة. وبناء على طبيعة عملية الدمج تلك ونوعيتها، يتحدد مستوى مردود تلك التجهيزات ونتائج الاستثمارات وكذلك طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المصنع.[16]

بناء على هذه الملاحظات الأساسية، يرى «الكنز» أن عملية الدمج المشار إليها، والتي حاولت مؤسسة الحديد والصلب القيام بها، من خلال طرق التنظيم «التايلورية» التي انتهجتها، سرعان ما اصطدمت بنموذج التنظيم العام الذي تميز به المجتمع ككل وبشكل خاص المجتمع المحلي للمنطقة التي يتواجد بها مصنع «الحجّار». وقد نتج عن ذلك، يضيف «الكنز»، بروز مقاومة عمالية أخذت أشكالا مختلفة: دوران العمل، التغيب، عدم الانضباط، الخ. وهو ما يتعارض بالطبع مع كل الشروط الأساسية التي أدت إلى بروز المؤسسة الحديثة واستمرار نشاطها في المجتمعات الصناعية.

ويضيف «الكنز» من جهة أخرى، أن ظاهرة انتقال السلطة في المصانع من أماكن الإنتاج والورشات إلى مواقع الإدارة والمكاتب مرده إلى طبيعة السلطة السياسية القائمة. فقد تميزت هذه السلطة بقيامها على «الأحادية» في اتخاذ القرار بدلا من المشاركة، مما أدى بالقائمين عليها إلى السعي إلى منع بروز أي شكل آخر للسلطة إلا تلك التي يتم تفويضها من المركز. وقد نتج عن ذلك أن أصبح مسؤول المؤسسة مجرد موظف، تتوقف «كفاءته» عند حدود الطاعة للسلطة المركزية والولاء لها. وقد ساهم ذلك في عدم بروز مؤسسة اقتصادية حقيقية، لأن الحكم بطبيعته الأحادية، كان يسعى دائما إلى منع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى قيام السلطة على الكفاءة التقنية أو الخبرة المهنية والتوافق .[17]

إن المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، في ظل أوضاع تسيطر عليها قيم لا تشجع على العمل الصناعي الحديث، وتحت هيمنة سلطة سياسية لم تستطع فرض الانضباط في المصانع،

قائمة على المركزية، توزع المناصب القيادية بناء على الولاء لا على الكفاءة الادارية والتقنية التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية، لم تستطع أن تبرز كتنظيم اقتصادي واجتماعي قادر على أداء دور إنتاجي بفعالية تقنية واقتصادية. بل إن المؤسسة العمومية أضحت، في ظل الأوضاع المشار إليها، «مؤسسة» لتبذير الثروة التي تدرها عملية تصدير النفط وليس لخلق الثروة.

ثم إن الفعالية الاقتصادية والمالية، بحكم استراتيجية الفاعلين الذين قادوا عملية إنشاء القطاع الصناعي العمومي، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية والسياسية، لم تكن هدفا بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية العمومية. وقد يكون عدم تواجد وظيفة محاسبة[18] حقيقية في المؤسسة العمومية مؤشرا على صحة هذه الفرضية. وقد برز ذلك بشكل واضح في الحوار الذي أجراه «علي الكنز» و«محفوظ بنون» مع «بلعيد عبدالسلام» وزير الصناعة والطاقة الجزائري الأسبق في فترة السبعينيات، الذي كان أحد القادة الأساسيين لعملية التصنيع آنذاك. يقول الوزير بهذا الشأن، إن «الشركات الوطنية»[19] انطلقت في نشاطها دون «وظيفة مالية ومحاسبة»[20]. ويعتبر بلعيد عبد السلام ذلك أمرا «طبيعيا»، بالنظر إلى السياسة التي كانت سائدة في تلك الفترة. «إن غلق المؤسسة، يضيف الوزير، في ظل سياسة الاشتراكية المنتهجة آنذاك، لم يكن ممكنا حتى وإن كانت تلك المؤسسة عاجزة عن تغطية تكاليفها»،[21] تطغى فيها معايير «المدودية والفعالية» الاجتماعيتين على معايير المردودية والنجاعة الاقتصاديتين.

من هنا نخلص إلى أن المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية تميزت بخصائص مختلفة اختلافا كبيرا عن تلك التي تتميز بها عادة المؤسسة الاقتصادية في المجتمعات الصناعية الحديثة، خاصة الغربية منها. فقد كانت أقرب إلى وحدة إدارية احتكارية، ذات نمط بيروقراطي معقد، لا تقوم على حرية المبادرة ولا على تحقيق الفعالية التقنية والاقتصادية. مؤسسة لا تتوفر فيها شروط العمل الصناعي الحديث مثل الانضباط والتنظيم العقلاني للعمل والانتاج.

هذا بالنسبة للمؤسسة العمومية، فماذا عن المؤسسة الاقتصادية الخاصة؟ نحاول أن نجيب على هذ السؤال في الجزء الثاني من هذه الدراسة.

ثانيا : المنشأة الخاصة أو صعوبة الاندماج في الاقتصاد الوطني

حاولنا في الجزء السابق من هذه الدراسة إبراز أهم ما ميز المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية، وسنحاول الآن التعرض للشق الثاني من تجربة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. ويتعلق الأمر بالمؤسسة الاقتصادية الخاصة، محاولين أيضا الوقوف على أهم ما ميز هذه المؤسسة.

نبذة تاريخية

نستهل عملية استعراض تجربة المؤسسة الخاصة الجزائرية بإعطاء نبذة عن السياق التاريخي والسياسي الذي شكل الإطار العام لظهور هذه المؤسسة والتطور الذي شهدته منذ نشأتها. وسنعتمد في ما يتعلق بالفترة الأولى من تاريخها على دراسة قامت بها «الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي»[22] والتي نشرت أجزاء منها في مؤلف «مارك إكريمان» (Marc Ecrément) في دراسته التي خصصها للسياسة الاقتصادية في الجزائر[23]

اعتمادا على هذه الدراسة، يمكننا أن نقسم تاريخ المنشأة الخاصة الجزائرية في مرحلة أولى، منذ نشأتها إلى بداية السبعينيات من القرن الماضي، إلى أربع فترات وهي:

المرحلة الأولى : تمتد من سنة 1900 إلى غاية 1954. وتتضمن هذه المرحلة المؤسسات التي نشأت قبل عام 1900. وهي مؤسسات أوربية تميزت بخصائص نموذج المؤسسة الاستعمارية، تمركز نشاطها في قطاعات الصناعة الغذائية والنسيج وبعض الصناعات البسيطة مثل الأدوات الزراعية وكذلك في الخدمات ومنها قطاع النقل. أما المرحلة الثانية: فقد امتدت من عام 1955 حتى سنة 1962. وقد غطت هذه المرحلة فترة الثورة التحريرية. وقد تزامنت أيضا مع تطبيق ما عرف في تلك المرحلة بـ : «مخطط قسنطينة» (Le Plan de Constantine). وهو ،للتذكير، عبارة عن مخطط تنموي اقتصادي واجتماعي وضعته السلطات الاستعمارية الفرنسية بهدف عزل الثورة المسلحة، التي اندلعت في نوفمبر من سنة 1954، عن الشعب الجزائري.

وقد تميزت هذه المرحلة بظهور المؤسسات البترولية الفرنسية التي بدأت تعمل في حقول النفط بعد أن تم اكتشافه في صحراء البلاد في منتصف الخمسينيات. ويذكر «بيار بورديو» (Pierre Bourdieu) في الدراسة التي أجراها عن «العمل والعمال في الجزائر»، في أواخر عهد الاستعمار وبداية عهد الاستقلال، أن عدد المؤسسات التي كانت توظف أكثر من 15 عاملا ويملكها جزائريون أصليون قد بلغ في تلك الفترة 42 مؤسسة من مجموع 730 مؤسسة. وهو ما كان يعادل 5,75 بالمائة منها فقط [24]. وقد شهدت هذه الفترة أيضا انتقال ملكية العديد من المؤسسات التابعة للمعمرين الفرنسيين إلى مواطنين جزائريين بعد أن غادر الكثير من الأوربيين الجزائر، خاصة في أعقاب الحصول على استقلال البلاد في العام 1962.

أما المرحلة الثالثة: فقد امتدت من عام 1963 حتى عام 1967. وقد شهدت صدور أول قانون نظم الاستثمار الخاص وكان ذلك سنة 1963 وكذلك القانون الثاني الذي صدر عام 1966. وهي القوانين الأولى التي نظمت القطاع الخاص في عهد الاستقلال. وقد تخلل الفترة ترقب كبير بين سنتي 1966 و1967 من طرف الرأسمال الخاص على اثر التحول السياسي الذي حدث سنة 1965 في رأس النظام الحاكم وبروز اتجاهات لدى السلطة الجديدة نحو بناء اقتصاد يقوم على قطاع عام قوي والاعتماد على التخطيط المركزي في عملية التنمية. وقد أممت إبان تلك المرحلة مجموعة من المؤسسات الخاصة الأجنبية. أما المرحلة الرابعة، فقد امتدت من سنة 1968 حتى سنة 1970. وقد شهدت تنامي كبير للقطاع الاقتصادي العام وبروز الكثير من المؤسسات الوطنية الخاصة أيضا، في أعقاب تطبيق أول مخطط تنموي غطى الفترة الممتدة من سنة 1967 حتى سنة 1969.

ويضيف « مارك إكريمان» إلى هذه الفترات الأربع، فترة خامسة، امتدت من 1971 حتى 1979. وقد تميزت بإجراء عمليات التأميم لآخر المؤسسات الأجنبية وتنامي حذر للقطاع الخاص، الذي بات أكثر توجسا بعد صدور قوانين عززت التوجه «الاشتراكي» للسلطة. ومن أبرز هذه النصوص قانون «الثورة الزراعية» وقانون «التسيير الاشتراكي للمؤسسات».

والجدير بالذكر أن هذه المرحلة قد شهدت أيضا صدور «الميثاق الوطني» الذي جسدت من خلاله السلطة توجهاتها السياسية والاقتصادية والثقافية، والذي تم تبنيه سنة 1976 عن طريق

استفتاء شعبي. وقد تضمن « الميثاق الوطني » إدانة لما سماه «الملكية الخاصة المستغلة» دون أن يمنع الملكية الخاصة لوسائل الانتاج بشكل مطلق. وهو ما يعني مواصلة سياسة التضييق على المؤسسة الخاصة ذات النزعة الرأسمالية. إلا أن تغيرات حدثت بهذا الشأن إلى حد ما بعد وفاة الرئيس «هواري بومدين» في أواخر سنة 1978. حيث قامت المجموعات القيادية الجديدة بإعادة النظر في بعض جوانب السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر حتى ذلك التاريخ. وقد نتج عن ذلك فتح مجال أوسع نسبيا أمام القطاع الخاص.(25)

وبناء على نتائج الدراسة التي قام بها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التي نشرت في سنة 2002، يمكن أن نقسم تاريخ المنشأة الخاصة الجزائرية منذ الاستقلال، إلى فترتين أساسيتين. تمتد الفترة الأولى من 1962 إلى غاية سنة 1988. وقد تميزت هذه الحقبة، على العموم، في ظل «الاقتصاد الموجه»، بالتضييق على نشاط القطاع الخاص. وقد أدى ذلك إلى الحد من نمو المؤسسة الخاصة مقارنة بالمؤسسة العمومية. أما الفترة الثانية فهي التي تبدأ من سنة 1988، وقد شهدت هذه الفترة تشجيعا رسميا للمؤسسة الخاصة، على الأقل بالنظر إلى السياسات المعلنة.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تميزت مواقف القيادات السياسية للبلاد، باختلاف توجهاتها، من القطاع الخاص، منذ الاستقلال، بالغموض. وكان من المتوقع أن يتخذ الرأسمال الوطني الخاص في مثل تلك الظروف موقفا حذرا أدى على العموم إلى ضعف بروز المؤسسة الخاصة خاصة الصناعية منها. وقد اتجهت استثمارات الرأسمال الوطني إذن نحو القطاعات التي لا تحتاج إلى أموال واستثمارات كبيرة أو تحكم عالي في تقنيات الإنتاج أو إلى أيدي عاملة ذات مهارات عالية إلا بأعداد قليلة جدا. ومن هنا، تمركز نشاط المنشأة الخاصة طيلة هذه الفترة، كما أشرنا في بداية هذه الدراسة، في قطاعات التجارة والخدمات بشكل عام.(26) أما في المجال الصناعي، فقد اتجه الرأسمال الخاص إلى بعض القطاعات الاستهلاكية كالمواد الغذائية، والنسيج، والكيمياء البسيطة، والصناعات البلاستيكية، ومواد البناء.(27)

وقد شهدت سنة 1982 تحولا في الظروف العامة مما أثر على نشاط المستثمرين الخواص. وقد تجسد ذلك في قانون الاستثمارات الجديد الذي صدر في تلك السنة بعد سنتين تقريبا من التحول السياسي الذي حدث في نهاية السبعينيات. ويرى باحثو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، في دراستهم لتجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أن ذلك قد أدى إلى انتعاش المؤسسات الخاصة بداية من السنة الموالية لصدور ذلك القانون الذي تم فيه، ولأول مرة منذ الاستقلال، الاعتراف صراحة بدور تنموي للقطاع الخاص. ومع ذلك، فإن التغيير الذي حدث على مستوى النصوص القانونية لم يكن بالقدر الذي يسمح بالنمو الحقيقي للمؤسسة الخاصة.

إلا أن الأزمة الخانقة التي شهدها الاقتصاد الجزائري في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي قد شكلت نقطة تحول في ما يتعلق بالقطاع الخاص، بعد صدور دستور 1989، وذلك بشكل أوضح مما وقع في بداية الثمانينيات. وقد انعكس ذلك في قانون الاستثمارات الذي صدر سنة 1993. ومع ذلك، لم يؤد هذا القانون أيضا إلى احداث تغيير جذري على مستوى

الواقع المعاش، حيث اصطدم ما نص عليه القانون بالجمود الذي ميز الذهنيات والمؤسسات المختلفة التي تؤطر الحياة الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية للبلاد.[28]

وعلى الرغم من كل تلك العوائق، فقد حققت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية الخاصة بعض التطور الكمي مقارنة بما كان سائدا قبل فترة التسعينيات. ويكفي للتدليل على ذلك أن نشير إلى أن نسبة ما حققته هذه الؤسسة من قيمة مضافة في الإنتاج الوطني مقارنة بما حققته المؤسسات العمومية قد ارتفع من 45,36 بالمائة سنة 1995 إلى 51,70 بالمائة سنة 2010.[29] فهل يعني ذلك أن المؤسسة الجزائرية الخاصة قد أصبحت مؤسسة فعالة وقادرة على أداء دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن تشكل بالفعل بديلا للمؤسسة العمومية ؟

الخصائص الأساسية للمؤسسة الخاصة

للإجابة على هذا السؤال، نلقي في البداية نظرة على مؤشر الحجم. تشير الإحصاءات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة الجزائرية أن معظم هذه المؤسسات هي منشآت صغيرة، حيث لا يبلغ عدد عمالها في الغالب العشرة أفراد. وتقدر نسبة هذا الصنف من المؤسسات 94 بالمائة من العدد الإجمالي للمؤسسات الخاصة. ثم إن ما يميز هذه المؤسسات، حسب المعطيات التي تضمنها تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، أنها لا تسعى إلى أداء دور أكثر أهمية في المستقبل.(30) كما أن الكثير من هذه المؤسسات الصغيرة هي في الحقيقة مؤسسات «صغيرة جدا»، تأخذ شكل ما يسمى بـ : «المؤسسات المتناهية الصغر» (Les micro-entreprises) أو «المنشآت المصغرة». وهي مؤسسات فردية تم إنشاء الكثير منها خلال السنوات الأخيرة في إطار الاجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية للحد من نسب البطالة التي بلغت مستويات قياسية، خاصة بين فئة الشباب، وذلك في إطار العملية التي تشرف عليها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

ولعل من أهم ما يميز المؤسسة الخاصة الجزائرية أيضا، وهو ما يؤثر بدوره على حجم المنشاة، الذي أشرنا إليه، ذلك الخلط بين المنشأة والعمل وفضاء الإنتاج من جهة والحياة العائلية من جهة ثانية، على عكس ما عرفه تطور المؤسسة الصناعية الحديثة في المجتمعات الصناعية. ولذلك من النادر أن نجد منشأة خاصة جزائرية تنشط في شكل «شركة مساهمة».. فهي في أغلبيتها الساحقة، إما مؤسسة فردية أو «شركة ذات مسؤولية محدودة». وحتى في هذه الحالة، فهي غالبا ما تتشكل من أفراد ينتمون إلى نفس العائلة إن لم يكونوا من نفس الأسرة الواحدة. وقد أدى ذلك، إضافة إلى الحد من الإمكانات التي تحتاجها المؤسسة، إلى عدم بروز وظيفة تسييرية منفصلة عن ملكية المؤسسة.

والملاحظ أيضا أن من أهم، وربما الأهم، ما تتميز به المؤسسة الخاصة الجزائرية، أن قسما كبيرا، وقد يكون القسم الأكبر، من نشاطها، لا يتم في إطار القوانين الرسمية، وبشكل يندمج فيه هذا النشاط في الاقتصاد الوطني الكلي.[31] إن هذه الممارسة تؤدي إلى الحد من مساهمة المؤسسة الخاصة في تنمية قدرات البلاد وفي تحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية. وقد حاول كثير من الدارسين تفسير هذه الظاهرة، التي تكشف عن غياب كامل للثقة بين رجال الأعمال ومؤسسات الدولة الوطنية. ويذهب البعض إلى القول بأن تلك الممارسة هي من بقايا

عهد الاستعمار، بل وقد تعود إلى الفترة العثمانية. ومن ثم، فهي تعبير عما كان يعانيه الإنسان الجزائري آنذاك من قهر سياسي واقتصادي واجتماعي، ومن تمييز وتهميش. أما البعض الآخر، فقد ردها إلى حقبة التجربة «الاشتراكية» التي عاشتها البلاد منذ الاستقلال، حيث هيمن القطاع العام على النشاط الاقتصادي وتم التضييق على المؤسسة الخاصة والمبادرة الفردية.

وترى «ليلى ملبوسي» في هذا السياق، أن ما عاشته المنشأة الخاصة الوطنية في الجزائر إبان فترة الاشتراكية، قد أدى بالمقاول الجزائري إلى استبدال إستراتيجية البحث عن «الرأسمال–المالي» باستراتيجية البحث عن «الرأسمال–العلائقي».[32] وقد تجسد ذلك في السعي الدؤوب لملاك المؤسسات الخاصة إلى العمل على نسج شبكات معقدة وقوية من العلاقات مع موظفي الإدارات الرسمية والبنوك العمومية، وحتى مع أفراد من المؤسسات الأمنية، كوسيلة لتحقيق الحماية من تعسف الإدارة.

وقد تميز نشاط المؤسسة الخاصة الجزائرية كذلك بعدم لجوئها إلى المؤسسات البنكية للحصول على ما تحتاجه من قروض. ويرى الكثير أن ذلك يعود بالأساس إلى الإجراءات المعقدة التي تتعامل بها تلك المؤسسات وعجزها عن الاستجابة لطلبات المؤسسات، وكذلك لانتشار ظواهر الرشوة والفساد وتصلب القوانين المنظمة لهذه الأنشطة التي تحتاج إلى المرونة والسرعة.[33] وقد خلصت الدراسة التي قام بها «خليل عسيلة» إلى القول بأن عدم امتثال المقاول الجزائري إلى القوانين والتعامل مع المؤسسات الرسمية يعود إلى اقتناعه بأن التعامل مع تلك المؤسسات سيكون باهظ الثمن، بل وقد يؤدي إلى القضاء الكلي على مؤسسته.[34]

ما نستنتجه من كل هذا هو أنه، وعلى الرغم من سعي الكثير من المقاولين إلى تأسيس مؤسسات تعمل وفق معايير التنظيم والتسيير الصناعي الحديث، فإن الأوضاع السائدة بشتى أبعادها قد ساعدت على بروز ممارسات أقرب إلى التحايل منها إلى الفعل المقاولاتي المنتج، وهو ما أدى إلى ظهور ثقافة «تصرفية» (Débrouillardisme)، على حد تعبير «ملبوسي»،[35] بدلا من ثقافة صناعية وانتاجية حديثة. بل لقد أدت هذه الأوضاع أيضا، من خلال بناها الذهنية والثقافية، وبمؤسساتها ونظمها السياسية والاجتماعية، إلى بروز طبقة من «أشباه المقاولين» (Pseudo-entrepreneurs)، كما يقول «ر. آرون» (R. Aron)، تستغل المؤسسة كغطاء للاستيلاء على الأموال العمومية التي يدرها النفط بطرق تحايل مختلفة ضمن شبكات منظمة أو شبه منظمة، تمتد أطرافها إلى مختلف المؤسسات الرسمية.

الخلاصة

حاولنا في هذه الدراسة الوقوف على تجربة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، بقسميها العام والخاص. وقد كنا نطمح من خلالها إلى تحديد خصائص هذه المؤسسة، باعتبارها تنظيما اقتصاديا واجتماعيا. وبعد أن تطرقنا إلى أهم ما ميز في تقديرنا هذه التجربة، نعتقد أنه بات بإمكاننا تلخيص الخصائص الأساسية لكل من هاتين المؤسستين، أو بعضها على الأقل، على النحو التالي :

أولا : بالنسبة للمؤسسة العمومية

• لعل أبرز ما ميز المؤسسة الاقتصادية الجزائرية نمطها البيروقراطي البطيء والمعقد. وقد أخذت هذه المؤسسة بالتالي شكل تنظيم إداري، يفتقد إلى المرونة وإلى حرية المبادرة. ومن هنا لم تتمكن من تحقيق الفعالية الاقتصادية والمالية. وبدلا أن تكون وحدة انتاج لخلق الثروة الاقتصادية، باتت، في معظمها، عبارة عن «مؤسسة» تبذر فيها الثروة التي يدرها تصدير النفط. ولعل ما زاد من تفاقم هذه الوضعية، وشكل في الوقت نفسه مؤشرا على صحة هذه الفرضية، غياب وظيفة محاسبة حقيقية تتكفل بتحديد التكاليف بدقة وحساب نتائج الأنشطة وفق منطق الربح والخسارة ومعايير النجاعة الاقتصادية.

• تميز نشاط المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية أيضا، على العموم، بغياب شبه كامل لمعايير الانضباط والتنظيم العقلاني للعمل. حيث لم تستطع هذه المؤسسة ضبط الممارسات المهنية وفق ما يتطلبه العمل الصناعي والنشاط الاقتصادي الحديث من صرامة ودقة وجدية، نتيجة لعدم توفر الكثير من الشروط الضرورية لتحقيق ذلك من روح المقاولة والقيم والاستعدادات التي تدفع إلى العمل واحترام الوقت ومن مؤسسات سياسية وادارية قادرة على توفير شروط نجاح العمل الصناعي بمعاييره الحديثة. ومن ثم طغت على نشاطها معايير ما يسمى بالفعالية الاجتماعية على معايير المردودية والفعالية الاقتصادية.

• اعتمدت المؤسسة الاقتصادية العمومية في كثير من التجارب على تجهيزات ومعدات صناعية جد متطورة، تعتمد في عملها وصيانتها على مؤهلات وكفاءات تقنية وتنظيمية عالية، يندر تواجدها محليا، أو لا يتم استدعاءها للعمل في المؤسسة العمومية خاصة في المناصب القيادية لأن التعيين في مثل تلك المناصب لا يتم وفق معايير الكفاءة وإنما الولاء.

ثانيا : بالنسبة للمؤسسة الخاصة

• تميزت المؤسسة الجزائرية الخاصة من جهتها بصغر حجمها على العموم، حيث أن أغلبيتها الساحقة عبارة عن مؤسسات فردية أو تضم مجموعة صغيرة من الأشخاص. وهي مؤسسات خدماتية أو حرفية تقليدية. كما أنها، في أغلبيتها الساحقة، لا تنفصل بشكل واضح عن المجال العائلي، وهو ما يحد من تطور حجمها ولا يساعد على ظهور وظيفة تسيير فيها مستقلة عن الملكية، قائمة على الكفاءات والمهارات التقنية والإدارية التي تؤدي إلى نمو المؤسسة وازدهارها.

• أما الصناعية منها، فهي تتمركز في قطاعات لا تتطلب على العموم أيدي عاملة كثيرة أو استثمارات كبيرة أو قدرات ومؤهلات تقنية ومهنية عالية. وهي على العموم لا يمكن أن تساهم بشكل كبير في التطور الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن التطور التقني والصناعي للمجتمع. وبالتالي، فإن المؤسسة الخاصة تبقى أقرب إلى المنشأة الحرفية منها إلى المؤسسة الصناعية بالمعنى الحديث لهذا التنظيم.

• يتم قسم كبير ، وربما الأهم، من نشاط المؤسسة الخاصة في إطار الاقتصاد «الموازي» وبالتالي لا يظهر الكثير من ذلك النشاط في الوثائق الرسمية وهو ما يحد من اندماجها في

الاقتصاد الوطني ويحد من مساهمتها في تنمية موارد البلاد ونموها ودون أن يمنعها ذلك من الاستفادة من قدرات المجتمع.[36] بل وقد يأخذ نشاط بعضها شكل ممارسات «تحايلية» تتم على حساب الخزينة العمومية ومقدرات البلاد.

من كل مل سبق يمكننا التأكيد على أن تجربة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، بقسميها العام والخاص، لم تؤد إلى ظهور مؤسسة قادرة على القيام بالدور الإنتاجي الأساسي الذي تقوم به المؤسسات في المجتمعات الصناعية الحديثة والمساهمة في النهوض باقتصاد البلاد والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ثم إن أسباب هذه النتيجة أبعد من أن تكون تقنية أو تنظيمية جزئية بقدر ما هي اجتماعية وثقافية وحتى سياسية عامة وعميقة.

ولعل ما جعل من بروز المؤسسة الاقتصادية في التجربة الجزائرية، خاصة على النمط الصناعي الحديث، أمرا مستعصيا، في تصورنا، هو في المقام الأول غياب تلك المنظومة القيمية التي تفرز الوعي بالمشكلة الاقتصادية والإقبال على العمل في شكله الحديث والرغبة في النجاح الفردي والاجتماعي من خلال هذا النشاط أكثر من غيره كما كان سائدا في المجتمعات التقليدية. وقد اصطدمت المؤسسة الاقتصادية أيضا بضعف التكوين العلمي والمهني على مستويات قيادية وتنفيذية متعددة.

إن القضية لا تتوقف فقط على الموارد المالية على الرغم من أهميتها، كما لاحظ «بورديو»، لأن التطور الاقتصادي لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان يستند إلى «روح المقاولة» التي تقوم على رؤية جديدة تماما للعمل وللمستقبل وللعلاقات الانسانية ولمعنى النشاط الاقتصادي بشكل عام.[37] ولعل أفضل ما نلخص به نتائج هذه الدراسة هو القول بأن عدم بروز مؤسسة اقتصادية جزائرية فعالة اقتصاديا قد شكل ولا يزال معضلة حضارية ومشكلة مجتمعية بكل ما تعنيه هذه العبارة من معنى. فعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت في القطاعين، العام والخاص، فقد بقي المجتمع الجزائري، في جوهره مجتمعا تقليديا، لم يعرف التحولات العميقة التي عرفها المجتمع الأوربي الصناعي منذ عدة قرون. حيث، وعلى الرغم من مظاهر التغير السطحي، فإن المجتمع الجزائري على العموم بقي في مرحلة ما قبل الصناعة، وهو يعيش، بشكل عام، تحت سيطرة قيم تقليدية، لا تشجع على العمل الصناعي بشكله الحديث ولا على التنظيم العقلاني لإنتاج الثروة الاقتصادية بمعناها المعاصر.

إن ارساء قواعد المؤسسة الاقتصادية الحديثة يعد في جوهره تحديا للأوضاع السائدة وثورة مستمرة على الرؤى والأساليب التقليدية بدلا من سيادة ما أسماه «محمد مضوي» بـ : «الاستسلام الاقتصادي» وروح الاتكالية السائدة في المجتمع بشكل واضح. هذا، وإن تمثل التنمية المادية في شكلها الاقتصادي، كما يقول «أحمد هني»، لم تتشكل في المجتمعات التقليدية (ومنها المجتمع الجزائري) كما تم ذلك في المجتمعات الأوربية، تحت هيمنة الطبقة البرجوازية [38] حيث أن تلك المجتمعات أصبحت تعيش منافسة اجتماعية للثراء المادي، في إطار علاقات إنتاج تراتبية والسعي إلى تحقيق أعلى مستويات الفعالية، من خلال استعمال قوة العمل الإنساني.[39] ولذلك اعتبر «أحمد هني» أن التحدي الذي يواجه المجتمعات التقليدية هو مدى نجاحها في إنتاج تمثلات ومشاريع اجتماعية تؤدي إلى سيادة قيم الاستغلال الأقصى للموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة وممارساتها وإلى حل معضلة الفعالية الاقتصادية.[40]

ومن ثم كان ربما ما يحتاجه المجتمع الجزائري بهذا الصدد نفس ما تحتاجه المجتمعات العربية الأخرى كما اكد على ذلك «ناصيف نصار» بالنسبة لأحدها، وهو المجتمع اللبناني، « ثورة اقتصادية انتاجية تنصر الصناعة والزراعة المصنعة على التجارة. وليس من التهور الظن بأنها ستبدأ ثقافية سياسية أو سياسية ثقافية قبل أن تصبح اقتصادية».[41]

الهوامش والمراجع

1–Le Conseil National Economique et Social, Effets économiques et sociaux de l'ajustement structurel, Bulletin officiel n°6.

2– بلغ عدد الذين فقدوا مناصبهم، حسب التقرير المشار إليه، 415530 عاملا من مختلف الفئات.

3- Ahmed Bouyacoub, «Croissance économique : atouts et blocages d'un véritable développement économique de l'Algérie contemporaine», Centre de documentation économique et sociale, Oran (Algérie), Texte n°6.

4- Le CNES, Pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2002, p.9.

5- Marc Cote, L'Algérie, Constantine, Média-Plus, 2005, p.118.

6- Saadi, « L'entreprise socialiste : essai d'évaluation d'un mode de gestion », Revue du Centre National d'Etudes pour la Planification, n° 1. 1985, p.38.

7- Tadeusz Wyrwa, La Gestion de l'entreprise socialiste. L'expérience polonaise, Paris, Librairie générale de droit et de jurisprudence, 1970, p.199.

8- Lahaouari Addi, L'Impasse du populisme. L'Algérie : collectivité politique et État en construction, Alger, Enal, 1990, p.231.

9- Marc Ecrément, Indépendance politique et libération économique ; Un quart de siècle du développement de l'Algérie 1962-1986, Alger-Grenoble, Enap/OPU-PUG, 1986, p. 71.

10– نسبة إلى الصناعي الأمريكي هنري فورد.

11–Said Chikhi, « Le Travail en usine », Les Cahiers du CREA, n° 4, 4ème trimestre, 1984, pp. 6-7.

12- Ibid., p. 11.

13- L. Addi, L'Impasse…, op. cit., p. 156.

14– لعل هذا ما يفسر مطالبة عمال المؤسسة العمومية في كثير من الأحيان برفع الأجور في الوقت الذي كانت تعاني فيه هذه المؤسسات من أوضاع اقتصادية ومالية صعبة وعاجزة عن تغطية نفقاتها.

15– يبدو أن «عدي» يستند هنا، إلى ما حدث في المجتمعات الغربية حيث أفضت مقاومة العمال للظروف المأساوية التي واكبت الثورة الصناعية إلى بروز النقابات العمالية وما نتج عن ذلك على الحياة السياسية وطريقة تنظيم شؤون المجتمع. ويذكرنا ذلك أيضا بدور النقابات العمالية الأساسي في التغيرات السياسية التي حدثت في دول أوربا الشرقية وبشكل خاص بما قامت به نقابة «سوليدارنوسك» في «بولندا».

16–Ali El Kenz, Le Complexe sidérurgique d'El Hadjar. Une expérience industrielle en Algérie, Paris, Editions du CNRS, 1987, p.13-14.

17- Ibid., p. 159-160.

18– تميزت المحاسبة في المؤسسة العمومية، وربما إلى وقت قريب، إما بعدم وجودها نهائيا في العديد من الحالات، أو ببعد أرقامها عن حقيقة الأوضاع المالية في أغلب الأحيان، أو بإصدار الوثائق ذات الصلة بشكل متأخر مما يجعل الاستفادة منها في التسيير والإدارة محدودة جدا إن لم تكن منعدمة. وفي دراسة قمنا بها في 2009 بمؤسسة عمومية، تمت خصخصتها لفائدة شركة بريطانية بنسبة 55 بالمائة، أكد لنا مسؤول وظيفة المحاسبة أن الأمر بهذا الشأن قد تغير تماما. لقد أصبح المسؤولون يفرضون على المنشأة محاسبة دقيقة وإصدار كل الوثائق المالية في موعدها بشكل لم يكن معروفا تماما في عهد المرسسة العمومية.

19– «الشركات الوطنية»، كما نعلم، هو الاسم الذي كان يطلق على المؤسسات العمومية حتى بداية الثمانينيات حيث تمت

عملية «إعادة الهيكلة» وأطلق عليها اسم «المؤسسات الوطنية». أما الآن فهي تسمى بالمؤسسات الاقتصادية العمومية.

20–Belaid Abdessalem in. Mahfoud Bennoune et Ali El Kenz, Le Hasard et l'histoire : entretiens avec Belaid Abesselam, Alger, Enag éditions, 1990, p.68.

21- Ibid., p. 335.

22– لقد تحولت هذه الهيأة البحثية العامة منذ 1988 إلى: المركز الوطني للدراسات والتحاليل من أجل التخطيط.

23–Marc Ecrément, Indépendance politique…,op. cit., p.66.

24-Pierre Bourdieu, Travail et travailleurs en Algérie, Paris-La Haye, Mouton et Co, 1963, p. 336.

25-M. Ecrément, p.66.

26– تشير أرقام الإحصاء الاقتصادي التي نشرها الديوان الوطني للإحصاء أن نسبة المؤسسات الاقتصادية العاملة في قطاع التجارة والخدمات قد بلغت سنة 2011، من مجموع المنشآت حوالي 89 بالمائة. أنظر إحصائية الديوان الوطني للإحصاء رقم 168/2012 على الموقع:www.ons.dz

27-Le CNES, Pour une politique de développement de la PME en Algérie, op. cit., p.9.

28- Ibid., p.12.

29– انظر موقع الديوان الوطني للإحصاء :

www.ons.dz/-Compte-de-Production-et-Compte-d-.html (consulté le 10/02/2012 à 13h 15)

30-Le CNES, Pour une politique…, op.cit., p. 24.

31–تشير بعض الدراسات أن المنشآت الخاصة الجزائرية تقوم، في آخر كل سنة، باصدار «ميزانيتين»، على الأقل. واحدة منهما، التي تحتوي على الأرقام الحقيقية، تبقى سرية، لا يطلع عليها إلا صاحب المؤسسة. أما الأخرى، فتوجه إلى الجهات الرسمية التي تتعامل معها المنشأة.

32–Leila Melbouci, « De l'économie administrée à l'économie de marché : quelles stratégies pour l'entrepreneur algérien face à la concurrence mondiale ? », L'Internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales,25, 26, 27, octobre (2006), Haute école de gestion (HEG), Fribourg, Suisse, p.7.

33– اتضح من دراسة للديوان الوطني أن 4,2 بالمائة فقط من المنشآت الجزائرية حاولت الحصول على قروض بنكية وأن 3,1 بالمائة وجدت صعوبات للحصول على قرض. أي أن 1,1 بالمائة فقط من المنشآت استطاعت الحصول على قروض من البنك.

34–Khalil Assila, « PME en Algérie : de la création à la mondialisation », L'Internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, 25, 26, 27, octobre (2006), Haute école de gestion (HEG), Fribourg, Suisse, p.6-7.

35-Leila Melbouci, « De l'économie administrée…. », op. cit., p.7.

36– مما توصلت إليه إحدى الدراسات للقطاع الخاص في الجزائر، أن المؤسسة الخاصة لا تساهم بشكل عام في تكوين عمالها وتستفيد في المقابل بما تقوم به المؤسسة العمومية في هذا المجال. كما أنها تميزت، حسب نفس الدراسة، بعدم إدخال التكنولوجيا الحديثة في العمليات الإنتاجية لأنها مكلفة. أنظر: الهاشمي المقراني وآخرون، القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)، قسنطينة– الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة – جامعة قسنطينة، 2010، ص. 162.

37–Pierre Bourdieu, Travail et travailleurs en Algérie, op. cit., p.551.

38-Ahmed henni, Le Cheikh et le patron. Usage de la modernité dans la reproduction de la tradition, Alger, OPU, 1993, p.175.

39- Ibid., p.176.

40- Ibid., p.178.

41– ناصيف نصار، نحو مجتمع جديد، دار الطليعة، بيروت، ط 4، 1981، ص. 207.

برمجية التسيير التكاملي بالمؤسسة (PGI)

– حالة شركة المياه والتطهير للجزائر (SEAAL)–

أ.مفتاحي محمد أ.د سعداوي موسى
جامعة البليدة 2 جامعة المدية

الملخص

تعتبر برمجيات التسيير التكاملي أو برمجيات تخطيط موارد المؤسسة، حالياً، أهم الحلول التي يوفرها التطور الحاصل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتسيير المؤسسات الاقتصادية.

حيث تسمح هذه الحلول بدمج معظم السيرورات الداخلية للمؤسسة، سواء كان ذلك على المستوى التشغيلي أو على المستوى الاستراتيجي واتخاذ القرار، وذلك بفضل مجموعة أجزاء مترابطة فيما بينها حول قاعدة بيانات مشتركة، قابلة للتثبيت وتعمل في الوقت الحقيقي.

الكلمات المفتاحية : برمجية التسيير التكاملي، برمجية تخطيط موارد المؤسسة، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، دمج السيرورات، الوقت الحقيقي.

Résumé

Les progiciels de gestion intégrée ou les ERP pour Entreprise Ressource Planning sont, actuellement, les plus importantes solutions des technologies de l'information et de la communication pour la gestion des entreprises économiques.

Ces solutions permettent d'intégrer les différents processus internes de l'entreprise, que ce soit au niveau opérationnelle qu'au niveau stratégique et la prise de décision, grâce à des modules interreliès autour d'une base des données commune, paramétrés et fonctionnent en temps réel.

Les Mots Clés : progiciels de gestion intégrée, Entreprise Ressource Planning, technologies de l'information et de la communication, intégrer les processus, temps réel.

مقدمة :

يشهد عالم الأعمال اليوم تطورات كبيرة نتيجة التحديات التي تواجهها المؤسسات الحديثة من أجل تحقيق ميزة تنافسية، تضمن لها الاستمرار والبقاء ضمن محيط نشاط شديد التعقيد وكثير التغيّر، خاصة فيما يتعلق بالتغيرات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وما توفره من حلول موجهة نحو تفعيل مختلف الوظائف المكونة لبيئة الأعمال الداخلية للمؤسسة، ما يسمح لها بالاندماج في بيئة اقتصادية عالمية أكثر ديناميكية وتفاعلية، هذا أدى بالمؤسسة نحو الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تحقيق مجموعة من أهدافها.

ومع التطورات السريعة والمتسارعة الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وازدياد الحاجة للمعلومات ذات السرعة والتكامل والشمولية اللازمة لجودة المعلومة المستهدفة من عديد الأطراف داخل وخارج المؤسسة، أدى إلى ضرورة مكاملة نظام معلومات المؤسسة والرفع من درجة التنسيق بين سيرورات الأنشطة الداخلية لها، الأمر الذي عجّل من ظهور برمجيات التسيير التكاملي (برمجيات تخطيط موارد المؤسسة) كمرحلة متقدمة من مراحل تطور الحلول البرمجية، والموجهة أساساً نحو إدماج الأعمال الداخلية بالمؤسسة، والتي انتقلت بالبيئة الداخلية لها من التنظيم التقليدي التايلوري إلى تنظيم يعتمد على السيرورات المتكاملة فيما بينها بدرجة تنسيق عالية، ما يجعل من عملية الاتصال بين الوظائف الداخلية للمؤسسة جد فعّالة.

ونسعى من خلال بحثنا هذا إلى الإجابة على الإشكالية التالية :

ما مدى قدرة برمجية التسيير التكاملي على تفعيل نظام معلومات المؤسسة ؟ وما مدى تحقق ذلك بشركة المياه والتطهير للجزائر SEAAL ؟

حيث سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال خطة بحثية ترتكز على المحاور التالية :

أولاً : مفهوم برمجيات التسيير التكاملي

ثانياً : برمجية التسيير التكاملي كحل متطوّر لسيرورات المؤسسة

ثالثاً : تفعيل نظام معلومات المؤسسة من خلال برمجية التسيير التكاملي

رابعاً : برمجية التسيير التكاملي بشركة المياه والتطهير للجزائر

حيث يهدف هذا البحث إلى التعريف بإحدى أهم مركبات التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات الموجهة لتشغيل البيانات، ألا وهي برمجيات التسيير التكاملي، وكيف يمكن الاستفادة من إيجابياتها مقارنة بالبرمجيات المتخصصة لتفعيل نظام معلومات المؤسسة، مع التركيز على حالة إحدى المؤسسات الجزائرية المتمثلة في شركة المياه والتطهير للجزائر (سيال)، وذلك من خلال التطرق إلى الكيفية التي اعتمدت عليها لتفعيل وتحسين نظام معلوماتها عن طريق تبنّي حلول برمجية من نوع برمجية التسيير التكاملي.

أولاً: مفهوم برمجيات التسيير التكاملي

تعتبر برمجية التسيير التكاملي من أحدث البرمجيات التي وفّرها التطور السريع الحاصل في مجال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، خاصة منها الحلول التي تهدف إلى تشغيل البيانات[1] والمعلومات بالمؤسسة على غرار الحواسيب، الخوادم، قواعد البيانات، نظم التشغيل والبرمجيات التطبيقية. حيث تعرّف برمجية التسيير التكاملي بأنها البرمجية[2] التي تكامل المركبات الوظيفية الأساسية للمؤسسة مثل المحاسبة، مراقبة التسيير، الأجور، الموارد البشرية، النقل، التسيير التجاري، تسيير الإنتاج...الخ، إذ توفر مثل هذه البرمجيات بيئة تطبيقات متجانسة تعتمد على قاعدة بيانات موحدة، حيث أن هذا النموذج يسمح بتكامل البيانات، عدم تكرار المعلومات وكذلك تقليص مدة المعالجة، فهي إذاً منهجية تكنولوجية[3] تقوم على التكامل (بين سلسلة وظائف وأنشطة متنوعة) بهدف تحقيق أمثلية أنشطة سلسلة القيمة الداخلية. وتستند مثل هذه المنهجية على استخدام قاعدة بيانات مركزية تتيح إمكانية تشارك البيانات بين محطات عمل فرعية مختلفة تتواجد في أقسام عمل مختلفة وتستخدم برمجيات (أجزاء Modules) تصنيعية، مالية، سلسلة التوريد، موارد بشرية، إدارة العلاقة مع العملاء، إدارة المخازن، ونظم دعم القرار، كما يمكن اعتبار برمجية التسيير التكاملي نظام معلومات[4] المؤسسة معّد من أجل مكاملة وتحسين السيرورات والتعاملات على مستوى المؤسسة.

ويمكن أن تكون برمجية التسيير التكاملي بالمؤسسة على عدة أشكال في تغطيتها لنظام معلومات المؤسسة، حيث يمكن أن نجد منها:[5]

الحلول المتخصصة: وهي تلك الحلول التي تقوم بتسيير نشاط معين يندرج ضمن وظيفة أو مجال تشغيلي بالمؤسسة (المالية، الإنتاج، تسيير الموارد البشرية، التسويق)، والذي يمكن أن يكون جزء متكامل في برمجية متكاملة، كما يمكن أن يعمل بشكل مستقل كبرمجية متخصصة منفردة، مثل نشاطات التسيير المحاسبي، تسيير التثبيتات، تجميع الحسابات...الخ والتي تنتمي للوظيفة المالية.

الحلول المتخصصة المتكاملة: والتي تقوم بمكاملة الحلول المتخصصة السابقة. مثل برمجية Sage FRP x3 والتي تقوم بمكاملة الحلول المتخصصة الموجهة لتسيير الأنشطة المالية، ونفس الشيء بالنسبة إلى Sage HR Management لتسيير الموارد البشرية وSage CRM لتسيير العلاقات مع الزبائن...الخ.

- **الحلول التشغيلية المتكاملة** : والتي تقوم بمكاملة الحلول المتخصصة المتكاملة الخاصة بالجانب التشغيلي بالمؤسسة. مثل برمجية .SAP Business One

- **الحلول القرارية المتكاملة** : وهي مثل الحلول السابقة ولكن تعمل على مكاملة الجانب القراري1× بالمؤسسة. مثل برمجية .SAP Business Object

- **الحلول المتكاملة** : وهي الحلول التي تقوم بمكاملة الحلول التشغيلية المتكاملة والحلول القرارية المتكاملة في برمجية تكاملية واحدة. مثل برمجية Sage ERP x3 و Microsoft Dynamics AY.

وتتميز مثل هذه البرمجيات كلما زاد حجم مجال تغطيتها بالمؤسسة بكونها :

• تكامل بين أجزاء (تطبيقات حاسوبية) لنفس المؤلف Editeur ؛

• تعتمد على التحديث (La Mise a jour) وفي الوقت الحقيقي، للبيانات المعدلة من خلال كل الأجزاء المحتواة ؛

• توفر مساحة تدقيق تعتمد على مجموعة من مخططات عمليات التسيير ؛

• تغطي مستوى محدد بالمؤسسة أو كل نظام معلومات المؤسسة ؛

• تسمح بإدخال البيانات مرة واحدة واستخراجها على عدة أشكال.

كما أن حيازة برمجية من نوع برمجيات التسيير التكاملي بالمؤسسة تحكمها العديد من العوامل الأساسية منها[6] :

• الحصول على مرونة اتجاه احتياجات الأعمال التبادلية ؛

• استعمال تكنولوجيا موحّدة بجميع أقسام المؤسسة ؛

• تسهيل عملية إعادة هندسة (Réingénierie) سيرورات الأعمال بالمؤسسة ؛

• تحقيق الاندماج والتكامل بين التطبيقات ؛

• مراعاة حجم المؤسسة ؛

• القدرة على التكيّف مع تكنولوجيا المعلومات والاتصال ؛

• رؤية المسيّرين.

ثانياً : برمجية التسيير التكاملي كحل متطوّر لسيرورات المؤسسة

تعتبر برمجية التسيير التكاملي من حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تهدف إلى إزالة حلول تكنولوجية تستعمل بالمؤسسة، تتمثل في البرمجيات المتخصصة أين يهدف المؤلفين إلى إحلال برمجيات التسيير التكاملي محل البرمجيات المتخصصة التي تتميز بكونها «الأفضل من هذا النوع» Best of Bread، حيث أن هذه الأخيرة ليست نوعاً محدداً من أنواع البرمجيات التطبيقية، ولكنها صفة تتخذها البرمجية المتخصصة التي تلبي حاجة مؤسسة معينة في تسيير وظيفة داخلية بها بنسبة كبيرة، إلى درجة تجعل من الصعب على المؤسسة استبدالها ببرمجية أخرى حتى وإن كانت هذه البرمجية من نوع برمجية التسيير التكاملي PGI، حيث تتميز هذه الأخيرة، في شكلها كحلول تكامل بين الجانب الوظيفي للمؤسسة والجانب القراري لها، عن البرمجيات المتخصصة وتتشابه في العديد من النقاط، تندرج أساساً حول إيجابيات وسلبيات كل برمجية وذلك كمايلي:[7]

من ناحية علاقة البرمجية بسيرورات نشاط المؤسسة: تسمح برمجيات التسيير التكاملي بأمثلية تسيير سيرورات النشاط الداخلية للمؤسسة، كما تسمح بتوفير صورة شفافة حول هذه السيرورات وكذلك عدم تكررها، مع ضمان عملية اتصال فعّالة فيما بينها، ولكن تتطلب من المؤسسة التي تنفّذ مثل هذه البرمجيات المعرفة والتحكّم الجيّد لمثل هذه السيرورات، بالإضافة

إلى ما تتطلبه من تغييرات كبيرة في سيرورات نشاط المؤسسة، كما تحصر مجال مبادرة العمال بها. في حين أن البرمجيات المتخصصة تسمح للمؤسسات اختيار أحسن برمجية والأكثر تكيفاً مع سيرورات نشاطها الداخلية، أما فيما يخص الاتصال فيما بينها فيتم ضمانها عن طريق تنفيذ هيكلة تكامل تطبيقات المؤسسة *EAI، ولكن تتطلب في العديد من الحالات تغييرات جد مهمة ومكلّفة جداً في حالة الرغبة في تطوير مثل هذه البرمجيات لتكييفها مع المستوى المتزايد لنشاط المؤسسة، بالإضافة إلى الصعوبة التي تواجهها عملية تنفيذ هيكلة تكامل تطبيقات المؤسسة EAI ؛

من ناحية تسيير معلومات المؤسسة: تسمح برمجية التسيير التكاملي بمكاملة وتوحيد نظام معلومات المؤسسة، كما تضمن تناسق وتجانس معلوماتها، كما تعمل على توفير مرجع وحيد لبيانات ومعلومات المؤسسة. في حين أن البرمجيات المتخصصة تؤدي إلى خطر تكرر وعدم تناسق البيانات فيما بينها.

من ناحية تدفق معلومات المؤسسة: توفر برمجية التسيير التكاملي مرونة كبيرة فيما يخص عملية تبادل البيانات بين أجزاء البرمجية، وكذلك فترات تدفق المعلومات مع ضمان التناسق فيما بينها. في حين أن عملية تبادل البيانات وتدفق المعلومات بين البرمجيات التطبيقية جد مكلفة للمؤسسة، كما أن عملية تنصيب هيكلة تكامل تطبيقات المؤسسة جدّ معقّدة ؛

من ناحية تطبيق البرمجية بالمؤسسة : إن عملية تنفيذ برمجية التسيير التكاملي بالمؤسسة تمر بمرحلة أولية، هي مرحلة التثبيت (Paramétrage) للبيانات الأساسية الخاصة بالمؤسسة قبل البدء باستغلالها، كما أن عمليات التكوين لكيفية استغلال مثل هذه البرمجيات يتم توحيدها لجميع المستخدمين بالمؤسسة، ولكن عملية التطبيق هذه يمكن أن تعترضها مجموعة من الصعوبات تتعلق أساساً بتغّير بيئة العمل ومشاكل ترحيل البيانات من النظام القديم إلى النظام الجديد. في حين أن البرمجيات التطبيقية تسمح بتجنّب المؤسسة تغييرات كبيرة في سيرورات نشاطها وما يتبع ذلك من تحمّل المؤسسة لتكاليف كبيرة من جرّاء ذلك، كما أن هذه الحلول بسيطة وتكون في غالب الأحيان على المقاس Sur mesure.

من ناحية صيانة البرمجية : تتطلب برمجية التسيير التكاملي صيانة مستمرة، كما أن عمليات التحديث بها Mise à Jour (المتعلقة بالتطويرات والتحسينات التي تمس البرمجية) فيها خطورة كبيرة إذ أنه مهما كان بسيطاً فإنه يؤثر على جميع وظائف المؤسسة. في حين أن البرمجيات المتخصصة تتطلب العديد من مجالات المعرفة (حسب كل وظيفة مسيّرة ببرمجية متخصصة) في عمليات الصيانة، كما تتطلب وقت كبير في حالة تطويرها.

من ناحية تكلفة البرمجية : برمجية التسيير التكاملي جدّ مكلّفة، ويكفي القول أن مثل هذه البرمجيات تعتبر من الاستثمارات المهمة بالمؤسسة، وأن عملية تبني هذه البرمجية يتم عن طريق مشروع يتجاوز في العديد من الأحيان السنة. في حين أن البرمجيات المتخصصة عبارة عن استثمار غير مكلّف ولكن عملية صيانتها مكلّفة. وباعتبارها من أصول المؤسسة (التثبيتات المعنوية) الجد مهمة، فإن هذا النوع من البرمجيات يوفّر العديد من العوائد نذكرها فيما يلي[8] :

- الاقتصاد في الموارد بفضل تفادي التكرار وازدواجية حجز البيانات ؛
- التحسين من استجابة الإنتاج اتجاه الطلب ؛
- رفع المبيعات عن طريق عقلنة الإنتاج والتحسين من العلاقة بالزبائن ؛
- الأمثلية في التموينات عن طريق التخفيض من المخزونات غير المستعملة، وتحسين إستراتيجية شراء ؛
- أفضل تلبية لحاجات المتعاملين بفضل أحسن تنسيق بين السيرورات والتقليص من المهام المجهدة.

من ناحية بقاء الارتباط بالمؤلف بعد عملية التنفيذ: برمجية التسيير التكاملي جدّ مرتبطة بالمؤلف، فأي عملية صيانة أو تحديث تتم تحت الإشراف التام لمؤلف البرمجية أو الوكيل المعتمد للمؤلف في بلد المؤسسة، في حين أن البرمجيات المتخصصة مستقلة عن منتجيها ومؤلفيها.

ثالثاً : تفعيل نظام معلومات المؤسسة من خلال برمجية التسيير التكاملي

تتوفر برمجية التسيير التكاملي من خلال العديد من الحلول منها الحلول المتكاملة التي تهدف إلى تغطية كل السيرورات الداخلية للمؤسسة، ففي إطار هذا النوع من حلول برمجية التسيير التكاملي يتم تقسيم نظام معلومات المؤسسة إلى مستويين أساسيين كما يلي :

1) المستوى الوظيفي بالمؤسسة

فحسب [9] François Blondel فإن برمجية التسيير التكاملي تغطي أربعة مجالات (وظائف) أساسية بالمستوى الوظيفي، وتنطوي كل وظيفة على مجموعة من الأنشطة والمهام، يتم تنظيمها بالبرمجية من خلال مجموعة من الأجزاء، حيث نجد جزء التسيير التجاري الذي يشتمل على الأنشطة والمهام المتعلقة أساساً بالمبيعات وإدارة المبيعات، المشتريات والتموينات، المخزونات، النقل الخارجي، تسيير العلاقات مع الزبائن...الخ، كما نجد الجزء المتعلق بالجانب المالي والمحاسبي الذي يشتمل على الأنشطة والمهام المتعلقة بالمحاسبة العامة، محاسبة الغير، المحاسبة التحليلية، الموازنات التقديرية، تسيير التثبيتات ؛ والجزء الموجه نحو تسيير الإنتاج بالمؤسسة الذي يشتمل على الأنشطة والمهام المتعلقة بتسيير بيانات الإنتاج، تسيير المشاريع، تسيير الإنتاج، النقل الداخلي، مراقبة التسيير، تسيير الجودة، الصيانة، خدمات ما بعد البيع، بالإضافة إلى الجزء الخاص بتسيير الموارد البشرية الذي يشتمل على الأنشطة والمهام المتعلقة بتسيير المرتبات والأجور، تسيير الأفراد، الكفاءات والمسارات المهنية، الحضور والغياب، التكوينات...الخ.

2) المستوى الاستراتيجي أو القراري

تعتمد برمجية التسيير التكاملي لتسيير العمليات المتعلقة بتوفير المعلومات الموجهة أساساً لاتخاذ القرار داخل المؤسسة على منصة مستودع البيانات كقاعدة أساسية تحتوي على كل البيانات التي تحتاجها الإدارة، سواء كانت هذه البيانات متعلقة بالبيئة الداخلية للمؤسسة أو ببيئتها الخارجية، ليتم استغلال هذه البيانات من قبل الإدارة من خلال أدوات ذكاء الأعمال المرتبطة بمستودع البيانات.

2-1) **منصة مستودع البيانات** وهي هياكل حديثة من النظم القرارية، تمتاز بقدرتها على معالجة كم هائل من البيانات بطريقة تحليلية متطورة، ومن أبعاد متباينة. وقد ظهر مصطلح مستودعات البيانات أول مرة من طرف Inmon سنة 1996 في كتاب له، حيث عرّفه بأنه»مجموعة من البيانات موجهة نحو موضوع يخص ويمس المنظمة، متكاملة، متغيرة في الزمن(قديمة وجديدة)، وغير قابلة للزوال، من أجل تدعيم عملية اتخاذ القرار بالمؤسسة»[10]. إذ يُملأ مستودع البيانات آلياً، انطلاقاً من قواعد البيانات العملية للمؤسسة، وكل المعلومات الخارجية، وذلك بالاعتماد على أدوات خاصة تدعى أدوات (استخراج وتحويل وشحن البيانات (ETL (Extraction, Transformation Loading)، والتي تسمح بجمع وإعداد البيانات من خلال المراحل التالية[11]:

الاستخراج : من خلال الولوج إلى قاعدة البيانات التشغيلية للمؤسسة بغرض جمع البيانات المحددة ؛

التحويل : المعلومات المستخرجة لا تستخدم كما هي، بل تحوّل من خلال الفحص والتصفية، لحذف القيم المتكررة أو غير المناسبة ؛

الشحن : من خلال وضع البيانات المستخرجة بمستودع البيانات، ومن ثم جعلها متاحة لمختلف أدوات التحليل والعرض، أو بعبارة أخرى، وضعها في متناول أدوات ذكاء الأعمال.

2-2) **أدوات ذكاء الأعمال** وهي الوسائل المعلوماتية لاستغلال وتشغيل بيانات المؤسسة بهدف تسهيل عملية اتخاذ القرار من طرف متخذي القرار، وهي موجهة لتحسين قيادة المؤسسة عن طريق الفهم الأحسن لميكانيزمات الوضعيات الحالية للمؤسسة، واستباق الحصول على نتائج الأعمال المبرمج القيام بها، حيث أنها تعتمد على استغلال نظام معلومات قراري والمتمثل في منصة مستودع البيانات، والذي يحصل على البيانات من قاعدة البيانات العملياتية (مثل برمجية التسيير التكاملي). ويمكن اختصار أدوات ذكاء الأعمال في العناصر التالية[12]:

المعالجة التحليلية على الخط (On-Line Analytical Processing) : تسمى كذلك بالمعالجة التحليلية متعددة الأبعاد على الخط، ذلك أنها تسمح بالتحليل متعدد الأبعاد. وتتم هذه المعالجة بقاعدة بيانات متعددة الأبعاد، والتي تكون عادةً على شكل مكعب، حيث يقوم بعرض البيانات بالاعتماد على ثلاث محاور أساسية، مع إمكانية إعادة ترتيب المحاور آلياً والتفصيل في أحد المحاور المشكّلة للمكعب، من خلال تقنية التفصيل إلى الأسفل والتفصيل إلى الأعلى ؛

أنظمة إعداد التقارير : Reporting تسمح هذه الأدوات بإعداد التقارير حسب أشكال معدّة مسبقاً، ويتم طرح الأسئلة على قاعدة البيانات انطلاقاً من مجموعة إيعازات Requêtes أو مساءلات SQL يتم إعدادها مسبقاً كذلك. حيث تسمح كذلك بالعمليات الحسابية والعرض البياني؛

لوحات القيادة الإلكترونية : تحتوي لوحات القيادة على البيانات الحساسة للمؤسسة وتكون على شكل مجموعة مؤشرات نصية، بيانية وصوتية. وهي تسمح بإعلام المسؤولين

بتطور النشاطات التي يديرونها، وبزيادة معرفتهم بالمؤسسة التي يعملون بها، وبيئة هذه المؤسسة لأجل المساعدة على اتخاذ القرارات. فهي تسمح بتحليل الوضعية الحالية للمؤسسة، وباستباق المستقبل، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب. علماً أن لكل مدير بالمؤسسة لوحة قيادة خاصة بالنشاط الذي يديره.

رابعاً : برمجية التسيير التكاملي بشركة المياه والتطهير للجزائر

لنظام معلومات شركة المياه والتطهير للجزائر العديد من المركبات البرمجية التطبيقية العمودية، بدون روابط حقيقية (مباشرة) بينها، سنقوم بالتطرق إلى البرمجيات الوجهة لتسيير أهم الوظائف الداخلية بشركة سيال التالية :

1) نظام معلومات الموارد البشرية (برمجية HR Access)

وهي البرمجية التي تُعنى بتسيير كل البيانات والمعلومات الخاصة بالمستخدمين داخل المؤسسة، ومتابعتهم طيلة مشوارهم المهني، من تاريخ التشغيل إلى تاريخ ترك المنصب نهائياً، وما يتخلل هذه المدة من أحداث للعامل، من تكوين، رسكلة، عطل، غياب، ترقيات، مهام...الخ. وتعتبر برمجية *HR Access3 برمجية تكاملية من نوع برمجية التسيير التكاملي–الحلول المتخصصة المتكاملة– تحتوي على أجزاء تطبيقية متكاملة، حيث يعمل كل جزء على القيام بنشاط محدد من ضمن الوظيفة الكلية لتسيير الموارد البشرية، وتتمثل الأجزاء هذه فيما يلي :

1–1) **الجزء الخاص بتسيير التوظيف** : وهو الجزء الذي يتم الإدراج فيه السير الذاتية لطالبي العمل، حيث يتم تصنيفها بالشكل الذي يسهّل عملية استخراج الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط مناصب العمل المفتوحة، ليتم استدعائهم للمقابلة التحاورية. وعندما يتم اختيار الشخص أو الأشخاص المناسبين، يتم استدعاء بياناتهم من طرف الجزء الموالي.

1–2) **الجزء الخاص بالتسيير الإداري للعمال** : وهو الجزء الذي يُعنى بكل البيانات والمعلومات الخاصة بالعمال والمستخدمين ابتداءاً من تاريخ الانتقاء (القبول في المنصب) إلى غاية ترك المنصب نهائياً، وسواء كانت هذه البيانات شخصية (الاسم، الحالة العائلية، المؤهل العلمي...الخ) أو خاصة بوضعية المستخدم بالمؤسسة (نوع المنصب، الخبرة، المسار المهني...الخ).

1–3) **الجزء الخاص بتسيير الأجور** : وهو الجزء الذي يقوم بتسيير البيانات الخاصة بعناصر الأجرة والعمليات والإجراءات الخاصة بحساب الأجرة وإعداد كشف الراتب بالاعتماد خاصة على جزء التسيير الإداري للعمال، ليتم إعداد يومية الأجور والحسابات الخاصة بالأجور وذلك بشكل آلي وسريع.

1–4) **الجزء الخاص بمستودع بيانات الموارد البشرية** (HR Warehouse) : وهو الجزء الذي يعمل على الولوج إلى قاعدة بيانات نظام معلومات الموارد البشرية (HR Access) من أجل استخراج البيانات والمعلومات على شكل تقارير، أو عن الطريق التحليل المتعدد الأبعاد (مكعب)، وتوفيرها للمدراء الداخليين لاستعمالها في عمليات اتخاذ القرار.

2) برمجية تسيير التعاملات مع الزبائن X7

تعتبر برمجية X7 برمجية معاملاتية لتسيير بيانات زبائن الخدمات العمومية، مثل المياه، التطهير، الكهرباء والغاز، فهي إذاً موجهة إلى مؤسسات محددة في بلدان العالم ما دام أن هذه الخدمات تسيّر عموماً من طرف سلطات البلاد من خلال مؤسسة عمومية واحدة. حيث ساهمت بشكل كبير في التخفيف من العبء الناتج عن الحجز والمعالجة اليدوية للفواتير التي كانت تتم بمصلحة الزبائن بمديرية المحاسبة والمالية، العملية التي كانت تُحدث نوع من الفوضى خاصة عند تعطل البرمجية المحاسبية السابقة (Big Finance). ولهذه البرمجية مجموعة من الأنشطة تسعى إلى تحقيقها على مستوى مؤسسة سيال، والتي تدور حول تسيير دورة الملاحظة–الفوترة–التحصيل، وتسيير العلاقة مع الزبائن، من خلال متابعة الإجراءات التجارية التقنية لكل من الشكاوى والاحتجاجات، التدخلات الميدانية، إنقطاعات الخدمة، تسيير البيانات التقنية الخاصة بالعدادات، التدخلات الميدانية وواجهات نظام المعلومات الجغرافية، تسيير البيانات التجارية الخاصة بالزبون، العقود، حساب الزبون، إعداد التقارير المتضمنة لبيانات تحصيلات الزبائن والواجب إدراجها في برمجية المحاسبة. حيث ترتبط هذه البرمجية بنظام معلومات قراري متمثل في مستودع البيانات، يقوم باستخراج وتحويل وشحن البيانات من قاعدة بيانات البرمجية X7 فقط لاستعمالها لأغراض اتخاذ القرار من طرف الإدارة العليا.

3) برمجية Sage FRP 1000

حيث تعتبر هذه البرمجية تكاملية بين وظيفتين أساسيتين وهما وظيفة الشراء–الإمداد ووظيفة المالية–المحاسبة، حيث تدخل هذه البرمجية ضمن مشروع داخل المؤسسة اسمه مشروع FLOR (Finance Logistique Organisation) يهدف أساساً إلى وضع نظام معلومات مالي متكامل SIFI (Système d'Information Financier Intégré) يُدمج من خلاله بين وظيفة الشراء–الإمداد ووظيفة المالية–المحاسبة. حيث أن مؤسسة سيال كانت تقوم بتسيير العمل المحاسبي بالاعتماد على برمجية متخصصة تسمى برمجية Big Finance والتي أصبحت غير قادرة على التكيف مع التطوّر الحاصل بمؤسسة سيال، والذي ولّد حجم كبير من البيانات الواجب معالجتها، والتغيرات الاقتصادية بالجزائر (خاصة النظام المحاسبي المالي الجديد)، بالإضافة إلى ضرورة التواصل مع نظم المعلومات الأخرى بالمؤسسة. وهذا ما أدى إلى إجراء مجموعة من التغييرات على مستوى وظيفتي المالية–المحاسبة والشراء–الإمداد، نتج عنها تحديد نوع نظام المعلومات المالي المتكامل والمتمثل في برمجية Sage FRP 1000 -Edition Piloter- وهي من نوع برمجية التسيير التكاملي (الحلول التشغيلية المتكاملة) تتضمن جزأين هما :

3–1) **جزء التسيير المحاسبي** : ويتمثل هذا الجزء في برمجية Sage 1000 Suit Financière والتي تقوم بتسيير مجموعة من الأنشطة المحاسبية التالية:

• **المعالجة المحاسبية للمشتريات.الموردين** : وتتم هذه المعالجة آلياً من خلال إعداد فاتورة النظام (Facture Système) الخاصة بهذه العملية، وهي وثيقة تلخيصية للمستندات المتضمنة

بملف الشراء (الطلبية/أمر بداية الخدمة (Ordre De Service) ODS، الفاتورة ووصل الاستلام/وصل أداء الخدمة، نسخة من عقد الصفقة، طلب الدفع).

• **المعالجة المحاسبية للمبيعات-الزبائن** : إن عملية معالجة مبيعات المياه والأشغال تتم على مستوى وكالات الزبائن بالاعتماد على برمجية X7، ثم يتم إرسال الواجهات من برنامج Excel، المتضمنة للبيانات الخاصة بمبيعات المياه والأشغال (بين 05 و15 من كل شهر) من طرف مديرية الزبائن– قسم نظام معلومات الزبائن – إلى مديرية المالية والمحاسبة–مصلحة مهام -Sage، حيث تتضمن الواجهة كل من يومية العمليات المختلفة الملحقة ويوميات الخزينة ويوميات المبيعات والأشغال لكل الوكالات، حيث بعد أن يتم إدراج الواجهة بالبرمجية، يقوم رئيس مصلحة محاسبة الزبائن بالفحص والتأكد من التوافق بين ما هو موجود بالبرمجية مع ما هو موجود ب برمجية .X7

• **المعالجة المحاسبية للرواتب والأجور** : إن عمليات المعالجة المحاسبية الخاصة بالرواتب والأجور تتم على مستوى جزء الأجور ببرمجية تسيير الموارد البشرية HR Access، حيث يتم معالجة الأجور بالبرمجية بالاعتماد على المخطط المحاسبي الوطني، ليتم إرسالها (كل نهاية شهر) إلى مديرية المالية والمحاسبة–مصلحة مهام -SAGE ليتم إدراجها مباشرة في بالبرمجية بدون فحص في كثير من الأحيان.

حيث تعتبر طريقة إدراج الواجهات الخاصة بكل من المبيعات والأجور من أهم ما جاءت به برمجية Sage FRP 1000 حيث ساهمت بشكل كبير في تخفيف العبء الناتج عن المعالجة اليدوية باليوميات المعنية، إذ أصبح الأمر بالنسبة إلى المحاسب المكلف هو التأكد من الإدراج الجيد (اكتشاف الأخطاء) وضمان احترام القواعد المحاسبية من خلال هذا الإدراج.

• **المعالجة المحاسبية للعمليات المختلفة الأخرى** : وهي العمليات المتعلقة بـ المصاريف البنكية، العمليات المرتبطة بالأموال الخاصة، العمليات المتعلقة بالإعانات، العمليات الخاصة بالجرد، العمليات الخاصة بالمؤونات، الكفالات المدفوعة أو المستلمة.

• **المقاربة البنكية** : من بين أهم ما جاءت برمجية Sage FRP 1000، نجد المقاربة البنكية والتي يمكن أن تتم آلياً، نصف آلياً أو يدوياً، كما أن التسجيلات المحاسبية المتولدة من عملية المقاربة البنكية تتم تلقائياً باليومية.

• **المحاسبة التقديرية ومراقبة التسيير** : إن وضع وتنفيذ برمجية Sage FRP 1000 في مؤسسة سيال، سمح بتطوير نظام المحاسبة التحليلية بها، إذ أصبح يعتمد على هيكل تحليلي مبني على محورين تحليليين (Deux Axes Analytiques) هما محور نفقات الاستغلال والمسمى CRésult (Compte de Résultat)، ومحور نفقات الاستثمار والمسمى GCapex (Gestion de Capital Expenditure). حيث أنّ كل محور تحليلي يتكون من مجموعة من التوليفات من الشكل (طبيعة التدفق (Nature de Flux)، القسم التحليلي (La Section Analytique))، تعبّر كل توليفة عن الوجهة التحليلية (La destination Analytique) للنفقة (استغلال أو استثمار) أو الإيراد خلال السنة المالية. ليتم القيام بعملية الرقابة على مدى تحقق الموازنة

بالاعتماد على جداول مقارنة يتم إعدادها بالاعتماد على الجداول الخاصة بالموازنة المعدة سابقاً، وجداول العمليات الفعلية التي يتم استخراجها من برمجية Sage FRP 1000 على شكل جداول برنامج .Excel كما يتم إعداد تقارير دورية أو حسب الحاجة إلى المديرية العامة والمديريات الأخرى، يتم استخراجها من برمجية Sage FRP 1000 حول تطور الإيرادات والتكاليف بالأقسام التحليلية، بالاعتماد على طبيعات التدفق المعدة مسبقاً، المحاور التحليلية المبني عليها الهيكل التحليلي للشركة، والقيود التحليلية المكونة للمخطط التحليلي للشركة.

3-2) **جزء المشتريات**-الإمداد لقد تم إعداد هذا الجزء وفقاً لدفتر شروط خاص بشركة سيال لجعل البرمجية تتماشى ومتطلبات المؤسسة، حيث أن لكل مديرية من مديريات المؤسسة واجهة من هذا الجزء. وتتم سيرورة المشتريات وفق هذا الجزء كما يلي:

• **تحرير الحاجة** (La Réquisition) : والذي يتم من طرف أمين أو من طرف أي شخص من المديريات الأخرى، ليتم إرساله إلى مديره للمصادقة، ثم يقوم المدير بإرسال الوثيقة المصادق عليها إلى المكلف بحجز طلبات الشراء في برمجية SAGE بالمديرية.

• **طلب الشراء** (Demande d'Achat) : حيث يتم تحديد في برمجية SAGE اسم محرر الحاجة، المصلحة والمديرية التي قامت بطلب الشراء، نوع المادة المراد شراءها وكميتها، رمز المادة المراد شراءها. ثم القيام بحفظ الطلب من أجل معالجته في الخطوة الموالية.

• **اقتراحات الشراء** (Proposition d'Achat) : وهي من أهم خطوات سيرورة الشراء، حيث يتم تحديد في هذه الخطوة اسم المكلف بالشراء، تفاصيل المادة أو المواد (اسم المادة في البرمجية، الكمية، السعر)، المخزن الذي سيستقبل المادة، نوع المادة المراد شراءها (مخزون، خدمة أو استثمار)، رمز واسم المورد.

• **إعداد الطلبية** : ويتم إعداد الطلبية من خلال اقتراحات الشراء في حالة المشتريات المخزنة والتثبيتات، أما فيما يخص الخدمات فيتم إعداد الطلبية الخاصة بها مباشرة بعد طلب الشراء (الخدمة). أما البيانات الخاصة بالتسبيقات، طرق وشروط الدفع، اقتطاع الضمان، مدة التسليم فيتم حجزها في هذه الخطوة في حقول خاصة أو في المساحة الخاصة بالملاحظات. في حالة ما إذا كانت المادة المراد شراءها تتطلب مورد أجنبي، هنا يتم فتح ملف المصاريف المرتبطة، والذي يتضمن مختلف المصاريف المتعلقة بالعملية مثل المصاريف الجمركية، مصاريف التأمين، مصاريف الشحن، مصاريف النقل...الخ.

• **وصول وصل الاستلام** : في هذه خطوة يتم حجز وإعداد وصل الاستلام بالكميات من خلال وصل الاستلام المرسل من طرف المورد، ثم يتم القيام بالمقاربة الآلية بين وصل الاستلام والطلبية. ففي حالة الاختلاف بين الكمية المطلوبة والكمية المستلمة، يتم الإعداد (آلياً) كشف البقية (Les Reliquats) في حالة الكمية المستلمة أقل من الكمية المطلوبة، وكشف الفائض (Les Sur-plus) في حالة الكمية المستلمة أكبر من الكمية المطلوبة، ليتم معالجتها لاحقاً.

• **إعداد فاتورة النظام** تعتبر فاتورة النظام وثيقة تلخيصية للوثائق التبريرية لعملية التسجيل المحاسبي لعملية الشراء وهي، الطلبية، وصل الاستلام/وصل أداء الخدمة وفاتورة المورد، حيث

إذا كانت المادة المستلمة عبارة عن مخزون، يمكن إعداد فاتورة النظام الخاصة بها من أجل التسجيل المحاسبي الآلي، أما بالنسبة إلى التثبيتات أو الخدمات فلا يتم تسجيلها محاسبياً إلا بتوفر الفاتورة (لإعداد فاتورة النظام)، أو في نهاية الدورة (لتبيان الالتزام).

4) برمجية القوائم المحاسبية والجبائية Sage 1000 ECF

تعتبر برمجية Sage 1000 ECF برمجية التسيير التكاملي –الحلول المتخصصة– تعمل على إنجاز القوائم المحاسبي، حيث تسمح هذه البرمجية بتثبيت القوائم المحاسبية والجبائية، وهذا التثبيت يتمثل في إنشاء نماذج (أشكال) للقوائم المحاسبية والجبائية، حسب ما يتلاءم مع الهيكل المحاسبي للمؤسسة والقواعد الجبائية الخاضعة لها، ومن ثم تثبيت العناوين الرئيسية والثانوية حسب متطلبات كل قائمة، والشكل التالي يوضح كيفية عمل البرمجية وعلاقتها ببرمجية .Sage FRP 1000 ويتم إعداد القوائم المالية وفق المراحل التالية :

– استخراج (L'extraction) الميزان العام من برمجية Sage FRP 1000، وذلك على شكل واجهة برنامج Excel ذو اللاحقة (.csv) ليتم تحويلها إلى واجهة من برنامج النصوص ذو اللاحقة (.txt) ؛

– فتح برمجية Sage 1000 ECF والقيام بإدراج واجهة الميزان العام السابقة ؛

يتم إعداد كل القوائم المحاسبية والجبائية ماعدا قائمة تدفقات الخزينة، عن طريق مساءلات أو إيعازات لقواعد البيانات مبرمجة مسبقاً حسب متطلبات كل قائمة محاسبية أو جبائية من البيانات من الميزان العام ؛

– يتم إعداد قائمة تدفقات الخزينة من خلال جزء من الميزان العام، يحتوي فقط على الحسابات التي تدخل في إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتم استخراجه بشكل مستقل عن الميزان العام المستخرج سابقاً ؛

– وبالنسبة إلى قائمة الملحق فهناك بيانات يتم تثبيتها (برمجتها) لأن بياناتها تستمد من الميزان العام كقيم توضيحية لقيم أخرى بالميزانية أو جدول حسابات النتائج غالباً ما تكون على شكل جداول، وهناك بيانات يتم إدراجها يدوياً في حقول خاصة كشروحات لبعض القيم الأخرى.

خلاصة :

حاولنا من خلال هذا البحث إلى إعطاء صورة توضيحية حول برمجية التسيير التكاملي كحل من حلول التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، والدور الذي يمكن أن يؤديه هذا النوع من الحلول البرمجية، الموجهة لتشغيل البيانات، في تفعيل نظام معلومات المؤسسة، مع دراسة حالة مؤسسة جزائرية ممثلة بشركة المياه والتطهير بالجزائر، أين وصلتا إلى النتائج التالية :

1) تعتبر برمجيات التسيير التكاملي من المركبات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات الموجهة لتشغيل البيانات بالمؤسسات الإقتصادية، إذ أصبحت تحتل مكانة جد مهمة وحساسة داخل المؤسسة، لما توفره من خصائص تسمح للمؤسسة بالرفع من كفاءة وفعالية نظام

معلومات المؤسسة، من خلال المعالجة الآنية وفي الوقت الحقيقي لتعاملات المؤسسة اليومية وتوفيرها لمعلومات عن هذه التعاملات للإدارة العليا بالسرعة والدقة اللازمة لجودة المعلومات المستخدمة في عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وذلك من خلال الأجزاء المكونة لها والمتكاملة فيما بينها حول قاعدة بيانات مشتركة، إذ يسعى كل جزء لتفعيل وظيفة داخلية من ووظائف أعمال المؤسسة.

2) رغم الإيجابيات التي توفرها البرمجيات المتخصصة للمؤسسة، إلا أن برمجية التسيير التكاملي تتميز عن البرمجيات المتخصصة بمجموعة من الخصائص التي تسمح للمؤسسة بالتكيف مع التغّيرات الطارئة في بيئة الأعمال الحديثة وما تتطلبه من :

– السرعة والدقة في معالجة كم هائل من البيانات في وقت قياسي ووضعها في متناول مسيري المؤسسة ؛

– إنتاج المعلومات ذات الجودة العالية من قبل نظام معلومات المؤسسة ؛

– المرونة في الحصول على المعلومات الإستراتيجية المساعدة على اقتناص الفرص المتاحة بالبيئة ؛

– التحكّم في التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاستفادة منها بكل فعالية ورشادة.

حيث أن برمجية التسيير التكاملي ذات درجة تغطية أكبر من البرمجيات المتخصصة، إذ تشمل الجانب الوظيفي بالمؤسسة (المالية، الإنتاج، الموارد البشرية والتسويق) ، بالإضافة إلى الجانب القراري لها، ليمكن اعتبار هذه البرمجية كنظام معلومات المؤسسة.

3) تطلب عملية تبني وتنفيذ مثل هذه البرمجيات من المؤسسة القيام بالتخطيط الجيّد لمشروع تبني برمجية التسيير التكاملي من جميع النواحي التنظيمية والمالية والإدارية...الخ، تأهيل العامل البشري للتعامل مع هذا المشروع خاصة فيما يتعلق بتحديد مهمة ودور كل فرد فيه، ضرورة الاختيار الكفء لفريق العمل المكلّف بالقيام بالمشروع سواء كان هذا الفريق داخلياً أم خارجياً، بالإضافة إلى الرقابة الفعّالة والدائمة والمتابعة المستمرة لمراحل سير المشروع.

4) تعتمد شركة المياه والتطهير للجزائر من أجل تفعيل نظام المعلومات بها على مجموعة من البرمجيات التطبيقية العمودية جلها من نوع برمجيات تخطيط موارد المؤسسة، بدون روابط مباشرة بينها (غير متكاملة فيما بينها) متمثلة في :

– برمجية تسيير الموارد البشرية المسماة HR Access (نظام معلومات الموارد البشرية) ؛

- برمجية تسيير التعاملات مع الزبائن المسماة X7 (نظام معلومات الزبائن) ؛

- برمجية تسيير المحاسبة المسماة Sage FRP 1000 ؛

- برمجية القوائم المحاسبية والجبائية .Sage 1000 ECF

ساهمت بشكل كبير في الرفع من درجة أتمتة السيرورات الداخلية بها، والتحسين من فعالية معالجة العمليات بأفضل كفاءة، وذلك مقارنة بما كانت عليه برمجيات التسيير التي تم الاعتماد عليها سابقاً.

الهوامش و الإحالات

1 بوقلقول الهادي وسوامس رضوان، «الأداء التنظيمي المتميز في ظل الإدارة الإلكترونية كوسيلة لتأهيل المؤسسات الجزائرية»، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 08–09 مارس 2005.

2 http://www.cxp.fr/domaine-expertise_ERP-industrie.htm (29/07/2010).

3– إبراهيم منصور وآخرون، « أثر استخدام برامجيات(ERP) في تحقيق أمثلية الخلق القيمي «، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، الأردن، بعنوان «إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة»،27 – 29 نيسان 2009.

4 Zouaghi Iskander, «Evaluation de facture clés de succès d'un projet d'implantation d'un ERP au sein d'entreprise industrielle», thèse de magister en science de gestion, université d'alger, 2009, p67.

5 Hadid Noufyle, «ERP (Entreprise Ressource Planning)», Séminaire, Institut Supérieur de Gestion et Planification, (ISGP), Mai 2011.

6 OLIVIER BRAUD, « Facteurs Décisionnels Pour L'implantation D'un ERP Dans Les PME : Le Rôle De L'évaluation Des Bénéfices Tangibles et Intangibles «Mémoire Présenté Comme Exigence Partielle De La Maitrise En Gestion De L'informatique, Université Du Québec, MONTRÉAL, Avril 2008, P 24.

7 Jean-Louis LEQUEUX, «Manager avec les ERP», édition EYROLLES, 2008, p42-46.

8 Valyi Raphael, «ERP Open source», livre blanc, Smile, 2008, P 11.

9 Blondel François, «Bien gérer avec un ERP», Edition DUNOD, Paris, 2009., p56.

10 http://www.lirmm.fr~libourelFMIN206cours11_BDS-OlapSolap.pdf (03/11/2010).

11– حديد نوفيل، تكنولوجيا الانترنت وتأهيل المؤسسة للاندماج في الاقتصاد العالمي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص 158.

12 حديد نوفيل، نفس المرجع، ص159، 160.

دراسة تصميمية لبطاقة الأداء المتوازن
خاصة بالمؤسسات الصحية العمومية حالة المركز الاستشفائي الجامعي
الدكتورة نفيسة حمود «بارني سابقا» –حسين داي–

أ.تواري سهام
جامعة الجزائر3

الملخص :

يحتل قطاع الخدمات الصحية في معظم دول العالم أهمية خاصة، وموقعاً متميزاً، بحكم طبيعة الخدمات التي يقدمها هذا القطاع، واتصاله المباشر بصحة الأفراد وحياتهم، ومنه تأتي أهمية هذا البحث من أهمية قطاع الخدمات الصحية في المجتمع فضلا عن أهمية تقييم أداء المؤسسات الصحية، بحيث يهدف إلى محاولة تصميم نموذج لبطاقة الأداء المتوازن خاص بالمؤسسات الصحية ، العمومية منها، والذي يسمح لهذه الأخيرة بتقييم أدائها وتحديد مستواها ومعرفة التقدم الحاصل في أعمالها بهدف تحسينه ، وذلك انطلاقا من تحديد المحاور الأربعة والمؤشرات المكونة لكل محور، ثم الخروج بالنتائج التي تعبر عن أهم الصعوبات والمعوقات التي تمنع من تطبيقه، وقد انصبت الدراسة على المركز الاستشفائي الجامعي نفيسة حمود « بارني »سابقا.

الكلمات المفتاحية : الأداء، بطاقة الأداء المتوازن، مؤشرات الأداء، المؤسسات الصحية العمومية، المركز الاستشفائي «بارني».

Abstract :

The health services sector is considered as an important sector all over the word, by virtue of the nature of the services provided by this sector, and its direct impact on the health of individuals and their lives. Thus, the importance of this research stems from the importance of the health services sector in the community as well as the importance of the assessment of the health institutions performance. Indeed, this article is an attempt to design a balances scorecard will help the public institutions, in particular, the public ones. This balances scorecard adapted to health institutions, in particular, the public ones. This balanced scorecard will help the public institutions to evaluate their performance, to determine their level and to follow the progress of their performance in order to improve it, thanks to identifying the four axes and their indicators. Furth more, this paper aims to indicate the most important difficulties and obstacles that prevent the application of the proposed balance scorecard it should be noted that the study focused on the teaching hospital Nasisa Haamoud «es-Pamey».

Keywords : Performance, Balanced Scorecard, performance indicators ,public health institutions, Teaching Hospital «Pamey».

مقدمة :

تعتبر المؤسسات الصحية العمومية من المرافق الهامة في المجتمع الحديث، حيث إنها تقوم بتقديم مزيج متنوع من الخدمات الصحية، العلاجية، الوقائية، التعليمية،التدريبية، والبحثية، وبالتالي فهي تسهم في الرفع من المستوى الصحي للبلاد، وهي تمثل أهم عنصر في منظومة الحماية الاجتماعية، وذلك بالنظر إلى الدور الكبير الذي تلعبه في حماية الصحة العمومية والإمكانات المادية والمالية والبشرية الهامة المستثمرة فيها ،إلى جانب أنها تتميز بجانب كبير من التعقيد، والذي يصادف في الوقت نفسه زيادة في احتياجات السكان منه كما ونوعا، وأمام الضغوطات المالية والتطور الديموغرافي وارتفاع وعي المواطن الذي أصبح يطالب بخدمات علاجية متنوعة وذات جودة عالية وقصد ضمان مواجهة مختلف التحديات واستجابة لحاجاته الحالية والمستقبلية ،فانه توجب على إدارة المؤسسات الصحية اعتماد أساليب وأدوات وأسس تسيير حديثة تهدف إلى مساعدة المسيرين في إدارة المؤسسات العمومية الصحية بهدف تحقيق أهداف الصحة العمومية ، وذلك باعتماد أدوات تساعدها في عملية التقييم ، وفي هذا الصدد فان بطاقة الأداء المتوازن Balance score card، تعتبر من بين أدوات التقييم التي يمكن الاستعانة بها في هذا الغرض، فهي إحدى أهم وأحدث أدوات تقييم الإستراتيجية،كونها تقود المؤسسة الصحية إلى تحليل أدائها على أساس رؤيتها وأهدافها الإستراتيجية، وتنجح في توجيهها إلى اتجاه جديد يدعم الأداء العام للمؤسسة.،كما تترجم رؤيتها وإستراتيجيتها إلى مجموعة من الإجراءات العملية، والتي تمثل إطار عمل تطبيق الإستراتيجية.

وقد شجع النجاح الذي حققته بطاقة الأداء المتوازن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والكثير من دول أوروبا الغربية في عدد من المؤسسات الصحية، على محاولة تطبيقها في المؤسسات الصحية في الدول العربية بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة. ومنه ترتكز دراستنا هذه على استطلاع مدى إمكانية تصميم وتطبيق بطاقة أداء متوازن في المؤسسة الصحية العمومية نفيسة حمود التي تعتبر من بين المؤسسات الصحية العمومية التي تسعى إلى تقديم الخدمات الصحية والعلاجية.

إشكالية البحث :

وانطلاقا مما سبق تبرز الإشكالية الرئيسية للبحث، التي تتلخص في السؤال الجوهري التالي :

ما هي خصوصيات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسة العمومية الصحية ؟ وكيف يتم ذلك على مستوى المركز الاسشفائي الجامعي بارني ؟

أولا : بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات الصحية بين إمكانية التصميم وصعوبات التطبيق

1-1 : الأسس النظرية لبطاقة الأداء المتوازن

تسعى المؤسسات إلى التحسين من قدرتها التنافسية والرفع من كفاءة أدائها[1] في مختلف جوانبه، لذلك فان الحاجة إلى اعتماد أساليب وأدوات حديثة في الإدارة أصبح أمرا ضروريا، اذ لم يعد الأداء يقاس من جانبه المالي فحسب، بل أصبح يقاس من جوانب متعددة، فقد ظهر

مفهوم حديث للأداء يسمى بالأداء الشامل، يلبي رغبات كل الأطراف ذات المصلحة، ولقياس هذا الأداء أصبحت المؤسسات لا تعتمد فقط على مؤشرات قياس مالية بل أيضا على مؤشرات غير مالية (كيفية) ،وقد تزامن ذلك مع ظهور بطاقة الأداء المتوازنة.

1-1- 1 : مفهوم بطاقة الأداء المتوازن :

ظهرت بطاقة الأداء المتوازن على يد الباحثين D.Norton ، R.Kaplan، ونوقشت لأول مرة في جامعة هارفرد سنة 1992 وقد تم اختيارها كأحد أهم أدوات التسيير الحديثة ذات النظرة الشاملة والإستراتيجية من حيث قياس النشاط ومستوى أداء المؤسسة بغرض التقييم من أجل التحسين، لأن الأداء ينعكس بدوره في صورة مسعى وتوجه إستراتيجي عام[2]، يسعى كل فرد في المؤسسة إلى تحقيقه. لم يقتصر دور بطاقة الأداء المتوازن على تقييم الأداء[3]، بل تطور ليعمل على تحويل الأهداف الإستراتيجية إلى مقاييس مالية وغير مالية متماسكة، كما أصبحت فيما بعد نظاما قياديا متكاملا، يسعى إلى توجيه وتحسين الأداء، والرفع من فعالية المنظمة، والمساهمة في كشف الإختلالات وتصحيحها.

تترجم بطاقة الأداء المتوازن إستراتيجية المؤسسة في شكل أربعة أبعاد، بالإضافة إلى البعد البيئي، في كل بعد عدد من المؤشرات التي تشكل قاعدة القيادة الإستراتيجية للأداء، وتمثل هذه المؤشرات ترجمة عملية لكل بعد، وهذه الأبعاد هي: البعد المالي، بعد الزبون أو العميل، بعد العمليات الداخلية، بعد النمو والتعلم بالإضافة إلى البعد البيئي.

ومنه يمكن اعتبار بطاقة الأداء المتوازن على أنها : «إطار جديد يسمح بدمج مؤشرات إستراتيجية بالإضافة إلى المؤشرات المالية للأداء الماضي ويوفر محددات للأداء المستقبلي، متعلقة بالزبائن، الجانب المالي، العمليات الداخلية والتمهين والتعليم ،تستند على ترجمة واضحة ودقيقة للإستراتيجية إلى أهداف ومؤشرات ملموسة وهي ليست نظام جديد للقياس فقط ، بل يمكن أن تكون العمود الفقري لعمليات الإدارة [4]». ولهذا لجأت معظم المؤسسات الهادفة للربح والمؤسسات الصحية غير الهادفة للربح في الدول المتقدمة إلى اعتمادها كمنهج جديد للإدارة الإستراتيجية، في حين تبقى المؤسسات الصحية الجزائرية تعتمد على المناهج التقليدية للتسيير التي لم تعد صالحة أو كافية في ظل التحولات التي تشهدها بيئة الأعمال الحالية [5].

1-1-2 : أهمية بطاقة الأداء المتوازن وفوائدها

تستمد بطاقة الأداء المتوازن أهميتها من كونها توازن بين الأهداف طويلة الأجل والأهداف قصيرة الأجل بالإضافة إلى أنها توازن بين الجانب المالي والجانب غير المالي، وبالتالي فهي تلفت انتباه المسيرين من التركيز على الأداء المالي القصير الأجل عادة إلى محاولة التركيز على الجوانب غير مالية مثل : كسب رضا الزبائن مما يسمح بإنشاء القيمة، كما تحاول إنشاء موازنة بين الأداء الداخلي (العاملين، الابتكار، التطوير، التعلم ... (والأداء الخارجي (الزبائن)، وبالتالي يمكن للمؤسسة من إدارة متطلبات هذه الأطراف، كذلك تسهل وتحسن من تدفق المعلومات وتوصيل وفهم أهداف العمل لكل المستويات.

كما تتجلى أهمية بطاقة الأداء المتوازن من خلال الإيجابيات والمنافع التي تعود على مختلف المؤسسات التي تبناها ومن بين هذه الفوائد نذكر :

- تمد الإدارة بصورة شاملة عن الأداء ؛
- تمكن المؤسسة من إدارة متطلبات الأطراف ذات العلاقة ؛
- تسهل وتحسن طريقة تدفق المعلومات و توصيل و فهم أهداف العمل لكل مستويات المؤسسة ؛
- تحسن النظم التقليدية للرقابة بإدخال الحقائق الغير مالية و الأكثر نوعية ؛
- تساعد على الإدارة الفعالة للموارد البشرية من خلال تحفيز الموظفين على أساس الأداء ؛
- تساعد على تكوين مؤشرات أداء تتوافق مع الإستراتيجية على كل مستويات المؤسسة.

2-1 : تكييف بطاقة الأداء المتوازن مع المؤسسات الصحية

حاولت المؤسسات الصحية العمومية كغيرها من المؤسسات غير الربحية، تطبيق بطاقة الأداء المتوازن رغم ما تتميز به من التعقيد نظرا لطبيعة الخدمة المقدمة من طرفها وهي العلاج، وكثرة الأطراف الفاعلة فيها سواء داخل المؤسسة (أطباء، ممرضين، عمال إداريين، مسيرين (أو خارج المؤسسة) جهات وصية، مجتمع، بيئة اقتصادية قانونية و سياسية ...)، وحسب مصممي بطاقة الأداء المتوازن فإنه يجب إدراج بعض التعديلات عليها لكي تتناسب مع المؤسسات الصحية.

1-2-1 : المؤسسات الصحية العمومية : المؤسسة العمومية مؤسسة تقوم بأداء خدمة عامة، تسيطر عليها الدولة وتقوم بانشاءها،كما أنها تخضع بذلك للسلطة العامة والغرض منها هو النفع العام[6]. وإذا نظرنا إلى المؤسسات الصحية فهي تصنف على أساس الملكية والتبعية الإدارية إلى صنفين[7] : مؤسسات صحية خاصة تكون مملوكة لأفراد، هيئات، جمعيات دينية أو خيرية وشركات خاصة، والى مؤسسات صحية عمومية تتميز بملكيتها للدولة أو إحدى الهيئات أو المؤسسات الرسمية التي تقوم بالإشراف عليها وغالبا ما تتبع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات MSPRH، ويقوم هذا النوع بتقديم خدمات لجميع الأفراد بالمجان (الطب المجاني) أو مقابل تسعيرة، وقد تضم مختلف التخصصات والأقسام العلاجية اللازمة. ويمكن تعريفها بأنها : «حزء متكامل من تنظيم اجتماعي وصحي يعمل على توفير الرعاية الصحية الكاملة بشقيها العلاجي والوقائي للمواطنين وتصل بخدماتها إلى الأسرة في بيئتها المنزلية إلى جانب أنها مركز لتدريب العاملين في الخدمة الصحية وإجراء الاختبارات الطبية»[8].

2-2-1 : بطاقة الأداء المتوازن والمؤسسات الصحية العمومية : لقد أقر K et N بصعوبة تبني بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات الصحية، بسبب صعوبة تحديد الإستراتيجية فيها من جهة، وأن النجاح في المحور المالي لا يمثل الهدف الأساسي من جهة أخرى، إلا أنهما يرون أن إمكانية استعمالها في المؤسسة الصحية سيسمح بالرفع من أداءها وتحسين الإدارة الإستراتيجية[9]، حيث أكدا على ضرورة تعديل بطاقة الأداء المتوازن لكي تتلاءم مع الخصائص التي تميز المؤسسات الصحية ومن أبرز هذه التعديلات ما يمس المحور المالي، فهو يتموقع في أعلى بطاقة الأداء المتوازن في معظم المؤسسات الربحية، في حين يجب أن يكون محور الزبائن (المريض) في أعلى بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسة الصحية، فالهدف الإستراتيجي في هذه المؤسسات ليس تحقيق

الربح بقدر ما هو تقديم خدمات صحية ذات جودة للمرضى، فالمؤشرات المالية ليست المؤشرات المناسبة لمعرفة هل أن المؤسسة الصحية حققت رسالتها أم لا ، كما يجب أن توضع رسالة المؤسسة الصحية في أعلى مستوى بطاقة الأداء المتوازن، وتكون الأهداف الموضوعة داخل البطاقة تعمل على تحسين و تحقيق الهدف الأعلى[10] .

1-2-3 : **محاور بطاقة الأداء المتوازن الخاصة بالمؤسسات الصحية العمومية** : تحتوي بطاقة الأداء المتوازن التي قدمها كل من Kaplan و Norton على أربعة محاور متكاملة ومترابطة فيما بينها تتلاءم مع عدد كبير من المؤسسات على اختلاف قطاع نشاطاتها، وإذا طبقت على المؤسسات الصحية العمومية فهي تتطلب بعض التعديلات التي تلخص محاور بطاقة الأداء المتوازن الخاصة بالمؤسسات الصحية العمومية فيمايلي :

– **محور الزبائن** : يعتبر محور الزبون (المريض) في المؤسسة الصحية العمومية الهدف الأساسي والإستراتيجي الذي تنبني عليه ثقافتها، حيث أن تحقيق رضا المرضى وتحسين الخدمات العلاجية المقدمة لهم ، سيسمح لها بإعطاء صورة حسنة وأداء متميز.

– **المحور المالي** : المؤسسات الصحية واحدة من المنظمات غير ربحية التي تهتم نوعا ما بالجانب المالي، ولكنه لا يشكل المحور الأساسي لها عند رسم إستراتيجيتها بل ترتكز على المهمة الأساسية التي أنشأت من أجلها في تقديم العلاج، حيث لم تعد وظيفة المدير المالي في المؤسسة الصحية تنحصر على تجميع البيانات المالية ومراجعتها، وإنما يتعدى ذلك إلى الإسهام في إحداث زيادة للمردودية الاقتصادية من الخدمات المقدمة من المؤسسة الصحية، عبر البحث عن سبل لتخفيض التكاليف الاستشفائية مع الحفاظ على نفس مستويات الجودة والرضا للمرضى[11].

– **محور العمليات الداخلية** : محور العمليات الداخلية من أهم المحاور في المؤسسات الصحية، فتحسين جودة الخدمات، تخفيض مدة الاستشفاء، وتقليص معدل العدوى الاستشفائية كلها عوامل تسمح للمريض أن يكون في أحسن الظروف خلال مدة مكوثه في المؤسسة الصحية. ومن أهم المؤشرات المستعملة في هذا المحور : نسبة إشغال الأسرة، معدل العدوى الاستشفائية ، وقت الانتظار، معدل الخطأ في العمليات...الخ[12].

محور التمهين والنمو : يعتبر محور التمهين والنمو الركيزة الأساسية في بطاقة الأداء المتوازن، فإذا كانت الأهداف الموضوعة على مستوى الثلاث محاور السابقة تبين المجالات التي يمكن أن تتميز فيها المؤسسة الصحية العمومية لتحسين أدائها، فإن الأهداف الموضوعة في هذا المحور تعتبر الوسائل والعوامل التي تمكنها من تحقيق أهداف المحاور الثلاثة الأخرى، حيث أنه يعمل على تهيئة المناخ ورفع مستوى الكفاءات والمهارات لدى العاملين بالمؤسسة حتى يمكنها التعامل مع عمليات التحديث والتطوير الممكن إجرائها على العمليات الداخلية أو الأفراد أو النظم وبذلك يجب الاستثمار في إعادة تطوير الأفراد، تطوير النظم وتطوير العمليات[13].

1-2-4 : **مراحل تصميم وتطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات الصحية العمومية** : بناء بطاقة أداء متوازن خاصة بالمؤسسة الصحية وتطبيقها، عملية منهجية تولد تدريجيا، انطلاقا من تحليل البيئة الخارجية والداخلية للمؤسسة بغرض معرفة خصائص ومتطلبات القطاع وإعطاء

تعريف واضح لوضع المؤسسة الحالي ودورها بالاعتماد على أحد نماذج التحليل يليها توافق في الآراء بشأن الاتجاهات الإستراتيجية من خلال توضيح رسالة المؤسسة وإستراتيجيتها وترجمتها إلى أهداف توزع حسب محاور البطاقة، ثم تحديد المستهدفات والمبادرات التي تعبر عن برامج عمل توجه الأداء الاستراتيجي، ثم تأتي مرحلة تحديد المؤشرات[14] التي تقوم بقياس الأداء حسب المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن، تتم من خلال تقديم فكرة حول مستوى تحقيق الأهداف ثم تأتي مرحلة الوضع أين يتم تنفيذ هذه الأهداف في الواقع الملموس بعد تحديد العوامل الهامة التي تمتلكها المؤسسة والتي تمكن من بلوغها من خلال ربط المؤشرات بقواعد البيانات ونظام المعلومات وكذا تعميم بطاقة الأداء المتوازن على مختلف مستويات المؤسسة، وفي الأخير تأتي مرحلة المراجعة والتقييم التي تكون دورية إما شهريا أو فصليا عن طريق تخصيص سجلات خاصة بذلك، ويكون التصميم بإتباع نهج من الأعلى إلى الأسفل يسمح بإنشاء نوع من التوافق الاستراتيجي بين مختلف وحدات المؤسسة ومنه إنشاء خارطة إستراتيجية[15]. ونحن سنحاول من خلال دراستنا تصميم بطاقة الأداء المتوازن الخاصة بمؤسسة صحية عمومية.

1-3 : **المؤسسة دوك** : مثال للتجربة الناجحة في تبني بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات الصحية

تعتبر دوك [16] Duke أول مؤسسة صحية للأطفال، تبنت نموذج بطاقة الأداء المتوازن،حيث عرفت مشاكل عديدة منها : ارتفاع تكاليف استشفاء المرضى بنسبة 35٪، في الفترة الممتدة ما بين 1994 و 1995، المدة المتوسطة للإقامة بـ 15٪ عن القدر المتوقع، توفرها على عمال غير محفزين، كما أن كل مشاريعها الرامية إلى تحسين إدارتها باءت بالفشل،كما لاحظ مسؤول وحدة علاج الأطفال بالمؤسسة،الدكتور Melliones، أن المؤسسة لا تملك رؤية واضحة عن الخدمات التي يجب أن تقدمها بالإضافة إلى عدم وجود هدف مشترك بين الإدارة، المستخدمين والأطباء ،سوء الاتصال بين الأطباء، وجود صعوبة في تحقيق التوازن بين تقديم خدمات ذات جودة، تحقق رضا المريض وولاء المستخدمين، التعليم والبحث والأهداف المالية، ولقد سمح تشخيص حالة المؤسسة من قبل المسيرين إلى البحث عن نموذج للتسيير يسمح بتحسين وقيادة إستراتيجيتها والرفع من أدائها مع حل المشاكل التي تعانيها من جانب الاتصال والتنسيق وصياغة الإستراتيجية وهو ما قادهم إلى محاولة تبني بطاقة التشارك مع كل الفاعلين في المؤسسة، وقد تم اقتراح بطاقة الأداء المتوازن وتطبيقها في المؤسسة، وخلال فترة ثلاثة سنوات، استطاع مسيرو المؤسسة تحقيق الأهداف المرجوة وحل كل المشاكل التي كانت تعاني منها بحيث انخفضت التكاليف الخاصة بكل مريض ومدة الإقامة إلى 25٪ مع تحقيق رضا المرضى عن الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة[17].

1-4 : معوقات تطبيق بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات الصحية العمومية

رغم الأهمية التي تعرفها بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات الصحية إلا أن تطبيقها العملي لا يعتبر سهلا نتيجة للمعوقات و الصعوبات التي يمكن أن تواجه المؤسسة الصحية العمومية التي تحاول بناءها وتطبيقها وتنفيذها، نذكر من بينها[18] :

– طبيعة الخدمات الصحية حيث تتصف بعدم التيقن من النتائج مما يصعب تحديد أهداف قابلة للقياس ؛

– طبيعة العلاقة بين الأطباء ومرضاهم حيث لا تسمح هذه العلاقة بالتدخل من أي طرف آخر ؛

– طبيعة البناء التنظيمي للمؤسسة الصحية وتعقيده وخاصة من حيث مفاهيم السلطة والقوة والسيطرة وما يتصف به من تعدد الأقطاب (طبي، شبه طبي، إداري)، مما يجعل من الصعب تحديد نقاط السلطة والتأثير داخل المؤسسة. وعند تبني بطاقة الأداء المتوازن سيرتكز مشروع التغيير على الأفراد الرئيسيين في المؤسسة و بمفهوم نقاط السلطة، ولكن في حقيقة الأمر فان الكثير من الأفراد ممن هم خارج نقاط السلطة الرسمية يمتلكون قدر كبير من القوة والقدرة على التأثير مثل الأطباء ويعتبر الفشل في استشارة هؤلاء منذ البداية من بين عراقيل التغيير في المؤسسة ؛

– تعدد الجهات الخارجية ذات المصلحة بأنشطة وعمليات المؤسسة الصحية) الوصاية، النقابات والحكومة) والتي لا بد من التوفيق بين مصالحها وأهدافها وأهداف المؤسسة الصحية العمومية مما يعرقل مشروع التغيير ؛

– قد يكون هناك اختلاف لوجهات النظر في تحديد رؤية مشتركة ومختصرة لإستراتيجية المؤسسة وهذا ما قد يمثل مشكل أمام الإدارة العليا ؛

– قد ينتج عن تطبيق بطاقة الأداء المتوازن زيادة أعباء العمل للعديد من الأفراد، فقد لا توجد بعض المعلومات المطلوبة لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن داخل المؤسسة ويتم تجميعها من خارج المؤسسة، ومن ثمة فإن الموظفين الذين يقع على عاتقهم أعباء عمل متزايدة فإنهم قد يقاومون من تطبيق هذا النظام وتكون لديهم اتجاهات سلبية اتجاهه.

ثانيا : الإطار التطبيقي : تصميم بطاقة الأداء المتوازن المساعدة في تقييم أداء المؤسسة الصحية العمومية «بارني»

عرف القطاع الصحي في الجزائر سنة 2008 مراجعة، حيث تشكل بناء جديد للخارطة الصحية يرتكز على نوعين من المؤسسات[19]، مؤسسات عمومية استشفائية وأخرى للصحة الجوارية، ويعد مستشفى »بارني«[20] التابع لولاية الجزائر،من صنف المؤسسات العمومية الاستشفائية التي تسهر على تقديم خدماتها الصحية للمواطنين، والتي تمت فيها دراستنا الميدانية. بحيث تم الاعتماد في هذه الدراسة على مصادر أولية مستقاة من خلال ملاحظات، مقابلات، تقارير داخل المؤسسة، ثم محاولة تصميم بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسة الاستشفائية العمومية نفيسة حمود «بارني» سابقا[21].

2–1 : بناء وتصميم بطاقة الأداء المتوازن الخاصة بالمركز الاستشفائي الجامعي «بارني» :

سنتطرق في هذا الجزء من البحث إلى أساسيات ومراحل تصميم بطاقة الأداء المتوازن الخاصة بالمؤسسة الاستشفائية «بارني»،والتي يتم فيها المرور بمراحل التصميم السابقة الذكر.

2-1-1 : التشخيص الإستراتيجي و تحديد رسالة و قيم المؤسسة :

تحليل البيئة الداخلية : تتمتع المؤسسة الصحية «بارني»، بموقع الكتروني للتواصل الخارجي مع المرضى من خلال تحديد رزنامة استقبال لتلقي الفحوصات المتخصصة،ومع الموردين من خلال نشر مختلف الصفقات والاستشارات الخاصة بإمداد المؤسسة بالمواد والخدمات والأشغال .كما تطمح المؤسسة إلى إنشاء مصلحة الفحوصات المتخصصة الجديدة وإطلاق مشاريع لتشييد مصالح جديدة وفقا للمعايير العالمية مما يسمح للمريض بأن يشفى في أحسن الظروف. كما تتوفر المؤسسة على بعض الكفاءات الإدارية والطبية التي تسمح بقيادة المؤسسة نحو إستراتيجية التغيير إلى الأحسن من خلال تضافر الجهود بالإضافة إلى حصول المؤسسة على غلاف مالي من الدولة يسمح لها بتغطية كل النفقات، أما بالنسبة إلى نقاط الضعف فيلاحظ أن المستشفى يعاني من نقص في المتختصين في الاستقبال المباشر، اذ يقوم الفريق الشبه طبي وفريق الأعوان بمهمة الاستقبال بحيث يعاني كل منهما من كثرة المهام وصعوبة تسيير وقت العمل والعلاج إذ تزيد مهمة الإعلام هذه من الضغط المستمر عليهما، كما لاحظنا نقص في الممرضين الذي يظهر جليا في المستشفى فوجود ممرضين لمصلحة ذات ثلاثين سريرا، لا يسمح بالأداء الملائم لأن كثرة المرضى والمهام يعيق ذلك ،فمن المفروض أن يكون ممرض(ة)، لأربعة مرضى وهذا ما لا نجده في المستشفى، فمعظم مصالحه تعاني نقصا من هذا الجانب، ويشكل ذلك خللا وظيفيا لأنه يؤثرو بشكل كبير على الأداء وعلى نوعية الخدمة الصحية، فيضطر المهنيون للقيام بالمهام الضرورية ويهملون بعض المهام، كما أنه ومن خلال تحليل القوائم المالية للسنوات الأخيرة للمؤسسة، فإن نسبة استهلاك التخصيصات المالية عادة ما يصل إلى 80٪ أما ما نسبته 20٪ المتبقية لا يتم استهلاكها، وهذا بسبب أخطاء التسيير، بالإضافة إلى تدني المدة المتوسطة لإقامة المريض في المؤسسة (3 أيام) مقارنة بالمعايير المجددة من طرف منظمة الصحة العالمية[22]. كما لاحظنا وجود صراع تنظيمي داخلي بين الأطباء والشبه طبي والإدارة بالإضافة إلى عدم وجود أبحاث وتكوين دورية للرفع من كفاءة وقدرات المستخدمين وكذا تقادم بعض التكنولوجيا الطبية المستخدمة، وعدم تغطية كافة احتياجات الشريحة السكانية بالإضافة إلى عدم رضا المريض عن الخدمة المقدمة 100. كما لاحظنا صعوبة التحكم في التكنولوجيا الجديدة بسبب نقص التكوين في المجال وغياب شبكة الأنترانيت التي تربط بين المصالح داخل المؤسسة، مما يعيق انتقال المعلومة بسهولة. كما لاحظنا توزيع عشوائي للموارد البشرية عبر المصالح.

تحليل البيئة الخارجية :

من بين الفرص التي يجب أن تستثمر فيها المؤسسة نجد :

– عدم تأثر مكانة المؤسسة في الخارطة الصحية الجديدة ومحافظتها على موقعها باعتبارها من بين أهم المؤسسات الصحية العمومية ؛

– الإصلاحات الجديدة في إدارة المؤسسات الصحية والسياسات المنتهجة من طرف[23] MSPRH بهدف عصرنة طرق التسيير، يؤثر إيجابا على المؤسسة الصحية بارني» ويدفعها إلى مواكبة الإصلاحات ؛

– زيادة عدد الطلبة المتكونين في المجال في ولاية الجزائر سيقلل من مشاكل نقص المورد البشري ؛

– كما يعاني المستشفى من عدم احترام هرمية وتسلسل العلاج من طرف المواطنين يشكل ضغطت كبيرت على المؤسسة بسبب توافد عدد كبير من المرضى ؛

– الزيادة الديموغرافية الكبيرة في السنوات الأخيرة تشكل زيادة في الطلب على الخدمات الصحية، وما يقابلهت من محدودية الموارد حيث أن طاقة استيعابه لم تتغير ؛

– هجرة الأطباء والإطارات الإدارية نحو القطاع الصحي الخاص بسبب التحفيز المالي مقارنة بما يعرفه القطاع العمومي الصحي.

رسالة وقيم المؤسسة : باعتبار أن المؤسسة الصحية «بارني» مؤسسة عمومية ذات طابع إداري فان رسالتها حددتها MSPRH في المادة 4 من المرسوم التنفيذي 97–467 التي تتمحور حول الجانب الصحي بما فيه التشخيص، الفحص، العلاج والوقاية وجانب البحث والدراسات والتكوين. وعلى ضوء هذه الرسالة فإنه على مسيري المؤسسة تحديد التوجه الاستراتيجي لها المرتكز على تحقيق رضا المريض عن طريق تقديم خدمات صحية متخصصة وذات جودة عالية والتطوير والبحث والتكوين مع العمل على تقليل التكاليف الاستشفائية. أما عن قيم المؤسسة، فهي ترتكز على مبدأ الاحترام الطبي الذي يعتبر أساس العلاقات بين الفاعلين في المؤسسة الصحية (مستخدمين، مرضى) والذي يظهر من خلال البحث عن الجودة في الخدمات المقدمة للمرضى عن طريق تقييم النشاطات الطبية وشبه الطبية، زيادة التكوين في المجال، نوعية الإدارة المتبعة والطموح إلى وضع حوكمة جديدة في المؤسسة تجمع بين الجودة والأداء..

2–1–2 : **تحديد الأهداف الإستراتيجية حسب محاور بطاقة الأداء المتوازن** :

– **محور الزبون** : يعتبر المريض المحور الأساسي لأي مؤسسة صحية عمومية باعتبار أنه المتلقي الأول لخدمات «بارني»، لذا تم تلخيص الأهداف الإستراتيجية الخاصة بهذا المحور إلى : تحسين رضا المرض،تحسين صورة المؤسسة وضمان تغطية كافية لاحتياجات السكان المستهدفة ؛

– **المحور المالي** : رغم أنه لا يعتبر محور أساسي بالنسبة لمؤسسة، إلا أنه محور ضروري بالنسبة لها يجب أن تحسن تسييره من خلال : ترشيد النفقات الاستشفائية، والالتزام بالتخصصات المالية ؛

– **محور العمليات الداخلية** : يتم في هذا المحور التميز في العمليات الداخلية للمؤسسة من خلال : تخفيض وقت الانتظار في الاستعجالات، الرفع من جودة الخدمات الصحية وتحسين الإنتاجية ؛

– **محور التمهين والنمو** : يعتبر هذا المحور القاعدة الأساسية الدافعة لجميع المحاور السابقة فهو يرفع من طاقات وقدرات موارد المؤسسة بغرض التحسين من أدائها، من خلال : تطوير كفاءة العاملين، الرفع من قدرات البحث والتطوير، الحفاظ على الكفاءات وتحسين المناخ الوظيفي.

2–1–3 : **تصميم الخارطة الإستراتيجية** :

بعد تحديد الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة الصحية «بارني» وتوزيعها على المحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن، يتم بعدها إعداد الخارطة الإستراتيجية التي تربط بين أهداف المؤسسة والمحاور الأربعة، بحيث كل محور من المحاور مبني على أساس محور أخر ويتكامل معه ،من خلال شبكة علاقة

السبب والنتيجة التي تنشأ بين الأهداف، ويمكن استخلاص الخريطة الإستراتيجية لمؤسسة «بارني» في الشكل التالي :

الشكل رقم (1) : الخارطة الإستراتيجية للمؤسسة الصحية العمومية «بارني»

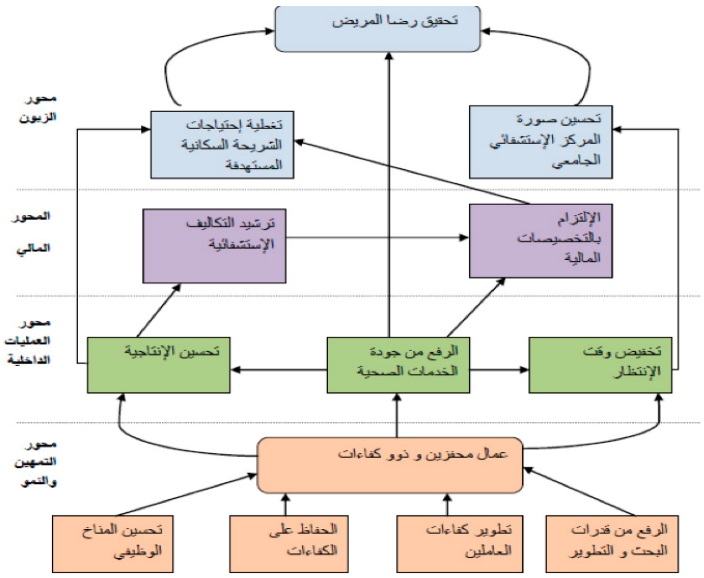

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة والمقابلة

نلاحظ من خلال الشكل رقم 1 أن محور التمهين والنمو يقع في أسفل الخارطة، فهو يعتبر القاعدة الأساسية للمؤسسة الصحية «بارني»،لأن نجاحها مرتبط بالقدرات المبذولة من طرف عمالها،ومنه فان الحصول على المورد البشري ذي الكفاءة والمهارة، المحفز والواعي بالاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة الصحية «بارني» يؤثر مباشرة على محور العمليات الداخلية لها خاصة على مستوى جودة الخدمة الصحية وتحسين الإنتاجية وتخفيض وقت الانتظار، مما يؤدي إلى تخفيض التكاليف الاستشفائية وكذا الالتزام بالتخصيصات المالية المحددة. كما أن كل من المحاور الأربع للمؤسسة الصحية «بارني» (الزبائن، المحور المالي، العمليات الداخلية، التمهين والنمو)، يؤثر تأثيرا مباشرا على المحور الرئيسي لها، ألا وهو «محور الزبون» أي المرضى،من خلال تأثيره على سمعة المؤسسة في حد ذاتها أو تغطية كافة الشريحة السكانية المستهدفة أو على الهدف الاستراتيجي الأساسي وهو المريض.

2-1-4 : اختيار المؤشرات الخاصة ببطاقة الأداء المتوازن للمؤسسة الصحية العمومية «بارني» وفقا للمحاور الأربعة :

سيتم في هذه المرحلة تحديد المؤشرات الخاصة بكل محور من المحاور الأربعة، والتي تسمح بقياس أداء المؤسسة الصحية العمومية «بارني»، ولأجل ذلك تم الاعتماد على المؤشرات[24] المعتمدة في المؤسستين الصحيتين «دوك» و«مونتوفيور الأمريكية»[25] :

أ- المؤشرات الخاصة بمحور الزبون : وهي : درجة رضا المريض، ويتم قياسه بالاعتماد على الدراسة الاحصائية «القائمة على توزيع استبيان على المرضى»، بالإضافة إلى :

- **نسبة الوفيات** : يعكس هذا المؤشر صورة المؤسسة ويحسب كمايلي :

نسبة الوفيات= (مجموع المرضى/ مجموع الوفيات) *100

نسبة التغطية الاستشفائية للشريحة السكانية المستهدفة حسب عدد الأسرة ، الأطباء والمرضى : ويحسب هذا المؤشر انطلاقا من :

نسبة التغطية الاستشفائية للشريحة السكانية المستهدفة = مجموع عدد الأيام الاستشفائية/مجموع عدد الأسرة (الأطباء، المرضى) خلال نفس السنة

ب : المؤشرات الخاصة بالمحور المالي : يتم ترجمة إستراتيجية المؤسسة على مستوى هذا المحور من خلال المؤشرات التالية :

- **الفترة المتوسطة لإقامة المريض** : يؤثر هذا المؤشر على التكاليف الاستشفائية بصفة مباشرة، بحيث كلما زادت فترة إقامة المريض كلما ارتفعت التكاليف. ويتم استعمال المعادلة التالية لحساب هذا المؤشر :

الفترة المتوسطة لإقامة المريض= (مجموع عدد الأيام الاستشفائية خلال السنة/مجموع عدد المرضى خلال نفس السنة)100*

معدل استهلاك الاعتمادات : لمعرفة مدى استغلال الاعتمادات أو المخصصات المالية نستعمل المعادلة التالية :

معدل استهلاك الاعتمادات = (مجموع المبالغ المصروفة خلال السنة/مجموع النفقات المخصصة خلال السنة)* 100

التكلفة اليومية المتوسطة للاستشفاء : يسمح هذا المؤشر بمعرفة النفقات التي يصرفها المركز الاستشفائي الجامعي يوميا بهدف علاج المرضى :

التكلفة اليومية المتوسطة للاستشفاء : مجموع المبالغ المصروفة خلال السنة/عدد الأيام الاستشفائية خلال السنة

ج- المؤشرات الخاصة بمحور العمليات الداخلية : من بين المؤشرات التي تعتمد عليها المؤسسة بالنسبة لهذا المحور مايلي :

• **نسبة العدوى الاستشفائية** : إن ارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى انخفاض وتدني مستوى أداء المستشفى، ويتم حسابه :

نسبة العدوى الاستشفائية = (عدد حالات العدوى خلال السنة/مجموع عدد المرضى)* 100

معدل استغلال الأسرة : يعبر هذا المؤشر عن الاستغلال الفعلي للأسرة الموجودة في المركز الاستشفائي، ويتم حسابه انطلاقا من :

معدل استغلال السرير = (مجموع عدد الأيام الاستشفائية خلال السنة/عدد الأسرة)×365 يوم

• **معدل دوران الأسرة** : يسمح هذا المؤشر بقياس إنتاجية المصالح، من خلال معرفة عدد المرضى الذين تم قبولهم في نفس السرير في السنة، ويتم حسابه وفقا للمعادلة التالية :

معدل دوران الأسرة = عدد المرضى المقبولين/عدد الأسرة

متوسط وقت الانتظار في الاستعجالات : يرتبط هذا المؤشر ارتباطا وطيدا برضا المريض، فإذا كان هذا المؤشر منخفضا فانه يعبر عن جودة الأداء المقدم ومنه ارتفاع درجة رضا المريض.

د- المؤشرات الخاصة بالتمهين والنمو : يعتبر هذا المحور، المحور الارتكازي، حيث يمكن قياس الأهداف الخاصة به عن طريق المؤشرات التالية :

• مؤشر تطور الأجر ؛
• نسبة مصاريف البحث والتطوير ؛
• عدد التكوينات،الدورات والمؤتمرات ؛
• عدد النزاعات بين الموظفين والإدارة.

• **معدل دوران العامل** : يساعد هذا المؤشر المركز الاستشفائي على معرفة درجة حفاظه اعلى الكفاءات الموجودة لديه.

معدل دوران العامل = عدد المستخدمين الذين تركوا مناصبهم/عدد المستخدمين

الجدول التالي يلخص بعض الأرقام حول المركز الاستشفائي «بارني» وفقا لمؤشرات التقييم التالية :

الجدول رقم (1) : أرقام خاصة بالمركز الاستشفائي «بارني»

المحور	المؤشر	البيان	2014	النسبة وفقا للمعايير العالمية	النسبة	الملاحظة
		مجموع المرضى مجموع الوفيات	33104 447	3-4٪	1.35٪	النسبة أصغر من النسبة العالمية هذا راجع للتحسين المستمر في الخدمات المقدمة ما يؤثر على صورة المريض.
محور الزبائن	نسبة التغطية الاستشفائية للشريحة السكانية المستهدفة لـ 1000نسمة	عدد الأسرة عدد الأطباء عدد الممرضين	606 284 400	/	10 أسرة 5 أطباء 6 ممرضين	على المركز توسيع المصالح بغية زيادة توظيف عدد كبير من الأطباء والممرضين بهدف زيادة التغطية السكانية.
المحور المالي	الفترة المتوسطة لاقامة المريض	عدد الأيام الاستشفائية عدد المرضى	118014 يوم 33104 مريض	7/6أيام	3.56 يوم	على المؤسسة تحقيق مدة متوسطة لإقامة المريض تتوافق مع جودة العلاج مع تخفيض معدل اقامة المرضى.
	نسبة استهلاك الاعتمادات	إجمالي النفقات المخصصة إجمالي المبالغ المصروفة	357.267.000 0 دج 285.813.690 دج		80٪	معدل منخفض بالمقارنة بالمعايير العالمية لكن لا يمكن اعتبار هذه النسبة مؤشرا عن ترشيد النفقات فـ20٪ تبقى نسبة غير مبررة تدل على سوء التسيير
	مدة استغلال الأسرة	مجموع عدد الأيام الاستشفائية عدد الأسرة	118014 دج 606	80٪	53.35٪	ضعف كبير في إنتاجية المؤسسة
	معدل دوران الأسرة	عدد المرضى المقبولين عدد الأسرة	33104 606		54.63	تتميز المؤسسة بإنتاجية متوسطة إلى جيدة لسنة 2014
	متوسط وقت الانتظار في الاستعجالات		من 10 الى 15 دقيقة			معدل متوسط يشكل تفاوتا في درجة رضا المريض

محور التكوين والنمو	معدل دوران العامل	عدد العمال الذين تركوا مناصبهم عدد العمال الإجمالي	27 1066		٪2.53	مؤشر جيد يعبر عن حسن تسيير الموارد البشرية في المركز.
	عدد دورات التكوين في المؤسسة	تكوين داخلي تكوين خارج الوطن الأيام التحسيسية والملتقيات عدد المكونين	29 25 20 306			عدد دورات التكوين مهم جدا إذ ما نسبته 28٪ من موظفي المركز سيحضون بالتكوين مما يسمح تطوير الكفاءات
	مصاريف العاملين		117.929.4515 دج لسنة 2012 121.576.7542دج لسنة 2013 131.302.8945 دج لسنة 2014		٪3 ٪8	ارتفاع عدد العاملين في المركز

المصدر : تم إعداده بالاعتماد على وثائق رسمية لكل من مديريات : الموارد البشرية،المالية والمراقبة،النشطات الطبية وشبه الطبيةوالمقابلات

2- بطاقة الأداء المتوازنة المقترحة على المؤسسة الصحية العمومية «بارني» : [26]

بعد تحديد المؤشرات المناسبة لكل محور من المحاور الأربعة، أصبح من الممكن اقتراح بطاقة الأداء المتوازن للمؤسسة الصحية العمومية «بارني»،والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (2) : بطاقة الأداء المتوازن المقترحة للمؤسسة الصحية العمومية «بارني»

المحور	الأهداف الإستراتيجية	المؤشرات	المبادرات
الزبون (المريض)	-تحسين رضا المريض - تحسين صورة المؤسسة	درجة رضا المريض معدل الوفيات نسبة تغطية المؤسسة لاحتياجات الشريحة السكانية	القيام باستطلاع سنوي لرضا المريض عن الخدمات المقدمة تخفيض نسبة الوفيات عبر المصالح زيادة عدد الأسرة والأطباء والممرضين لتغطية احتياجات الشريحة السكانية المستهدفة
لمالي	ترشيد التكاليف الاستشفائية الالتزام بالتخصيصات المالية	الفترة المتوسطة لإقامة المريض معدل استهلاك الاعتمادات التكلفة اليومية المتوسطة للاستشفاء	تخفيض المدة المتوسطة للإقامة تخفيض التكلفة اليومية المتوسطة للاستشفاء مع تحسين مستويات الجودة ورضا المريض التسيير العقلاني لميزانية المؤسسة

المالي	ترشيد التكاليف الاستشفائية الالتزام بالتخصيصات المالية	الفترة المتوسطة لإقامة المريض معدل استهلاك الاعتمادات التكلفة اليومية المتوسطة للاستشفاء	تخفيض المدة المتوسطة للإقامة تخفيض التكلفة اليومية المتوسطة للاستشفاء مع تحسين مستويات الجودة ورضا المريض التسيير العقلاني لميزانية المؤسسة
العمليات الداخلية	تخفيض وقت الانتظار في الاستعجالات الرفع من جودة الخدمات الصحية تحسين الإنتاجية	متوسط وقت الانتظار في الاستعجالات نسبة العدوى الاستشفائية معدل استغلال الأسرة معدل دوران الأسرة	وضع ممرضي الاستقبال والتوجيه في الاستعجالات تطوير التسيير عبر المسارات تشجيع وضع معايير للجودة الشاملة تقويم أداء الأطباء والممرضين وفقا لعدد التدخلات المنجزة خلال الثلاثي

المصدر : تم إعدادها بالاعتماد على الخارطة الإستراتيجية والمؤشرات المقترحة.

بعد إعداد بطاقة الأداء المتوازن، يمكن للمؤسسة الصحية العمومية «بارني»،تطبيقها والعمل على إظهار تطور بعض المؤشرات الخاصة بكل محور من محاورها من أجل تبيان التطور الحاصل بالنسبة للمؤسسة وذلك انطلاقا من تحليل وقياس أدائها على مستوى المحاور الأربعة للبطاقة واستخلاص النتائج ما يسمى بعملية تقييم الأداء.

خاتمة :

تمحورت هذه الورقة حول مدى إمكانية تصميم بطاقة الأداء المتوازن لمؤسسات قطاع غير ربحي، ألا وهي المؤسسات الصحية التي تهدف إلى تقديم خدمات صحية إلى المجتمع، وبالأخص العمومية منها. ومن خلال ما تناوله البحث من دراسة نظرية، وبناءا على الدراسة التطبيقية التي أجريت في المؤسسة الصحية العمومية «بارني»، يمكن أن نختم بتقديم بعض النتائج المتوصل إليها والتي قد تفيد المؤسسات الصحية العمومية.

تعد عملية تقييم الأداء، عملية أساسية لمعرفة قدرات وفاعلية المؤسسات الصحية العمومية لكشف مدى تطور الأداء فيها.

تعتبر بطاقة الأداء المتوازن نظاما متكاملا لتقييم الأداء من خلال اعتمادها على مجموعة من الجوانب : الزبون، الجانب المالي،جانب العمليات الداخلية وجانب التعلم والتمهين.

ضرورة استخدام بطاقة الأداء المتوازن في المؤسسات الصحية، كأسلوب لإدارتها وأداة لقياس وتقييم أدائها، فهي تعطي نظاما شاملا ومتوازنا متعددا وهذا من خلال أبعادها الأربعة.

لا يمكن تصميم بطاقة أداء متوازن خاصة بالمؤسسات الصحية بدون تغيير، ولا يتم ذلك إلا بإجراء تعديلات على هذه الأخيرة لكي تتلائم وطبيعة تلك المؤسسات.

ينبغي على المؤسسة الصحية العمومية «بارني»، تجاوز الصعوبات التي تقف أمام نجاح بطاقة الأداء المتوازن، والتغلب عليها من خلال عقد المؤتمرات والندوات وإعداد برامج تدريبية متخصصة لموظفي المؤسسة، من أجل تدريبهم على كيفية تصميم بطاقة الأداء تشغيلها و كذا المزايا التي تعود عليها جراء تطبيق هذه الأداة، و كذا رصد المبالغ المالية لتوفير المتطلبات اللازمة لتنفيذ بطاقة الأداء المتوازن

ضرورة بناء قاعدة معطيات تربط بين مختلف المديريات وشبكة اتصالات داخلية وخارجية تربط بين الوحدات، لتسهل لمتخذي القرار الوصول و الحصول على المعلومة المناسبة لاستخدامها في الوقت المناسب.

الإحالات والمراجع

1 الأداء والقدرة التنافسية

2– الأداء لغة : الأداء مصطلح مستمد من كلمة the perform هذه الكلمة اشتقت بدورها من اللغة اللاتينية performer والذي يعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل ما،أما اصطلاحا فيعرف الأداء حسب Khemkhem بأنه عبارة عن : «إتمام لمهام أو عمل أو لعملية ما بالأهداف المسطرة من قبل أو الأهداف المرجوة».

3– عملية تقييم الأداء هي : «إيجاد مقياس يمكن من خلاله معرفة مدى تحقيق المنظمة للأهداف التي أقيمت من أجلها، ومقارنة تلك الأهداف بالأهداف المتحققة، ومعرفة وتحديد مقدار الانحرافات عما تم التخطيط له مسبقا، مع تحديد أسباب تلك الانحرافات وأساليب معالجتها»

4 R.Kaplan et D. Norton, Le tableau de bord prospectif, édition Organisation, Paris, 1998 , p : 31.

5– تعتبر بطاقة الأداء المتوازن حديثة بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر، أما في الدول المتقدمة فهذا الأسلوب منتشر ومستخدم في الكثير من المؤسسات العالمية والمحلية، حيث بلغت نسبة استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية : 82 ٪ من إجمالي المؤسسات سنة 2010.

6 www.infpe.edu.dz/publication/.private/administration0/020sec-moy/loi-admin,3pdf : 06/09/2015

7– نادية خريف، تأثير إدارة التغيير على جودة الخدمات بالمؤسسة الصحية (دراسة حالة مستشفى بشير بن ناصر بسكرة)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2008/2007، ص–ص 59–60.

8– سيد جاد الرب، الاتجاهات الحديثة في إدارة منظمات الصحية، مطبعة العشري، 2008، ص 40.

9– وهو ما تجلى من خلال النموذجين المقدمين في الفصل الخامس من كتابهما "كيف يتم إستعمال بطاقة الأداء المتوازن لخلق مؤسسة موجهة إستراتيجيا ؟».

10 R .Kaplan et D. Norton, Opcit, 1998, pp : 143-144.

11– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، بطاقة الأداء المتوازن : المدخل المعاصر لقياس الأداء الإستراتيجي، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص8.

12– م.د بثينة راشد الكعبي و م.م قاسم علي عمران، دور بطاقة الأداء المتوازنة في تقويم أداء المستشفيات الحكومية الغير هادفة للربح : دراسة تطبيقية في مستشفى الدكتور كمال السامرائي، مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد السابع و الثمانون، العراق، 2011، ص 47 .

13– عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق ص. 8

14– تنقسم المؤشرات إلى مؤشرات قبلية أو دوافع الأداء وهي تصف ما تقوم به المؤسسة ومؤشرات بعدية وهي مؤشرات النتائج وتعبر عن النتائج المحققة.

15 تعمل على الربط بين الأهداف الإستراتيجية والمحاور الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن.

16 يقع مستشفى بوك في كارولين الشمالية بأمريكا.

17 R.Kaplan et D. Norton, Opcit, 2001, p164.

18 Epstein MJ, Manzoni J, « The Balanced Scorecard and Tableau de Bord : Translating Strategy into Action «Management and Accounting Web, University of South Florida, August 1997, p : 13

http : //www.insead.edu/facultyresearch/doc.cfm?did=46617 consulting date : 12-11-2014.

19– تتخذ المؤسسات العمومية في الجزائر عددا من الأشكال تتمثل : في المؤسسات الاستشفائية المتخصصة والتي تتميز بتكفلها بالعلاج التخصصي والقطاع الصحي الذي يتكون من المؤسسات العمومية الاستشفائية EPH، والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية EPSP، بالإضافة إلى المراكز الاستشفائية الجامعية.حيث يحتوي القطاع الصحي العمومي حاليا على كلية طب، 15 مركز استشفائي جامعي، 32 مركز للصحة العمومية و 9387 هيكل بكل أنواعه، مع تسجيل عدة مشاريع هي حاليا طور الانجاز منها : 187 مستشفى جديد، 411 عيادة متعددة الخدمات و92 مركز استشفائي.

20– يعتبر مستشفى نفيسة حمود مركزا استشفائيا جامعيا،يقع في شرق مدينة الجزائر الموجود بشارع بوجمعة مغني بحسين داي،يقوم بمهام الصحة والتكوين والبحث العلمي تبرع به السيد بارني في 1898،يحتوي على المصالح التالية : طب الأطفال، جراحة الأطفال ،طب النساء والتوليد، طب القلب والكلى، وتصفية الدم، تمييز غشاء الصفق Dialyse péritonéale، طب وجراحة العيون، المخبر(مركز حقن الدم،المخبر المركزي، مخبر الخلايا، والتشريح المرضي، مصلحة الأشعة المركزية.

21 من 6 الى 7 أيام كمدة متوسطة للإقامة.

22 Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière .

23– أشار Kapan et Norton إلى تجربة مستشفى مونتفيور في نيويرك، الذي نجح في دمج مؤسستين صحيتين متباعدتين بمسافة 6كلم، وحيث عرفت بطاقة الأداء التي اعتمد عليها بالتركيز على رضا المريض، وتحسين جودة العلاج وطرق التسيير بهدف الرفع من أداء المستشفى على المدى البعيد.

إدارة الإبداع وانعكاسها لتحقيق التعلم في المنظمات

أ. روابحية مريم
جامعة عنابة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إدارة الإبداع و دوره في تشجيع عملية التعلم في المنظمات الجزائرية، من منطلق أن التعلم التنظيمي يعتبر خطوة رئيسية في المنظمة المتعلمة، ولتحقيق هذه الغاية قمنا باستطلاع آراء العمال في مؤسسة «محبوبة للعجائن الغذائية» التي تنشط في القطاع الصناعي لولاية عنابة، بناءا على إستمارة شملت أسئلة لجوانب من الإبداع الذي له أثر إيجابي في عملية التعلم في المنظمة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية : الإبداع، التعلم، التعلم التنظيمي، المنظمة المتعلمة.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en valeur de management de l'innovation et son rôle dans le processus de l'apprentissage dans les organisations algériennes, considérant que l'apprentissage organisationnel est une étape clé dans l'organisation apprenante, et pour cela, nous avons interrogé les employeurs de l'organisation « sarl mahbouba », basé sur un questionnaire comprend plusieurs questions sur l'innovation qui a un effet positif sur le processus d'apprentissage dans l'organisation cours d'étude.

Les mots clés : l'innovation, l'apprentissage, l'apprentissage organisationnelle, l'organisation apprenante.

مقدمة :

لقد حاز موضوعا الإبداع والتعلم في العقود الأخيرة اهتماماً بارزاً من قبل المختصين والباحثين، ومن خلال تتبع حركة بعض البحوث والدراسات في المجالين المذكورين، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى ايجابية العلاقة بين الإبداع والتعلم وتأثيرهما على حياة المنظمة ونجاحها، وعلى الرغم من المحاولات العديدة للباحثين للولوج في تشعبات تفاصيل المتغيرين، إلا أنهما لم يحظيا باهتمام كافٍ في دراسة بناء عملية الإبداع وتأثيراتها على التعلم، كما أن دراسة المشكلة تتمثل في الوقوف على مستوى إدارة الإبداع ومدى إسهامه في تحقيق التعلم داخل المنظمات واستمراريته، ومن ثم محاولة وضع الحلول الملائمة التي تخدم عمل تلك المنظمات من جهة والإسهام في إحداث التراكم المعرفي للإطار النظري في مثل هكذا متغيرات من السلوك المنظمي.

في ظل الطرح السابق سيحاول هذا البحث الإجابة على التساؤل التالي :

كيف تؤثر إدارة الإبداع على عملية التعلم في المنظمات الجزائرية ؟

من خلال التساؤل السابق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما طبيعة عملية إدارة الإبداع المتبنية في المنظمة الجزائرية ؟
- ماهي مختلف الأساليب التي تعتمدها المنظمات الجزائرية في عملية التعلم ؟
- ماهو مستوى الإبداع والتعلم في ظل التطورات المشهودة في المنظمات الجزائرية ؟

أهمية الدراسة :

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من خلال متغيري الدراسة الرئيسيين وهما الإبداع والتعلم بوصفهما بحسب أغلب الباحثين مقدرات جوهرية لها، فعل استراتيجي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة ومسك مفاتيح التفوق والنجاح، ولارتباطهما بالمتغيرات البيئية الكبيرة التي شهدتها بيئة الأعمال وثورة الاتصالات وباستكشاف المستقبل، كما تتجسد أهميتها في محدودية الدراسات العربية الرابطة لمتغيراتها والتي حاولت متابعة التواصل الفكري والمعرفي مع العالم من خلال التأطير المفاهيمي لمتغيري الدراسة (الإبداع والتعلم) ومحاولة اختبار العلاقة والأثر بينهما، وتتمثل الأهمية المكانية لإجراء الدراسة في منظمة محبوبة لصناعة العجائن الغذائية (ولاية عنابة) لما لها من دور بالغ بوصفها منظمات صناعية تسعى للبحث عن المعرفة والتشارك فيها والتجديد المستمر في صناعة منتجات جديدة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى محاولة بناء انموذج نظري يصف عملية إدارة الإبداع وأثرها في التعلم في المنظمات، واختباره تجريبياً على منظمة محبوبة للعجائن الغذائية، كما تسعى إلى تحقيق الآتي :

- تحديد مستوى إبداع المنظمة المبحوثة إجمالاً وعلى مستوى كل بُعد من أبعاده ؛
- تحديد مستوى التعلم إجمالا وعلى مستوى كل بُعد من أبعاده في المنظمات ؛
- توضيح وتفسير طبيعة علاقات الارتباط والتأثير بين التعلم وإدارة الإبداع ؛
- تحديد أيّ من أبعاد عملية التعلم الأكثر تأثيراً في عملية إدارة الإبداع ؛
- الخروج بجملة استنتاجات وتوصيات قد تسهم في تعزيز إدراك المنظمات قيد الدراسة لأهمية إدارة الإبداع كإستراتيجية شاملة لدعم التعلم.

منهج الدراسة :

من أجل دراسة إشكالية موضوع البحث، وتحليل أبعادها ومحاولة الإجابة على التساؤلات المقدمة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعبر عن الظاهرة موضع الدراسة تعبيرا كميا وكيفيا وأمام تعدد مداخل المنهج الوصفي تم استخدام مدخل الدراسات الوثائقية الذي ساعد في إعداد الجانب النظري للدراسة وكتب ورسائل علمية.

وعليه جاء المقال منظم وشامل للمحاور التالية :

I- إدارة الإبداع، مفاهيم أساسية ومتطلباته ؛

II- التعلم مفاهيم أساسية وأبعاده ؛

III- دراسة ميدانية في منظمة محبوبة لصناعة العجائن الغذائية.

I- إدارة الإبداع، مفاهيم أساسية ومتطلباته :

1- مفهوم إدارة الإبداع :

لقد ساهم التباين في المجالات المعرفية في اختلاف نظرة الكتاب والباحثين إلى الإبداع من حيث المضمون والمحتوى، ولعل ذلك يكشف محاولة الباحثين صياغة تعريفاتهم الخاصة التي تؤكد وجهات نظرهم في التعامل مع هذا المفهوم، وستحاول الباحثة التأطير لمفهوم إدارة الإبداع والتعريف به من خلال وجهات النظر الآتية:

1-1 **التركيز على الناتج الإبداعي** : تناول عدد من الباحثين مفهوم الإبداع بوصفه ناتجاً إبداعياً فقد عرف بأنه «العملية التي ينتج عنها شيء جديد ووصفه» وبأنه «القدرة على إنتاج أشكال جديدة في الفن و الميكانيك أو حل مشكلات باستخدام طرائق مبتدعه»[1]، ويرى روشكا أن الإبداع هو «وحدة متكاملة لمجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية التي تعود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل وذي قيمة من قبل الفرد والجماعة» [2]، وفي السياق ذاته يعرف جواد الإبداع بأنه «إنتاج أفكار وحلول أصيلة وفريدة من نوعها وهي تحمل في الوقت ذاته بين طياتها التجديد والحداثة وإمكانية التشغيل والإفادة»[3]، وتناول البغدادي الإبداع على أنه «طريقة لحل مشكلة ما إذا ما خرج بإنتاج جديد أو طريقة تفكير أو أداء أو عمل شيء ما يعد مميزا للفرد من دون الآخرين».[4]

1-2 التركيز على تبني الإبداع : يمثل الإبداع وفق منظور (Aiken & Haqe) «توليداً وقبولاً وتطبيقاً للجديد من الأفكار والعمليات والمنتجات او الخدمات والسياسات والأدوات والأجهزة التي تكون جديدة على المنظمة وبيئتها» [5] وعرّف (Shani &Lan) الإبداع بأنه «تطبيق فكرة أو منتوج مستخدم في مكان ما ويصبح تطبيق هذه الفكرة أو المنتوج فريداً عند وضعه في إطار أو سياق جديد»[6]، وطبقاً لرؤية (Daft) يمثل الإبداع «تبني فكرة أو سلوك جديد لصناعة المنظمة أو سوقها أو بيئتها العامة» [7] وعبّر عنه (Robbins) بأنه «تطبيق الفكرة الجديدة على أنها مبتدئة أو محسنة لمنتوج ما أو عملية ما أو خدمة ما»[8] ، ويرى (McAdam & Galloway) الإبداع بأنه عملية اقتراح وتبني وإنشاء وتنفيذ فكرة جديدة مستقلة متعلقة بالمنتوج أو السياسة أو الممارسة أو السلوك أو البرنامج أو الخدمة والتي قد يكون مصدرها من داخل المنظمة أو خارجها.[9]

1-3 التركيز على المعرفة في تعريف الإبداع: طبقاً لـ (Koontz odonnell) إن الإبداع يستخدم المعرفة الحالية في مجموعة ضمن تركيب معين لحل مشكلة لا يمكن حلها من قبل [10]، ويرى الصرن الإبداع بأنه «أفكار تتصف بأنها جديدة ومفيدة ومتصلة بحل مشكلة معينة أو تجميع أو إعادة تركيب الأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة»[11]، ويمثل الإبداع عملية تحويل المعرفة إلى منتجات وعمليات وخدمات جديدة يشتمل على أكثر من مجرد العلم والتقنية فهو يعنى بتمييز وإشباع حاجات الزبائن[12] والإبداع من منظور (Guthrie & warda) أي قيمة اقتصادية أو اجتماعية يمكن استخلاصها من المعرفة من خلال التوليد والتنفيذ للأفكار أو المنتجات الجديدة او تحسين المنتجات والعمليات والخدمات.[13] ويقال عن الإبداع بأنه «عملية فكرية متميزة تجمع بين المعرفة المتألقة والعمل الخلاق في شتى جوانب الحياة وتتعامل مع الواقع وتسعى للأفضل، والإبداع شبكة من العوامل التي تخلق وتستثمر المعرفة والتكنولوجيا الجديدة».[14]

وتعرف الباحثة الإبداع بأنه «عملية تبني المنظمة طرائق جديدة وغير مألوفة في التفكير أو الفعل أو التعلم لتضيف قيمة لمخرجاتها المعنية بإشباع حاجات زبائنها الداخليين والخارجيين المدركة أو غير المدركة».

تأسيساً على ما تقدم يمثل الإبداع :

- أكثر من مجرد عملية لحل مشكلة ما ؛
- عملية حضارية تسهم في بناء المجتمعات الإنسانية ورفاهيتها ؛
- عملية تضيف قيمة جوهرية للمنظمة ومخرجاتها ؛
- عملية تمتد إلى جميع وظائف وأنشطة وعمليات المنظمة وزبائنها وأسواقها ؛
- عملية تعلم مستمرة تنشأ من تبادل المعرفة بين الأشخاص والمنظمات ومختلف الأطراف ذات العلاقة.

1- أنواع الإبداع المنظمي :

شخص الباحثون في مجال أنواعا مختلفة للإبداع يمكن إجمالها بالآتي :

2-1 أنواع الإبداع وفق مصدره : إذ صنفه (Ivancevich) [15] إلى إبداع داخلي وإبداع خارجي، يتمثل الإبداع الخارجي في حصول المنظمة على الأفكار من مصادر خارجية مثل المنظمات الأخرى التي لها نشاط مماثل أو مراكز بحثية وغيرها، أما الإبداع الداخلي فيعبر عن الإبداعات التي تتبناها المنظمة ويكون مصدر الأفكار فيها داخل المنظمة كالإدارة العليا والعاملين وأقسام المنظمة كالبحث والتطوير والتسويق وغيرها، أما (Gullec, 1999) فقد صنف الإبداع إلى إبداع عالمي وإبداع محلي وقد أشار إلى أن الإبداع العالمي هو ما يكون جديداً وغير مألوف للاقتصاد بالكامل، أما الإبداع المحلي فهو ما يكون جديداً وغير مألوف عملياً فحسب وحصرياً لوجود المنظمة.[16]

2-2 أنواع الإبداع على أساس القرار المتخذ: صنف (Rogers & Shoemaker) [17] الإبداع إلى نوعين هما: إبداعات بقرارات فردية تكون صادرة عن الإدارة العليا، وإبداعات بقرارات جماعية وتكون بمشاركة أعضاء المنظمة العاملين فيها.

2-3 انواع الإبداع وفق نوع المنتوج : وهنا يصنفه الشيخلي [18] إلى إبداع ذهني وإبداع عملي وإبداع مختلط (ذهني/عملي) فالإبداع الذهني هو الإبداع القائم على العقل أي تكوين أفكار جديدة أو نظريات أو تأملات علمية سواء من حيث المضمون الداخلي أم المنتوج الذي يعرض على نحو غير مألوف المعلومات والحقائق مثل المحاضرات التعليمية والتدريبية والروايات والقصص والأشعار المنوعة، إما الإبداع العملي فيتخذ أشكالا ثلاثة هي الكمي والنوعي والكمي/النوعي، أما الإبداع الكمي فهو توسيع حسابي أو رياضي أو تصويري في ظاهرة قائمة أو حالة موجودة مثل قطع مسافة طول في الركض أو السباحة أو تأليف اكبر عدد من الكتب العلمية، أما الإبداع النوعي فيعني ظهوراً أو توسيعاً كيفياً أو موضوعياً أو مضمونياً مثل اختراع تكنولوجيا جديدة أو استثمار أمثل للخبرات الفنية، في حين أن الإبداع الكمي/النوعي يتضمن توسيع الشكل (العناصر الخارجية) إذ يؤثر تأثيراً كبيراً في البشرية لتحقيق كم اكبر ونوع أكثر كالعباقرة الذين يقدمون إبداعا يغير مجرى تاريخ العلم والتكنولوجيا، أما الإبداع الذهني/العملي فهو امتزاج النظرية بالتطبيق في حالة توازن مرسوم بين الجانبين مثل الألحان الموسيقية.[19]

II- التعلم، مفاهيم أساسية وأبعاده:

1- مفهوم التعلم وعلاقته مع المنظمة المتعلمة:

لا يعدُ مفهوم التعلم مفهوماً حديث النشأة بل يعود الى كتابات كل من (Argyris & Schon) [20] كما تمتد جذوره إلى أدبيات نظريات المنظمة ونظرية النظم (Senge,1990)، وقد نشأ الاهتمام العملي بهذا المفهوم في إدارة المنظمات من خلال مفهوم التخطيط الاستراتيجي

والإدارة الإستراتيجية، إذ أكد كل من (Hosley, Lan, Levy& Tan, 1994; Foil & Lyles, 1985) أن التعلم هو المصدر الأساس للتغيير الاستراتيجي في المنشآت المختلفة والهادفة إلى إيجاد مزايا تنافسية والمحافظة عليها[21] وقد ساهم العديد من الكتاب في مفهوم التعلم من مثل (Pedler, Boydell & Burgone)، إلا أن (Peter Senge) ربما كان أكثرهم تأثيراً في فترة التسعينات من خلال مضامين كتابه الموسوم بالنظام الخامس «Fifth Discipline» الذي دفع نجاحه العديد من الباحثين والمهتمين الى اتباع قضيته وإصدار الكتب والمقالات في مدح فضائل المنظمة المتعلمة والتي وصفها بأنها «منظمات يعمل فيها الأفراد باستمرار على زيادة قدراتهم في تحقيق النتائج التي يرغبون فيها، والتي يتم فيها مساندة وتشجيع وجود نماذج جديدة وشاملة للتفكير, كما يطلق فيها المجال لطموحات الجماعة والتعلم من بعضهم كمجموعات» (Senge, 1990) في كتابه خمسة قواعد يرى أن المنظمات تحتاج لاحتضانها بين الأفراد والجماعات لتعزيز التعلم والنجاح وهي: النبوغ الشخصي والرؤية المشتركة ونماذج العقل وتعلم الفريق وتفكير النظم.[22] وقد وسع (Nonaka) فيما بعد منظور (Senge) من خلال المعرفة الضمنية واستخدم نفاذ بصيرته المتأتية من أبحاثه وبشكل خاص من تجارب الشركات اليابانية.[23] ويعد (Shrivastava, 1983) أول من ميّز بشكل نظامي بين أربع وجهات نظر بشأن التعلم التنظيمي وهي: التعلم التكييفي adaptive learning والذي يسمى بالاتجاه الواحد من التفكير، وتقاسم الافتراض «assumption sharing» والذي يعد من المفاهيم المتأصلة في النظريات الاجتماعية للمعرفة، وتطوير القاعدة المعرفية «development of knowledge base» ويتم التشديد فيها على تطور علاقات الفعل بالناتج والمرتبطة بالنشاطات المنظمية وأخيراً تأثيرات الخبرة المؤسساتية Institutionalized experience effects التي تشمل الطرائق المتعلقة بالخبرات المؤسساتية بشأن منحنيات التعلم.[24]

2- أنواع التعلم التنظيمي :

أفرزت الدراسات والبحوث في الحقل التخصصي للتعلم التنظيمي أنواعاً عديدة للتعلم، وعلى الرغم من اختلاف مسمياتها إلا أنه يمكن تمييز ثلاثة أنواع أساسية له :

2-1 النوع الأول : يتعلق بالتحري عن ومعالجة الأخطاء ضمن مجال الممارسات والسياسات والنماذج السلوكية في المنظمة، ويهتم بكيفية التحقيق الأفضل للأهداف مع بقاء الأداء ضمن المدى المحدد بالقيم والمعايير الحالية دون تغيير[25] ويتحقق التعلم من عملية مراقبة نتائج الأفعال واستخدام هذه المعرفة لتصحيح الإجراءات اللاحقة لغرض تجنب أخطاء مشابهة في المستقبل وإنشاء نماذج ناجحة للسلوك ؛[26]

2-3 النوع الثاني : يذهب اهتمام هذا النوع إلى ما خلف الإصلاح والتصحيح في المواصفات والأهداف فهو يشمل تحدي صحة النماذج والقيم والسياسات الأساسية للمنظمة وإجراءات العمل المكونة لهذه المواصفات والأهداف، وهو تعلم إعادة البناء في المجالات

الأساسية لعمليات المنظمة كتبني هيكل منظمي جديد أكثر انفتاحاً ليجعلها متزنة مع بيئتها وتتولد عنه ممارسات وسياسات ونماذج جديدة للسلوك ناتجة عن مثل هذه التغييرات ؛[27]

2-3 النوع الثالث : وهو تعلم حل المشكلات، أو التعلم من أجل التعلم، ويتطلب هذا النوع التفكير الجماعي لقواعد الحكم والافتراضات، ويعد هذا النوع من التعلم البناء الراقي للمنظمة المرتكز على الخبرات والتجارب ونفاذ البصيرة [28] إذ تنشأ المنظمة تغييرات جوهرية في بيئتها محاولة منها لإعادة ابتكار ذاتها، كتحول منظمة صناعية تقليدية إلى منظمة خدمية، ويتطلب ذلك تغيير جميع مضامينها في الثقافة والهيكل والممارسات التي قد يحتاجها مثل هكذا تغيير، ويعد أصعب أنواع التعلم التنظيمي ويركز على غرض أو مبادئ المنظمة وتحدياتها.[29]

III- دراسة ميدانية في منظمة محبوبة للعجائن الغذائية :

1- تقديم المنظمة وأداة الدراسة :

تم اختيار دراسة حالة منظمة محبوبة لصناعة العجائن الغذائية (ولاية عنابة) لاحتوائها على متطلبات موضوع بحثنا، حيث تعمل هذه الأخيرة في القطاع الصناعي، وهي منظمة متوسطة تحتوي على 122 عامل يبلغ رأس مالها 186.360.000 دينار جزائري. تنشط في هذا المجال منذ سنة 2000 وتقدم منتوجات متنوعة من حيث نوعية العجائن (type de pâtes). إذ تحاول المنظمة التركيز بشكل مستمر على تنويع منتجاتها بصفة دائمة، كما تركز على الإبداع في تغليف المنتج والتحسين المستمر في وصفة الإنتاج، وتقوم هذه المنظمة أيضا بالتركيز على التعلم وعملية تدريب عمالها بالاعتماد على مدربين من داخل وخارج الوطن محاولة منها تسهيل عملية الإنتاج.

تمت الدراسة في منظمة «محبوبة» عن طريق المقابلة مع مسؤولي المؤسسة محل الدراسة طيلة فترة إنجاز البحث وذلك لعدة مرات لجمع معلومات كافية مؤكدة حول مشكلة الدراسة، كما اعتمدنا على الاستمارة كأداة رئيسية وزعت على جميع أفراد البحث (112 عاملا). شملت 35 سؤالا وقسمت إلى قسمين رئيسيين : حيث يتمثل القسم الأول البيانات المتعلقة بخصائص المنظمة ونشأتها وكذا البيئة التي تنشط فيها أما القسم الثاني فيحتوي على مجموعة من الأسئلة مقسمة إلى ثلاث محاور :

1- المحور الأول : أسئلة تستفسر عن واقع إدارة الإبداع في المؤسسة ؛

2- المحور الثاني : أسئلة تستفسر عن واقع عملية التعلم ؛

3- المحور الثالث : أسئلة تقيس أثر إدارة الإبداع على عملية التعلم.

تم إنجاز الاستمارة بعد الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، وقمنا بجمع عدة معلومات وهذا عرض لأهمها :

2- مستوى إدارة الإبداع في منظمة محبوبة :

جـــدول (01) استجابات الأسئلة المتعلقة بإدارة الإبداع

المتغيرات الفرعية	مضـــــمـــون الســؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أ) مدى تبني الأفكار الإبداعية	عادة ما أعد الشخص الأول بين زملائي في محاولة إيجاد عدد من الأفكار أو طرائق جديدة في العمل.	3.851	0.863
	أحاول الاستفادة من مقابلة الأشخاص المهمين في المؤسسة للوصول إلى أفكار أو طرائق جديدة في الأداء	0.851	0.851
	عادة ما أسند مقترحات زملائي بشأن ما يقدمونه من أفكار جديدة لزيادة عدد الإبداعات المقدمة إلى المنظمة.	3.870	0.728
	أحاول الاستفادة من الأسئلة التي يطرحها الآخرين لتحقيق عدد من الأفكار في مجال العمل.	4.074	0.723
2- مدة الإبداعات المتبناة	أرغب بالمشاركة في اختصار مدة حل المشكلات الإبداعية التي يواجهها زملائي عند أدائهم العمل.	4.074	0.748
	أسعى إلى تعجيل حل المشكلات التي تقف أمام حالات الإبداع في المنظمة بتطوير اتصالي الشخصي في ميدان العمل.	4.055	0.684
3- دعم وإسناد الإبداع والمبدعين	إن نقص التمويل لتقصي الأفكار المبدعة يعد مشكلة في المنظمة.	4.370	0.784
	يتوافر لدي الوقت الكافي للسعي وراء الأفكار الإبداعية.	3.185	1.010
	تحظى أفكارنا الإبداعية باحترام وتقدير إدارة المنظمة.	3.240	0.970
	تميز منظمتنا المبدعين بشكل صحيح وواضح للجميع.	3.111	1.075
	تقدم منظمتنا التسهيلات اللازمة لتطبيق الأفكار الجديدة.	3.259	1.102

1- تبين نتائج الجدول أعلاه أن متغير تبني الأفكار الجديدة قد حقق أوساطاً حسابية تفوق المتوسط وبانحرافات معيارية (0.863، 0.851، 0.728، 0.723) على التوالي مما يعكس ذلك اهتماماً فوق المتوسط لأفراد عينة الدراسة بإيجاد عدد من الأفكار والطرائق الجديدة للأداء محاولين الاستفادة من خبرة ومعارف الأشخاص المهمين وإسناد مقترحات الآخرين لتحقيق عدد من الأفكار لغرض تطوير العمل وتحسين الأداء ؛

2- يلاحظ من الجدول أعلاه أن متغير مدة الإبداعات المتبناة قد حقق أوساطاً حسابية بمستوى جيد، مما يعكس اهتماما بمستوى عالي نسبياً لأفراد العينة بمحاولة اختصار زمن حل المشكلات الإبداعية في العمل والرغبة في تطوير الإتصال الشخصي في ميدان العمل لتحقيق ذلك والسعي إلى موازنة الوقت والجهد من أجل متابعة الأفكار الجديدة ؛

3- يتضح من الجدول أعلاه أن هناك اهتماماً مقبولا إلى حد ما من قبل المنظمة محل الدراسة بدعم الأفكار الإبداعية، وتمييز المبدعين عكسه استجابات متغير دعم وإسناد الإبداع والمبدعين، وترجع الباحثة السبب في ذلك إلى عدم كفاية التمويل اللازم للتقصي والبحث عن الأفكار المبدعة.

3- مستوى التعلم في منظمة محبوبة :

جـــدول (02) استجابات الأسئلة المتعلقة بالتعلم

المتغيرات الفرعية	مضـــــمـــون الســؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1- إستراتيجية التعلم المخطط	تنظر المنظمة إلى عملية التعلم كإحدى أولويات أهدافها المستقبلية.	3.685	1.024
	هناك خطة محددة لتعليم وتدريب الأفراد في المنظمة.	3.314	1.112
	تختار الإدارة الإستراتيجية المناسبة التي تدعم المركز التنافسي للمنظمة.	3.796	1.103
2- إيجاد المعرفة ونقلها إلى جميع إنحاء الكلية	تشجع المنظمة تنمية المعارف والمهارات لجميع العاملين.	3.463	1.076
	تشجع المنظمة على المشاركة في المعرفة بين أقسام المنظمة المختلفة.	3.518	1.058
	تنظر المنظمة إلى المعرفة والخبرة على أنها المورد الأساسي للفرد والمنظمة.	3.555	1.128
	تهتم المنظمة بتقنيات الاتصالات كإحدى الوسائل المهمة لنقل ومشاركة المعلومات.	3.277	1.207
	تهتم المنظمة بتخزين خبرات الأفراد ومعارفهم في قواعد البيانات	3.537	1.156
	تشجع المنظمة التعرف على طرائق العمل والتغييرات التي قد تتعرض لها.	3.500	1.127
	تهتم المنظمة بتسهيل إيصال المعلومات لافرادها فيما يخص نشاطات المنظمة وأدائها العام.		0.966
3- تجنب التركيز على الفشل والتعلم من الأخطاء السابقة	تسعى المنظمة إلى تأمين بيئة عمل تسمح بحرية التعبير عن الرأي وتقديم الاقتراحات.	3.351	0.934
	تناقش المنظمة بروح ودية الأخطاء للتعرف على أسبابها وتعلم كيفية تجاوزها.	3.370	0.875
	تكافئ المنظمة الأفراد لما يقدمونه من أفكار جديدة ومبتكرة.	3.277	1.235
	تهتم الإدارة بتزويد العاملين بالتغذية العكسية عن تقييم أدائهم وتشجيعهم على تشخيص أخطائهم وتجاربهم السابقة.	3.259	1.012
	هناك دعم عالي من إدارة المنظمة لعملية تعليم وتدريب الأفراد	3.351	1.066

1- إستراتيجية التعلم المخطط : تشير نتائج هذا المتغير إلى اهتمام المنظمة محل البحث بتنمية الأفراد وتدريبهم من خلال اعتمادها على عملية التعلم وتأمين مستلزمات التحقيق بما يؤمن دعم الإبداع لتعزيز المركز التنافسي للمنظمة.

2- إيجاد المعرفة ونقلها إلى جميع أنحاء المنظمة : تشير النتائج من وجهة نظر الباحثة إلى أن المنظمة المبحوثة تهتم بدرجة مقبولة الى حد ما بتنمية معارف ومهارات العاملين والمشاركة في المعرفة بين أقسامها المختلفة لنشر المعرفة والتعلم من خبرات وتجارب الآخرين.

3- تجنب التركيز على الفشل والتعلم من الأخطاء السابقة : تشير نتائج هذا المتغير إلى أن هذه المنظمة قد نجحت وبدرجة مقبولة إلى حدٍ ما في تحقيق هذا المتغير، والتي تشير إلى أنها تهتم بدرجة مقبولة إلى حدٍ ما بتأمين بيئة عمل تسمح بحرية الرأي وتقديم الاقتراحات لتطوير العمل وتحسين الأداء وتناقش أخطاء العاملين عند تقييم أدائهم لغرض التعلم وتجاوزها في المستقبل.

الخاتمة :

لقد حاولنا في هذه الدراسة أن نبين ونبرز إدارة الإبداع ودورها في تفعيل التعلم في المنظمات، بعد أن تناولنا فيما سبق أهم الأسس النظرية لموضوع البحث وتعريفه وكذا ميدانه. بينت نتائج الدراسة فيما يخص واقع الإبداع وأثره في عملية التعلم في منظمة «محبوبة للعجائن الغذائية» من خلال الملاحظة طيلة فترة الدراسة و الاستمارة التي وزعت على كافة أفراد المنظمة لتسجيل ردود أفعالهم أن هناك اهتمام من طرف المنظمة للإبداع في المنتوج وكذا في العملية الإنتاجية، إذ تقوم المنظمة محل الدراسة بفتح برامج للتعلم قصير المدى داخلها، كما أيضا نستنتج أيضا أن اكتساب المنظمة لمهارات جديدة سيساعدها على متابعة التطورات الإبداعية، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من المقترحات لمعالجة المعيقات والمشاكل التي تواجه تبني الإبداع داخل المنظمة منها :

1- ضرورة تبني المنظمة قيد الدراسة بناء شامل لإدارة الإبداع بأبعادها كافة والعمل على نشر ثقافة التعلم وتوفير بيئة أكثر ملائمة ومشجعة وداعمة تدرك أهمية الإبداع في تعزيز التعلم ووضع خطط وبرامج تعمل على تفعيل أبعاد عملية التعلم على مستوى المنظمة.

2- أن تولي المنظمة اهتماماً أكبر بعملية تكوين رؤية مشتركة حول أهداف التعلم وتشجيعهم على ابداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم وتحديد حاجاتهم للتنمية والتطوير بما يؤمن وضع منهج استراتيجي لتطوير العاملين وتحسين أدائهم والمحافظة على مستوى متفوق للمعرفة هذا ما سيجعل المنظمة أكثر استجابة للتغييرات البيئية ؛

3- وضع برامج محددة للتعلم والتدريب مبنية على أسس موضوعية وفق احتياجات المنظمة من المهارات والخبرات اللازمة لتطوير وتحسين أداء وسلوك العاملين فيها ؛

4- تنظيم وتشجيع الاتصال واللقاءات الجماعية بين الأفراد المهتمين بالمعرفة من داخل المنظمة وخارجها لتحقيق الهدف الأساس للتعلم التنظيمي وهو التطوير المستمر للمعرفة وتشجيع التنوع الفكري والمعرفي.

مراجع الدراسة :

1 J.E.S, Parker, The Economics of Innovation, Longman, London & New York, 2003, p 287.
2 Joel Broustail, Fréderic Frery, Le Management Stratégique de L'innovation, édition Dalloz paris, 1993, p 71.
3 Luc de Brandere, Le Management des Idées de la Créativité à L'innovation, Dunod, Paris, 1998, p 115.

4 نجم عبود نجم، إدارة الإبتكار، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص 19.

5 محمد زويد العتيبي، الطريق إلى الإبداع والتميز الإداري، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 32.

6 علاء محمد سيد قنديل، القيادة الإدارية وإدارة الإبتكار، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص 12.

7 Philip Wilson, Darren O'conor, Learning Organization, Scitech education, Limited, 2000, p 65.
8 Guthrie, Brian., & Warda, Jaeck., The Rood Global Best: Leadership Innovation & Corporate Culture, Series Challenge Paper, the Conference Board of Canada, 2001, p 14.
9 Daft, Richard, Organization theory and Design, New york, South Western, 2001 , p 357.
10 Séverine Le Loarne, Sylvie Blanco, Management de L'innovation, Pearson éducation, France, 2009, p 257.

11– الصرن، رعد حسن، ادارة الابتكار والابداع: الاسس التكنولوجية وطرائق التطبيق، ط1، دار الرضا للنشر، 2000، ص 28.

12 Morales, Victor. J., & Montes, Francisco. J., Antecedents & Consequences of Organizational
13 Innovation & Organizational Learning in Entrepreneur Ship, Industrial Management & Data Systems, vol (106), N (1), 2006, p21.

14– سليم بطرس جلدة، زيد منير عبودي، إدارة الإبداع والإبتكار، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 23.

15 N'Vian Guillaume Assielou, Evaluation des processus d'innovation, Thèse de Doctorat, Nancy Université, Institut National Polytechnique de Lorraine (INPL), Décembre 2008, p 42.
16 Bear, M.,& Frese, M., Innovation is not Enough: Climates for Initiative and Psychological Safety , Process Innovations , and firm performance, Journal of Organizational Behaviour, vol(24), 2003, pp.45.
17 European Commission, Innovation Management and the Knowledge- Driven Economy, Directorate- General for Enterprise, Luxembourg. htt:// trendchart. Cordis. lu/ reforts/ documents / studies- innovation- management. Pdf, 2004, p6.

18– سليم إبراهيم الحسينة، الإدارة بالإبداع (نحو بناء منهج نظمي)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص 84.

19 Therin, Francois, Organizational Learning and Innovation in High- Tech Small Firms, Proceedings of the 36th Hawaii International Conference on System Sciences, 2002, p 23.
20 Argyris, C., & Schon, D, Organizational Learning: A theory of Action perspective, Addison. Wesley, Reading. M.A. 1987, p 04.
21 Burnes, Berard., Managing Chang:Astrategic Approach to Organizational Dyamics, 3ed, England, Prentic Hall, 2000, p 137.
22 Riesen, Hermann, Organizational Learning Knowledge, and Its Role, Tu-53.252 Learning Organization, Seminar Work, Full Term, 2004, p 07.
23 Senge, P, The Fifth Discipline: The Art & practice of the Learning Organization, New york, Doubleday, 1990, p 24.

24 Verganti, R., Leveraging on Systemic Learning to Manage the Early Processes of Product Innovation Projects, R&D Management, vol(27), N(4), 1997, pp.377-392.

25 Ariane Berthoin Antal, and all, Organizational Learning, Wissens chafts zentrum, Berlin, 2001, p 36.

26 Alain Charles, Martinet Ahmed, Lexique de gestion, 7em édition, Dallaz, 2005, p 371.

27– أحمد الخطيب، الإدارة الحديثة (نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة)، جدار للكتاب العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 66.

28 احسان دهش جلاب، إدارة السلوك التنظيمي في عصر التغيير، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص 98.

29 Charlotte Fillol, L'entreprise apprenante : le knowledge management en question ? Harmattan, Paris, 2009, p 26.

REVUE

L'ENTREPRISE

Revue périodique scientifique arbitrée spécialisée en sciences économiques, commerciales et sciences de gestion publier par le laboratoire de management du changement dans l'entreprise algérienne Université Alger 3.

N° 05 - 2016

Bureau de distribution et abonnement

Revue L'entreprise
le laboratoire de management du changement
dans l'entreprise algérienne
Faculté des sciences économiques, commerciales et de la gestion
2, rue Ouaked- Dely Brahim Alger / Algérie

Site web :

www.univ-alger3.dz/labo/labo_change_managment/index.html

E-mail :

revueentreprise@gmail.com

Droit d'édition réservés à la revue

Dépôt légal : 2012-4130

ISSN : 2335 – 1439

Revue L'entreprise

Revue périodique scientifique

Président d'honneur : Pr. CHERIET Rabah
Recteur de l'université d'Alger 3

Directeur de la Publication : Pr. DAOUI Chikh
Directeur de laboratoire

Rédacteur en chef : - Dr. SAIDA Boussaada

Comité de rédaction : - Dr. RIAD Abdelkader

- M. BOUKLACHI Imad
- M. MOUSSAOUI Hadjer
- TOUARI Sihem
- HIOUANI Medjda

Membres du Comité Scientifique et Consultatif

Pr. AKACEM Kada	Université Alger 3
Pr. SAKHRI Omar	Université Alger 3
Pr. BACHI Ahmed	Université Alger 3
Pr. KEDDI Abdelmadjid	Université Alger 3
Pr. HAMADOUCHE Ahmed	Université Alger 3
Pr. DAOUI Cheikh	Université Alger 3
Pr. GHOUL Ferhat	Université Alger 3
Pr. LEKHLEF Otman	Université Alger 3
Pr. ABDALLAH Ali	Université Alger 3
Pr. KESSAB Ali	Université Alger 3
Pr. HADID Noufeyle	Université Alger 3
Pr. ZAID Mourad	Université Alger 3
Pr. KISRA Messaoud	Université Alger 3
Pr. SOUICI Abdelouahab	Université Alger 3
Pr. TOUMI Salah	Université Alger 3
Pr. KOUACHE Khaled	Université Alger 3
Pr. HAMDI BACHA Rabeh	Université Alger 3
Pr. KHALFI Ali	Université Alger 3
Pr. BELOUKIL Ramdane	Université Alger 3
Pr. BOUMEDIENE Youcef	Université Alger 3
Pr. BLALTA Mbarek	Université Alger 3
Pr. BENMOUSSA Kamel	Université Alger 3
Pr. ZAGHDAR Ahmed	Université Alger 3
Pr. YERKI Hocine	Université de Médéa
Pr. BELARBI Abdelhafid	Université de Médéa
Pr. OUKIL Mohamed Saïd	Université El ain UAE
Pr. ZAIRI Belkacem	Université du Roi Fahd Arabie Saoudite
Pr. CHEMAM Abdelouahab	Université d'Oran
Pr. BOUKHARI Mohamed	Université de Constantine
Pr. BENBELGHIT Madani	Université de Blida
Pr. ABIRAT Mokadem	Université de Kasdi Mer bah ouargla
Pr. TAREK El hadj	Université de Ammar thelidli laghouat
Pr. ATANBOUR Ramiz	Université Naplaus Palestine
Pr. MAHFOUD Ahmed Djouda	Université Eldjenane Liban
Pr. GHALEB Arifai	Université des Sciences Appliquées Jordanie
Pr. AKHTAM Abdelmajid Essaraira	Université El ain UAE
Pr. HACHMAOUI Mohamed	Université d'Amman Jordanie
Dr. Ali Moflih Ezaabi	EPSECG
Dr. BOURAKBA Chawki	Université d'Amman Jordanie
Dr. BENAICHA Badis	Université du Imam Saoud Arabie Saoudite
Dr. CHAKABKAB Aissa	Université Alger 3
Dr. DAHAK Nadjia	Université Alger 3
Dr. KARICHE Saliha	Université Alger 3
Dr. MEKADEM Yamina	Université Alger 3
Dr. ZAROUAT Fatima Zahra	Université Alger 3
Dr. BAKTACHE Fatiha	Université de Mostaganem
Dr. BOUSSAADA Saïda	Université Alger 3
	Université Alger 3

1. General requirements

• The paper should be written in one of the following languages : Arabic, French or English. An abstract of the paper sent for publication must be enclosed too and written in around 7 lines in the language in which the whole study is written and another abstract should be written in the accepted language other than in which the study is written, and ended with maximum 05 keywords ;

• The paper sent for publication must be original, and not submitted for another scientific activity or published elsewhere;

• The number of pages of the paper should not exceed 20 pages measuring (A4) including references, tables and figures;

• The papers sent will not be returned to the authors whether they are approved or not ;

• The paper should be carefully prepared and well-documented with scientific sources and should respect the rules of methodology and scientific analysis ;

• References should be automatically written at the end of the paper ;

• Priority is given in publication to Applied Studies, the journal also welcomes the critical studies dealing with new books and aiming at making them known ;

• All studies published in this journal reflect the views of their authors and they do not express the views of the journal or the laboratory ;

• Papers are sent electronically at :
revueentreprise@gmail.com

2. Technical requirements for writing

• limitation of the pages
- the paper size : 17 cm ×24 cm
- Margins : Top : 2.0 cm / bottom :1.6 cm / right : 1.6 cm / left : 1.6 cm
• Font type and size : Simplified 14 (in Arabic)
Times New Roman 12 (in foreign languages)
• References : Simplified 12 (in Arabic)
Times New Roman 10 (in foreign languages)
• Titles : Bold
• Spaces between lines : 1.15 automatically

SOMMAIRE

Titre d'article **Page**

L'Entreprise Algérienne et la bourse : quel intérêt ?
Aperçu sur L'expérience tunisienne dans le « marché alternatif »
DRISSI asma.....11

Performance Evaluation of Enterprise Resources Planning
(ERP) Systems at the Jordanian Industrial Companies as
Perceived by the Mangers
Dr. Hamzeh al-Sha'ar Dr. Samar Suliman AL TRAWNEH
Pr. Aktham AL SARAYREH.....24

La qualité d'audit interne dans une entreprise privatisée
MAGHNEM Mohamed. Dr. BENAICHA Badis.....45

L'Entreprise Algérienne et la bourse: quel intérêt ?

Aperçu sur L'expérience tunisienne dans le « marché alternatif »

DRISSI Asma
Université d'Alger 3

Résumé :

Nous avons essayé dans cette article d'identifier les intérêts de l'introduction des entreprises algériennes en bourse. Cette dernière ne représente pas véritablement les temples de la finance des entreprises elle ne compte pas beaucoup des entreprises ; aujourd'hui, les entreprises algériennes se financent a plus de 80% en demandant un crédit bancaire, et donc le rôle de la bourse n'est pas accru pour les entreprises algériennes.

La bourse d'Algérie constitue un instrument efficace de placement et de financements, mais malheureusement, la taille des entreprises algériennes (PME) reste le premier facteur qui ne laisse pas ces entreprises d'entrée en bourse et d'autre part ne laisse pas la bourse de financer l'économie et diversifier les moyens de financement

Mots clés : la bourse, l'entreprise algérienne, la gouvernance d'entreprise.

الملخص :

نحاول من خلال هذه الورقة إبراز المزايا التي تحققها المؤسسات الجزائرية عند انخراطها في بورصة الجزائر، هذه الأخيرة لا تشكل حقيقة مجالا لتمويل المؤسسات، بحيث نجد عدد ضئيل جدا من المؤسسات المقيدة فيها ولذلك فان اغلب المؤسسات الجزائرية تقوم بالتمويل عن طريق الاستدانة من الجهاز البنكي بحوالي 80٪، وبالتالي فان الدور المنوط بالبورصة غير محقق بالنسبة للمؤسسات الجزائرية.

بورصة الجزائر تمثل وسيلة فعالة لتوظيف الأموال، وكذا التمويل، ولكن مميزات المؤسسة الجزائرية خاصة حجمها (اغلبها مؤسسات صغيرة ومتوسطة) يبقى العامل الأول الذي يشكل عائق بالنسبة للمؤسسة للانخراط في البورصة، وبالتالي لا يتيح الفرصة لهذه الأخيرة للقيام بتمويل الاقتصاد وتنويع وسائل التمويل.

الكلمات المفتاحية : البورصة ، المؤسسة الجزائرية ، حوكمة المؤسسة.

Introduction :

Depuis l'indépendance, l'appareil productif était dominé par les entreprises publiques qui détenaient environ 80% des investissements ; ces entreprises étaient déficitaires jusqu'à ce que le gouvernement Algérien décide de passer vers l'économie de marché par l'assainissement financier de ces entreprises.

Aujourd'hui, les séquelles de l'ancien régime économique sont toujours présentes, il existe peu d'entreprises algérienne performantes (**03 entreprises**) et donc peu de produits financiers négociées au sein de cette bourse. Et par conséquence la bourse Algérienne reste parmi les derniers bourses au nivaux mondial sur la sphère de nombres des entreprises cotés.

L'introduction en bourse constitue en cela une réelle opportunité. Elle offre aussi de multiples autre avantages que ne perçoivent pas toujours les chefs d'entreprises.

L'introduction en bourse, constitue une étape majeure de la vie d'une entreprise, cette opération nécessite un engagement a informer le marché de tout les éléments susceptibles d'avoir un impact sur la valeur des entreprise.

La problématique qui se pose dans ce domaine est : **quelle est l'intérêt pour les entreprises Algériennes lorsque ils introduisent en bourse au nivaux macroéconomique et microéconomiques** on traitent cette problématique dans trois étapes :

I- Revue de la littérature boursière et financière

II- La disponibilité des ressources pour les entreprises algériennes

III- L'introduction en bourse d'Algérie : Un double intérêt

IV- Les caractéristiques des entreprises algériennes et la bourse

V- L'expérience tunisienne dans le financement des PME (marché alternatif)

I- Revue de la littérature boursière et financière :

Il faut d'abord démystifier la bourse et son rôle et aussi comment se fonctionne ;

a **La bourse**

i La bourse est un marché, un lieu de rencontre où les acheteurs côtoient les vendeurs, il ya transaction lorsqu'un vendeur propose pour un titre un prix équivalent à celui d'un acheteur,

ii La bourse a un **rôle économique** de premier ordre, pour se financer, les entreprises ont deux solutions, soit emprunter de l'argent,, soit émettre des actions, lorsqu'elle choisissent cette deuxième solution, elles ont besoin de pouvoir rencontrer les investisseurs,

leur vendre leur projet, c'est pour cette raison que la bourse existe.

iii Comme sur un marché traditionnel, où des commerçants rencontrent des consommateurs, la bourse est un marché où les sociétés rencontrent les investisseurs, et pour pouvoir les séduire, il faut leur proposer de **la liquidité**, c'est-a-dire leur offrir la possibilité de revendre facilement ce qu'ils ont acheté.

b **Le fonctionnement de la bourse**

Il y a transaction lorsqu'un vendeur propose pour un titre, un prix équivalent à celui d'un acheteur, longtemps La cotation a eu lieu à la « criée » : réunis autour de la corbeille au palais de la bourse, les agents de charge transmettaient leur ordres, un coteur ayant pour rôle de déterminer le prix d'équilibre de titre à fin que les transactions s'opèrent.

C- La globalisation financière :[1]

La globalisation financière est un concept associé à la mutation financière, et apparaît comme de dénominateur commun a l'ensemble des transformations qui ont affecté le fonctionnement des systèmes financiers, cette transformation se caractérise par ce qu'il est convenu d'appeler **« le phénomène des é3D »** décloisonnement ; désintermédiation et déréglementation.

• Le décloisonnement des marchés :

Les conditions nécessaires de la globalisation financière sont non seulement l'ouverture des marché nationaux mais aussi, à l'intérieur de ceux –ci l'éclatement des compartiments préexistants, la fin des compartiments signifie que les marchés se déspécialisent, les intermédiaires exerçant tous types d'activités.

• La déréglementation :

Le mouvement de déréglementation entrepris dans l'ensemble des pays industrialisés, dés la fin des années 1970, a comporté principalement deux volets : une déréglementation des volumes (suppression du contrôle des changes) et une « déréglementation » des prix (libéralisation des tarifs bancaires).

• La désintermédiation [*]**:**

La désintermédiation à été l'une des premières conséquences visibles du décloisonnement des marchés, elle traduit schématiquement le passage d'une situation qualifiés de « finance indirecte ou intermédiaire », dans laquelle les entreprises sont essentiellement financées par les banques au moyen de crédits bancaires classiques a une situation de « finance directe », dans laquelle les entreprises se financement davantage par apport de fonds propres, ou par

émission de titres de créances négociables sur les marchés financiers [2].

II- La disponibilité des ressources pour les entreprises algériennes :

Qualifiée encore d'économie d'endettement, en Algérie, les financements des entreprises se font de manière prépondérante auprès des banques qu'ils s'agissent de crédits d'investissement ou d'exploitation. Néanmoins, l'accès aux crédits bancaires demeure contraignant et les porteurs de projets sont parfois amenés à abandonner leur initiative faute de dossier inéligible. Pourtant, comme le montrent les tableaux ci-après, la disponibilité des fonds prêtables a évolué de manière favorable ces dernières années[3].

La disponibilité de ressources auprès des banques est actuellement avantageuse pour les entreprises. Celles-ci présentent même une situation de surliquidité, phénomène qui perdure depuis 2001, alors qu'elles étaient en déficit ; situation héritée de l'économie administrée. Cet état des banques publiques est dû à l'assainissement financier de leur portefeuille et à leur recapitalisation (les banques privées sont également concernées par la recapitalisation). Les ressources proviennent également de l'effort de collecte de dépôts auprès des entreprises privées et ménages, qui a connu un développement appréciable ces dernières années à en juger par les données ci-après :

Tableau n° 1 : Collecte des ressources de banque (en milliards de dinars, fin de période)

Les ressources	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
Dépôts a vue	1750	2561	2947	2502.9	2870.7	3495.8	3356.8
Banques publiques	1597	2370	2705	2241.9	2569.5	3095.8	2823.6
Banques privées	153	191	242	261.0	301.2	400.0	533.2
Dépots a térme	1766	1956	1991	2228.9	2524.3	2787.5	3331.5
Banques publiques	1670	1834	1870	2079.0	2333.5	2552.3	3051.5
Banques privées	96	122	121	149.9	190.8	235.2	280.0
Total ressources	3516	4517	5162	5146.4	5819.1	6733.0	7235.8

Source : bouzar chabha ; « LES PME/PMI EN ALGERIE : CONTRAINTES, SOUTIEN ETATIQUE ET IMPACT SUR L'EMPLOI » ; comunication, Université

III – l'introduction en bourse d'Algérie : un double intérêt stratégique

L'objectif ultime de toute entreprise, quelque soit son secteur d'activité ou son champ d'action est la croissance de ces richesses.

a- **les étapes de l'introduction en bourse d'Algérie :**

la bourse des valeurs mobilières d'Alger a été mise en place en janvier 1998, à la suite d'un partenariat entre la commission d'organisation et de surveillance des opérations de bourse (COSOB) d'Algérie et une agence d'exécution québécoise (canada), coopers &Ly brand.

L'organisation de la bourse des valeurs mobilières d'Alger et la mission de ses acteurs peut être représentée pour le schéma ci – après

Schéma n (01) : Organisation du marché boursier en Algérie

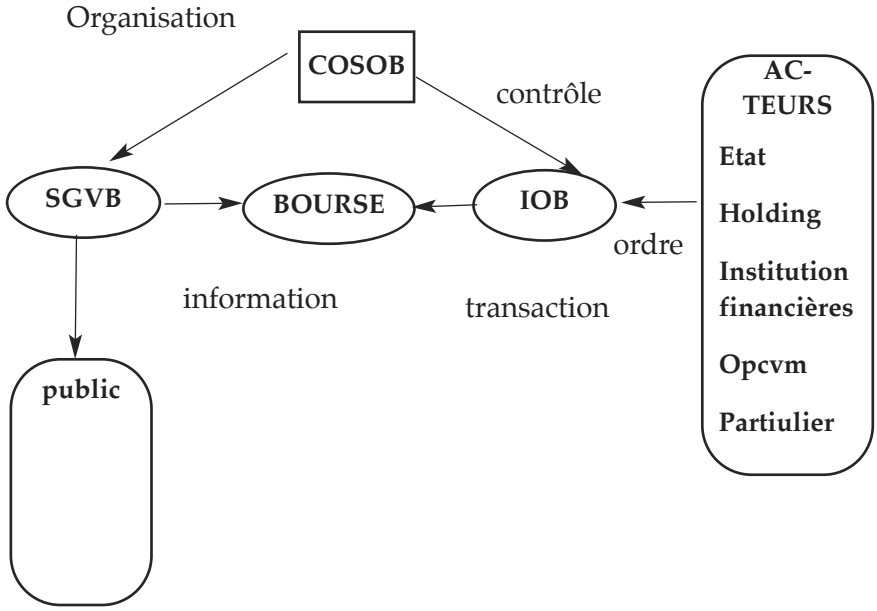

Source : Seddiki fadila, l'economie Algérienne : économie d'entêtement ou économie de marché financier ? mémoire de magister, U.M.M (Tizi ouzou) ,2013, p39.

Le décret législatif **N° 93-08** du **25 Avril 1993** avait introduit la possibilité de la constitution de société par actions (SPA) avec appel public à l'épargne et a défini les valeurs mobilières que les sociétés par actions cotées en bourse ou susceptibles de l'être, peuvent émettre.

ce décret a été suivi du décret législatif **N° 93-10** du **23 Mai 1993**, qui a institué la bourse des valeurs mobilières et a défini les organismes la composant ; ce décret a été modifié et complété par la loi **N° 03-04** du **17 février 2003.**

• **Les étapes de l'introduction en bourse** [3]

1- Evaluation de l'entreprise

L'entreprise doit procéder à son évaluation économique par un expert comptable inscrit à l'ordre des experts comptables ou par un expert reconnu par la **COSOB**, cette évaluation sert à fixer la prise de cession des titres.

2- **Chois de l'IOB accompagnateur :**

Une société qui demande l'admission des ses titres aux négociations sur les marchés principaux doit désigner un intermédiaire en opérations de bourse chargé d'assister l'émetteur dans les procédures d'admission et d'introduction.

3- Les visa de la COSOB

La commission dispose d'un délai de deux (02) mois pour étudier le projet, et par conséquent accorder ou refuser son visa[**], elle peut également demander une information complémentaire.

4- **Adhésion au dépositaire central :**

Préalablement à l'introduction en bourse, la société est tenue d'Adhérer au dépositaire central des titre afin d'inscrire tout son capital dans le cas d'une émission d'actions, ou le montant de l'emprunt dans le cas d'émission d'obligations.

par les capitaux quelle draine, la bourse permet à l'état (**macro**) et aux entreprise (**micro**) de se financer, il s'agit d'un financement direct[***]

b- au niveaux micro économique :

i Si l'introduction en bourse d'Algérie est donc le moyen pour une entreprise d'obtenir les capitaux qui lui manquent pour financer un investissement, c'est aussi l'occasion pour elle d'acquérir une notoriété.

ii Les firmes algériennes trouvent par ailleurs la possibilité de re-

structurer leurs actifs financiers, notamment par les biais de prises de participation aboutissant à des opérations de concentration.

iii Amélioration de la gouvernance au sein de la société

iv Pérennisation des sociétés (grands groupes, PME)

v Développement de la notoriété de l'entreprise[4]

c- Aux nivaux Macroéconomique :

i Mobilisation de l'épargne nationale et étrangère.

ii Fructification des ressources excédentaires.

iii Valorisation des sociétés Algériennes.

iv Elargissement et démocratisation de l'acte d'investissement.

v Pour les épargnants, les placements en bourse peuvent constituer un moyen de valoriser leur terme sur les variations de cours des différents produits financiers

IV- Les caractéristiques des entreprises Algériennes et la bourse :

Les entreprises algériennes ne remplissent pas les conditions d'éligibilité nécessaires à l'admission à la cote de la bourse d'Alger, notamment les critères liés à **la taille** et à **la gouvernance** et **la transparence comptable** et aussi **la culture boursière** en Algérie.

A- **La taille de l'entreprise :**

Les sociétés algériennes son principalement des **PME/PMI** familiales, fermées aux autre types d'actionnariat et réfractaires a toute forme de transparence, les dirigeants de ces entreprises sont les seuls maîtres à bord et réticents à partager le pouvoir.

Le nombre d'entreprise privés en Algérie n'a cessé d'augmenter, le ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement a enregistré **606737** entreprises en **2010** [4] grâce aux programmes d'aide du gouvernement encourageant la création d'entreprise durant les dix dernières années, l'entreprise privée algérienne intervient pour pris de **75%** dans le **PIB** hors hydrocarbures [5], néanmoins celle ci est souvent confrontée a une lourdeur administrative et bancaire.

b- la gouvernance de l'entreprise et la transparence :

aujourd'hui, la majorité des entreprises privées en Algérie sont constituées en **SARL** (société à responsabilité limité) ou en **SNC** (société

en nom collectif) , ceci handicape le développement du marché boursier qui exige que la société voulant s'y introduire soit une société par action.

Il est de plus en plus démontré que la faiblesse des institutions de gouvernance est un obstacle manifeste au développement de la bourse.

La transparence est fonction de la publication périodique des résultats de gestion certifiés par des commissaires aux compte et communiqués à qui de droit.

Dans ce mode de gestion , la confession sur les résultat est entretenue du fait que les cadres dirigeants sont bien souvent placés à la tête d'entreprises dont la situation de faillite (actif net négatif) remonte à plusieurs années[6].

c- La culture boursière en Algérie :

il n'existe pas de culture boursière ou du moins il faudra beaucoup de temps et de moyens pour inculquer aux Algériens une culture boursière, cette dernière est donc loin d'être atteinte surtout lorsque la culture financière elle-même - n'est pas présente dans la vie de la plupart des citoyens algériens.

Le système financier algérien ne dispose pas d'un éventail d'instrument financiers qui offre à l'épargnent le choix de type de placement selon ses objectifs.

C'est claire, que ne connaissant pas ou n'ayant jamais entendu parler de **« la bourse des valeurs mobilières»,** l'investisseur ou l'épargnant ne s'orientera pas vers le marché boursier pour épargner ou bien colleter des fonds[7].

En plus il ya le facteur religieux les ménages algériens appliquent la « charia » islamique qui estiment que l'intérêt représente une usure prohibée orienteront leur épargne vers des institutions financières islamique ceci contribua a la marginalisation de la bourse des valeurs.

V. L'expérience tunisienne dans le financement des PME (marché alternatif) :

a- le marché principal :

C'est un marché central avec **71** sociétés cotées, il a une capitalisation boursière de 13.5 milliards de dinars un marché de référence représenté par les plus grandes entreprises tunisiennes : les 11 banques tunisiennes privées et publiques, les groupes industriels pri-

vés, une douzaine de secteurs représentés ; agro-alimentaire, pharmaceutique, leasing, assurance, distribution.[8]

La première véritable réforme du marché financier a débuté en 1994 avec la réorganisation de la bourse (créée depuis 1969) en deux organes indépendants, le Conseil du Marché Financier (CMF) pour le contrôle des transactions, et la Bourse des Valeurs Mobilières de Tunis (BVMT) pour la gestion des marchés. Ces deux tâches incompatibles incombaient auparavant à la BVMT. Dans le même temps, une Société Tunisienne Interprofessionnelle de Compensation et de Dépôt des Valeurs Mobilières (STICODEVAM) a été créée dans le but de servir comme dépositaire unique chargé des opérations de livraison-règlement (dénouements des transactions dans un univers encore non dématérialisé), de redéfinir la notion de l'appel public à l'épargne (APE) et garantir la transparence et l'intégrité du marché.

Les modalités de transaction à la bourse des valeurs mobilières de Tunis ont été aussi révisées en modifiant les dispositifs de compartimentage des marchés. Alors qu'auparavant, l'émission de titres s'opérait sur le marché secondaire (marché des émissions) et leurs transactions sur le marché primaire (marché des transactions), une double dissociation a été introduite par un arrêté du 24 septembre 2007 au niveau du règlement général de la BVMT avec les notions de titres relatifs à la cote de la bourse et au marché hors cote. La cote de la bourse comprend désormais trois marchés à savoir le marché principal des titres de capital, le marché alternatif des titres de capital destiné aux petites et moyennes entreprises et le marché obligataire. En revanche, ne sont échangés sur le marché hors cote que les actions et obligations non admises à la cote de la bourse. A la fin de cette même année a démarré aussi la nouvelle version de la plateforme de cotation électronique de la BVMT avec la norme NSC V.900 de communicabilité pour garantir essentiellement les interconnections possibles avec d'autres entités de marché même étrangères et l'anonymat[9].

b- Le marché alternative :

Les entreprises tunisiennes se sont retrouvées ainsi dans l'impossibilité de se conformer aux exigences légales et de remplir les conditions d'introduction en bourse. C'est la raison

pour laquelle la création d'un nouveau compartiment de la bourse est devenue une nécessité incontournable pour permettre aux

petites et moyennes entreprises de s'adresser à la bourse à travers des conditions d'introduction et des procédures de cotation assouplies.

Les pouvoirs publics ont lancé le 03 décembre 2007 un marché alternatif sur la bourse de Tunis destiné aux PME et cela afin de les stimuler à multiplier leurs investissements pour réaliser l'objectif principal de l'état qui est la création de 70 000 entreprises et 210 000 emplois nouveaux. Cette initiative s'est vue réalisée après s'être inspiré de l'expérience française dans cedomaine, c'est-à-dire Alternext qui a été créé en mars 2005 suite à la fusion du premier, second et nouveau marché spécifiquement destiné aux PME[10].

1- Les conditions d'admission au marché alternatif tunisien :

Ce marché est caractérisé par des conditions d'introduction et une procédure d'activité plus souple que le marché principal **.** qu'on peut énumérer comme suit :

- L'entreprise doit avoir de bonnes perspectives : un business plan valable.
- Une organisation et un système d'information sécurisants.
- Une volonté de respect des exigences d'information du marché
- La diffusion de titres dans le public.
- L'accompagnement par un listing.

Il est important de noter que l'entreprise bénéficie de l'assistance et la caution d'un professionnel avant son introduction en bourse ainsi que tout au long de sa présence sur le marché alternatif, et de l'assimilation à une diffusion des titres de capital de la participation lors de l'ouverture du capital de 05 institutionnels dans les limites de 05% par actionnaire et de la détention par deux investisseurs institutionnels de 20% du capital depuis plus d'un ans.

2- Sociétés cotées :

Le nombre des sociétés dont les titres de capital sont admis à la cote de la bourse s'élève actuellement à 71 **(Tableau 2) :**

La cote de la bourse sur le marché principal comprend 67 valeurs dont 21 sociétés financières (dont 11 banques, 6 sociétés de leasing et 4 sociétés d'assurance)2 , 4 sociétés d'investissement et 30 groupes de sociétés opérant dans divers autres secteurs d'activité économique. L'année 2013 a enregistré un record en termes d'introduc-

tions par la procédure d'Offre à Prix Ferme (OPF) avec 7 nouvelles admissions sur le marché principal, en l'occurrence OTH, Hannibal Lease, Best Lease, EuroCycles, City cars, MPBS et SAH Tunisie. La cote de la bourse sur le marché alternatif, ne comprenant auparavant que 2 sociétés, a été confortée par une troisième introduction de la valeur technologique Hexabyte en 2011 et par une quatrième introduction de la société «Ateliers Mécaniques du Sahel» (AMS) en 2012. L'année 2013 a enregistré un record en termes d'introductions par la même procédure d'Offre à Prix Ferme (OPF) avec 5 nouvelles admissions sur le marché alternatif, en l'occurrence Sotemail, Land'Or, AETECH, NBL et Syphax Airlines.

Tableau.1 : Evolution des admissions à la cote de la bourse

	2010	**2011**	**2012**	**2013**
Marché principal	55	55	55	62
Marché alternatif	2	3	4	9
Total	57	58	59	71
variations	-	+1	+1	12+

Source : BVMT (2014)

Le séminaire organisé par l'AIB, vendredi à l'IACE sur le thème: «l'expérience tunisienne du marché alternatif» a permis de faire le bilan d'une expérience qui en est à sa 3ème année. Il s'agissait d'aider les PME inscrites en particulier dans le programme de mise à niveau à se faire financer à travers la bourse. La commission en charge de ce programme avait sélectionné dès 2005, 61 entreprises pour les préparer à l'introduction sur le marché alternatif. A cet effet, il avait été procédé, deux ans plus tard, à une modification du règlement général de la bourse et du statut des intermédiaires en bourse, portant sur la réorganisation du marché des titres de capital, ainsi que la création de nouveaux intervenants sur ce marché. Le marché des titres de capital a été divisé en deux marchés :

Le marché principal, réservé aux grandes entreprises qui disposent notamment d'un capital minimum, de résultats bénéficiaires et d'une organisation adéquate et le marché alternatif, réservé surtout aux PME ayant des perspectives de développement prometteuses. L'introduction sur ce marché devait permettre de diversifier les sources de financement de ces entreprises; accroître leur visibilité et

améliorer leur notoriété; adopter les pratiques de bonne gouvernance; garantir la pérennité de l'entreprise, faciliter la transmission; les faire bénéficier d'incitations spéciales à travers le marché alternatif qui devait servir de tremplin pour accéder au marché principal.

Sur les 61 entreprises sélectionnées, deux seulement ont été admises sur le marché alternatif, Servicom et Sopat. Elles ne sont encore que deux, trois ans plus tard. Un bilan très maigre, même si le Directeur général de Servicom n'a pas caché sa satisfaction, chiffres à l'appui. Alors qu'elle vivait au jour le jour depuis sa création, en 2004, son entreprise s'est permise dès après son introduction sur le marché alternatif d'élaborer un business-plan de 5 ans tout en modernisant ses méthodes de gestion, ce qui lui a permis d'acquérir davantage de notoriété et de respectabilité qui se sont traduites par des retombées commerciales évidentes[11].

Conclusion :

Malgré les réticences, la Bourse peut aujourd'hui présenter quelques avantages qui se déclinent sur plusieurs volets. Le premier, lié au financement de projets permet de déceler l'apport que présente la Bourse en termes de diversification des sources de financement. L'institution financière peut en effet présenter des montages financiers sur mesure ou encore permettre une obtention de crédits auprès des autres institutions financières à des conditions avantageuses. Le deuxième volet concerne davantage l'aspect fiscal dans la mesure où une introduction en Bourse donne lieu pour une entreprise à une réduction de 50% de l'IS. En plus l'entreprise peut :

- Lever des ressources pour financer des investissements
- Restructurer le bilan de l'entreprise
- Garantir la transmission de l'entreprise
- Donner une «juste» valeur à la société
- Diversifier et institutionnaliser l'actionnariat
- Accroitre la notoriété de l'entreprise et augmenter son pouvoir de négociation vis□à□vis de ses partenaires (fournisseurs, créanciers..)
- Abattement fiscal (cadre réglementaire en Algérie)

Enfin Cela représente cependant des risques, l'entreprise introduite est alors soumise aux règles de marché être coté, c'est aussi devoir se sou-

mettre aux exigences des analystes, qui peuvent contraindre l'entreprise à changer de stratégie lorsqu'ils estiment que cela leur sera plus profitable. Paradoxalement, alors que l'introduction en bourse permet de lever des fonds supplémentaires, elle peut donc se traduire par une perte d'indépendance stratégique.

Référence bibliographique :

1- Seddiki fadila**, l'economie Algérienne : économie d'endettement ou économie de marché financier ?** mémoire de magister, U.M.M (Tizi ouzou), 2013, pp36-37.

* la notion de désintermédiation ne signifie pas la disparition des intermédiaires financiers mais la mutation de leur rôle

2- Op . Cit . P38.

3- Zerfa Zahia ,**modalité et conditions d'admission à la bourse d'Alger**, COSOB, 2013,pp22-27.

** le visa de la commission ne comporte pas d'appréciation sur l'opération proposée, il porte seulement sur la qualité de l'information fournie et sa conformité à la législation en vigueur.

*** elle correspond à une situation dans laquelle les agents économiques ayant des excédents de capitaux financent directement les agents ayant des besoins de financement, les intermédiaires financiers jouent un rôle de conseil et de placement.

4- Bulletin d'informations statistiques, ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement, bulletin n°17, 1er semestre 2010.

5- Guide investir en Algérie, RPMG Algérie, Alger, édition 2011,p34.

6- Boutaleb Kuider, **la problématique de la gouvernance d'entreprise en Algérie**, université de Tlemcen, p14.

7- Seddiki fadila , OP Cit, p 194

8- fadhel abdelkafi**, Marché financier et processus d'introduction en bourse**, centre des jeunes dirigeants d'entreprises de Sfax, 04juin 2013, Tunisie valeurs, p05.

9- institut arabe des chefs d'entreprises, **la bourse des valeurs mobiliéres de tunis : repére de gouvernance et piste de résilience** pour un meilleur financement de l'économie 02.

10- SAHNOUN Djamel eddine**, Le marché alternatif et son rôle dans le développement des PME,** REVUE Des économies nord Africaines, N°6, p 95.

11- M. kortbi **;Bourse: pourquoi le marché alternatif est-il boudé par les PME ?,** sur le site : http://www.leaders.com.tn/

Performance Evaluation of Enterprise Resources Planning (ERP) Systems at the Jordanian Industrial Companies as Perceived by the Mangers

Dr : Hamzeh al-Sha'ar
Dr :Samar Suliman AL Trawneh
Prof :Aktham AL Sarayreh

Abstract

This study aimed to know the level of the performances of the resources planning systems at the Jordanian industrial companies from the managers point of new stud population consisted of all mangers in the middle and low administration at the Jordanian industrial companies, the number of the mangers was (155) The study depended on the descriptive analytical method, and used the questionnaire for data collection. The most important results that the study reached are the following: The level of the performance of the ERP systems at the Jordanian Industrial Companies is high at significance level ($\alpha \leq 0.05$). The results showed that the level of the ERP systems, performance according to strategic dimension, occupational practical dimension, administrative dimension, and the information technology infrastructure dimension was high.

Key Words : Enterprise, Resources, Planning.

ملخص

«تقييم أداء نظم تخطيط موارد المنظمة في الشركات الصناعية الأردنية من وجهة نظر المديرين»

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مستوى أداء نظم تخطيط موارد المنظمة في الشركات الصناعية الأردنية من وجهة نظر المديرين. تكون مجتمع الدراسة من كافة المدراء في الإدارة المتوسطة والمنخفضة في الشركات الصناعية الأردنية. بينما تكونت عينة الدراسة من (155) مديرا. إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة من أجل جمع البيانات. توصلت الدراسة إلى نتائج كان من أهمها : كان مستوى أداء نظم تخطيط مصادر المشروع في الشركات الصناعية الأردنية عاليا على مستوى ($\alpha \leq 0.05$). وأظهرت النتائج أن مستوى أداء نظم تخطيط مصادر المشروع حسب البعد الاستراتيجي، بعد الممارسة الوظيفية، البعد الادراي وبعد البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كان مرتفعا.

الكلمات الدالة : المشروع، الموارد، التخطيط

The General Frame of the Study

Introduction

The researchers interest in organizing the enterprise resources planning appeared, since[i] indicated that implementing the enterprise resources planning systems might achieve to the businesses organizations many advantages , including reducing the life – cycle period, rising the organizations efficacy, creating the information rapidly, granting the mangers the capability to control all the businesses processes, monitoring and controlling them that will affect the speed of the decision making process.

The application of the organization resources planning systems does not mean the continuous success of the businesses organizations, because these organizations might fail in applying the systems, that will cause the end of these establishments.

Senn, indicated that a high percentage of the mangers believe that eliminating the project the organizations planning systems and its resources that will cause the complete harm to the organization, this confirms the necessity for the organizations to take the proper decisions in adopting these systems.

For this reason, this study comes to reveal the extent of the importance and evaluating the performance of the organization resources planning systems at the Jordanian industrial companies , and to know the level of the performance of the organization's resources planning systems in improving their performance through evaluating the performance of the organization resources planning systems in the Jordanian industrial companies from the mangers point of new.

Problem Study

In the frame of the changes that the businesses organizations are witnessing, the current researches indicates that the applications of the organization resources planning systems increasing by (32%) during the coming years .

Yousef[ii] since the organization's resources planning systems seek to provide a package of software's that provide integrated resolutions to all the processes in the businesses organizations know the extent of applying the organization's resources planning systems, and to know the level of the application, evaluating the level of the application, and to know the extent of the establishment's success in applying the orga-

nization resources planning systems. Also, the problem represents in that not performing the evaluation for long periods might result in effects that could lead to the organizations failure.

The study Objectives:

This study aims to know the following:

1 To know the evaluation of the organization's resources planning systems performance.

2 Clarifying the extent of using the reference variables for the researcher and to those who have the interest in the administrative work to benefit from the most important results inferences and recommendations that it is expected to reach in this study for the possibility of application to the organizations.

3 To know the negative effects of the ineffective application of the performance of the organization resources planning systems at the Jordanian industrial companies.

4 Evaluating the level of application the enterprise resources planning.

The study Importance :

The importance of the study represents in that it investigates a new topic, and one of the pioneering studies to the researcher's knowledge that takes in to account to what has been mentioned, and that investigates the topic evaluating the performance of the organization's resources planning systems in the Jordanian industrial companies from the managers' point of view that might positively reflects on the Jordanian industrial companies.

Also, the importance of the study stems from testing the performance evaluation dimensions of the organization's resources planning systems because of their effect on developing the organization's resources, and achieving the goals that the Jordanian industrial companies seeks for.

The importance of the study appears from being way to go ahead by the interesting researchers in this topic, that will reflect on the scientific knowledge related to the topic in focusing on the weakness points if present and the attempt enhancing it and confirming and increasing the strengths.

So, this study considers a path to conduct more studies to know the performance level of the enterprise resources planning.

The study Hypotheses :

Ho1 : the basic hypothesis (null-hypothesis: the performance level of the organization's resources planning is low at the Jordanian industrial companies at significance level ($\alpha \leq 0.05$)

Ho2 : The second basic hypothesis (second null-hypothesis) : there are no differences in the study sample's answers at significance level ($\alpha \leq 0.05$) regarding the performance of the organization resources planning systems attribute to the personal factors collectively (gender, age , scientific qualification, and occupational experience).

The Procedural Definitions :

Enterprise resource planning system (ERP) :

A package of ready measurement applied software, that include integrative resolutions to the all basic works in the enterprise that form the spinal cord of any enterprise, such as:

- Supply chain management, monitoring the inventory, human resources management, customers relations management and accounting processes in the enterprise to enhance and to improve the enterprise capability for competition[iii] .
- Performance: performance identifies as the sum results of a function, or a work , or an activity, it is the indicator through which we measure the enterprise capability to succeed in achieving it goals and improving its internal processes[iv].
- Enterprise resources planning system performance: A chin of "atypical units" or application that connected smoothly together through common data base and aim at achieving the integration between the practices of the businesses the most important commercial processes in the enterprise (Such as accounting finance, human resources, production and distribution to coordinate the activities and exchange of information) to contribute to achieving the enterprise objectives[v].

The Study Limitations :

a- The subjective Limit : The study is limited in its subjectivity to the enterprise resource planning systems performance at the Jordanian industrial companies.

b- The spatial limit : this study is applied to the Jordanian industrial companies.

c- The human limit : This study is implemented on the Managers category at the Jordanian industrial companies.

d- emporal limit : This study was conducted in the year 2013.

Theoretical Frame and Literature Review

The internet services are increasing by the increasing appeal to the resolutions of the enterprise resources planning systems by the companies, these systems characterized by the complexity in linking all the internal systems to the external environment that has led to the emergence of a methodology to arrange the information in a way that includes all the human and technical factors together.

This research focuses on many factors: consistency between the enterprise resources planning systems and the work's procedures, top management support, competence of the information technology division, supporting the enterprise resources planning providers, the enterprise resources planning systems consist of a chain of "atypical units", or the application linked together smoothly through common data base and aim at achieving the integration between the practices of the businesses management and information technology through merging the most important commercial processes in the enterprise (like accounting, finance, human resources, production & distribution to coordinate the activities and exchange information) to contribute to achieving the enterprise objectives[vi].

In other words, the enterprise resources planning systems link the different enterprise businesses unites, like financial accounting, manufacturing, and the human resources in on integrated system that has the common platform for the information flow through the enterprise businesses (Wu, 2006).

Enterprise resources planning systems help the different divisions through the work to coordinate the activities and the participation in the information[vii] .

Consistency between the system and the businesses procedures in an enterprise is an important issue through implanting the enterprise resources planning, and affects the extent to which the enterprise is able to satisfy the client's needs[viii].

The importance of the enterprise resources planning stems from supporting the top management , and giving the comprehensive picture about the enterprise, the strategies, the goals and the orientations that the enterprise should implement[ix] .

Enterprise sources planning systems consider one of the distinguish institutional activities and more spread in the last decade, and their application became very important to the establishments. For example the enterprise resources planning systems estimated (30%) from the total changing activities in the establishments in these day (Jarvenpa, 1998).

The importance of understanding the enterprise resource planning stem from the need for institutional organizational change, while the failure ration of the enterprise resources planning systems might accede (60%) when applying them[x] .

The reports about half of the total high ten mistakes result from the information technology pertain to ERP systems, the reason behind that the pioneering vendors in the market, with loses range from 6 Million Dollars and reaching100 Million Dollars. The importance of the availability of the ERP systems was verified by specialized persons in the information systems through providing the ideas and perspectives.

The studies indicate that all these software will be (47.6 Billion Dollars) adoption by the year 2011. Also some estimates indicate that the adoption the ERP systems raised by (75%) between the mean of the large manufacturing companies , and (60%) of the services companies , and rises to (80%) between the largest 500 companies.

Application of the ERP systems was based on redesigning the commercial processes, employing new software to support that new commercial process[xi].

Enterprise resource planning systems was identified by the pioneering vendors in the and employing it in all the organizations divisions because o the increasing growth in it, also, when un-competent, so the enterprises make the decision to replace them by the integrated enterprise resources planning systems, in addition to new equipments and software to provide short and long term benefits, such as introducing the capability measure for its prosperity in the future.

The new ERP system application process at the organization is a complex process, while usually welcomed as a way to make the employee more effective and competent in his work, the articles in this domain include topics such as application procedures, the effective success elements, the risks and complications in the applications of the ERP systems and the successful strategies for the application of the effective ERP systems.

The applications relating to the implementation and application stage divide into four topics as follows :

Implementation / Application theories, Application success, other applications topics , and application case studies.

While the third domain focuses on the theoretical research models that develops to cover specific features such as the use of applied formation instruments in the texts of the WRP systems.

And new theories formed to work and comparisons between the processes.

Most of frequent risks factors for the applications of the ERP systems are deficient selection for the application, strategic thinking and the ineffective planning strategy, poor techniques for the project management and the bad administrative communication, defect and ineffective administrative change, and defect in the training.

Enterprise resources planning systems :

ERP systems aim at helping the administration through determining the best businesses practices, providing the administration with the appropriate information for making the decision timely. ERP systems were designed to improve all sides of the basic processes through all the companies' back offices starting from planning, implementation, management and monitoring[xii], they achieve that by capturing the processes, and coordinate continuously in a center data base[xiii] as a result, the ERP systems are more able to effectively facilitate the daily tasks, and reducing the double and additional activities that consume time and money through reducing the basic procedures, get red of the data warehouses by establishing central data warehouse, and the hop in assigning and managing the resources more effectively, reducing the indirect costs, improving the strategic planning to evaluate the needs required by the results.(Business Software, 2010).

Success of Enterprise Resources planning systems :

Previous literatures used many models measure the extent of success of different types of information systems, the most important was Delone & Maclean model that takes into account the system's quality and the information quality, users satisfaction, individual and organizational influences as important indicator in the success of information systems by able and trained employees to interact with the system is a very important issue in affecting the system's outputs[xiv].

System's Quality, Information quality and service quality :

Delone & Maclean[xv] had confirmed the importance of service quality, systems quality and information quality as basic factors for the success of the enterprise resources management systems. Al-Faori (2012) found a relation with statistical evidence between ERP systems effectiveness (Information quality, systems quality and users satisfaction).

[xvi] confirmed that systems quality is basic priority to implement resources management systems successfully, (Petler et al., 2013) mentioned that service quality which is the type of support received by those who use the systems as basic factor for the enterprise resources management systems success.

Literature Review :

Literature reviews form important heritage and important source for all researchers, they help them in forming scientific backgrounds about their studies and researches.

They review made by the researcher aims at receiving the clear vision about the cognitive accumulation in the study field, also aims at knowing the literatures that help the researcher to see what those studies provided in that field.

In this study, a number of studies introduced that had addressed ERP systems' performance, these studies arranged according to time series from the oldest to the newest.

1 Kim[xvii] (2011) the Effects of switching costs on user resistance to enterprise systems implementation.

2 This study aimed to know the effect of shift costs on the employees resistance to implement the ERP systems. The study's methodology depended on a sample from manufacturing company, a questionnaire for the employees was built.

3 Results indicated that the unexpected costs and the un-modifiable change costs lead to direct increase in the user resistance to resources planning system and shows that these costs lead the reduction of the perceived value of the system that the user resistance to resources planning system and shows that these costs lead the reduction of the perceived value of the system that the user expect when re-engineering the shift processes result from inserting new technology to the company.

4 (Chan et al., 2011)[xviii] study entitled "(ERP)II Readiness in Jordanian industrial companies".

5 This study aimed at investigating the readiness of the Jordanian industrial companies to implement ERP through conducting empirical study by using the questionnaires.

6 The study results revealed that the Jordanian industrial companies process al the specific components to ERP except (CRM) and (PRM), while they suffer greatly from the lack of integrity and businesses intelligence.

7 The results of the study focused on encouraging the Jordanian industrial companies to review their strategies for the ERP systems integration to achieve the maximum revenue on the information technology investment.

8 Elrageal & al-Serafi (2012)[xix] study entitled "The Effect of ERP system implementation on Business performance: An Exploratory case-study".

9 This study aimed to know the effect of the resources planning systems on the businesses performance study sample was one of the global middle and small company that has big branch in Egypt. This branch was selected as a study sample because the company applies the resources planning system effectively. The study results showed that many of the benefits and the goals pertain to the desired businesses performance from the resources planning system in the company were achieved after implementing the system. Also, the results included that some of the desired results from the resources management system did not achieved as expected and needed.

10 The study reached the results the presence of positive relation between the businesses processes and the resources planning systems.

11 Garg and Garg (2013)[xx] Study entitled "An Empirical study on critical failure factors for enterprise resource planning implementation in Indian retail sector".

12 Researchers in this study focused on the process determining and analyzing failure factors of implementing ERP system by using cause and result and parito analysis, as a result of the presence of many barriers that prevent the successful implementation of ERP system. Data was collected through the questionnaire/interview, questionnaires were distributed to the sponsoring parties of the project implementing ERP systems in the retail sector in India.

13 Results showed that the decisive failure elements are :

14 In-competent resources, users resistance to change, high rate of consumption from the project's team members, un-realistic & in effective project scheduling, also noted that the users effective was weak.

15 (Ram et al., 2013)[xxi] study entitled "Examining the role of system Quality in (ERP) projects"

16 This study aimed at investigating the role of the perceived system quality (PSQ) as the feature for the success implementation of (ERP) projects, and the mutual relations with other features that affect the results of the process the enterprise dependence on the system with the use of the structural equation model.

17 The present relations with the study data were analyzed. Perceived system quality is important for the success of implementing (ERP) project, also, (PSQ) has positive effect on other reasons for the enterprise to adopt the system like information quality, organizational readiness and perceived strategic value for the adoption.

18 (Saini et al., 2013)[xxii] study entitled: "Identifying success factors for implementation of (ERP) at Indian SMEs: A comparative study with Indian large organizations and the global trend"

This study aimed at determining the success factors for implementing (ERP) systems at the Indian SMEs and the introduction of a comparative study with the prevailing trend in the global trend and the large Indian organization.

A methodology based on a wide range of survey study was used, and the researcher evaluated the success factors to implement the ERP system at the small and middle Indian companies and making the comparison with the large Indian companies and the global trends.

The researchers also tried to give an obvious explanation to the possible causes that lead to differences between the influencing factors in the success of (ERP) systems at the small and medium companies and the comparison with the large companies and the global trends.

The study results included four of five factors, assumed technological factors that to a great limit related to success of implementing the (ERP) system, which are: comprehensively in the merging plan in the process developing and merging the software, data transforming plan, the extent of a comprehensive system test. Also, other factors

greatly related to the successful implementation of (ERP) system, including in the team, team empowerment in decision making was important for the team's moral spirit to implement, and the used comprehensive training.

The study methodology and the statistical treatment :

Study methodology :

This study pertains to the d descriptive analytical style that aims to study and analyze the facts related to the nature of the research problem to reach accurate and sufficient information about it.

The descriptive analytical method is one of the methods through which to study the phenomenon as real. The descriptive method is the one through which we describe the study population, while the analytical method is the one through which we analyze the questionnaire's items by inserting them in the computer.

To implement the method, the researcher distributed the questionnaire to the study simple individuals to collect and analyze the data by the (SPSS) program.

Study population and sample :

Study population consisted of the workers at the Jordanian industrial companies, while the study sample consisted of the mangers in the middle and low management at the Jordanian companies, the number of the sample was (620) individuals, (25%) was taken from the total number according to Sekaran (2000), the total number)155) individuals, (180) questionnaires were distributed to the study sample by addressing the mangers working at the Jordanian industrial companies as simple random sample, (86.1%) of the total distributed questionnaires (167) questionnaires were retrieved (92.8%) 12 questionnaires were excluded because of their irrelevance for analysis, the reminder (155) questionnaires usable for the statistical analysis.

Data Collection Methods :

The Secondary Data :

Secondary data were obtained through reviewing related to the study topic, using them to build the study tool, and reviewing the results of the previous studies, determining the consistency and contradiction between them and the results of this study.

The preliminary Data :

The researcher has designed a questionnaire after reviewing the related studies as a mean to collect the preliminary data, and distributed to the working evaluate the performance of the (ERP) systems at the Jordanian Industrial companies from the mangers point of view.

The study instrument :

The researcher has designed the study instrument based on the previous studies.

The used statistical methods in the study:

To analyze the study data and to test its hypotheses, the fivefold measure was adopted in answering the questionnaire's questions that ranged from (Strongly agree, strongly disagree). And given the weights (1, 2, 3, 4, 5) to treat the collected data, the statistical package for the social sciences was used (SPSS) software, and though it the following statistical methods were adopted:

1 Descriptive statistics, frequencies & Percentage to descript the sample, the mans and the standard deviations to reveal the attitudes of the study individuals answers to the study questions and the extent of their scattering.

2 t-test for one sample and to two independent samples.

3 One way Anova Analysis.

4 Cheve test for the post comparison.

Illustrating and discussing the Results:

Hypotheses testing:

The first basic null – hypothesis : the level of the performance of ERP systems is low at the Jordanian industrial companies at significance level ($\alpha \leq 0.05$)

The first sub null-hypothesis : The level of the performance of (ERP) systems according to the strategic dimension is low at the Jordanian industrial companies at significance level ($\alpha \leq 0.05$)

To answer this hy0pothesis , t-test is used for one sample that its results appears in table number (1)

Table (1)

Results of t-test for one sample to evaluate the performance of the (ERP) systems according to the strategic dimension

Result of the null-hypothesis	Significance	(t)	Freedom Degree	Standard deviation	arthematic mean
rejection	000	21.770	154	0.58	4.01

It is clear from table (1) that (t) calculated value reached 21.77, which is higher that (t) tabulated at significance level ($\alpha \leq 0.05$), so the null-hypothesis for the first hypothesis that indicates to the performance level of the ERP systems according to the s strategic dimension achieved at a medium degree and higher at significances level ($\alpha \leq 0.05$).

- The second null sub hypothesis: the performance level of the ERP systems according to the occupational practical dimension is low at significance level ($\alpha \leq 0.05$).

To answer this hypothesis (t) test was used for one sample that its results appear in table number (2).

Table (2)

t-test results of an independent sample for the evaluation level of the performance of ERP systems according to the occupational Dimension

Result of the null-hypothesis	Significance	(t)	Freedom Degree	Standard deviation	arthematic mean
rejection	000	15.109	154	0.73	3.89

It is clear from table (2) that (t) statistical value reached 15.109, which is higher that (t) tabulated at value 1.96 at significance level ($\alpha \leq 0.05$) , so the null-hypothesis for the second hypothesis for the second sub- hypothesis that indicates to the performance level of the

ERP systems according to occupational dimension that was high at significances level ($\alpha \leq 0.05$).

- The third null sub hypothesis: the performance level of the ERP systems according to the administrative dimension is low at significance level ($\alpha \leq 0.05$).

To answer this hypothesis (t) test was used for one sample was used that it results appear in table number (3).

Table (3)

t-test results of an independent sample for the performance level of the ERP systems to the administrative dimension

Result of the null-hypothesis	Significance	(t)	Freedom Degree	Standard deviation	arthematic mean
rejection	000	20.374	154	0.57	3.96

It is clear from table (2) that the calculated t-value reached 20.34, which is higher that (t) tabulated at value 1.96 at significance level ($\alpha \leq 0.05$), so the null-hypothesis and accepting the alternative that indicates to the high performance level of the ERP systems according to the administrative dimension at significances level ($\alpha \leq 0.05$).

- The Fourth null sub hypothesis: performance level of the ERP systems according to the information technology infrastructure dimension achieved at medium degree at significance level ($\alpha \leq 0.05$).

To answer this hypothesis (t) test was used for one sample was used that it results appear in table number (4).

Table (4)

t-test results of an independent sample for the performance level of the ERP systems to the administrative dimension

Result of the null-hypothesis	Significance	(t)	Freedom Degree	Standard deviation	arthematic mean
rejection	0.000	19.382	154	0.73	3.89

from table (4) it is clear that the (t) calculated value reached 19.382 , it is higher than (t) tabulated at value at significance level ($\alpha \leq 0.05$) , so the null-hypothesis for the fourth sub-hypothesis rejected and accepting the alternative hypothesis that indicates the information technology infrastructure dimension was ($\alpha \leq 0.05$).

- The Fifth null sub hypothesis: the performance level of the ERP systems according to the organizational dimension is low at significance level ($\alpha \leq 0.05$).

To answer this hypothesis (t) test was used for one sample was used that it results appear in table number (5).

Table (5)

t-test results of an independent sample for the performance level of the ERP systems to the organizational dimension

Result of the null-hypothesis	Significance	(t)	Freedom Degree	Standard deviation	arthematic mean
rejection	0.000	19.909	154	0.66	4.06

t- calculated value reached le 1.96 , which is higher that (t) tabulated at value 1.96 at significance level ($\alpha \leq 0.05$) , so the null-hypothesis for the fifth sub-hypothesis rejected and accepting the alternative hypothesis that the performance level of the ERP systems according to the organization dimension is low at significances level ($\alpha \leq 0.05$).

The second null-basic hypothesis :

"there are no differences in the study sample's answers at significance level ($\alpha \leq 0.05$) about the performance of the ERP systems attribute to the personal factors collectively (gender, age, scientific qualification, occupational experience).

To answer this hypothesis t-test for two independent samples was conducted to know the variance according to gender variable, and uni-variance analysis to know the variation according to the variables, qualification, experience & age. The following tables show the results.

Gender : to answer this hypothesis t-test for two independent sample was used. Table (6) shows the t-test results.

Table (6)

t-test results for the differences about the performance the ERP systems according to the gender variable

Significance level (Sig)	t-value	Standard deviation	Mean	Gender
0.49	-0.68	0.538	3.743	Males
		0.467	4.015	female

From table (6) it is clear that there are no difference with statistical significance at significance level 0.05 and less in the performance of ERP systems according to the gender variable, since (t) statistical value was (-0.68) that is not significant at level (0.05) and less, so there are no differences with statistical significance in the performance of the ERP systems attribute to the gender variable.

Age : Table (7) uni-variance analysis results for the differences in the study sample's answers at significance level ($\alpha \leq 0.05$) about the performance of the ERP systems attribute to the age variable

Significance level (Sig)	(F) Value	Squares' mean	Freedom degrees	Total squares	Variance source
0.159	0.86	.505	2	1.010	Between the groups
		.271	152	41.201	Within the group
			154	42.212	total

From table (7) appears that there are no differences I the study sample's answers about the performance of the ERP systems attribute to the age variable.

1-- Scientific Qualification :

Table (8) : uni- variance analysis results for the difference in the study sample's answers at significance level ($\alpha \leq 0.05$) about the performance of the ERP systems attribute to the scientific qualification variable.

Significance level (Sig)	(F) Value	Squares' mean	Freedom degrees	Total squares	Variance source
0.45	3.163	.862	2	1.723	Between the groups
		.271	145	40.311	Within the group
			150	42.034	total

(f) statistical value reached 3.163 which is significant at significance level 0.05 and less. So there are no differences in the study sample's answers at significance level ($\alpha \leq 0.05$) about the performance of ERP system attribute to the variable scientific qualification.

Table (9) shafe test results for the post-comparisons

Higher studies	Bachelor	Middle diploma	scientific qualification
.10763	.23557		Middle diploma
-.12794			Bachelor

Form table (9) appraisal of the study sample's individuals differed according to the scientific qualification. Responses of the respondents who hold the middle diploma were higher compared to those who hold the Bachelor, this means that there is a high performance of the ERP systems of the Jordanian industrial companies.

1- Occupational Experience

Table (10) : uni-variant analysis results for the difference in the study sample's answer at significance level ($\alpha \leq 0.05$) about the performance of ERP systems attribute to the occupational experience

Significance level (Sig)	(F) Value	Mean of the squares	Freedom degrees	Sum of the squares	Source of the variance
.207	1.591	.433	2	.866	Between the groups
		.272	145	41.346	Inside the groups
			154	42.212	total

From table (10) (f) statistical value reached 1.591 it is not significant at level 0.05 and less. So there are no differences in the answers of the study sample at significance level ($\alpha \leq 0.05$) bout the performance of the ERP systems attribute to the variable occupational experience.

Discussing the inferences and the recommendation:

Results related to testing the study hypotheses:

Accepting the results of the alternative first sub-hypothesis that the performance level of the ERP system according to the strategic dimension is high at significance level ($\alpha \leq 0.05$). this can be explained by that the Jordanian industrial companies believe that the strategic dimension is basic dimension in evaluating the performance of ERP systems at the Jordanian industries companies from the mangers point of view.

The Jordanian industrial companies believe that the practical functional dimension as one of the dimension, for evaluating the performance of the ERP systems from the mangers point of new.

The Jordanian industrial companies believe that the administrative dimension is one of the dimensions for evaluating the performance of the ERP systems from the mangers point of view.

- Information technology infrastructure is one of the dimensions for evaluating the performance of the ERP systems at the Jordanian industrial companies from the mangers point of view .

- The Jordanian industrial companies believe that the organizational dimension is one of the important dimensions in evaluating the performance of the ERP systems from the mangers point of view.

- Individuals according to gender variable at the Jordanian industrial companies see that the strategic dimension, the occupational dimension, the administrative dimension and the information technology infrastructure dimension, and the organizational dimension are important dimension in evaluating the performance of the ERP systems at the Jordanian industrial companies from the managers point of view.

- Individuals from different ages at the Jordanian industrial companies find that the above mentioned dimensions are important dimensions in evaluating the performance of the ERP systems from the mangers point of new.

- Individuals with different scientific qualifications at the Jordanian industrial companies find that the previous dimensions are important in evaluating the performance of the ERP systems from the managers point of new and those who hold the middle diploma at the Jordanian industrial companies who spent long years of work have the awareness and the knowledge about the work's specifications and procedures.

- Individuals with different occupational experiences at the Jordanian industrial companies find that the previous dimensions are important dimensions in evaluating the performance of ERP systems at the Jordanian industrial companies the more the individuals experience the more they are able to apply the ERP systems that leads to improve their application at the Jordanian industrial companies.

Recommendations :

In the light of the previous results, the study reached a set of recommendations, the most important are the following:

1- The study recommends exerting more efforts to enhance those concepts relating to the businesses management and the attempt to implant them in the employees, and it is impossible to focus on one principle and ignoring the other principles because they are linked chains.

2- Increasing the employees efforts by enhancing and metalizing the team work principle especially in the light of the nature of the works, this will require opening more communication channels between the manger and the subordinates, and engaging the other administrative levels for more cooperation because total quality management means complete comprehensively and engaging all parties without exclusion.

3- Interest in continuous improvement is important because it is imposed by a set of factors, the most important factor is competition that requires training, qualifying and empowering the employees, conducting more seminars, conferences, brainstorming sessions to create new ideas continuously to contribute to the continuous improvement process.

4- The work to materialize the TQM principles to be more merged in the \organizations, organizational culture in a pivotal form to be an aspect of their organizational culture, and as the foundation for the success of their application.

References

1 Tsai, W., Chen, S., Hwang, E. and Hsu, J. (2010). A Study of the Impact of Business Process on the (ERP) System Effectiveness. International Journal of Business and Management, 5(9), 26-37.

2 Yousef, Shatha Hussien Hasan (2010). Critical Success Factors in Enterprise Resource Planning (ERP) Systems Implementation: An Applied Study on Manufacturing Companies in Jordan That Adopted Baan LN. (ERP)System. Thesis of Master's Degree in Business Administration, Middle East University for Graduate Studies, Department of Administrative Sciences, Jordan.

3 Al-Lawzi, Inas (2008). Experimental investigation of the Influencing Factors on the Application Success of the Enterprise Resources Planning in Jordan, Un-published Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

4 Brown, D.R & Harvey, D (2006), An Experiential Approach to Organization Development, (7th ed.), New Jersey, USA: Pearson Prentice Hall

5 Business Software (2010). Top 20 /(ERP). Software Vendors Revealed, Edition Report, Available at http://www.business-software.com/(ERP).

6 Business Software (2010). Top 20 /(ERP). Software Vendors Revealed, Edition Report, Available at http://www.business-software.com/(ERP).

7 Business Software (2010). Top 20 /(ERP). Software Vendors Revealed, Edition Report, Available at http://www.business-software.com/(ERP).

8 Wang, Calvin, Walker, Elizabeth A. & Redmond, Janice (2006). Explaining the Lack of Strategic Planning in SMEs: The Importance of Owner Motiva-

tion. International Journal of Organizational Behavior, 12(1), 1-16. Available at: www.business.eca.edu.au./schools, Cited on 20/7/2007.

9 Harrison, J.L. (2004). Motivations for Enterprise resource planning (ERP).system implementation in public versus private sector organizations. PhD Dissertation, University of Central Florida Orlando, Florida, USA.

10 Davadoss, Paul & Shan, L. Pan (2007). Enterprise Systems Use: Towards a Structurational Analysis of Enterprise Systems Induced Organizational Transformation. Organizational Transormation Communications of AIS, 19, 352-385.

11 Al-Lawzi, Inas (2008). Experimental investigation of the Influencing Factors on the Application Success of the Enterprise Resources Planning in Jordan, Un-published Master Thesis, University of Jordan, Amman, Jordan.

12 Sarkis and Gunasekaran (2006). (ERP) planning-modeling and analysis. Asian Academy of Management Journal, 11(2), 229-232.

13 Harrison, J.L. (2004). Motivations for Enterprise resource planning (ERP).system implementation in public versus private sector organizations. PhD Dissertation, University of Central Florida Orlando, Florida, USA.

14 Umble, E. J. (2002). Avoiding (ENTERPRICE RESOURCES PLANING) Implementation failure. Industrial Management, 44(1), 25-33.

15 Delone, W.H. and Mclean, E.R. (2004). Measuring e-Commerce Success: Applying the DeLone & McLean Information Systems Success Model. International Journal of Electronic Commerce, 9(1), 31–47.

16 Ram, J., Corkindale, D. and Wu, M. (2013). Examining the role of system quality in (ERP) projects. Industrial Management & Data Systems, 113(3), 350 – 366.

17 Kim, H. (2011). The Effects of Switching Costs on User Resistance to (ERP) Systems. Implementation, IEEE Transactions on Engineering Management, 58(3), 471-482.

18 Chan, J. O., Abu-Khadra, H. & Alramahi, N. (2011). /(ERP). II Readiness In Jordanian Industrial Companies. Communications of the IIMA, 11(2), 51-68.

19 Elragal, A. A. and Al-Serafi A. M. (2011). The Effect of /(ERP). System Implementation on Business Performance: An Exploratory Case-Study. IBIMA Publishing, Article ID 670212, 20 pages. DOI: 10.5171/2011.670212

20 Ram, J., Corkindale, D. and Wu, M. (2013). Examining the role of system quality in (ERP) projects. Industrial Management & Data Systems, 113(3), 350 – 366.

21 Saini, S., Nigam, S. and Misra, S. C. (2013). Identifying success factors for implementation of (ERP)at Indian SMEs: A comparative study with Indian large organizations and the global trend. Journal of Modelling in Management, 8(1), 103-122.

La qualité d'audit interne dans une entreprise privatisée

MAGHNEM Mohamed. Dr. BENAICHA Badis
Université Alger 3

Résumé

Ce travail vise à mettre en lumière le concept de la qualité de l'audit interne, en cernant ces critères d'évaluation dans le cadre d'une démarche exhaustive, tout en partant de la mission principale de l'audit interne d'évaluer la gestion des risques, le contrôle interne et la gouvernance, ainsi que l'évaluation d'une fonction d'audit interne au sein d'une société mixte.

Mots clés : audit interne, qualité de l'audit interne, gestion des risques, éthique et gouvernance.

ملخص

يهدف هذا العمل إلى توضيح مفهوم جودة المراجعة الداخلية ، وهذا بتحديد معايير تقييمها ضمن مقاربة شاملة ، انطلاقا من المهمة الرئيسية للمراجعة الداخلية ، والمتمثلة في تقييم نظام تسيير المخاطر، الرقابة الداخلية و الحوكمة، بالإضافة لتقييم وظيفة المراجعة الداخلية لمؤسسة مختلطة.

الكلمات المفتاحية : المراجعة الداخلية، جودة المراجعة الداخلية، تسيير المخاطر، الأخلاقيات و الحوكمة.

Introduction

Etant donné que l'audit interne est un mécanisme de gouvernance, il participe à réduire l'asymétrie de l'information entre les différentes parties prenantes, et la création de la valeur en aidant l'organisation à l'atteinte de ses objectifs, par l'évaluation du contrôle interne , le management des risques et la gouvernance. A cet effet, la séparation entre la propriété et le management nécessite une meilleure performance de la fonction d'audit interne pour réduire l'asymétrie de l'information et promouvoir la création de la valeur.

Dans l'intention de tester cette hypothèse nous avons procédé à l'évaluer de la qualité d'audit interne au sein d'une entreprise (BATICIM) qui a subi un changement de sa structure de propriété au cours de sa vie pour passer d'une entreprise publique vers une entreprise mixte afin d'analyser les répercussions de ce changement sur la qualité d'audit interne.

Pour l'évaluation de la qualité d'audit interne nous avons adopté la démarche exhaustive, inspirée des normes internationales d'audit interne, à travers l'évaluation des objectifs assignés à l'audit interne, les moyens humains et matériels mis à la disposition de l'audit interne, l'indépendance de l'audit interne et l'adéquation des travaux d'audit interne.

Dans ce cadre, nous avons abordé la problématique suivante :

Le changement de la structure de propriété au sein de BATICIM avait-il influencé la qualité de l'audit interne ?

1. Revue de la littérature de l'audit interne

1.1. Evolution de l'audit interne

La fonction d'audit interne a subi des évolutions multiples, dans sa mission et son champ d'application, partant de la mission de détecteur de fraude vers le consulting et de la dimension comptable et financière vers l'évaluation de toutes les fonctions, afin de permettre aux dirigeants de mieux maitriser ses activités et d'atteindre plus surement les objectifs assignés. De ce fait, elle est qualifiée de fonction universelle qui s'applique à la fois à toutes les organisations et à toutes les fonctions [1]

Le rôle de l'audit interne est de détecter les points faibles de la chaine d'excellence déjà définie. Cette excellence est exprimée par la cohérence entre les différents maillons de la chaine. Aujourd'hui l'au-

diteur interne est appelé à comprendre toutes les facettes de l'entreprise et à participer au changement. Les scandales et la crise financière ont accéléré l'évolution de l'audit interne plus profondément que l'effet de la loi Sarbanes-Oxley de 2002. Mark Arning, responsable de l'audit interne chez New York Life Insurance Company affirme: « Notre profession a besoin de leaders pour pouvoir se préparer à la prochaine crise, d'où qu'elle vienne. » Désormais, les responsables de l'audit interne doivent faire preuve d'une expérience plus variée, d'un sens plus aigu de l'activité, et des compétences essentielles de leadership. [2]

La pratique de l'audit interne révèle certaine hétérogénéité en qualification d'auditeur, méthodologie et outils. Toutefois, les efforts des écoles et les institutions de normalisation tendent vers l'uniformisation de cette dernière.

« Un responsable de l'audit interne performant a un réel sens de l'activité de l'organisation et une expérience opérationnelle. Il doit savoir comment une entreprise se dirige et comment les dirigeants prennent toutes les décisions et procèdent à tous les arbitrages opérationnels, chaque jour » ,Brian Worrell, responsable de l'audit interne General Electric .

2. Définition de l'audit interne

La revue de la littérature nous présente une variété de définitions de la fonction d'audit interne qui se divergent par rapport aux objectifs et missions y confiés ainsi que le contexte d'évolution de la fonction, dans le cadre de cet article nous présentons deux définitions.

H. Bouquin et JC. Bécour définissent l'audit interne comme « l'activité qui applique en toute indépendance des procédures cohérentes et des normes d'examen en vue d'évaluer l'adéquation et le fonctionnement de tout ou partie des actions menées dans une organisation par référence à des normes ».[3]

L'Institute of Internal Auditors (IIA) définit la fonction de l'audit interne comme suit: « L'audit interne est une activité indépendante et objective qui donne à une organisation une assurance sur le degré de la maitrise de ces opérations, lui apporte ses conseils pour les améliorer, et contribue à créer de la valeur ajoutée. Il aide cette organisation à atteindre ses objectifs en évaluant par une approche systématique et méthodique, ses processus de management des risques, de contrôle, et de gouvernement d'entreprise, et en faisant des propositions pour renforcer leur efficacité ».[4]

Partant de cette définition on constate que l'audit interne s'articule autour de trois concepts, en l'occurrence, l'assurance, le discernement et l'objectivité. Le concept d'assurance intègre de son tour trois concepts (gouvernance, risque et contrôle). L'audit interne donne une assurance que le processus de gouvernance, de gestion des risques et de contrôle interne aident l'organisation à atteindre ses objectifs stratégiques, opérationnels, financiers et règlementaires.

Le concept de discernement se réfère à trois compétences de l'auditeur à savoir : Catalyseur, analyste et évaluateur. L'audit interne est un acteur du changement, un catalyseur qui permet d'améliorer l'efficacité et l'efficience de l'organisation en apportant un regard perspicace et des recommandations fondées sur l'analyse et l'évaluation des données et des processus opérationnels.

Or, Le concept d'objectivité est basé sur l'intégrité, la responsabilité et l'indépendance. Ces trois caractéristiques de comportement sont difficiles à observer ou à contrôler.

3. Normes internationales d'audit interne

L'IIA (International Institute of Auditing) avait promulgué le Cadre de Référence des Pratiques Professionnelles (The Professional Practices Framework) incluant les normes internationales d'audit interne, le code de Déontologie, les Modalités Pratiques d'Application et l'Accompagnement au Développement Professionnel. Ce cadre de référence a pour objet de définir les principes fondamentaux de la pratique d'audit interne, de fournir un cadre référentiel pour la promotion du champ de l'audit interne et d'établir les critères d'évaluation de la fonction d'audit interne ainsi que de favoriser l'amélioration du processus organisationnel.

Les normes 1300,1311et 1312 stipulent que le directeur d'audit interne doit mettre en place un programme d'assurance et d'amélioration continu, basée sur des évaluations internes et externes. L'évaluation interne contient l'appréciation continue (suivi quotidien) de la fonction d'audit interne et des évaluations périodiques, effectuées par auto-évaluation ou par d'autres personnes de l'organisation possédant la compétence nécessaire. Une évaluation externe tous les cinq ans doit être réalisée par une équipe indépendante à l'organisation.

Ces évaluations portent essentiellement sur : Le profil et la compétence des auditeurs, la communication et le comportement avec les

audités, l'organisation de l'audit interne, l'efficacité de la méthodologie, l'exhaustivité du plan d'audit, la qualité du rapport d'audit et le respect de délai et la pertinence des recommandations.

Le directeur de l'audit interne peut mentionner que le service de l'audit interne est conforme aux normes lorsqu'il respecte les exigences de la définition de l'audit interne, du code de déontologie et des normes.

L'IIA a mis en place le « Global Auditing Information Network », un programme qui illustre les meilleures pratiques d'audit interne afin de permettre aux directeurs d'audit interne de faire un Benchmarking et d'améliorer leur efficacité.

4. Le rôle de l'audit interne dans le management des risques

L'audit interne apporte une assurance que le processus de management des risques fonctionne efficacement, il intervient notamment dans les domaines suivants :

- Les processus de gestion des risques ;
- La gestion des risques majeurs ;
- La fiabilité et la qualité de l'évaluation et de la communication des risques et de l'état des contrôles.[5]

A cet effet, l'auditeur interne évalue le cadre de management des risques (ERM), il doit vérifier s'il existe un processus pertinent d'identification des risques englobant tous les types des risques inhérents et si ce processus est fondé sur une analyse exhaustive de l'environnement. Le risque est l'évènement incertain qui empêche la réalisation des objectifs, le risque est divisé en quatre catégories : le risque financier (rentabilité, liquidité, marché, …etc.), le risque opérationnel (fraude, dégradation d'actif, sécurité , … etc), le risque d'exploitation (politique macroéconomique, responsabilité civile, infrastructure financière et légale, réputation , ….etc), et le risque accidentel (politique, contagion, …etc).

Dans ce cadre l'auditeur interne apprécie la gestion des risque majeurs et leur communication, participe à la coordination des activités de management des risques, à la consolidation du reporting des risques, assiste la direction dans sa gestion des risques et promouvoir la mise en œuvre du management des risques. Toutefois, l'auditeur interne ne doit pas s'impliquer dans la définition des risques, le traitement des risques et la mise en place des mesures de maitrise des risques.[6]

En outre, le plan d'audit interne est conçu sur la base des risques définis par le système de management des risques, si ce système n'existe

pas l'auditeur interne doit se baser sur sa propre analyse des risques après consultations de la direction générale et du conseil d'administration.

5. L'audit interne et la gouvernance

L'audit interne est l'une des pierres angulaires du gouvernement d'entreprise, à l'instar du conseil d'administration, la direction générale et l'audit externe. Dans ce cadre, l'audit interne doit évaluer le processus de gouvernement d'entreprise, et formuler des recommandations en vue de son amélioration. A cet effet, il détermine si ce processus répond aux objectifs suivants :

- Promouvoir des règles d'éthiques et des valeurs appropriées au sein de l'organisation ;
- Garantir une gestion efficace des performances de l'organisation assortie d'une obligation de rendre compte ;
- Communiquer aux services concernés de l'organisation, les informations relatives aux risques et au contrôle ;
- Fournir une information adéquate au Conseil, aux auditeurs internes et externes et au management, et assurer une coordination de leurs activités.

L'audit interne doit évaluer si la gouvernance des systèmes d'information soutient la stratégie et les objectifs de l'organisation. [7]

6. L'éthique et l'audit interne

La fonction d'audit interne est la mieux placée pour faire un audit d'éthique, de fait qu'elle intervienne en temps réel. L'audit d'éthique a pour objectif d'identifier les différents comportements à risques notamment l'intégrité des données qui se décompose en risque de l'intégrité de l'information elle-même (incomplète, incohérente, inexacte et peu fiable) et le risque d'intégrité du manipulateur (falsification intentionnelle, altération, manipulation de données afin d'entrainer une distorsion). Compte tenu de la croissance des pratiques frauduleuse. L'auditeur interne d'aujourd'hui doit être non seulement compétent techniquement mais en mesure de décrypter le comportement.

L'existence des lois, du code de déontologie et procédures ne garantit guère l'intégrité des dirigeants. A cet effet, les auditeurs internes peuvent utiliser des techniques d'analyse de comportement afin de mesurer si certains comportements peuvent porter préjudice à l'intégrité des informations. On cite, les schémas de comportement (style

éthiques) et les facteurs qui favorisent ces comportements (objectifs éthiques) liés à la culture de l'entreprise et la dynamique comportementale. Le champ de l'audit interne s'est étendue alors vers l'audit de la direction qui était la partie prenante principale historiquement.

Afin de réussir sa mission complexe d'évaluation de l'efficacité de gestion des risques, de gouvernance et de contrôle interne, l'audit interne doit appréhender avant tout le comportement humain. Les valeurs éthiques font partie des principaux facteurs qui incitent les collaborateurs à travailler et à rester dans une entreprise. [8]

7. Les Déterminants de la qualité d'audit interne

Le plan de chaque mission d'audit est préparé en tenant compte le contexte économique et les zones de risques des firmes, la structure de capital (entreprise familiale, managériale, institutionnelle), la nature des actifs (actif spécifique, redéployable), la complexité sectorielle (secteur financier, pétrolier) et la structure de financement (niveau d'endettement). En effet, la qualité de l'audit dépend de la qualification de l'auditeur interne et de l'adéquation des travaux d'audit aux zones de risques.

Les recherches précédentes ont exploité une variété d'approches afin d'évaluer la performance d'audit, par exemple la conformité des travaux d'audit aux normes internationales de pratiques de l'audit interne, le rapport de recherche de l'IIA de la Grande Bretagne se focalise sur la perception de l'audit interne par les mangers et les auditeurs externes.

Aux Etats Unis, Albertch et al.(1988) ont étudiés le rôle de l'audit interne et ont proposé un cadre conceptuel d'évaluation de l'audit interne qui contient quatre champs dans lesquels le directeur de l'audit interne peut améliorer son efficacité, en l'occurrence :

Un environnement approprié de gouvernance, top management support, parfaite compétence du staff et parfaite qualité des travaux d'audit.

Pour synthétiser on peut regrouper les différentes méthodes d'évaluation de l'audit interne en deux catégories : évaluation de la qualité d'audit à travers l'auditeur et évaluation de la qualité d'audit à travers le processus d'audit.

7.1. Evaluation de la qualité d'audit à travers l'auditeur

De Angelo a défini la qualité de l'audit interne comme l'appréciation par le marché de la probabilité jointe qu'un auditeur va

simultanément découvrir une anomalie ou irrégularité significative dans le système comptable de l'entreprise et publier cette anomalie ou irrégularité.

Plusieurs recherches qui s'intéressent à la mesure de la qualité d'audit (DeAngelo, 1981 ;

Nichols et Smith, 1983 ; Eichenseher 1989, et Lennox 1999), admettent que l'évaluation de la qualité d'audit repose sur deux concepts de base : la compétence et l'indépendance de l'auditeur , dans ces études les chercheurs ont essayé d'appréhender la qualité de l'audit à travers la qualité de l'auditeur .

- **La compétence de l'auditeur** : Elle est souvent renvoyée à sa capacité de détection. Cette compétence doit être appréhendée en trois niveaux : compétence de l'auditeur en tant qu'un individu ; compétence des éléments de la structure d'audit interne ; compétence de l'équipe de mission.

- **L'indépendance de l'auditeur** : Est la garantie que le rapport d'audit ne contient pas une omission volontaire ou manipulations suite à une complaisance avec une partie prenante. Cette indépendance s'articule à trois niveaux :

- L'indépendance dans la programmation des travaux d'audit, l'auditeur est le seul décideur du programme à mettre en place.

- L'indépendance d'investigation, la liberté de collecte et d'évaluation des données significatives ;

- L'indépendance dans la communication, la liberté de porter ses résultats et opinions.[9]

Cette indépendance est difficile à maintenir de fait que l'auditeur interne subi des pressions énormes de la part des dirigeants afin de ne pas faire apparaitre certains faits découverts.

L'indépendance de l'auditeur peut être influencée : sa position sociale au sein de l'organisation, sa relation avec les dirigeants et l'existence d'une cannelle de révélation de non-conformité. [10]

Dans cette démarche on trouve une variété d'indicateurs : la qualification de l'auditeur, l'expérience de l'auditeur dans l'audit et dans la firme, le professionnalisme de l'auditeur, l'intégration de l'équipe d'audit, l'organisation de la structure d'audit, la relation avec les managers, les avantages pécuniaires octroyés aux auditeurs.

7.2. Evaluation de la qualité d'audit à travers le processus d'audit

Watts et Zimmerman[11] ont mis en évidence les limites techniques et conceptuelles des deux composantes de la qualité d'audit (compétence et indépendance) de fait de l'existence du risque de la sélection adverse pour la compétence entre le manager (principal) et l'auditeur (l'agent) ainsi que la relativité de l'indépendance de l'auditeur interne.

Compte tenu de la divergence des intérêts entre le principal (dirigeant) et l'agent (auditeur), Ce dernier peut induire en erreur le principal au niveau de certaines informations afin de maximiser son utilité, donc l'auditeur cherche à avoir les rémunérations les plus élevées tout en minimisant son effort d'audit. A contrario, le dirigeant cherche en principe le maximum d'effort d'audit avec le minimum de rémunération[12]. De plus, l'auditeur interne risque d'avoir des problèmes avec les dirigeants s'il mentionne des anomalies dans son rapport qui peuvent remettre en cause leur réputation.

En outre, les scandales financiers ont montré la limite de la démarche précédente pour évaluer la qualité d'audit, ce qui a poussé certains chercheurs à repenser une nouvelle démarche basée sur le processus d'audit.

Makram Chemangui dans son article : « Proposition d'un métrique de la qualité de l'audit : expérimentation dans le cadre des relations d'agence internes »2009, propose une échelle de mesure de la qualité d'audit centré sur la relation entre les dirigeants et les salariés, via un questionnaire construit sur la base du pradigme de churchil (chaque item est noté de 1 à 5, selon son importance) et affiné par une démarche qualitative (entretiens avec les experts). Cette échelle est composée de neuf indicateurs d'audit externe et douze indicateurs d'audit interne.

Ces indicateurs d'audit interne couvrent le contrôle classique des salariés (asymétrie de l'information entre dirigeant et salariés), contrôles des risques liés à l'enracinement des dirigeants via les salariés et contrôle technique des performances opérationnelles.

8. Evaluation de l'audit interne de l'entreprise BATICIM

Dans l'intention de tester les hypothèses de cette étude, nous avons procédé à l'analyse de l'ensemble des rapports d'audit interne de BATICIM de 2007 au 2014, ainsi que l'assistance à quelque missions d'audit et les entretiens avec les auditeurs internes. L'inter val choisi

permet de couvrir l'année d'ouverture du capital au partenaire étranger en 2008.

8.1. Présentation de BATICIM

La société BATICIM (Entreprise de Construction de Structures Métalliques Industrialisées) a été créée le 29 octobre 1997 dans le cadre du processus d'autonomie des entreprises publiques. Son capital social initial de 450 millions de dinars a été porté à 2960 millions de dinars, suite à l'ouverture du capital le 1er juillet 2008 au profit du groupe MATELEC Liban à hauteur de 55 % et 45 % restant détenus par BATIMETAL SPA.

BATICIM SPA regroupe actuellement six unités de production, une unité d'engineering et une direction générale.

La capacité de production qui s'élève à 80 000 tonnes par an s'est évoluée de 80 % durant les dix dernières années, le chiffre d'affaire annuel actuel avoisine 9000 millions de dinars.

8.2. Evaluation de la fonction d'audit interne

L'évaluation de la fonction d'audit interne est basée sur deux éléments : l'existence de fonction d'audit interne et l'adéquation des travaux d'audit.

8.2.1. L'existence de la fonction d'audit interne

A. l'objectif d'audit interne

L'analyse des différentes missions d'audit fait apparaitre que les objectifs assignés à l'audit interne se limitent à la conception traditionnelle de la protection du patrimoine et l'évaluation de la conformité des pratiques au contrôle interne. A cet effet, l'ouverture du capital au partenaire étranger n'a pas étendu le champ de l'audit interne vers l'évaluation des performances et de management des risques et de gouvernance.

B. Moyens humains et matériels

La fonction d'audit interne est assurée par un chef de mission (ingénieur avec vingt ans d'expérience) et deux auditeurs (licenciés avec sept ans d'expérience). Ce nombre d'effectif s'avère insuffisant par rapport la taille de l'entreprise et l'importance des risques. De plus l'absence d'un responsable de la structure qui prend en charge l'organisation et la promotion de la fonction. En outre la compétence de l'équipe d'audit s'avère insuffisante par rapport aux orientations des normes qui recommandent une équipe très expérimentée et pluridisciplinaire.

On constate l'absence d'un code de déontologie qui fixe les principes de comportement des auditeurs. Ainsi l'absence des orientations quant aux missions de conseil qui peuvent être confiées à l'audit interne.

Les technologies d'information sont peut exploitées dans la fonction d'audit interne.

De ce qui précède on constate que l'ouverture du capital n'a pas améliorée les moyens humains et matériels mis à la disposition de l'audit interne.

8.2.2. Indépendance

La structure d'audit interne est rattachée au directeur général, qui détermine la fréquence et l'étendue des missions. Ce positionnement de la structure d'audit interne ne lui apporte pas l'indépendance nécessaire pour l'atteinte de ses objectifs.

On peut déduire que la fonction d'audit interne est au service du directeur général et non du conseil d'administration.

L'ouverture de capital n'a conduis à aucune évolution concernant l'indépendance de la structure d'audit interne.

8.2.3. Le déroulement des missions d'audit

Les missions d'audit interne sont programmés une fois par an pour l'ensemble des unités, dont l'objectif est d'évaluer l'efficacité du contrôle interne (notamment les fonctions suivantes : finance et comptabilité, approvisionnement, commerciale, administration et ressource humaine) et le respect des procédures pour la passation des contrats d'achat, ce qui fait apparaitre que le rôle de l'audit n'a pas encore évolué pour évaluer le management des risques et la gouvernance.

On constate l'absence d'un système de management des risques ou une cartographie des risques. Le plan d'audit est conçu par références aux anciennes expériences.

L'audit interne est réalisé par le biais d'un questionnaire, entretiens et examen des dossiers par échantillonnage. La mission est sanctionnée par un rapport qui sera diffusé au directeur général, les directeurs centraux et les directeurs des unités. La fonction d'audit interne n'est pas soumise à une évaluation interne ou externe comme recommandé par le référentiel international, absence d'un système d'amélioration de la qualité d'audit interne.

La fonction de production qui est soumise aux différents risques de déperdition et de manque à gagner n'est pas auditée dans le cadre des missions d'audit interne ordinaire, ce qui limite la contribution de l'audit interne dans l'amélioration de la performance.

La communication des résultats d'audit interne s'arrêtent à la direction générale et n'arrivent pas au conseil d'administration ce qui fait demeurer l'asymétrie d'information entre le propriétaire et le manager.

8.2.4 Perspectives d'amélioration

En fin 2015 l'entreprise a procédé à la mise en place d'un ensemble de procédures de gestion à savoir la procédure des investissements moins de 30000DA, d'inventaire, de réforme, de gestion de carburant,… etc. Ainsi que la mise en place d'une charte d'audit interne et d'une procédure d'audit interne. Cette initiative est induite par le changement de l'auditeur externe qui avait recommandé le renforcement du contrôle interne par la mise en place des différentes procédures.

Conclusion

L'audit interne est l'une des prières angulaires de la gouvernance qui permet de réduire l'asymétrie de l'information entre les parties prenantes et la création de la valeur par l'atteinte des objectifs arrêtés par l'organisation. A cet effet, la séparation entre la propriété et le management va inciter l'amélioration de la qualité d'audit interne théoriquement, dans l'intention de tester cette hypothèse nous avons procédé à l'évaluer de la qualité d'audit interne au sein d'une entreprise qui a subi un changement de sa structure de propriété au cours de sa vie pour analyser les répercussions de ce changement sur la qualité d'audit interne.

Pour l'évaluation de la qualité d'audit interne nous avons adopté la démarche exhaustive, inspirée des normes internationales d'audit interne, à travers l'évaluation des objectifs assignés à l'audit interne, les moyens humains et matériels mis à la disposition de l'audit interne, l'indépendance de l'audit interne et l'adéquation des travaux d'audit interne.

Suite à l'analyse des rapports d'audit interne et l'observation du processus d'audit interne de 2007 au 2014, nous avons constaté ce qui suit :

- L'ouverture de capital au sein de BATICIM n'a pas élargie le champ d'audit interne pour l'évaluation de la gouvernance et le management des risques.

- L'ouverture de capital au sein de BATICIM n'a pas amélioré les moyens humains et matériels mis à la disposition de l'audit interne.

- L'ouverture de capital au sein de BATICIM n'a pas renforcé l'indépendance de l'audit interne par un meilleur rattachement et pouvoirs.

- L'ouverture de capital n'a pas incité l'adéquation des travaux d'audit interne aux orientations des normes internationales d'audit interne.

- La séparation entre la propriété et le management au sein de BATICIM n'a pas promu l'amélioration de la qualité d'audit interne contrairement à la théorie.

En conclusion, la structure de propriété n'influence pas toujours la qualité de l'audit interne comme le recommande les théories de gouvernance. L'étude de cas nous a permis de relever une nouvelle hypothèse qui pourra faire l'objet de prochaines études, en l'occurrence, l'influence de la diligence de l'auditeur externe sur la qualité d'audit interne.

[1] J. Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, éditions d'organisation, 7eme édition, paris, 2010, p9.

[2] R. F. Chambers, C.B. Eldridge et P. Park, « Une âme de leader Les sept qualités personnelles qui maximisent l'impact des directeurs de l'audit interne les plus performants », *The Korn Ferry Institute and IIA*, 2010 , p1.

[3] H. Bouquin, JC. Bécour, Audit opérationnel, Economica, paris , 1991, p11.

[4] J. Renard, Théorie et pratique de l'audit interne, éditions d'organisation, 7eme édition, paris, 2010, p73.

[5] Note de l'IIA du 29 septembre 2004, p20.

1 Note de l'IIA du 29 septembre 2004, p22.

[6] M. Jennings, K. Pany, P.M.J. Reckers, « Internal control audits: judges perception of the credibility of the financial reporting process and likely auditor liability», *Advances in Accounting*, , vol 24, USA, 2008, p182.

[7] S. Ramamoorti , R. Luke Evans , « Auditer l'éthique d'entreprise », *Audit & contrôle interne*, N°206, décembre 2011, p9.

[8] R . Manita, M Chemingui, « Les approches d'évaluation et les indicateurs de mesure de la qualité d'audit : une revue critique », Comptabilité et Environnement, France, May 2007, p4.

[9] A.M. Al-Twaijry, J. A. Brierley, D. R. Gwilliam , « The Development Of Internal Audit In Saudi Arabia: An Institutional Theory Perspective» , *Critical Perspectives on Accounting* , N° 14,2003, p514.

[10] Ce sont les fondateurs de la théorie normative en comptabilité.

[11] R . Manita, M Chemingui, Op-Cit, p5.